وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي : تجارب دولية مع الافادة منها في العراق

أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد

كتبت بواسطة :

صادق عباس راهي

بإشراف

الاستاذ الدكتور

طالب حسين فارس الكريطي

الاستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

1443 هـ

2022م

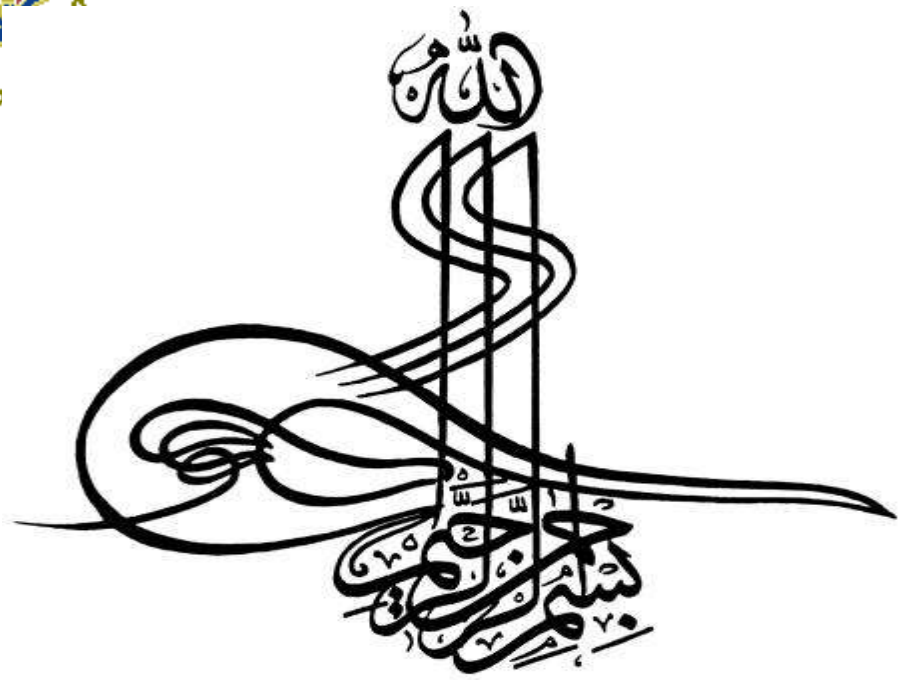

قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيم

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية (32)

إقرار الأستاذ المشرف

نشـهد ان الاطروحـة الموسـومة ب"حجـم الحكومـة فـي اقتصـاد السـوق الاجتمـاعي : تجـارب دولية مع امكانية الافادة منها في العراق"

التـي قـدمها الطالـب صـادق عبـاس راهـي الحسـناوي قـد جـرى اعـدادها تحـت اشـرافنا فـي جامعـة كـربلاء – كليـة الادارة والاقتصـاد وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الـدكتوراه فلسفة ي العلوم الاقتصادية .

الإمضاء

المشرف الاول

أ.د طالب حسين فارس

العنوان : كلية الادارة والاقتصاد

جامعة كربلاء

الإمضاء

المشرف الثاني

أ.د محمد حسين كاظم

العنوان : كلية الادارة والاقتصاد

جامعة كربلاء

مصادقة السيد رئيس قسم الاقتصاد المحترم

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

اقرار الخبير اللغوي

قر بان الاطروحة الموسومة بـ(حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي : تجارب دولية مع امكانية الافادة منها في العراق) والعائدة لطالب الدكتوراه (صادق عباس راهي) / قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...

أ.د. مسلم مالك الاسدي

اقـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على اطروحة الدكتوراه / فلسفة في العلوم الاقتصادية / قسم الاقتصاد / للطالب (صادق عباس راهي) الموسومة بـ (حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي : تجارب دولية مع امكانية الافادة منها في العراق) رشح هذه الاطروحة للمناقشة.

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كليـــة الادارة والاقتصـاد/جـامعة كـربـلاء على توصية لجنـة المنـــاقشة

أ.د. علاء فرحان طالب

عميـــــد كليـــــة الادارة والاقتصـــــاد

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، اطلعنا على الاطروحة الموسومة بـ (حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي : تجارب دولية مع امكانية الافادة منها في العراق) وقد ناقشنا الطالب (صادق عباس راهي) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، ووجدنا بانها جديرة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة علوم الاقتصاد بتقدير (جيد جداً عالي) .

أ. د. صفاء عبد الجبار الموسوي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
رئيساً

أ.د جليل كامل غيدان
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط
عضواً

أ.م.د ليلى بديوي خضير
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
عضواً

أ.م.د محمد ناجي محمد
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
عضواً

أ.م.د سرمد عبد الجبار الخير الله
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
عضواً

أ.د طالب حسين فارس
لية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
عضوا ومشرفا

أ.د محمد حسين كاظم
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
عضوا ومشرفا

الاهداء

الى خاتم الانبياء والمرسلين محمد (صلى الله عليه وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين)

الى ..

روح المرحوم الحبيب ...مصطفى مجيد جمعة

الى....

والدي ووالدتي اطال الله اعمارهما

اخوتي واخواتي

اهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه واله الطيبين الطاهرين وبعد...

أتقدم بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى أساتذتي المشرف الأستاذ الدكتور طالب حسين الكريطي المحترم ، والاستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري المحترم ، لما بذلوه من جهود كبيرة وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الاطروحة ، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علاء فرحان طالب عميد كلية الإدارة والاقتصاد والأستاذ الدكتور صفاء الموسوي رئيس قسم الاقتصاد والأستاذ المساعد الدكتور احمد علي فارس معاون العميد للشؤون الإدارية الذين لم ينقطع سؤالهم عني وتقديم النصح والمتابعة.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الاطروحة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الذين نهلت من علمهم واخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور هاشم الشمري والأستاذ الدكتور كاظم احمد البطاط والأستاذ الدكتور عواد كاظم الخالدي والأستاذ الدكتور توفيق عباس المسعودي والاستاذ الدكتور محمد ناجي والأستاذ الدكتور عامر عمران المعموري والاستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي وجميع أساتذة قسم الاقتصاد.

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي وزملائي وأخص بالذكر الأخ الحبيب الاستاذ الدكتور مسلم مالك الاسدي وأخوتي طلبة الدراسات العليا ، وكذلك إلى جميع إخوتي وزملائي أساتذة وموظفي كلية العلوم الاسلامية وكلية الادارة والاقتصاد . وكما أتقدم بالشكر والاعتذار إلى جميع من علمني ولو حرفا واحداً والذين لم تذكرهم هذه السطور والى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة فجزاهم الله خير الجزاء.

المستخلص

ان اقتصاد السوق الاجتماعي هو طريق للاعتراف بالعلاقة بين الحكومة والسوق واعادة توجيه ادوارهم من خلال اعادة الهيكلة الاقتصادية ، لتكون القضية الاساسية لإصلاح النظام الاقتصادي هو التعاون او التعامل بين الحكومة والسوق ، باعتبار ان الاولى هي الدعامة الاساسية التي تكملها ديناميكية السوق بوجود الفهم الواعي للقوانين الحكومية والدور الحاسم لتخصيص الموارد عن طريق آليات السوق لاكثر القطاعات كفاءة سواء كانت سلع استهلاكية او عوامل انتاجية ، لذلك أُعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي طريق ثالث بين سياسة الليبراليين بعدم التدخل الحكومي والاقتصاد الاشتراكي المركزي .

حيث تهدف الدراسة الى تحديد متطلبات ركائز للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ضمن إطار حجم حكومي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التخطيط الحكومي الشامل إلى اقتصاد السوق ، وبناء نظام اقتصادي يضمن تحسين المستوى المعيشي وإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع ، وان اشكالية الدراسة هي السؤال عن امكانية الاستفادة من تجارب المانيا والصين في اطار سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي واعتمادها في الاقتصاد العراقي في ظل حجم الحكومة الواسع والدعوة الى انتهاج سياسات اقتصاد السوق والمجتمع الافضل حالاً مع السوق الحرة والرابحون والخاسرون الاقتصاديون في كنف الحرية الفردية بعد عام 2003 .

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها امكانية الاستفادة من تحقيق تغييرات غير مرغوب بها على المستوى المحلي من خلال تطبيق مسارات اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق ، لإحداث توازناً جديداً بين الحكومة والشركات الخاصة والمجتمع للوصول إلى تحقيق نمو أو تنمية اقتصادية واجتماعية كما حصل في المانيا والصين .

وقد توصل الباحث الى ان مفهوم حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي يصبح مختلفا عما هو متعارف عليه في التخطيط المركزي والسوق الحرة ، فالحكومة تضع الاطر القانونية والتشريعية والرقابية للتحفيز الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع العادل والمنافسة ومبادئ تكافؤ الفرص ، وهو ما يمكن تطبيقه في العراق خلال الفترة اللاحقة في ظل توجه الحكومة العراقية نحو اقتصاد السوق ، لتكون نقطة انطلاق تصحيحية بدءً من التشريعات القانونية التي وضعت واعتبارها نقطة الشروع نحو الاصلاح الاقتصادي العراقي وفق مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرانية	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات .	هـ -ج
المقدمة .	6-1
مشكلة الدراسة .	1
اهمية الدراسة	2
اهداف الدراسة	2
فرضية الدراسة .	2
منهجية الدراسة	2
هيكلية الدراسة .	2
حدود المكانية والزمانية .	3
الاستعراض المرجعي .	6-3
الفصل الأول : حجم الحكومة واقتصاد السوق الاجتماعي : مدخل مفاهيمي	73-8
المبحث الاول - حجم الحكومة واقتصاد السوق	27-9
المطلب الاول – حجم الحكومة	18-9
اولا : مفهوم الحكومة	9
ثانيا : مفهوم حجم الحكومة	10
ثالثا : اسباب تعاظم حجم الحكومة	13
رابعا : مسارات حجم الحكومة	15
المطلب الثاني – اقتصاد السوق الحر	27-19
اولا – مفهوم السوق	19
ثانيا – تطور اقتصاد السوق	20
المبحث الثاني – فشل الحكومة واقتصاد السوق	49-28
المطلب الاول – فشل الحكومة	37-28
اولا – ظاهرة المزاحمة	29

ثانياً – نظرية الخيار العام	31
ثالثاً – فشل التنظيم الحكومي	32
رابعاً – الفشل الضريبي	34
المطلب الثاني – فشل السوق	49-38
أولا : الازمات الاقتصادية	39
ثانيا– سوق الاحتكار البحت	40
ثالثا– السلع العامة	42
رابعا – الخارجينيات	45
خامسا – تباين المعلومات	48
المبحث الثالث – اقتصاد السوق الاجتماعي	73-50
المطلب الاول – اقتصاد السوق الاجتماعي : مدخل مفاهيمي	59-50
اولاً – مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي	50
ثانياً – مجموعة فرايبورغ (الاوردوليبراليين)	53
ثالثا – مولر ارماك	54
رابعا – دوافع ظهور اقتصاد السوق الاجتماعي	55
خامساً – فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي	57
المطلب الثاني – مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي	73-60
اولا – المنافسة	60
ثانيا – تخصيص سوق تنافسي	63
ثالثا – الاسواق المفتوحة	64
رابعا – حقوق الملكية الفعالة	64
خامسا – الاستقرار النقدي	66
سادسا – الاستدامة الاقتصادية والبيئية	67
سابعا – الاندماج الاجتماعي	69
ثامنا – الحماية الاجتماعية	72
الفصل الثاني – حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي لتجربة المانيا والصين	157-75
المبحث الاول – حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا	117-76
المطلب الاول – الحكومة والتطورات الاقتصادية في المانيا	96- 76

اولا : الجذور التاريخية للاقتصاد الالماني	77
ثانيا –المعجزة الاقتصادية الالمانية	79
ثالثا – ما بعد المعجزة الاقتصادية	83
رابعا – حجم الانفاق الحكومي	87
خامسا – التطور الاقتصادي الالماني بعد التوحيد	90
المطلب الثاني- حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية لالمانيا	117-97
اولاً – حجم الحكومة الاجتماعي والبيئي في المانيا قبل التوحيد	97
ثانياً –حجم الحكومة الاجتماعي والبيئي في المانيا بعد التوحيد	107
المبحث الثاني - حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي في الصين	157-118
المطلب الاول – حجم الحكومة في التطورات الاقتصادية في الصين	141-118
اولا- اصلاحات ماو تسي تونغ	118
ثانيا- الاقتصاد الصيني بعد اصلاحات عام 1978	119
ثالثا- التنمية الزراعية	134
رابعا - السياسات الاقتصادية الحكومية	136
المطلب الثاني :حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية الصين	157-142
اولا :حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية في الصين	142
ثانيا :حجم الحكومة في التنمية المستدامة في الصين	153
الفصل الثالث : حجم الحكومة وملامح اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق بعد عام 2003	210-159
المبحث الاول : حجم الحكومة في التطورات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003	183-160
المطلب الاول–التوجهات الحديثة للتحول الى اقتصاد السوق في العراق بعد عام 2003	170-160
اولاً - تطوير القطاع الخاص في العراق بعد عام 2003	160
ثانيا – النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003	167
ثالثا - الميزان التجاري العراقي	169
المطلب الثاني – السياسات الاقتصادية الحكومية في العراق بعد عام 2003	183-171
أولاً – الانفاق الحكومي بعد عام 2003	171
ثانياً – ادارة الدين الحكومي بعد عام 2003	175

ثالثا : التضخم في العراق بعد 2003	179
رابعا :البطالة في العراق بعد 2003	182
المبحث الثاني : حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية في العراق بعد عام 2003	210-184
المطلب الاول – المستوى المعيشي والاجتماعي في العراق بعد عام 2003	202-184
اولاً - سكان العراق بعد عام 2003	184
ثانياً- المستوى المعيشي في العراق بعد عام 2003	186
ثالثاً - الفقر في العراق بعد عام 2003	188
رابعاً - الحماية الاجتماعية في العراق بعد عام 2003	190
خامساً- الصحة في العراق بعد عام 2003	193
سادساً - التعليم في العراق بعد عام 2003	196
المطلب الثاني - الاستدامة البيئة في العراق بعد عام 2003	210-203
اولاً - تلوث التربة في العراق	203
ثانياً - تلوث الهواء	205
ثالثاً - تلوث المياه في العراق	207
الاستنتاجات والتوصيات	215-212
المصادر	228-217
الملاحق	236-230

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	رقم الصفحة
.1	**متوسط النمو الاقتصادي السنوي للاتحاد السوفيتي السابق مقارن بالولايات المتحدة.**	12
.2	**اهم مؤشرات التطور الاقتصادي للمعجزة الالمانية للمدة 1950-1965**	81
.3	**عدد الشركات الصناعية والعاملين فيها وقيمة الناتج الصناعي الحقيقي للمدة 1950-1965**	82
.4	**التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية من 1966 – 1972**	84
.5	**عدد الشركات الصناعية في المانيا الغربية والعاملين والناتج الصناعي الحقيقي للمدة 1966-1972**	84
.6	**التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية للمدة 1973-1981**	86
.7	**عدد الشركات والعاملين والناتج الصناعي (100=1962) للمدة 1973-1981**	86
.8	**التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية للمدة 1982-1989**	87
.9	**عدد الشركات الصناعية والعاملين والعاطلين والناتج الصناعي الحقيقي في المانيا الغربية للمدة 1982-1989**	87
.10	**الانفاق الحكومي والاهمية النسبية للضمان الاجتماعي وابواب الانفاق لالمانيا الغربية للمدة1950-1989**	88
.11	**النفقات والايرادات والدين الحكومي(بأسعار 1995=100) ونسبها الى GDP في المانيا للمدة 1950- 1989**	89

.12	تكوين اجمالي الدين العام في المانيا الغربية للمدة من 1950-1989	90
.13	التطور الاقتصادي لالمانيا بعد التوحيد للمدة 1990-2005	91
.14	التطور الاقتصادي لالمانيا للمدة (2006-2018) .	93
.15	ترتيب الاقتصاد الالماني على المستوى الاوربي والعالمي لعامي 1988-2018	94
.16	ترتيب صادرات المانيا على المستوى الاوربي والعالمي لعامي 1988 2018	94
.17	قيمة الناتج الصناعي في المانيا للمدة 1990-2018	95
.18	الميزانية العمومية لالمانيا بعد التوحيد ونسبة الانفاق العام والدين العام الى GDP للمدة (1990-2018). (مليار يورو)	95
.19	الاهمية النسبية للدين العام في المانيا بين حكومة الاتحاد الفيدرالي والولايات والبلديات للمدة 1990 2018.	96
.20	المؤشرات السكانية لالمانيا الغربية للمدة 1950-1989	98
.21	المؤشرات السكانية لالمانيا الغربية للمدة 1950-1989	99
.22	تغير هيكل العمالة في المانيا الغربية ومعدل الاجر الحقيقي الشهري بأسعار (1995) للمدة من 1950-1989	99
.23	يوضح مؤشرات الدخل والإنفاق ومنحنى انجل في المانيا الغربية للمدة 1950-1989	100
.24	نسبة التأمين الصحي للسكان في المانيا وعدد المستشفيات والاطباء للمدة 1950-1989	101
.25	ميزانية التأمين الصحي لالمانيا الغربية للمدة 1955-1989	102
.26	معدل العمر المتوقع عند الولادة في المانيا الغربية للمدة1950-1989	102
.27	المنح الدراسية للطلاب الالمان والاجانب والاموال المعتمدة للبحث والتطوير للمدة (1950-1989).	103
.28	عدد السكان المشمولين بإمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في المانيا للمدة من 1969-1989	105
.29	كمية النفايات العامة والتصنيع والمستشفيات التي تمت ازالتها وعدد المشاريع في المانيا للمدة 1975-1987	106
.30	قيمة النفقات على حماية البيئة لالمانيا الغربية (بأسعار 1985) للمدة (1975-1989)	106
.31	كمية انبعاث غاز (Co_2) والقطاعات المساهمة في الانبعاث في المانيا الغربية للمدة 1975-1989	107
.32	كمية انبعاثات الغازات والقطاعات المساهمة بأنبعاثها في المانيا الغربية للمدة 1975-1989	107
.33	تطور السكان في المانيا بعد التوحيد ما بين 1990-2018	108
.34	حجم القوى العاملة في المانيا وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية ومعدل قيمة الاجور للمدة 1990-2018	109
.35	تطور المستوى المعيشي ومنحنى انجل في المانيا للمدة 1990-2018	109
.36	قيمة الانفاق على الصحة ومصادر التمويل والنسب للمدة من 1990-2018	110
.37	ميزانية التأمين الصحي والسكان المؤمن عليهم والعمر المتوقع ووفيات الامهات والاطفال للمدة 1990-2018	111
.38	اجمالي الانفاق على التعليم والبحث والتطوير في المانيا للمدة 1990-2018. (مليار يورو)	113
.39	الجرائم البيئية بعد توحيد المانيا وفق المواد الدستورية للمدة 1990-2017	115
.40	اجمالي الانفاق على البيئة في المانيا للمدة 1990-2017.(مليون يورو)	116
.41	دخل الضرائب البيئية في المانيا للمدة 1995-2017.	116
.42	كمية انبعاث غاز Co_2 ونسب الانخفاض مقارنة بعام 1990 في المانيا للمدة 1990-2017.	117
.43	كمية انبعاثات الغازات السامة في المانيا للمدة بين 1990-2017(1000طن).	117
.44	ناتج الصناعي للشركات الصناعية المملوكة للدولة وغير الدولة للصين للمدة 1978-1994 .(100مليون يوان)	121
.45	الشركات الصناعية واصولها وارباحها في الصين المملوكة للدولة وغير الدولة 1998-2018 (100مليون يوان)	123
.46	اجمالي الناتج للشركات المملوكة للدولة وغير الدولة في الصين 1998-2018. (100مليون يوان)	124
.47	حجم الزيادة في الصناعات الثقيلة والخفيفة ونسبة مساهمة الصناعة في GDP في الصين للمدة 1980-1999	125
.48	حجم الزيادة في الصناعات الثقيلة والخفيفة ونسبة مساهمة الصناعة في GDP في الصين للمدة2000 -2018	126

.49	الناتج المحلي للصين ومعدل النمو السنوي للمدة 1978-2018	128
.50	الناتج الاجمالي الصيني والامريكي ونصيب الفرد من GDP بتعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 2018	130
.51	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) وعدد الشركات الاجنبية للمدة (1979-208)	134
.52	معدل نمو المحاصيل الزراعية في الصين (1952-2018)	135
.53	نسبة مساهمة القطاعات الزراعية في قيمة اجمالي الناتج الزراعي للمدة (1978-2018)	136
.54	الايرادات والنفقات من خارج الميزانية في الصين للمدة 1980-2010 (100 مليون يوان)	137
.55	الانفاق الجاري على الخدمات والانفاق الاستثماري الاقتصادي واجمالي الدين العام للصين للمدة (1978 – 2018)	138
.56	مكونات اجمالي الدين الصيني للمدة 1995-2018 (100مليون يوان)	139
.57	عدد السكان ومعدلات النمو السكاني والمواليد والخصوبة في الصين للمدة من 1970-2018	143
.58	نسبة الحضر والريف من السكان والقوى العاملة فيها للصين للمدة 1978-2018	144
.59	مساحة السكن بالمتر المربع للحضر والريف في الصين 1978-2017	145
.60	اعداد العاملين بالقطاعات الثلاثة في الصين 1978-2018	146
.61	مؤشرات الانفاق على الصحة في الصين للمدة 1978-2002 (100مليون يوان)	147
.62	العمر المتوقع ومعدل الوفيات ووفيات الاطفال الرضع في الصبن للمدة1980-2002	148
.63	حجم ونسب الانفاق على الصحة في الصين للمدة من 2003-2012	149
.64	المؤشرات الصحية للصين بعد تدخل الحكومة	149
.65	مؤشرات الانفاق على الصحة في الصين للمدة 2013-2018	150
.66	المؤشرات الصحية خلال مرحلة الاختلاط بين الحكومة والسوق في الصين	150
.67	اعداد التبادل والتعاون الدولي في مجال التعليم في الصين للمدة 1978-2018	152
.68	مصادر تمويل نفقات التعليم في الصين للمدة1991-2017 (10000 يوان)	153
.69	مخلفات مياه الصرف الصناعي والمخلفات الصناعية الصلبة للمدة (1995-2017) (100مليون طن	155
.70	اجمالي الاستثمار في التلوث البيئي للصين للمدة من 2000-2017 (100 مليون يوان)	155
.71	تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام والخاص ونسبة المساهمة في العراق للمدة (2004-2018). (مليار دينار)	162
.72	بيانات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة (2005-2018) .	163
73.	الاحصاء السنوي للمنشآت الكبيرة في العراق للمدة (2005-2018)	164
.74	ترتيب العراق في مؤشرات تقرير ممارسة الاعمال لعامي 2010 و 2018 .	167
.75	نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2018). (مليار دينار)	168
76.	قيمة الميزان التجاري العراقي للمدة من 2004-2018	170
.77	بنود الايرادات والنفقات في الموازنات العراقية للمدة 2004-2018.	172
.78	نسبة المساهمة حسب التصنيف الاقتصادي لانفاق الميزانية الجارية في العراق للمدة 2004-2018	174
.79	اجمالي الدين العام واصنافه والنسب الى GDP في العراق للمدة 2004-2018.	176
80.	معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2018.	181
.81	اجمالي السكان والسكان النشطون اقتصادياً ومعدل البطالة في العراق للمدة 2004-2018.(1000شخص)	183
.82	يوضح معدلات البطالة بين الريف والحضر ولكلا الجنسين للمدة 2004-2016.	183
.83	عدد السكان ومؤشرات الزيادة الطبيعية والاعالة في العراق للمدة 2004-2018.	185
84.	متوسط الدخل الشهري للاسرة العراقية ونسبة الانفاق على الغذاء لسنوات مختارة .	187
.85	المتقاعدون المدنيون والعمال المتقاعدون في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني والمشمولين بالضمان الاجتماعي	191
.86	المستفيدون من شبكة الحماية الاجتماعية في العراق لعامي 2005 و 2018 .	193
.87	عدد وحدات الرعاية الاجتماعية والمستفيدين والعاملون في العراق لعامي 2015و 2018	193

88.	معدلات وفيات الأطفال الرضع دون السنة والأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000ولادة حية) في العراق للمدة 2014 2018.	194
89.	معدل العمر المتوقع على الحياة في العراق بعد 2013 ولغاية 2018	195
90.	الانفاق على الصحة في العراق و الأهمية النسبية إلى إجمالي الإنفاق للمادة 2004- 2018.	196
91.	تطور مستلزمات التعليم في العراق من المدارس والمعاهد والجامعات والاساتذة والمعلمين والمدرسين للمدة 2004-2018	198
92.	معدل عدد الطلاب الى اعداد الهيئات التعليمية والتدريسية والبنايات التربوية للمراحل التعليمية في العراق للمدة 2004-2018.	199
93.	اعداد مستلزمات التعليم للقطاع الخاص ونسبتها الى اجمالي العراق للمدة (2015-2018).	200
94.	اعداد طلاب واعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الاهلية الجامعة في العراق للمدة 2006-2018.	201
95.	تطور الانفاق الحكومي على التعليم في العراق لمدة 2004- 2018	202
96.	عدد المؤسسات البلدية والمحطات التحويلية ومواقع الطمر الصحي ونسبة السكان المخدومين برفع النفايات في العراق للمدة(2010-2018).	204
97.	الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي في العراق للمدة2012-2018.	206
98.	واضح كمية الواردات المائية من نهري دجلة وروافده والفرات ونصيب الفرد من الواردات المائية ف العراق للسنوات المائية(2006 -2005) إلى (2018- 2017)	208
99.	السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب وعدد محطات إنتاج المياه في العراق للمدة 2005 – 2018.	209
100.	السكان المخدومين بشبكة المجاري للمياه العادمة(مياه الصرف الصحي) وعدد المحطات ووحدات المعالجة في العراق للمدة 2007 - 2018	210

قائمة الاشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	أرباح المحتكر في حالة فشل السوق	41
2	الطلب على السلع العامة	43
3	التأثيرات الخارجية السلبية	47
4	التأثيرات الخارجية الايجابية	48
5	نسبة الدخل المخصص للغذاء من الدخل المتاح (منحنى انجل) في المانيا قبل التوحيد	100
6	نسبة الدخل المخصص للغذاء من الدخل المتاح في المانيا بعد التوحيد (منحنى انجل)	110
7	نسبة الدخل المخصص للغذاء من الدخل المتاح في الصين (حضر و ريف) (منحنى انجل)	145

المقدمة

أن الارتباط العميق بين البعد الاقتصادي والاجتماعي اصبح بديهية تتقنها السياسات الحكومية في بناء وتطوير رفاهية مجتمعاتها متخطية الأسس التقليدية والأيديولوجية التي تنتمي لها ، وأن لكل اقتصاد توقعاته المختلفة فيما يتعلق بدور وحجم الحكومة النسبي وواجباته والتزاماته تجاه افراد مجتمعه ، وبعد ان اثارت الأزمات الاقتصادية نقاشا واسعا حول اقتصاد السوق وكيفية استعادة التوازن بين الربح والمسؤولية ، وبين النمو والعدالة الاجتماعية والبيئية في النظم الاقتصادية الوطنية ، برز اقتصاد السوق الاجتماعي كنظام يستند الى فلسفة تلتزم بمجتمع انساني يهدف الى الرفاهية والحرية والمسؤولية لجميع الافراد ، ويعيد انشاء دور اقتصادي للحكومة يدمج بين الاداء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

وعادة تتباين التطبيقات التفضيلية لأي نظام اقتصادي ومنها اقتصاد السوق الاجتماعي في البلدان المختلفة ، ومن ضمن خيارات الباحث للمسارات التطبيقية لاقتصاد السوق الاجتماعي هي المانيا التي مثلت المنشأ له بعد الحرب العالمية الثانية وما حققته من معجزة اقتصادية في ظل هذا النظام الاقتصادي الذي بقي يمثل السياسة الاقتصادية الألمانية لحد الآن ، اما الخيار الثاني فهي جمهورية الصين الشعبية التي حققت انقلاباً تنموياً باهراً بعد الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1978 ، لتتمكن خلال سنوات من التنافس على زعامة الاقتصاد العالمي .

وفي ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وما يمر به العراق من حالة اقتصادية غير واضحة المعالم ومن ثم تغير النظام السياسي بعد عام 2003 والعمل على تعميم نظام اقتصاد السوق كنهج اقتصادي لسياسة البلد المستقبلية ، وجد الباحث في اقتصاد السوق الاجتماعي طريق بديل ونظام اقتصادي يخدم المجتمعات المتحولة والناشئة وفق مبادئ اقتصاد السوق التي طرحت دستورياً في العراق ، وحجم حكومي تشريعي ورقابي يُمكن السياسات الاقتصادية من أن تصبح قادرة على تجنب الأزمات والفشل في المستقبل واعادة بناء الاقتصاد والمجتمع .

أولا : مشكلة الدراسة

هل بالإمكان الاستفادة من تجارب المانيا والصين في اطار سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي واعتمادها في الاقتصاد العراقي في ظل حجم الحكومة الواسع ، والدعوة الى انتهاج سياسات اقتصاد السوق والمجتمع الافضل حالاً مع السوق الحرة بعد عام 2003 .

ثانيا : أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها عن طريق وجود التطبيق العملي الناجح للنظرية العلمية لاقتصاد السوق الاجتماعي وحجم الحكومة في ترسيخ مبادئه و تطبيقاته ، واعتباره أنموذجا تنموياً يمكن الاخذ به واعتماده في مسارات التنمية الوطنية وخاصة في الاقتصاد العراقي .

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحديد متطلبات ركائز للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ضمن إطار حجم حكومي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التخطيط الحكومي الشامل إلى اقتصاد السوق الرأسمالي ، وبناء نظام اقتصادي يضمن تحسين المستوى المعيشي وإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع .

رابعا : فرضية الدراسة

امكانية الاستفادة من تحقيق تغييرات على المستوى المحلي عن طريق تطبيق مسارات اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق ، لإحداث توازناً جديداً بين الحكومة والشركات الخاصة والمجتمع للوصول إلى تحقيق نمو أو تنمية اقتصادية واجتماعية .

خامسا : منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التكاملي الاستقرائي الاستنباطي في تتبع المفردات النظرية في الادبيات الاساسية لتكوين تصور نظري يؤسس لدراسة تجارب بلدان العينة لحجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي باستخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي للوقائع المتعلقة بالمتغيرات المدروسة ، وتم توظيف هذا المنهج في البحث .

سادسا : هيكلية الدراسة

للإحاطة العلمية بالدراسة وتحقيقا لأهدافها ضمن تسلسل منهجي ، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

-الفصل الأول : تم تخصيصه للاطار النظري والمفاهيمي للحكومة وحجم الحكومة واقتصاد السوق والفشل لكل من الحكومة واقتصاد السوق ليصل الباحث إلى التعريف بمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وأهدافه ومبادئه .

-الفصل الثاني : حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي لتجربة المانيا والصين .

-الفصل الثالث : ملامح اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق بعد عام 2003.

سابعا : الحدود المكانية والزمانية

تضمنت الدراسة ثلاث مدد زمنية وهي:

- مدة زمنية امدها (69) سنة (1950- 2018) لدراسة اقتصاد السوق الاجتماعي وحجم الحكومة في المانيا .

- مدة زمنية امدها (41) سنة (1978-2018) لدراسة مدة الاصلاحات في الصين نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وحجم الحكومة .

- مدة زمنية امدها (15) سنة (2004 - 2018) لدراسة ملامح اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 والشروع الحكومي بالتحول نحو اقتصاد السوق.

سابعا : الاستعراض المرجعي

1 - دراسة (عصام الزعيم) اقتصاد السوق الاجتماعي بين محدودات العولمة والتحديات الوطنية ،وصفت الدراسة ان نظام العولمة هو مناهض لاستفادة المجتمع من منافع التجديد التكنولوجي و ارتقاء الإنتاجية والضمان الاجتماعي و استقرار العمالة ومناهضاً للتنمية الاجتماعية والازدهار ، وأن تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بمثابة رد وطني ومجتمعي على اختلالات العولمة واعتباره نظاما انمائيا واجتماعيا يلبي مطامح الناس عن طريق تفعيل النمو و التخصص الإنتاجي و الحد من نزاعات السوق الاستغلالية .

2-دراسة (حيان سليمان) اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق ،اوضحت الدراسة أن سياسة الاقتصاد الكلي الحديثة هي في جوهرها ثلاثية الاضلاع ،المحافظة على مستوى معقول من النمو الاقتصادي ،و مستوى معقول من العمالة ،و استقرار الأسعار للسلع ،"وهذه الاهداف تشكل الثالوث المقدس" في رسم سياسة الاقتصاد الكلي وهو ما يتطلب إدارة اقتصادية عقلانية تقود المجتمع الى افضل المستويات على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي ، ونقطة الانطلاق لتحقيق ذلك هو التوجه باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي بدءا من الخطة الخمسية العاشرة في سورية.

3- دراسة (نبيل مرزوق) دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ناقشت الدراسة إمكانية إقامة نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية ، والطرح المقدم من قبل الباحث

بإمكانية ذلك عند توفر الإرادة السياسية والدعم المجتمعي الكافي ،بعد أن أثبتت التجارب الدولية أن القرار السياسي على أعلى مستوى هو مطلوب، بل هو شرط ضروري لمنح هذا النظام القوة الكافية لجعله خياراً سياسياً واجتماعياً، وهناك ضرورة لإعادة رسم الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي ، وتحديد اولويات المجتمع السوري وفق القدرات المتاحة .

4-دراسة (شربل نحاس) اقتصاد السوق الاجتماعي انموذجا للبنان ومنها وصلت الدراسة أن اقتصاد السوق الاجتماعي يعيد للدولة والعمل السياسي موقعاً تحتاجه لبنان بالاستفادة من تجربة ألمانيا الاقتصادية بعد الحرب وإقامة نظام ديمقراطي مستقر ، وأن لا فكر يتراكم ويصقل بغياب الدولة والمؤسسات التي تدور بفلكها و أن الأزمة اللبنانية كشفت مدى اعتماد النيوليبرالية على الدولة.

5-دراسة (نور الدين هرمز وباسل سلامة) ناقشت بنية ومصادر اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا كون هذه التجربة من أهم التجارب العملية التطبيقية عن طريق عرض الفكرة الأولى لظهوره في ألمانيا والجذور والمصادر التي انبثقت منه و تطورت من خلالها، وبالتالي التعرف على الأسس والمرتكزات الأساسية التي يقوم عليها المفهوم والتعرف على الهياكل المؤسساتية التي طبقت من خلاله والتعرف على دور الحكومة في تنفيذ وتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي من أجل الاستفادة منه في سورية .

6- دراسة (يمامة عارف اسماعيل) تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية و تداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي (اطروحة لنيل درجة الماجستير) وهي دراسة تقييمية للسياسات التي طبقت في سورية بعد تبني اقتصاد السوق الاجتماعي وبيان مدى قربها او بعدها من أصول ومبادئ النظام الفكرية ومدى نجاح تطبيقها ، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق نظري في سياسات التنمية الوطنية مع الفكر النظري لاقتصاد السوق الاجتماعي، الا أن السياسات المطبقة خالفت وابتعدت عن الأولويات الاجتماعية و انحازت نحو التحرر الليبرالي بشكل اكبر .

7- دراسة (عمار محمود حميد الربيعي) ترسيخ قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق ودورها في الانضمام الناجح إلى منظمة التجارة العالمية ، أوضحت الدراسة أن العلاقة ما بين اقتصاد السوق الاجتماعي و منظمة التجارة العالمية يجب أن تكون وفق اليات موضوعه لترسيخ قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي التي تتعلق اساساً بوضع واقرار قوانين خاصة لتنظيم وتشجيع عمل القطاع الخاص وآليات اقتصاد السوق المستتبعة بالتعقيم الحكومة وجدولة المشاريع الحكومية

وتصنيعها ليتم خصخصة المشاريع الناجحة منها لتكون نوات للخصخصة الناجحة، وإدخال الآليات التنافسية للمشاريع الحكومية الأخرى، وجعلها تعمل في إطار اقتصادي صحيح في ظل ما يسمى في المنافسة من أجل السوق وأن يكون وفق مراحل متعاقبة .

8- دراسة (Martin Dahl) اقتصاد السوق الاجتماعي كنموذج سياسي واجتماعي للاصلاحات الاقتصادية للدول : في عملية تغيرات النظام على وجه الخصوص في منطقة أوروبا الشرقية، وحاولت الدراسة الإجابة عن سؤال وهو :إلى أي مدى كانت التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي تكون مفيدة للدول التي تمر بعملية تغيير النظام الاقتصادي وخاصة في أوروبا الشرقية ،وتوصلت الدراسة أن إصلاح دول أوروبا الشرقية يعتمد على التغيرات في روسيا ،فإذا كانت الحياة السياسية في روسيا ديمقراطية والدولة توقفت عن ممارسة التأثير المدمر على جاراتها (الدول الخارجية الغربية) وبالتالي فإن نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني سوف يتكرر مرة أخرى .

9- دراسة (Ralph M.wrobel) اقتصاد السوق الاجتماعي كنهج بديل للرأسمالية بعد الأزمة المالية والاقتصادية ، توصلت الدراسة إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي لديه الكثير من المزايا الدول المتحولة فضلا عن جاذبيته لاقتصادات الدول المتقدمة اللي تبحث عن نظام جديد للتطور المؤسسي بعد أزمة الأسواق الحرة في الوقت الراهن ، مع الإشارة إلى صعوبة تنفيذ اقتصاد السوق الاجتماعي في جميع أنحاء العالم بسبب الثقافة السائدة والسياسات الحكومية وايديولوجيتها .

10-- دراسة (Drik Sauerland) اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا : مخطط لبلدان أمريكا اللاتينية ، وقد أوضحت الدراسة أن الجدل حول الرأسمالية مقابل الاشتراكية قد انتهى، وأن الدراسات تدور حالياً حول نوع اقتصاد السوق الذي يضمن التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقارنت الدراسة بين نظامين اقتصاديين يقومان على اقتصاد السوق الليبرالي هما : الأول اقتصاد السوق الليبرالي الحديث في الولايات المتحدة ، والثاني هو اقتصاد السوق الاجتماعي النظامي الليبرالي في ألمانيا ، وكلا النظامين يعتمدون المنافسة ،وحقوق الملكية ،والمال المستقر،وحرية الوصول إلى الأسواق الدولية واللوائح المناسبة لأسواق رأس المال والعمال والسلع والخدمات ، اما الاختلافات فهي كبيرة بين المفهومين فيما يتعلق بأنظمة الحماية الاجتماعية ، فالأول يهملها والثانية يلتزم بها ، وتوصلت الدراسة إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية الناجحة مثل البرازيل وتشيلي والمكسيك، هي دول ذات مسار ليبرالي حديث ، إلا أن السياسيين والمواطنين يبحثون عن طرق

لتحسين الوضع داخل البلد، وأن الدراسة وقد أوصت بأن يكون نظام اقتصاد السوق الاجتماعي النظام الألماني هو البديل الناجح لاقتصاد السوق الليبرالي الحديث في أمريكا اللاتينية .

11- دراسة (Edy suandi Hamid) تحديد سياق اقتصاد السوق الاجتماعي في تنمية إندونيسيا، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في الاقتصاد الاندونيسي ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاشتراكيون المتطرفون لا يستطيعون حل مشاكل الاقتصاد الاندونيسي ليصبح اقتصاد السوق الاجتماعي اوالاشتراكي هو أحد الحلول البديلة للنظام الاقتصادي الذي يناسب شخصية الأمة من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبهذا تعترف إندونيسيا باقتصاد السوق الاجتماعي أو كما تطلق عليه الاقتصاد الشعبوي بأنه يحقق رفاهية الشعب الاندونيسي بمجمله .

ان الدراسات السابقة لم تتطرق بشكل تفصيلي وواسع الى منهجية الحكومة وسياساتها وطبيعة حجمها في اطار اقتصاد السوق الاجتماعي ، وهو ما دعا الباحث الى التركيز على اهم اساسيات ومكونات اقتصاد السوق الاجتماعي الا وهو حجم الحكومة ودوره في ارساء دعائم هذا النظام الاقتصادي كما حصل في المانيا والصين (وان كان هناك تلميح في دراسة نبيل مرزوق لدعوة سياسية لتبني المفهوم لكنه لم يرتقي الى مستوى الاهمية للحكومة ودورها) .

الفصل الاول

حجم الحكومة واقتصاد السوق الاجتماعي : مدخل مفاهيمي

المبحث الاول – حجم الحكومة واقتصاد السوق .

المطلب الاول – حجم الحكومة .

المطلب الثاني – أقتصاد السوق .

المبحث الثاني – فشل الحكومة وفشل السوق .

المطلب الاول – فشل السوق .

المطلب الثاني – فشل الحكومة .

المبحث الثالث – أقتصاد السوق الاجتماعي .

المطلب الاول – أقتصاد السوق الاجتماعي (المفهوم والتطور)

المطلب الثاني – مبادئ أقتصاد السوق الاجتماعي .

الفصل الاول

حجم الحكومة واقتصاد السوق الاجتماعي

تمهيد

يتضح من المسيرة التاريخية للاقتصاد بأنه كان جزءً من نظام اجتماعي كبير أو أنه اقتصاد سياسي يشكل أحد جوانب النظرية الاجتماعية ، حيث مع تطور المجتمعات وتنظيم النشاط الاقتصادي بشكل واضح برز نظام فيه الحكومة والاقتصاد متكامل الجوانب مرتبطين بالنظام الاجتماعي ، وفي وقت لاحق أُعتبرت الحكومة والاقتصاد ـ أو الحكومة والأسواق ـ مجالات مستقلة في العمل ، لتتعدد وجهات النظر وتكثر النقاشات حول الدور الاقتصادي المناسب للحكومة .

ان ترويج الرؤى المتباينة للنظام الاقتصادي الامثل في العقود السابقة تجلت في شكل خلافات مريرة بين الليبراليين الذين لا يتدخلون في الحرية الفردية ، والاشتراكيون المتطرفون في الميول الشيوعية او فروعهم الحزبية المختلفة ، الا ان الازمات اثبتت انها بمثابة محرك الفكر الاقتصادي ، وفيها تضعف الايديولوجيات في سبيل الخلاص والولوج الى مسار ديناميكي لعجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ان الحجة اليوم هي ليست ما بين سياسة عدم التدخل والتخطيط ، او النزاع حول ما اذا كان على الحكومة ان تتدخل قليلا او كثيراً ، فقد فشلت حجة الاشتراكيون بقوة مركزيتهم ، وقل انصار دعه يمر بعد تكرار ازماتهم ، ليأتي الرأي القائل بأن على الحكومة ان تنشئ الاطار المؤسسي الذي يعمل فيه الاقتصاد وتجنب توجيه الحياة اليومية في اعمال الاقتصاد ، لكي تبقى الحكومة الملاذ الاخير للسياسات المعاصرة بما تملكه من سلطة تشريعية وقانونية ضابطة وقوة رافعة بسياساتها الاقتصادية ، هذا التوجه وان كان طرحا نظريا مقبولا في بداياته ، الا أنه اكتسب قوته النظرية والعملية بعد الحرب العالمية الثانية في اطار نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي .

الـمبحث الاول

حجم الحكومة وأقتصاد السوق

تمهيد

ان العلاقة بين حجم الحكومة واقتصاد السوق هي علاقة طويلة الامد في الادبيات الاقتصادية وقضية متجددة سواء أكان ذلك في تطور الاقتصاد السياسي المركزي أم تطور أقتصاد السوق الحر ، وبعد ان أثبت الأخير انه الاقتصاد الاجدر بالبقاء عن طريق قدرته على تجديد قواه والتغلب على أخطر التناقضات بشكل حيوي ومرن ، الا ان ما اصبح واضحا ولجميع البلدان حتى الرأسمالية أهمية الحجم الحكومي في الاقتصاد لما له من دور في التحكم في الآليات الاقتصادية وتحريكها للتغلب على المستجدات والمتغيرات الاقتصادية غير المرغوب فيها .

المطلب الاول - حجم الحكومة Government size

يقصد هنا حجم الحكومة الاقتصادي أو كما يعرف في الادبيات الاقتصادية بدور الدولة ، وهو من القضايا الجدلية التي أخذت مساحات واسعة على المستوى الأكاديمي وصناعة السياسات الاقتصادية الباحثة عن النمو والتنمية وإشباع الحاجات الأساسية للافراد والوصول الى مراحل متقدمة من الرفاهية الاجتماعية ، إذ تشكل السياسة الانفاقية العامة الصورة المعبرة عن حجم الحكومة التدخلي في الحياة الاقتصادية وأداة الحكومة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لدفع عجلة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، أن حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي يعتمد على المكانة التي تحتلها في المجتمع ودورها في تنظيم شؤونه وتوجيه الاقتصاد لما تصبوا إليه أهدافها المترابطة الى جانب الأهداف السياسية والاجتماعية ، وهو ما حدث بشكل واضح للعيان عندما تبنت الكثير من الدول الرأسمالية الأخذ بمبدأ التنظيم الحكومي بعد أزمة الكساد الكبير كوسيلة للتنمية الاقتصادية وكذلك ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية وما تطلبه من زيادة اكبر في حجم الحكومة ، وعندها سادت الكثير من التسميات التي تعبر عن تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية ومنها الرأسمالية المطوقة والمنظمة .

أولا- مفهوم الحكومة The concept of government

يعد مفهوم الحكومة من المصطلحات التي تتشكل ضمن الإطار العام للمفاهيم السياسية والذي بدوره يرتبط بشكل مباشر بالدولة والمجتمع وينشأ بينهم نظام من العلاقات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وغيرها [*]، ويقصد بالحكومة كيفية ممارسة السلطة العامة في الدولة ، فقد تستعمل كلمة حكومة لتعني الوزارة ، فيقال إن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ، أي أن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان وعندما يقال بأن رئيس الحكومة مسؤول أيضا امام البرلمان فإن المقصود هو رئيس الوزراء وذلك في الدول التي تعمل بالنظام البرلماني فقط .[1]وقد يُقصد بالحكومة رئيس الدولة والوزراء ومساعديهم ، أي أولئك الأشخاص الذين يعهد اليهم تنفيذ القوانين وإدارة مرافق الدولة ، أو هي مجموع الهيئات الحاكمة المسيرة للدولة وهي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو أوسع المعاني التي تطلق على الحكومة ،[2] ويرى روبرت م.ماكيفر (Robert M. MacIver 1882-1970) أن الحكومة "علم" لأنها تعني نظاما للمعرفة ذا قوانين ثابتة اكتشفت اكتشافا علميا وأصبحت حقائق تحدد ما يقوم به المشرع ، كما تحدد مدى تجاوب الوسط الاجتماعي مع تشريعاته وإجرآته وهناك أشكال متعددة للحكومات تتشابه بالفكرة والجذور والتي يمكن أن تصنف الى أنواع منها ، الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية والحكومات البرلمانية ، وهي بطبيعة الحال أما تكون نظم شمولية والتي دعا إليها الماركسيون ـ حيث لا طبقية اجتماعية ولا ملكية خاصة ـ أو تكون نظم سياسية ليبرالية ذات نزعة فردية حرة تقوم على حماية حقوق وحريات الأفراد .[3]

ثانيا- مفهوم حجم الحكومة The concept of size of government

يمكن تعريف حجم الحكومة بمقدار الدور الذي تلعبه الحكومة في النشاط الاقتصادي ومدى تأثر الاقتصاد بهذا الدور عن طريق إنتاج السلع والخدمات وجمع الضرائب والإنفاق وتنظيم النشاط الاقتصادي بدعم الأسعار وحماية المستهلك والبيئة ، فضلاً عن المهام التقليدية المتمثلة بالدفاع الوطني الداخلي والخارجي ،[4] ويعرَف أيضاً بأنه حصة الإنفاق العام الحكومي من الناتج المحلي في اقتصاد البلد ،[5] أو هو عبارة عن دور الحكومة في الاقتصاد وفق السياسات الاقتصادية التي تتبعها في سبيل تسيير الحياة الاقتصادية في البلد وحل مشاكله والمحافظة على استقراره ،[6]كذلك يُعرَف بأنه استخدام السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل من اجل تعظيم إجمالي الرفاه الاجتماعي عن طريق الإنفاق العام والضرائب وهو ما يتعلق بصورة مباشرة

---

[*] أغلب الدراسات الاقتصادية تستخدم مفهوم الدولة ودورها الاقتصادي وهو مفهوم عام يشمل الأرض والشعب والسلطة السياسية (الحكومة) والأخيرة هي التي تدير شؤون الدولة ، لذا تختص دراستنا بها .

[1] ثامر كامل الخزرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ،الطبعة الأولى ،الأردن:عمان ، دار مجدلاوي ، 2004 ، ص249

[2] نعمان احمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، الطبعة الثانية ، عمان : دار الثقافة ، 2011 ، ص195

[33] ينظر: المصدر نفسه ، ص199-225 .

[4] *Mark Labonte , The Size and Role of Government : Economic Issues , Congressional Research Service*

[5] *Francois Facchini , Michael Melki , Optimal government size and centre d, economic de la Sorbonne ,*

[6] عابد عبد الكريم الغريسي ، دور الدولة في الاقتصاد:نظرة تحليلية تاريخية ، مذكرة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد الجزائرية لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية للسنة 2010-2011 ، ص33 .

بسياسات الحكومة في إزالة تضارب المصالح بين القطاع العام والقطاع الخاص ،[1]إن حجم الحكومة الاقتصادي يتأثر بالمتغيرات التي حصلت عبر مراحل تطور الاقتصاد العالمي وما مرت به من أطروحات فكرية تناوبت بين مؤيد لتدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية ومعارض لها مع خضوعها للمتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية ، إلا أن التجسيد الواضح لدور الحكومة بلغ أقصاه عام 1917 في إطار الفكر الاشتراكي السوفيتي الشيوعي ضمن نظام الملكية العامة والتخطيط المركزي الشامل لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية وإدارتها لرأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي وإحلال التخطيط بدلا من آلية السوق في تخصيص الموارد وإشباع الحاجات ، وعلى الرغم من التطور التنموي الذي تحقق باستخدام المركزية المتطرفة إلا أنها كانت ابرز أسباب انهيار هذه التجربة بتفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن الماضي وانفراد اقتصاد السوق وهيمنته على الاقتصاد العالمي .[2]

إن علم الاقتصاد بوصفه مجموعة مستقلة من المعرفة لها طرق بحثها المنظمة الخاصة بها ولها مجموعة من القوانين العلمية المتميزة التي توضح الظواهر الاقتصادية وما بينها من روابط تأثيرية وتأثَرية ، لم تظهر إلا بعد القرن السادس عشر بانهيار النظام الإقطاعي وظهور المدن والتحول من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي واكتشاف العالم الجديد ،[3] فقد ظهرت السياسة الاقتصادية التجارية (Merchant lism) في القرن السابع عشر وامتدت حتى منتصف القرن الثامن عشر والهادفة لتدخل الدولة المباشر لحماية التجار المحليين والمصنعين الذين بدورهم يمدون الدولة بالأموال ، وكان المذهب التجاري هو تعبير عقلاني عن بناء الأمة والأخذ بنظام يتجه الى أن تكون فيه الدولة على جانب كبير من القوة فضلاً عن جانب الاعتراف بالملكية الخاصة ،[4] وفي منتصف القرن التاسع عشر ظهر الفكر الاشتراكي كرد فعل على تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية وسوء توزيع الدخل وغيرها من مساوئ النظام الحر ويطالب على يد كارل ماركس بإحلال الملكية العامة بدلا من الخاصة لإشباع حاجات المجتمع وإحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاديات السوق لتكون الاشتراكية مفهوماً ذو دلالة عامة تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وحصر ملكية وسائل الإنتاج بيدها ومباشرة المشروعات والتخطيط المركزي والاستثمار والتوزيع ،[5] لتجد الاشتراكية طريقها نحو التطبيق في بداية القرن العشرين إثر الثورة

---

1) Shumaila Zareen and Abdul Qayyum , An analysis of optimal Government : A case study of Pakistan , Pakistan institute of development economics (PIDE) , Islamabad , 2014 , P3 .

2) Ibid , P4 .

3) لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، العراق : بغداد ، 1986 ، ص24 .

4) Warren J. Samuels , and the other , The History of Economic Thought , by Blackwell publishing Ltd except for editional organization , 2003 , P 67 .

5) لبيب شقير ، مصدر سابق ، ص213 .

البلشفية في روسيا عام (1917) ثم دول أوربا الشرقية عام (1945) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ثم في الصين عام (1949) ، وبعدها العديد من الدول الأفريقية النامية ودول آسيا وأمريكا اللاتينية وبالأخص حديثة الاستقلال .[1] لقد أخذت الدول الاشتراكية مساراً مغايراً لدول الغرب من اجل اللحاق بها في القرن العشرين واستطاعت من ردم الفجوة معها في نصف قرن بعدما كان النمو في هذه الدول سريعاً للغاية وقد كانت الطريقة الوحيدة التي استطاعت عن طريقها الدول الكبرى تحقيق النمو بسرعة هي بناء عناصر الاقتصاد المتقدم جميعها – مصانع الصلب ، ومحطات توليد الطاقة ، ومصانع إنتاج السيارات والمدن وغيرها – في آن واحد وهذا ما عُرف بتصنيع الدفعة القوية ، وتطلب نجاح هذا التصميم الكبير وجود سلطة تخطيطية لتنسيق الأنشطة المختلفة وضمان تنفيذها ، وهو ما نجحت به الاقتصاديات التي انطلقت هاربة من شرنقة الفقر في القرن العشرين على الرغم من التفاوت الكبير بينها في أسلوب التخطيط ، وقد بدا أن النموذج السوفيتي هو الطريقة المثلى التي تستطيع عن طريقها أية دولة فقيرة تحقيق النمو ،[2] ويوضح الجدول أدناه متوسط النمو الاقتصادي السنوي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق .

جدول (1) متوسط النمو الاقتصادي للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق

النمو الاقتصادي للاتحاد السوفيتي السابق		النمو الاقتصادي للولايات المتحدة	
المدة	معدل النمو	المدة	معدل النمو
1885-1913	3.3%	1879-1908	3.7%
1928-1940	5.4%	1929-1950	2.5%
1950-1960	6.0%	1950-1960	3.3%
1970-1980	3.7%	1970-1984	3.0%
1980-1984*	2.0%		

***) تتنوع الأسباب لهذا الانخفاض بسبب فائض العمالة وإهدار الاستثمارات في تنمية إقليم سيبيريا وصراع التسلح مع الولايات المتحدة الذي استنزف الموارد والبحث والتطوير في الصناعات المدنية والصعوبة في التخطيط واللحاق بالركب التكنولوجي الغربي واستحالة السيطرة المركزية وتسلط الدكتاتورية . (المصدر: Gregory and Stuart , 2000 , P6)**

ومهما حاول المؤرخون في نهاية المطاف استبعاد أهمية عوامل ارث مدة التخطيط وإصلاح المؤسسات والسياسات المتعلقة بها والثقافة الداعمة لها ، فقد نجحت الكثير من الدول وعلى مدى عقود في مواصلة تحقيق النمو بمعدلات سريعة وتمكنها من سد الفجوة مع الغرب ، ولا زالت تواصل الدول الناهضة تقدمها وأبرزها النمور الآسيوية (تايوان - سنغافورة – هونغ كونغ – كوريا الجنوبية) والصين بعدما أصبحت من كبريات الدول الصناعية العالمية ،[3] وبعد ان حصل الانهيار الاقتصادي الحاد في عشرينيات القرن الماضي في جميع أنحاء العالم وعجزت النظرية الكلاسيكية من تقديم حلول

---

[1] صرارمة عبد الوحيد ، تدخل الدولة في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق : مداه وحدوده ، أطروحة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير بجامعة منتوري قسنطينية لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية للسنة الجامعية 2006-2007 ، ص25 .

[2] روبرت سي آلن ، التاريخ الاقتصادي العالمي : مقدمة قصيرة ، ترجمة محمد سعد طنطاوي ، الطبعة الاولى ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة : جمهورية مصر ، 2014 ، ص141 .

[3] ناصر عبيد الناصر ، التعددية الاقتصادية والسياسية بوصفها احد مكونات الاشتراكية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : لبنان ، 2006 ، ص31 .

مناسبة له ، الأمر الذي مهد لعقيدة مركزية فكرية قادها البريطاني جون مينارد كينز (Keynes John Maynard 1946-1883) بأن التدخل الحكومي يمكن أن يحقق الاستقرار الاقتصادي ، وهو ما احدث ثورة في التفكير الاقتصادي قلب موازين الأسواق الحرة التي توفر تلقائيا العمالة الكاملة ، حيث أكد كينز أن الأسواق ليس لديها آليات لتحقيق التوازن الذاتي وإنما تدخل الحكومة عن طريق السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار بالتأكيد على إجمالي الطلب (مجموع الإنفاق) من جانب الأسر والشركات والحكومة وهو ما اعتبره أهم قوة دافعة للاقتصاد .[1]وعلى الجانب الاخر عند الكلاسيك والنيو كلاسيك كان توسع حجم الحكومة غير مجدي بسبب تأثير المزاحمة المباشر وغير المباشر ، الأول يحصل من الانفاق العام الذي يؤدي الى استبدال السلع الخاصة بالسلع العامة وانخفاض بالإنفاق الخاص حتى على السلع الاساسية والخدمات ، اما الشكل غير المباشر فإن حجم الحكومة وكطريقة لتمويل انفاقه يمارس ضغطا على السوق النقدي للحصول على الائتمان فينجم عنه ارتفاع سعر الفائدة الذي لا يرتفع فقط على الحكومة ولكن على الجميع بما فيهم القطاع الخاص الذي يميل الى كبح الاستثمار الخاص ويعيق النمو الاقتصادي بشكل عام ، أو ان تختار الحكومة تمويل زيادة انفاقها من الضرائب وهو فعل يشوه اسعار السوق وتخصيص الموارد .[2]

ثالثاً- اسباب تعاظم حجم الحكومة Reasons for the growing size of the government

يخضع حجم الحكومة الاقتصادي للفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي الذي تتبناه الحكومات ، ففي الحكومات الحارسة في ظل النظام الاقتصادي الفردي الحر تكون وظائف الحكومة محصورة في الأمن والعدل والدفاع وإقامة بعض الطرقات الضرورية وبالتالي حجم الحكومة لديها محدود لا يتجاوز بين (10%-20%) من الناتج المحلي الاجمالي ،[3]وبعد توسع وظائف الحكومة واصبحت تشمل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية وإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية ، فضلاً عن الوظائف التقليدية بالتالي توسع حجم الحكومة ،[4] وباختلاف أنظمة الحكومات وطبيعة هياكلها وظروفها الاقتصادية برزت العديد من النظريات المبررة للتزايد المطرد في حجم الحكومة كان أبرزها الألماني أدولف فاجنر (Wagner) الذي أكد في سنة 1883 على أن تطور المجتمعات الصناعية يؤدي الى

---

[1] ***Sarwat Jahan , and Chris papageorgiou , what is keynesian economics , finance development , vol.51 , No.3 , September 2014 , P53 .***

[2] ***Sheilla Nyasha , Nicholas M. Odhiambo , Government Size and Economic Growth: A Review of International Literature , This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 License , 2019 , P3 .***

[3] **محمد خالد المهايني ، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة : الدورة التحضيرية ، *2013* ص24 .**

[4] **المصدر نفسه ، ص*25* .**

ضغط سياسي لإحداث تطورات اجتماعية تحتاج الى مزيد من الإنفاق العام ، أي انه كلما تزايد متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية كلما أصبح من الضروري نمو القطاع العام كنسبة من النشاط الاقتصادي الكلي .[1] وهنا الخلاف يتجدد بين النظرية الكينزية من جهة ، والنظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية من جهة اخرى حول العلاقة السببية بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي كونه المؤشر الاهم للأداء العام للاقتصاد الكلي ، فوجهة نظر الكينزية ان السببية تنطلق من توسع حجم الحكومة الى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق سياسة مالية توسعية ، بينما الجانب الاخر للكلاسيك والنيو كلاسيك تتفق مع نظرية فاجنر التي تدعي ان اتجاه السببية تنطلق من النمو الاقتصادي الى توسع حجم الحكومة لثلاثة اسباب :[2]

1- الوظيفة الادارية العامة والوقائية (البدائل الحكومية للنشاط الخاص) .

2- نتائج النمو في التوسع الثقافي ونفقات الرفاهية .

3- دور الحكومة في ادارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية .

كذلك أعطت أطروحة بيكوك - وايزمان (A.T.Peacok and J.Waseman) تفسيرات مختلفة عن تضخم حجم الحكومة وتزايد الإنفاق العام في المملكة المتحدة للمدة (1890-1950) بسبب ثلاثة تأثيرات هي : أثر **الاستبدال** (Displacement effect) وأثر **التفتيش** (Inspection effect) وأثر **التركيز** (Concentration effect) ويحدث الاول بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي تتطلب مستويات مرتفعة من الإنفاق وزيادة الضرائب للارتقاء بهذا المستوى من الإنفاق ، وبعد انتهاء الاضطرابات يرفض المجتمع العودة الى الوضع السابق فيكون لدى المجتمع رغبة تمويل الإنفاق العام المرتفع عن طريق تحمل العبء الضريبي الجديد ، وهذا الوضع لا يؤدي الى الاستقرار عند هذا المستوى بل سيعمل أثر التفتيش عن طريق دخول الحكومة في أنشطة اجتماعية جديدة ناهيك عن الحروب والهزات الاجتماعية الاخرى التي تزيد من الإنفاق العام ، أما أثر التركيز فهو ميل الحكومة لزيادة الإنفاق العام كنسبة من النشاط الاقتصادي والبحث عن موارد لمواجهة المستوى الجديد .[3]

أما الاقتصادي الأمريكي **(Boumol . W)** فقد برر ارتفاع حجم الحكومة بضعف إنتاجية القطاع العام يقابلها ضخامة العمل في دالة إنتاج الخدمات الاجتماعية مع ضعف مستوى الإدارة

---

[1] ***Cosimo Magazzino , and other , Wagners law and Peacok and Wisemans Displacement effect in Europe-an union countries : A Panel data study , International tournal of economics and financial Issues , 2015 , P200 .***

[2] ***Sheilla Nyasha , Nicholas M. Odhiambo, Op . cit . P3 .***

[3] **كمال عبد حامد زيارة ، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق ، مجلة جامعة أهل البيت ، العدد الخامس عشر ، *2011* ، ص*9***

بالمقارنة مع القطاع الخاص ، وحتى يمكن مواجهة تزايد الطلب فإنه لا يكون أمام القطاع العام سوى زيادة الانتاجية ، الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وضرورة زيادة الموارد المالية الخاصة بتسيير المرافق العامة ، فضلاً عن بطء الزيادة في إنتاجية القطاع العام التي عادةً ما تقترن بزيادات أكبر في مرتبات العاملين بهذا القطاع كون هذه الزيادات تتبع عادة الارتفاع في مستوى الأسعار ، وهذا وضع يترتب عنه زيادة نفقة الوحدة من الخدمات التي تؤديها الحكومة ، الأمر الذي يستلزم زيادة حجم الحكومة الاقتصادي ،[1] وقدمت العديد من الدراسات مستوى الحجم الأمثل للحكومة كنسبة من الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي لعدد من الدول ، ففي دراسة (Choblanova Mladenova) للمدة من (1970-2007) بلغ الحجم الأمثل في ثمان وعشرون دولة في الاتحاد الأوربي (25%) ، وفي دراسة (Ferris 2014) بلغت النسبة في نيوزلندا 33% للمدة (1890-2012) ، ونيجيريا (19.8%) في دراسة (Alimi 2014) للمدة من (1970-2012) ، وفي سريلانكا بلغ (27%) في دراسة (Heath 2012) للمدة (1959-2009) ، وفي ثلاث وعشرون دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD في دراسة (De Witte and Moesen 2009) بلغ الحجم الأمثل (41%) .[2]

رابعاً ـ مسارات حجم الحكومة size tracks of government

على الرغم من كل النزعات للحد من حجم الحكومة على النمط الذي حبذه كينز ، فما زالت هي الملجأ الأخير للسياسات المعاصرة لما لها من دور أساسي في الضبط والتحكم في الآليات الاقتصادية بواسطة ميزانيتها العمومية ، وما زالت تحرك كلا من الرافعة المضادة للازمة والرافعة المضادة للتضخم ، وامتلاكها نظام ضبط الانتاج عن طريق عناصر تخطيط الانتاج والتغلب على التقلبات غير المرغوب فيها ، وبواسطة الحكومة يتم تمويل البحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا وتمويل القطاع العسكري من الاقتصاد القومي ، وما زالت إعادة توزيع الدخل القومي هي سياسات حكومية عن طريق الأدوات المالية والنقدية ، وكل ذلك في ظل دعوات متصاعدة للتحرر من تدخل الحكومة وخصخصة القطاع العام ، وهو ما يعطي الأمر مرونة أوسع في بيان حجم الحكومة الاقتصادي للوصول الى غاياتها بمساراتها المتعددة وأشكالها وبحسب حجمها

---

[1]) **عابد عبد الكريم غريسي ، مصدر سابق ص46 .**

[2]) ***Malcolm , Xavier , Investigating the optimal level of Government spending to maximize economic growth in Jamaica ,working paper : Fiscal & economic programme monitoring department bank of Jamaica , 2017 , P6 .***

الاقتصادي بدءً من تطرف هذا الدور والذي مثلته الاشتراكية ، والتعرف على سياسات الحكومة المتعددة والهادفة الى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .[1]

رابعاً-1 السياسات الاقتصادية Economic policies

هي مسارات العمل التي تهدف الى التأثير أو السيطرة على سلوك الاقتصاد ويتم تنفيذها وإدارتها من قبل الحكومة وتشمل عادة القرارات المتخذة بشأن الإنفاق الحكومي والضرائب وإعادة توزيع الدخل ، حيث تقوم الحكومة بمجموعة من الوظائف وهي : وظيفة التخصيص Allocation function)ووظيفة التوزيع (Distribution function)ووظيفة الاستقرار(stabilization function).[2]إذ تجمع الحكومات إيراداتها بطرق مختلفة مثل جمع الضرائب أو الاقتراض أو بما يتوافر لديها من مصادر طبيعية ، ثم تخصص الحكومة نسبة عالية من موازنتها للإنفاق العام كخدمات ومدفوعات أخرى وبعدها تحدد المشاريع الاستثمارية بحسب التكاليف والعوائد من هذه المشاريع ، فإذا كانت الفوائد مرضية تخصص الحكومة لها الموارد وفي بعض الأحيان تبيع الأصول المملوكة لها الى الأفراد وهو ما يسمى بالخصخصة لزيادة كفاءة الأنشطة الحكومية .[3]ويمثل تخصيص الموارد حجم الحكومة في توفير السلع التي تختلف منافعها الاجتماعية عن المنافع الخاصة والتقسيم النسبي لتدفق الموارد بين استخدامات المنتجات المختلفة أو تخصيص الموارد بين الاستخدامات النهائية للمنتج بما يتوافق مع تفضيلات الفرد المتأثرة ببيئته الاجتماعية ،[4] والاستقرار الاقتصادي هو هدف مركزي لأي حكومة تسعى لرفع معدلات النمو المستدام وتحقيق الازدهار المتزايد بخلق الفرص الاقتصادية للجميع ، وبصورة رئيسية تشمل الإستراتيجية الاقتصادية للحكومة على أولويات تتضمن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو في الانتاج وزيادة فرص العمل للجميع وضمان العدالة للأسر والمجتمعات المحلية وتقديم خدمات عامة عالية الجودة ، بينما التوزيع هو عبارة عن عملية تقسيم الثروات الطبيعية والمنتجة على أفراد المجتمع وفقاً للأسس والقيم التي يؤمن بها ذلك المجتمع .[5]

---

[1] فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ،سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، 1990 ، ص9-10.

[2] Herman E. Daly , Allocation , distribution , and Scale : towards an economics that is efficient , just , and sustainable, 17 April 1992 , P 187.

[3] كفاية العبادي ، مفهوم السياسة الاقتصادية ، على موقع الانترنيت : mawdoo3.com تاريخ النشر : 18 مايو 2019 .

[4] دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة ، دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2005 ، ص84 .

[5] عبد الكريم بحراوي ، الحرية الاقتصادية : ضوابطها وحدودها ، الطبعة الاولى ، مركز المصطفى للترجمة والنشر ، قم:الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، 1433ق ، ص220 .

وتعد السياسة المالية ابرز هذه السياسات (وهي تتكامل مع السياسة النقدية التي اصبحت مستقلة عن الحكومة) وهي سياسات حكومية تعمد الى توجيه الاقتصاد الكلي عن طريق الارتكاز على الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية ، وتهدف هذه السياسة الى تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية عن طريق التعجيل في التكوين الرأسمالي والمحافظة على التوازن الداخلي وتوزيع الدخل وضبط الطلب على أنواع السلع والخدمات المختلفة وحماية الانتاج الوطني والسيطرة على التضخم والبطالة ، بينما في البلدان المتقدمة كما أوضحها كينز تسعى لتحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي بسبب ما تواجهه من صدمات في النشاط الاقتصادي .[1] إن السياسة المالية تؤدي الى تحريك الاقتصاد في اتجاهات مضادة لفعل قوى الدورة الاقتصادية وتقوم بتحفيز الاقتصاد أثناء مرحلة الانكماش وتقيد الطلب أثناء التوسع الاقتصادي ، مع الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم ومستوى ارتفاع الأسعار ومراعاة التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية وأثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت واتجاه التغيرات المالية ،[2] حيث يمكن للإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية أن تؤثر على مستوى الطلب الاجمالي ، فزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يؤدي الى زيادة الطلب الاجمالي (سياسة توسعية) وتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب تسفر عن تراجع الطلب الاجمالي (سياسة انكماشية) حيث يتكون هذا الطلب من أربع عناصر هي : الإنفاق الاستهلاكي ، والإنفاق الاستثماري ، والمشتريات الحكومية ، وصافي الميزان التجاري ، ولذلك تؤدي زيادة المشتريات الحكومية بصورة مباشرة الى زيادة الطلب الاجمالي وعدَها جزءً منها ، كذلك تؤثر التغيرات في الضرائب بطريقة غير مباشرة في الطلب الكلي الاجمالي ، فإذا قامت الحكومة بتخفيض الضرائب التي يدفعها المستهلكون فسيصبح بيد المستهلكين المزيد من الدخل الممكن التصرف فيه وبالتالي يرتفع حجم إنفاقهم الاستهلاكي وهو احد مكونات الطلب الاجمالي الذي سيرتفع نتيجة الارتفاع في الإنفاق ،[3] وينجم عن تقليص الحكومة لنفقاتها وزيادة الضرائب آثار عكسية تهدف منها تحقيق الاستقرار في الاقتصاد عندما تخفض دخل المستهلكين ، وهو ما يدفع الى تقليص إنفاقهم الاستهلاكي فينخفض الطلب الاجمالي الذي ينجم عنه خفض معدلات التضخم بهدف المحافظة على نمو مرتفع ، ويتم تقليص النفقات عن طريق اقتطاع الإنفاق الحكومي من قطاعات محددة وغالبا ما يطال هذا الاقتطاع أبواب الإنفاق الجاري والاجتماعي والى حد ما الإنفاق الاستثماري ، فضلاً عن ذلك قد تؤثر السياسات الضريبية

---

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية :نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان : الأردن ، 2007 ، ص225 .

[2] جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي : الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، 1999 ، ص300 .

[3] آرثر او سيلفان وآخرون ، الاقتصاد الكلي : المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات ، مكتبة ناشرون ، بيروت:لبنان ، 2016 ، ص266 .

على قطاع الأعمال الأمر الذي يؤدي الى تغيرات في الإنفاق الاستثماري ، فإذا قامت الحكومة بتخفيض الضرائب لحفز الإنفاق الاستثماري عن طريق قطاع الأعمال فستسفر زيادة الإنفاق الاستثماري عن زيادة في الطلب الاجمالي ،[1] مع ذلك فان ميزانية الحكومة تضم بعض القواعد والإجراءات يطلق عليها (المثبتات الداخلية أو التلقائية) التي تنفذ بشكل تلقائي ومباشر لتحقيق الاستقرار الداخلي ومواجهة التقلبات الطارئة في النشاط الاقتصادي ، وهذه إجراءات فورية لا تنتظر إجراءات سياسة طويلة المدى ترتبط بإصدار القوانين ، واهم هذه المثبتات : ضرائب الدخل التصاعدية- معدلات الأجور- الضرائب على السلع الكمالية – اشتراطات الضمان الاجتماعي – تعويضات البطالة - معاشات الشيخوخة .[2]

وتعد الموازنة التي تصدرها الحكومة الوثيقة الأهم للدلالة على الرؤية الاقتصادية للحكومات والتي تحدد الدور الاقتصادي لها فضلا عن سياساتها الاقتصادية ، ففي ظل غياب المعطيات الاقتصادية في الكثير من الدول وتعقيداتها إذا ما توفرت ، فان الموازنات العامة للدول ما تزال تشكل المصدر الأكثر وثوقاً وشمولية والأقل تعقيداً لفهم الرؤية الاقتصادية للحكومات والتي تعبر عن فلسفتها الاقتصادية والسياسية ،[3]وتعرَف الموازنة بأنها خطة مالية تصدر سنوياً بإجازة تشريعية تقدر النفقات والإيرادات اللازمة لتحقيق أهداف الحكومة خلال مدة محددة (سنة عادةً) ، وهي بذلك تتضمن تقدير أو تخمين مقدار الإيرادات التي من المحتمل أن تحصل عليها الحكومة ، وتقدير مقدار النفقات المتوقع إنفاقها خلال مدة محددة ، إضافةً الى موافقة السلطة التشريعية على مشروع الموازنة الذي تقدمه الحكومة ،[4] وقد تعددت أنواع الموازنات بعد تطور أدوارها ، فهناك موازنة البنود وموازنة الأداء وموازنة البرامج وموازنة التخطيط والبرمجة والموازنة الصفرية [5].

1- موازنة البنود : وتصنف فيها الإيرادات والنفقات حسب نوع الإيراد والنفقة مما يتيح للحكومة ممارسة رقابة إدارية عن طريق المقارنة بين الاعتمادات المقررة والمصروفة فعلاً .

2-موازنة الأداء : وهو أسلوب أكثر تقدما من سابقتها كونها تعتمد أساليب تصنيف لمكوناتها حسب الانجازات دون الاهتمام بأساليب تحقيقها ، أي ما تم انجازه وفق الأهداف المخططة .

---

[1] ***Pavlina R.Tcherneva ,The Return fiscal of policy: can the new Developments in the new economic consensus be reconciled with the post-keynesian view? , July 2008 ,p8.***

[2] **خديجة الاعسر ، مصدر سابق ص266 .**

[3] **عادل العلي،المالية العامة والقانون المالي والضريبي ،الجزء الاول،الطبعة الثانية،إثراء للنشر،عمان :الأردن ، 2011 ، ص321**

[4] **محمد خير العكام ، المالية العامة:الإيرادات والنفقات ، الجامعة السورية ، الجمهورية العربية السورية ، 2018 ، ص274.**

[5] **عادل العلي ، مصدر سابق ص322 .**

3-موازنة البرامج : وهي أكثر تطورا من موازنة الأداء حيث تتناول المدة الزمنية المستقبلية ، فهي تعني إعادة تبويب الموازنة في فئات أكثر دلالة في تحليل التكلفة والعائد (أو المنفعة)والربط بينهما ليساعد في عملية اتخاذ القرارات السليمة والمراجعة .

4-موازنة التخطيط والبرمجة : تعتمد تحديد الإمكانات والقدرات المتاحة في المستويات المختلفة للأجهزة الحكومية وفق الأهداف العامة حسب الأولويات ابتداءً من المستويات الأعلى ، ويحدد هذا النظام وظائف الموازنة بالتخطيط أولا لتحديد وترتيب الأهداف حسب الأولويات ، ثم برمجة الأهداف الى برامج ومشاريع تحدد مستلزماتها المالية والبشرية ثم تأتي مرحلة الرقابة للتأكد من تنفيذ القرارات.

5-الموازنة الصفرية : هو نظام لإعداد وتخطيط الموازنة بدءً من نقطة الصفر وتهدف الى إعادة توجيه وتحويل المخصصات من برامج ذات أفضلية متدنية الى برامج جديدة ذات أولوية عالية من اجل تحسين الفعالية والكفاءة للوحدات الإدارية وتقليل حجم المخصصات المعتمدة لها ، وهي أسلوب جديد في تطوير هيكل الموازنة العامة وتحديد الأولويات بين البرامج الجديدة والقائمة .

لقد تبنت الكثير من الحكومات قواعد موازنات جديدة تفعل من الموازنات القديمة لا تحل محلها بل تعدل عليها لتلافي السلبيات الخاضعة للإرادة السياسية وتفضيلاتها التي تُمكن صناع الموازنة من تخصيص الموارد وفقاً لتفضيلات الحكومة ، وتعمل هذه الموازنات الحديثة على إتباع قواعد مالية تقيد واضعي الموازنة وتسلب منهم سلطة تقرير إجمالي الإيرادات وسياسة الإنفاق وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات والحد من الإرادة السياسية ، وتقبُل الكثير من الحكومات الديمقراطية بفرض قيود مالية على أنفسهم تعدها فعالة عندما تتعارض مع تفضيلات الناخبين والسياسيين ، فضلاً عن تبني الكثير من الحكومات لمبادرات الاتفاقات الدولية مثل ميثاق الاستقرار في الاتحاد الأوربي أو الشروط التي تمليها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

المطلب الثاني - اقتصاد السوق الحر Free market economy

تمهيد

ينطلق أقتصاد السوق الحر من فرضية ممارسة الاقتصاد السياسي للطرق الكفيلة لتعزيز سعادة الانسان ورخائه والتي تكمن في اطلاق حريات افراد المجتمع ومهاراتهم والقيام بمشاريعهم واعمالهم في اطار مؤسساتي يتسم بحقوق الملكية الخاصة والاسواق والتجارة الحرة ، وما على الحكومة الا ان تحافظ على هذا الاطار بتوفير الهياكل العسكرية والدفاعية والقانونية اللازمة لتأمين حقوق الملكية الخاصة ، ولا يحق للحكومة ان تتدخل في آلية السوق الحرة حتى لا تشوه عملها وتعرضها للاختلالات والفشل ، وفي ظل ما وصلت اليه البلدان المعتمدة لنهج أقتصاد السوق واحتلالها مواقع تأثير واسعة بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية على صعيدها المحلي والدولي أصبحت الاسلوب المهيمن بالخطاب الاقتصادي العالمي .[1]

اولا - مفهوم السوق The Concept Market

يرى ساموسلسون [2] بعدما كان السوق مكان يمكن للبائعين والمشترين ان يتعاملوا فيه بعمليات مساومة تتم بالمواجهة والتمركز في موقع معين مثل سوق الاوراق المالية ، أصبح بالإمكان وجوده إلكترونيا كما هو الحال بالنسبة للعديد من الاصول والخدمات المالية التي تتم المتاجرة بها بواسطة الحاسوب ، الا ان الصفة العامة والصيغة الحاسمة لأي سوق أصبحت الجمع بين البائعين والمشترين معاً للاتفاق على الاسعار والكميات وفق آلية مدروسة تقوم بتنسيق عمل الناس والانشطة الاقتصادية لتحل مشاكل الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتسعير بدون تدخل اي فرد أو تنظيم مسؤول ، وفي السوق لكل شيء سعر الذي هو قيمة السلعة حسبما يساوي من نقود والذي ينسق قرارات المنتجين والمستهلكين في السوق ، عن طريق إشارات الأسعار الاعلى يحصل خفض في مشتريات المستهلكين وتشجيع الانتاج ، بينما الأسعار المخفضة تشجع الاستهلاك ولا تشجع الانتاج لتكون الأسعار هي عجلة التوازن في آلية عمل السوق .

أما آرثر او سيلفان [3] يرى في السوق انه نظام يتم اتخاذ القرارات فيه من قبل ملايين الأفراد الذين تتوافر لديهم معلومات صحيحة حول رغبات المستهلكين وتكنولوجيا الانتاج والموارد ويتم توجيه تلك القرارات وفقاً لأسعار عناصر الانتاج والناتج ، وان الأسعار هي التي توفر المعلومات

---

[1] ديفيد هارفي ، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية ، ترجمة : وليد شحادة ، وزارة الثقافة السورية ، الهيئة العامة للكتاب ، دمشق ، 2013 ،ص7 .

[2] سام ويلسون ، ويليام د.نورد هاوس ، الطبعة الثانية ، ترجمة: هشام عبدالله ، مراجعة: د.اسامة الدباغ ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص50.

[3] ارثرأوسيلفان ، مصدر سابق ، ص59.

التي يحتاجها الأفراد لصنع قراراتهم وتتيح المؤشرات بشأن الندرة النسبية للمنتج وتساعد الاقتصاد على الاستجابة لمواجهة تلك الندرة ، أما ستيفن سميث [1] فيرى ان الأسواق تقدم آلية ذات كفاءة استثنائية لتخصيص القدرة الانتاجية المحدودة في المجتمع والمخزونة من الموارد الانتاجية الشاملة للعمالة ورأس المال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية من اجل استخدامها في أعلى الأغراض قيمة ، وتقوم الأسعار بتنسيق النشاط الاقتصادي بطريقتين : توصيل المعلومات عن ندرة السلع وتشجيع الاتجاه الى استخدام الموارد المتاحة على النحو الذي يحقق أعلى أنتاج ، فالمتوفر من سلعة عندما ينخفض يميل سعرها الى الارتفاع ويؤدي بدوره الى نقل معلومة عن ندرتها الى المنظومة الاقتصادية ، دون ذكر التفاصيل والأسباب عن هذه الندرة ، وعلى الرغم من ذلك فارتفاع السعر يحفز الميل للحد من الندرة وتوريد كميات اكبر لغرض التربح ، يقابله قلة الطلب على السلع الى حد ما ، ويشجع على الابتكار الذي قد يخلق في الوقت المناسب بدائل أو يقلل الطلب .

ثانياً- تطور اقتصاد السوق الحر Development of a free market economy

لم يكن الاقتصاد في القرن الثامن عشر قد حظي بمكانته كعلم منفصل كما أصبح عليه في نهاية القرن التاسع عشر ، فكان الاقتصاد السياسي يركز على اثراء الملك والدولة بسبائك الذهب والفضة من أجل تمويل الحروب الخارجية وتصور الاقتصاد بأنه جزء من سياسة الامة ، وان الصراع الذي حصل في أوربا بين رجال الدين من جهة وبين العلماء وعامة الناس من جهة أخرى وتوجه التيار الفكري العام الى تأكيد أهمية الفرد وجعله الوحدة الاساسية للنشاط الاقتصادي والتغير التكنولوجي الذي كان محرك الثورة الصناعية وتوسعها لتكون المصانع الكبيرة جاذبة لرؤوس الاموال ، جعل النظام الجديد فيه من القوة والحيوية ما يمكنه من النمو بمزاياه الذاتية دون ضرورة لتدخل الحكومة لحمايته كما كان الأمر في الماركنتيلية وهو ما جعل علم الاقتصاد بان يولد في احضان المدرسة الكلاسيكية التي تؤمن بان على الحكومات أن تكف عن التدخل في الشأن الاقتصادي ، فوضع الكثير من أسسها أدم سمث (Adam Smith's 1723-1790) الذي تأثر كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين ، كما اكتسبت المدرسة قوة كبيرة على يد ديفيد ريكاردو (David Ricardo 1772-1823) ومالثس (Malthus 1766-1834) وجون ستيوارت مل (J.sturt Mill 1806-1873) وجان باتست ساي (Jean Bsptistes Say 1767-1832) فضلا عن الفريد مارشال وشارل جيد وشارل رست وغيرهم .[2] لقد بنى الكلاسيك كل

([1]) ستيفن سميث ، الاقتصاد البيني : مقدمة صغيرة جداً ، الطبعة الاولى ، ترجمة : أنجي بنداري ، مراجعة : ضياء وراد ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، مصر العربية ،2014 ، ص17.

[2]) إيمون باتلر ، ادم سميث : مقدمة موجزة ، ترجمة : علي الحارس ، مراجعة : ايمان عبد الغني نجم ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة : مصر العربية ، 2014، ص21.

تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة وهي أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ويسعى لتحقيق مصلحته الخاصة والحصول على اكبر نفع ممكن في ظل وجود القوانين الطبيعية التي تحكم النشاط الاقتصادي والتي اسماها سميث "اليد الخفية" في ظل سياسة الحرية الاقتصادية للعلاقات الداخلية والخارجية ملخصة في عبارة مشهورة كانت عند الطبيعيين "دعه يعمل دعه يمر" (Laisser Faire Laisser Passer) ، فالافراد إذن يجب أن يتركوا دون تدخل من جانب الدولة في مباشرة النشاط الاقتصادي كي لا يعيقوا الجهاز التلقائي (اليد الخفية) ، لذلك يسمى مذهب الكلاسيك بالمذهب الحر أو الفردي القائم على الملكية الخاصة للاموال وحرية التعاقد والإنتاج والاستهلاك ، وقيام المنظمين بالإنتاج لدافع الربح النقدي في ظل نظام سوقي يهدف الى تصريف المنتجات في الأسواق عن طريق جهاز الثمن الذي يوصل رغبات المستهلكين الى المنتجين ، وان المنافسة التي تقوم في ظله بين المنتجين تؤدي الى تنمية الجهاز الإنتاجي وتحسين السلع والاكثار في عرضها مما يخفض ثمنها وتزيد بذلك الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين .[1]

ثانياً -1 أقتصاد السوق الرأسمالي Capitalism of a market economy

اخذ اقتصاد السوق وجهه السياسي والاجتماعي كواقع معاصر للدول المتنافسة على التقدم الصناعي بعد ضمان استمرارية سيطرة علاقات الانتاج على قوى الانتاج ، ليصبح الانتاج الرأسمالي في طوره نظاماً مهيمناً يمتد في كل مكان ، وهو ما قدمته العولمة كمشروع ذو توجه كوني يهدف الى توحيد العالم بصورة مباشرة أو غير مباشرة يبرز عن طريقها دور الرأسمال الدولي المتمثل بالمؤسسات المصرفية والمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات المستندة على تقدم القوى الانتاجية في عصرنا الراهن ، والتي كانت لعقود مضت تقيم المبادلات التجارية على اساس موازين القوة بقدر ما تقيمها على اساس الاحتياجات المتبادلة .[2]

لقد نضج مفهوم الرأسمالية بقوتها المتفجرة مع بداية القرن العشرين لتكون نشأتها الحقيقية في الوقت الذي تحدد فيها معناها العميق ككلمة تنطلق بين حنايا المناقشات السياسية من حيث هي العكس الطبيعي لكلمة الاشتراكية ، ولم تحتل سابقاً الا فسحة ضيقة من الحياة الاقتصادية ، حين بدأت بمفهوم رأس المال في القرن الثالث عشر كمفهوم يعني عقاراً أو قدراً من المال يدر فائدة ، ثم اخذ المفهوم الرأسمالي في منتصف القرن السابع عشر يعبر عن الاغنياء واصحاب المال القادرين الاثرياء –اصحاب الثروات المالية – [3] ثم بدأ الاقتصاديون السياسيون في مطلع القرن العشرين

---

[1]) لبيب شقير ، مصدر سابق ص194

[2]) توفيق المديني ، وجه الرأسمالية الجديد ، من منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق : سوريا ، 2004 ، ص4 .

[3]) *Eamonn Butler , Capitalism, The Institute of economic affairs,20018, p6 .*

يتحدثون عن الرأسمالية عندما قذف زومبارت (w.sombart) الكلمة الى قلب الاوساط العلمية السياسية بكتابه المثير (الرأسمالية الحديثة) عام 1902 ، واندمجت الكلمة التي لم يستعملها كارل ماركس في النموذج الماركسي اندماجاً طبيعياً ، حتى اصبح من المألوف ان يعبر المتحدثون عن المراحل الثلاث الاساسية التي قال بها ماركس بكلمات العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالي (sclavagisme ,feodalisme , capitalism) ،[1] وما بصدده نحن ليس استعراض نظريات نشأة الرأسمالية ، بل سنقوم بالتركيز على ديناميكية الرأسمالية السوقية وقدرتها على التصحيح بمرونة ساهمت ببقائها كنظام اقتصادي وسياسي مهيمن عن طريق فترات مختلفة بأسس وفلسفة آليات السوق وتفوقها في التطبيق في مختلف انحاء العالم ، إذ تقوم الرأسمالية على نمط تكثيف التحول المستمر للصناعة والتثوير المنتظم لوسائل الانتاج والاندفاع لبناء صناعات اكبر يقوم بتنظيمها شركات منفصلة ومتصارعة تضم المليارات من العمال على مستوى العالم ، ويملك معظم هذه الشركات الافراد والبعض الاخر منها تملكه دول قومية تحركها الحاجة الى تجاوز بعضها البعض في المنافسة عن طريق استغلال الموارد المتاحة افضل استغلال ، فمهما كانت الشركات ناجحة في الماضي فستبقى خائفة من ان تقوم شركة منافسة بأستثمار ارباحها في آلات ومصانع جديدة ، ما يدفع الشركات المتنافسة على الحفاظ باستمرار على ارباح اعلى من منافسيها ، وان التوقف لمدة من الزمن يعني التراجع خلف المنافسين والخروج من حلبة الانتاج والسوق ، وهو ما يفسر ديناميكية رأسمالية السوق في اطار المنافسة للتطوير المستمر للمصانع والآلات والتخفيض المستمر لنفقاتها [2]

لقد أدى هذا الى تعاظم الثراء في البلدان الرأسمالية الغربية مع انفصال الصناعة عن الزراعة و تطوير الصناعة والتجارة وخلق سوق عالمية جديدة بسيادة اسلوب الانتاج الرأسمالي ونقله خارج حدودها ، الى جانب الفعل الكونيالي بأيجاد مصادر الخامات والموارد واسواق التصريف والاستثمار ، ومثلت المدة السابقة للحرب العالمية الاولى العصر الذهبي للرأسمالية بحراك اكبر للمعلومات عبر التلغراف والهجرة الحرة ، وحرية التجارة ، والمصانع الممكننة ، وقد زاد نصيب الفرد العالمي من اجمالي الناتج المحلي بنسبة(75%) ، من 870$ الى 1524$ خلال المدة من عام 1870 الى عام 1913 – بالدولار الثابت- واختلفت الدخول في غرب اوروبا والولايات المتحدة اختلافاً كبيراً عن الدخول في الصين والهند وافريقيا ، فكان في الولايات المتحدة قد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (114%) ، وفي دول غرب اوروبا والتي

---

[1] فرنان برودل ، الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ، ترجمة : مصطفى ماهر ، الجزء الثاني ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة : مصر العربية ، 2013 ، ص300.

[2] كريس هارمن ، الاقتصاد المجنون : الرأسمالية والسوق اليوم ، ترجمة : مركز الدراسات الاشتراكية ، بدون سنة ، ص56-57.

شملت بريطانيا وفرنسا والمانيا قد ارتفع بنسبة (73%) ، قابلها في العالم النامي تباطؤ في تلك الزيادة بمتوسط مكاسب في افريقيا (27%) ومتوسط بلدان شرق اسيا (24%) وتأخر الصين بزيادة قدرها (4%) ، ولقد كانت الثروة التي ولدتها الرأسمالية خلال نصف قرن ودخول سباق التفوق الصناعي سبباً في بناء الجيوش الضخمة والبوارج المصفحة واندفاع المؤسسات الصناعية الى تعزيز القوة العسكرية والتنافس من جديد على المستعمرات ، ليصل العصر الذهبي للعولمة الاولى الى نهايته مع اندلاع الحرب العالمية الاولى .[1]

وفي عشرينات القرن الماضي أدت المشاكل النقدية الى فرض ضوابط التعريفة الكمركية وقيود على حركة الرساميل وادى استيلاء الشيوعيين على روسيا الى عزلها عن الاقتصاد العالمي ليأتي الكساد الكبير في عام 1929 بمزيد من التفسخ في الاقتصاد العالمي مع فقدان الدول ثقتها باقتصاد السوق الحرة ومكافحتها من اجل حل مشاكلها عبر فرض تدابير حمائية والتحكم بالرساميل وتخفيض قيمة العملة مع توسع كبير في الانظمة الشيوعية الجديدة وتجزئة اغلب اجزاء الامبراطورية البريطانية العظمى الى دول مستقلة ، ولتعزز طوارئ زمن الحرب يد الحكومات وتضعف القطاع الخاص وحرية النشاط الاقتصادي , وتوسع القطاع المختلط في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بأستحواذ الحكومة على أنصبة هائلة من الشركات الكبرى [2]

وفي الحرب العالمية الثانية التي شكلت انتكاسة ثالثة للاقتصاد العالمي الرأسمالي والتي مزقت الامبراطوريات العظمى الاوربية وأشعلت نار الاستقلال في انحاء العالم الاستعماري ، لتبدأ الدول المستقلة سياسات استبدال الواردات وتعزيز الصناعة المحلية والتوسع المستمر لملكية الحكومة وتنظيمها وتوسع دولة الرفاه في غرب اوروبا وأمريكا الشمالية وزيادة جاذبية التخطيط الحكومي خصوصاً بعد ان عكس نجاحه في الاتحاد السوفيتي عندما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (55%) من 1386 دولار في عام (1929) الى 2150 دولار في عام (1938) والمدة استمرت حوالي نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية ، اعاقت قيود الحرب الباردة الانشطة التجارية والمالية بعد اتحاد القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي فكانت التجارة بين الشرق والغرب تمثل(73,8%)من تجارة الكتلة الشرقية عام 1938 ، لكنها اصبحت (41,6%) عام 1948 و (14%) عام 1953 .[3] أن الرأسمالية بطبيعتها – كنظام لاقتصاد السوق الحر – ديناميكية ومرنه قد اكتسبت آليات بوصفها نظاماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً امتلكت

---

[1] **الفريد ايكس الابن ، الاقتصاد العالمي المعاصر : منذ عام 1980 ، ترجمة : احمد محمود ، الطبعة الاولى ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة : مصر العربية ، 2014، ص 50.**

[2] **غريفوري كلارك ، الاقتصاد العالمي : نشأته وتطوره ومستقبله ، ترجمة : امين الايوبي ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت :لبنان ،2009 ، ص423.**

[3] **الفريد ايكس الابن ، مصدر سابق ص61.**

أدوات غير بسيطة للتصحيح وتجاوز المشكلات المستعصية والازمات وتغلبت على كثير من تناقضاتها التي تحدث عنها ماركس ، وهذا ما يعيدنا الى الدور الكبير والفاعل الذي ادته الثورة العلمية – التكنولوجية الثالثة في تغيير وجه الرأسمالية المعاصرة ،* وقد شكلت ابرز هذه الاليات او الادوات التي منحت الرأسمالية ديناميكية ومرونة لتكون أقدر على البقاء وتجديد قواها هي المؤسسات الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لقد كان التفكير على أشده في انشاء منظمات اقتصادية دولية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن أطار الامم المتحدة لمعالجة الاضرار التي خلفتها الحرب وتجنب الازمات الاقتصادية ، فكان لدمج افكار كينز وهوايت في انشاء اتحاد دولي للمقاصة لغرض ادارة النقود الدولية بحجم يتفق مع تحقيق مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في دول العالم ، وهو ما دعا الحكومات الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وبدعم من بريطانيا العظمى لاعادة بناء النظام الاقتصادي المالي العالمي في بريتون وودز بولاية هامبشاير في يوليو من عام (1944) ، ناقش عن طريقها ممثلوا (44دولة) بينها الاتحاد السوفيتي انشاء مؤسستين ماليتين توأمين– صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – لأعادة البناء والتنمية ، وشملت ايضاً في ضمنها الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة (الجات GATT)** من بُنات افكار وزير الخارجية الاميركي كوردل هال (Gordel 1871-1955 Hull) الذي شن معركة طويلة خلال الثلاثينيات للتفاوض على الاتفاقيات التجارية التبادلية الثنائية والحد من الحواجز التي تحول دون التجارة .[1]لقد كان التميز واضح في عمل هذه المؤسسات لصالح الدول المتقدمة وما أظهرته من سياسات ووسائل اتبعتها لدعم استبداد الحكومات وسهولة السيطرة عليها وبقاءها في دوامة الفقر والسعي لتحرير التجارة الذي روجت لهما منظمة التجارة العالمية (WTO) التي خلفت الجات منذ عام 1995 ، وسياسات تفويض سوق رأس المال والخصخصة والتقشف الحكومي لان معظم المديرين العامين وكبار موظفيها من دول رأسمالية كبرى اعتمدت تعزيز اجندات هذه الدول .[2]

*** جرى حتى الان تطور القوى الانتاجية في تاريخ البشرية عبر ثلاث عصور اقترنت بثلاث ثورات :**

ـ الثورة الاولى : ثورة العصر الحجري الجديد والتي ظهرت فيها المحاصيل وتربية المواشي والحرف وادوات العمل والانتقال من الوضع المشاعي الى المجتمع الطبقي .

ـ الثورة الثانية : هي الثورة الصناعية والانتقال من الصناعات اليدوية الى الانتاج الآلي وهو ما مهد ظهور المجتمع الرأسمالي وتطوره .

ـ الثورة الثالثة : والتي تمر بها البشرية وهي الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة والتي أفضت الى تكوين نظام شامل مليء بالحيوية والنشاط وسمته الأساسية هي سرعة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي التي تكيفت معه الرأسمالية بعدما فقدت مصادر خاماتها الطبيعية الرخيصة .

**** هي الاحرف الاولى للاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة*General Agreement on tariff and Trade*وهي مؤسسة دولية تهدف لتنظيم التجارة العالمية تأسست عام 1947 بأتفاق (23دولة) بدأ سريان الاتفاقية عام 1948 بمنح الدول الاعضاء امتيازات كمركية (المصدر :غازي الطائي ، ص314).**

[1]) غازي صالح محمد الطائي ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل : العراق ،1999 ، ص306.

[2]) El Monineath , Op . Cit , P10 .

ثانيا-2 العـــــولمـــــــة Globalization

بقي التأثير المتبادل واضحاً للعيان بين العطاء الفكري الاقتصادي والتعامل الايديولوجي وهو ما بات واضحاً في انطلاق الليبراليين الجدد من المبادئ الاساسية للأفكار الكلاسيكية التي تحدثت عن الحرية الاقتصادية وآلية السوق لتأكيد عولمة الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة التبادلات التجارية وسرعة حركة رؤوس الاموال وتبادل المعلومات والافكار وتزايد انتقال العمل وتوسيع عمل الشركات المتعددة الجنسيات وتجاوز الحدود الجغرافية والسيادية وتطور عمل المؤسسات الدولية ، لتشكل العولمة مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي تشكلت نتيجة التطور التاريخي المادي للرأسمالية , وشكلت حلقة من حلقاته التي تسارعت في العقدين الاخيرين من القرن العشرين بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات ،[1] ولم تُعد العولمة نظاماً اقتصادياً كما يفهمها الكثير من الناس فحسب , بل تغلغلت وانتشرت إلى ميادين الحياة المختلفة , السياسية والثقافية والاعلامية , وان بدأت في الاقتصاد ، فإن التمدد في الاقتصاد الرأسمالي يحتاج الى جانب الأسواق حرة ، توافر أنظمة حكم سياسية معينة تتناسب مع الطبيعة التعددية الحديثة للرأسمالية والتي بانتصارها على الأنظمة الاخرى ـ سواء أكانت في المجال الفكري أو الثقافي او الاجتماعي او السياسي ـ فقد وضعت نفسها النموذج الأكثر ملائمة من غيرها خصوصاً بعد انهيار الكتلة الشيوعية والنظم الشمولية في أوربا الشرقية ،[2]وفي ظل التطورات الحالية التي نعيشها بمزيد من الخصخصة والتطور التكنولوجي وزيادة الدقة في الاتصالات ، وهذه المرحلة تمتاز بمميزات اهمها :[3]

1ـ تغيير شكل وطبيعة التنمية بعدما كانت تعتمد على تعبئة الفوائض او التمويل الذاتي ، تحولت الى تنمية تعتمد الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات ، واصبحت تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج اساليب الاستهلاك الترفيهي تحت ضغط الآلة الاعلامية الكبيرة .
2ـ تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات.
3ـ تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة .
4ـ اندماج الاسواق العالمية بين اسواق السلع والخدمات ورؤوس الاموال .
5ـ الاندماج المالي في اسواق النقد والرساميل وتزايد المعاملات المالية العابرة للحدود .
6ـ تقدم مجالات الاتصال وتكنولوجية المعلومات .
7ـ سياسة التحرر الاقتصادي .

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا ، يوسف عبدالله الاسدي ، ازمة العولمة ام عولمة الازمة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الواحد والثلاثون ، المجلد الثامن ، 2012 ، ص20.

[2] حامد عبد حمد الدليمي ، إدارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراسية لإعادة إعمار الفلوجة ، اطروحة دكتوراه في إدارة المشاريع في الأزمات قدمت الى جامعة سانت كلمنت *2007-2008* ، ص121.

[3] اسعد ملي ، العالم الرأسمالي : حيوية ذاتية وأزمات مستمرة ، مجلة دمشق ، المجلد 28 ، العدد الاول 2012، ص251.

8ـ تحول الإنتاج عموماً إلى الأتمتة المرنة والعلم إلى عنصر من عناصر الإنتاج بكل ما يعنيه ذلك من دلالات ، لعيش العالم عصر الفتوحات الكبرى في تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المواد وفتوحات الفضاء والطب ومختلف أفرع العلم والمعرفة التي أتاحت للرأسمالية نمواً في القوى المنتجة وزودتها بآليات جديدة مرنة جداً ، مكنتها من التكيف والتغلب على كثير من مشاكلها (ليست جميعها) .

وصلت الرأسمالية الى مرحلة وصفت بأنها نقطة الختام في التطور الايديولوجي للأنسانية ، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ كون لها شرعية نظام حكم ألحق الهزيمة بالآيديولوجية المنافسة ،[1] ولازالت الرأسمالية تثبت بأنها اقدر على البقاء في سيناريو يتجدد في الازمات لتستطيع ان تجدد قواها وتتغير بشكل مستمر وتحول لا ينقطع بفعل الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة بعد ان استطاعت ان تتكيف مع الاوضاع الجديدة في العالم وان تتغلب على اخطر التناقضات في اللحظات الحاسمة لتجد رأسمالية معاصرة تتميز بحيوية الاستجابة لمقتضيات العصر ، واستطاعت ان تجدد قواها الانتاجية وان تعيد تنظيم علاقاتها الانتاجية حتى لا تفلت من سيطرتها ، واذا كان صحيحاً ان الرأسمالية قد قامت ولا تزال تقوم على الملكية الخاصة لرأس المال ، فأن هذه الملكية الخاصة قد تغيرت من مرحلة الى أخرى .[2] ونحن اليوم نلحظ مما تقدم وان كان قبل ثلاث عقود فأننا نجده مطابقاً الى حد بعيد لواقعنا الحالي لما تشهده الرأسمالية من هيمنة وما تعيشه من تقدم وتجدد ، ولقد كان لتردد صدى أفكار الليبراليين الجدد (**New-liberalism**) دوراً داعماً للعولمة والتي كانت تدعوا الى تطوير نظريات الاقتصاديين الكلاسيك ومعارضة تدخل الحكومات في الاقتصاد مثل الأفكار الكينزية (الرأسمالية المنضبطة) في ذلك الوقت ، وقد كانت الليبرالية الجديدة ترى أن الفردية هي اساس الكفاءة الاقتصادية ونظام السوق هو وحده الذي يمَكن من الاستفادة العظمى من المعلومات عن الموارد والامكانات والحاجات عن طريق توزيع القرارات الاقتصادية بين العديد من الافراد والمشروعات دون الاستناد الى قرارات مركزية لأدارة الاقتصاد الذي يمثل تبديد للموارد والطاقات ، وهو دعوة للتخفيف من حدة تدخل الحكومات كونها مجموعة من الهيئات والمؤسسات ولكل منها مصالحها الفئوية الخاصة التي تبتعد عن المصلحة العامة التي تتأثر وتتغبر من هيئة لأخرى في نفس الحكومة ، وكثيراً ما يسود التنافس والتناقض بين اجهزة الدولة نفسها .[3]كان تأثير هذه الفلسفة واضحاً وكبيراً لدى رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر التي حملت هذه الافكار وجعلها محور انتخابها القومي في 1979 وكانت واحدة من الشخصيات العامة الاكثر تأثراً بأفكار الاقتصاد الليبرالي ، كما أصبح رونالد ريغان

---

[1] فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين احمد امين ، الطبعة الاولى ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة : جمهورية مصر ، 1993 ، ص8 .

[2] فؤاد مرسي ، مصدر سابق ص 7-8.

[3] حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، مصدر سايق , ص 178.

رئيساً للولايات المتحدة عام 1981 وكان يتسم بحماس فطري لخفض الضرائب وازالة القيود ، ومن مستشاريه فريدمان وباول فولكر ، كما اقنع فريدمان وتلامذته وهم من يسمون (مدرسة شيكاغو) اوجستيو رئيس شيلي على تبني برنامج الصدمة والتحكم بالمعروض النقدي لتهدئة التضخم ، وقاموا كذلك بدورهم بنقل أقتصاديات السوق الحرة الى شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وقد اجتذبت افكار فريدمان الخاصة بالسوق الحرة الاهتمام في الصين عندما اتخذ تشياو دنغ ((Deng Xiaoping)) في عام 1978 موجة الثورة والنفوذ المتصاعدة في اليابان وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، واقعاً لتحريك عمل ادارة أشتراكية السوق لحماية مصالح الدولة الصينية والارتقاء بها بدلاً من التخطيط المركزي .[1]وبدا ان المعركة الطويلة بين الحكومات والاسواق قد انتهت في عام 1989 عندما هُدم سور برلين معلناً نهاية الحرب الباردة ،[2] لكن الصراع لا يزال يطفو على سطح المناكفات والمناظرات السياسية والاقتصادية ، واستمرار قلق النيوليبرالية المحدثة على على الرغم منتقدمها وسطوتها من عودة الاشتراكية ومقبوليتها ، خصوصاً في هرم الرأسمالية العالمية الولايات الامريكية ، عندما قال الرئيس الامريكي دونالد ترامب في خطابه امام الكونغرس في شباط عام 2019 (هنا في الولايات المتحدة نحن قلقون من الدعوات الجديدة لتبني الاشتراكية في بلدنا ، لقد تأسست امريكا على الحرية والاستقلال وليس على اكراه وسيطرة وهيمنة الحكومة ، نحن نولد احراراً وسنبقى احراراً ، واليوم نجدد عزمنا على ان امريكا لن تكون بلداً اشتراكياً) مبرهناً عن طريق تقرير قدمه مجلس الاقتصاديين الاستشاريين التابع للبيت الابيض تقدم الاقتصاد الامريكي الرأسمالي الليبرالي على اقتصاد الدول الاسكندنافية (الاشتراكية) من حيث مستوى المعيشة الذي هو على الاقل ادنى بنحو (15%) من الولايات المتحدة ، وقد رد الاقتصادي الاميركي المعروف بول كروغمان – الحائز على جائزة نوبل بالاقتصاد بأن توزيع الدخل افضل في البلدان الاسكندنافية ويعملون ساعات اقل ويحصلون على اجازات اطول وهو يجعل دخل جزء كبير من الاسر من ذوي الدخل المحدود والمتوسط في هذه البلدان افضل حالاً من الاسر المشابهة لهم في الولايات المتحدة ، كما يحصلون على منافع عينية مهمة مثل التعليم وبشكل مجاني عكس الحال في الولايات المتحدة.[3]

---

[1] **ديفيد هارفي ، مصدر سابق ، ص 6.**

[2] **الفريد ايكس الابن ، مصدر سابق , ص 354.**

[3] **المصدر نفسه ص 12 .**

المبحـــث الثـــاني

فشل الحكومة وفشل السوق

تمهيد

يفشل السوق عندما لا يكون فعالاً وغير قادر على الوصول الى النتائج المرجوة من استخدام الموارد لأسباب تتعلق باحتكار الاسواق والمعلومات غير الكاملة أو العوامل الخارجية ، أو السلع العامة ، وتكون التوصية عند ذلك للاقتصاديين وغيرهم هي الاجراءات الحكومية لمعالجة هذا الفشل ، من جانب آخر يمكن للحكومة أن تفشل في إدارة الموارد الاقتصادية أو عندما لا تتمكن من حل المشكلات بجودة أكثر كفاءة من السوق ، أو عجزها عن توليد منافع صافية أكبر للمجتمع وأفراده بسبب خلق الحكومة لكيانات سياسية غير فعالة ، أو بسبب مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص ، أو فشل التنظيم الحكومي المؤسسي .

المطلب الاول ـ فشل الحكومة The government failed

يعرف هذا المفهوم احياناً بالفشل غير السوقي ويحدث عندما يتسبب التدخل الحكومي بتخصيصات غير كفوءة للسلع والموارد ،[1] أو عدم قدرة السياسة الاقتصادية للحكومة من ادارة الموارد القومية واستغلالها بالشكل الامثل مما يقلل الرفاهية الاقتصادية ،[2] وذلك لان الحكومات تمتلك من القوة القانونية والاقتصادية ما يمكنها من تحسين كفاءة الاقتصاد الجزئي عن طريق تدخل الحكومة في تخصيص الموارد بواسطة التنظيم الحكومي القادر على توفير السلع والخدمات وتشغيل الوكالات والمؤسسات وتشغيل الموظفين ، واستخدام الضرائب والاعانات في زيادة أو تخفيض اسعار المواد وبالتالي التأثير على تنظيم الانتاج وتوزيع الموارد ، وهذا ما يؤدي الى التأثير على هيكل السوق ،[3] ويتجسد الفشل الحكومي في الحياة الاقتصادية في العديد من الأشكال ، فمنها عدم القدرة على توفير المعلومات والنفاذ اليها وغياب التصور حول أولويات وتدرج الاصلاح الاقتصادي ، كذلك ان الاخفاق الحكومي يتأتى من الفشل في تصحيح اخفاق السوق ، حيث تفشل الحكومة بتشخيص اخفاقات السوق بشكل صحيح ، كأن يكون بتعديل السعر عن طريق الخارجينيات وتزامن التكاليف الاجتماعية مع التكاليف الخاصة ـ ويصحح فشل السوق بتقليل الاثار

---

[1]) المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، أخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد التاسع والستون،السنة السابعة ،2008، ص4.

[2]) *Giuseppe Divita ,Government Failure , Basiness Media Newyourk, 2015, p2*

[3]) *SanneAneme, Market Failure Versus, Government Failure, Forest and Nature Conservation Policy Group,2013, p10*

الضارة من المنتجين على الاخرين عن طريق نظام مناسب من الضرائب والاعانات -[1] وينظر للفشل الحكومي على انه اي اجراء أو سياسة تمنع السوق من العمل بكفاءة .[2] ومن ضمن الاشكال المتداولة للفشل الحكومي هي :

اولا - ظاهرة المزاحمة Growding –out

لازال الجدل حول اهمية القطاع الخاص أو القطاع العام في عملية التطور الاقتصادي وذلك بسبب تغير الإستراتيجيات للتنمية الاقتصادية عبر العقود المختلفة الى استراتيجيات هيمن عليها القطاع الحكومي لغرض تصحيح اخطاء السوق ، وبشكل نظري ان الارتفاع في النفقات الحكومية ينتج عنه ارتفاع في الطلب الكلي الموجه للاقتصاد ، وحسب نظرية الطلب الفعلي فهو يدل على رفع الانتاج من جهة ، وعلى زيادة نسبية في كلفة رأس المال من جهة اخرى والتي لا تشجع في زيادة وتيرة نمو الاستثمار الخاص ولا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي ، وذلك لان الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي الى ضياع فرض الاستثمار الخاص فينجم عنه ما يسمى بأدبيات الاقتصاد (أثر المزاحمة) أو طرد القطاع العام للقطاع الخاص من بعض مجالات الاستثمار ،[3] ويحدث ذلك في ضوء الفعالية النسبية للسياسة المالية على أساس مقدرتها في توليد التغيرات في مستوى الدخل وأنعاش الاقتصاد ، ويكون التغير في المستوى التوازني للدخل اكبر بالنسبة الى تغير معين في المشتريات الحكومية أو الضرائب فتصبح السياسة المالية اكثر فعالية ، على ان بعض محددات فعالية السياسة المالية لا تغير الفعالية النسبية لهذه السياسات بقوة ، مثال ذلك ان الزيادة في المشتريات الحكومية تزيد كل من الدخل وسعر الفائدة ، وبما أن سعر الفائدة يتزايد بزيادة المشتريات الحكومية فأن الاستثمار يتناقص ويؤدي الانخفاض في الاستثمار الى الغاء الزيادة في المشتريات الحكومية جزئياً ومن ثم تقل الزيادة في الدخل .[4]

بمعنى أوضح ان تناقص الطلب الكلي نظير انخفاض في حجم الاستثمار الخاص مثلا يمكن ان يعوضه زيادة في أنفاق القطاع العام ، وهو ما يترك احتمال لأثار سلبية تنجم عن زيادة الإنفاق الحكومي الا وهو زيادة أسعار الفائدة التي تؤدي الى تناقص في الدخل القومي نتيجة التناقص في الاستثمار بمبلغ يساوي الزيادة في الدخل التي نتجت عن الزيادة في الانفاق الحكومي مع عدم زيادة

---

[1]) ***William R-keech , Michael C.munger , Market Failure and Government Failure Paper Submitted For Presentation to Public choice World Congress,2012, P6***

[2])**المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، مصدر سابق ص5.**

[3] ***) Hassan B.chassan , public spending and private Investment: Test of Growding –out Effects through Re-samping ,Umm AL-Qura University, 2002, p2.***

[4]) **مايكل أبد جمان ، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة ، ترجمة : محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض :السعودية،2012،ص 277.**

في الاستهلاك وهذا ما تعكسه ظاهرة المزاحمة عن طريق مضاعف الانفاق الحكومي ودالة الاستهلاك – أو مع زيادة في الاستهلاك بمستوى اذا ما اضيف الى الزيادة في الإنفاق الحكومي قد لا يعوض عن التناقص في الاستثمار ، وهو ما يمكن معرفته من المعادلة التالية :[1] تناقص في الاستثمار (I) سوف يؤدي الى تناقص في الدخل القومي (Y) الا اذا كان التغير في الاستهلاك (C) بمستوى ما أضيف الى الانفاق الحكومي (G) اكبر أو يساوي التناقص في الاستثمار

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I + \Delta G$$

.

لذا فأنه قد ينتهي الامر بمزاحمة جزئية أو مزاحمة كلية أو حتى غياب أي اثر للمزاحمة من قبل القطاع العام للقطاع الخاص ، اما السبب الرئيسي الكامن وراء كون الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي الى المزاحمة فهو يكمن في طلب الحكومة للموارد الاقتصادية واستغلالها بالكامل او جزء منها وحرمان القطاع الخاص منها ومن ثم تتناقص مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي ، أي ان المزاحمة المقصودة هي تلك التي اما ان تحول الموارد المالية التي كان من المحتمل ان يحصل عليها القطاع الخاص الى الحكومة ، أو ان يقصد بها لجوء القطاع العام لتمويل عملياته من الوسطاء الحاليين أو من اسواق المال وهو ما يؤدي بطبيعة الحال الى ارتفاع سعر الفائدة المحلية الحقيقية او الاسمية في حالة انخفاض معدلات التضخم ، الامر الذي يسهم في تراجع حجم الاستثمار والاستهلاك الخاصين ، حيث تتجلى اهمية معامل الوقت للاستثمار والاستهلاك ، ويقصد بها ان كل من المستثمر والمستهلك سوف يؤجل قرار الاستهلاك والاستثمار حتى يتفادى اصحاب العجوزات المالية تكلفة النقود ، في حين أن ذوي الفوائض سوف يسعون عن طريق تأجيل قرار الاستهلاك الى الاستفادة من المكافأة التي تعوضهم عن التنازل عن الاستهلاك في الحاضر وذلك على امل استهلاك كمية اكبر في المستقبل .[2]

ان حجم الاثار لظاهرة المزاحمة هو نفسه تقريباً الحلقات التأريخية للازمات المالية والضريبية ، لان تدابير السياسة المالية التي تهدف الى حل الازمة تتطلب بشكل عام أعادة هيكلة الحكومة للميزانية العمومية وبالتالي زيادة كبيرة في الدين العام مع انخفاض حاد في الايرادات الضريبية ، كذلك زيادات كبيرة في الانفاق الحكومي فضلا عن التكاليف المالية المرتبطة بالازمات من حيث الوضع الصعب للشركات والقطاعات المختلفة في الدولة التي تواجه صعوبات وتخلف عن السداد للقروض في الوقت المحدد، وتلي هذه الازمات ارتفاع في اجمالي الدين الحكومي الى الناتج المحلي وهو ما يعطي انطباع عام ان التدخلات الحكومية لتحفيز الطلب المحلي قد يكون

---

[1] سيف سعيد السويدي ، مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص بشواهد من دولة قطر، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، بدون سنة ، ص12.

[2] المصدر نفسه .

مكلفاً ويزيد من مخاطر ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الاستثمار الخاص وانخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى المتوسط ، فهناك تضارب محتمل بين الاثار قصيرة المدى لمواجهة التقلبات الدورية بالتوسعات المالية اثناء مدة الانكماش ، وأثرها في المدى المتوسط .[1]

ثانيا - نظرية الخيار العام public- choice theory

يبدي علماء الاقتصاد تخوفات كبيرة حول دور الحكومة في الاقتصاد وامكانية اتخاذها لقرارات جيدة وتنفيذها بشكل سيء وان تكون عرضة للفشل أسوة بالاسواق التي تفشل بسبب الاحتكار أو التلوث وغيرها ، حيث تؤدي تدخلات الحكومات الى اهدار الطاقات أو سوء في أعادة توزيع الدخل ، وهذا المضمون يدخل في ميدان (نظرية الخيار العام) ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يدرس الطريقة التي تضع فيها الحكومات قراراتها عن طريق كيفية تقريرها مستويات فرض الضرائب والاستهلاك العام وحجم الدفعات التحويلية ، وتسأل نظرية الخيار العام عن (كيف) و(أي) و (لمن) الخاصة بالقطاع العام مثلما تبحث نظرية العرض والطلب في الخيارات الخاصة بالقطاع الخاص .[2]ويعد جوزيف شومبيتر رائد نظرية الخيار العام في (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية)عام 1942 ، وكذلك دراسة كينيث آرو الحائز على جائزة نوبل عن الخيار الاجتماعي ، ودراسة انتوني دونز (نظرية اقتصادية في الديمقراطية)عام 1957 التي شكلت نقطة تحول لنظرية جديدة اكدت ان السياسيين يضعون اهدافاً اقتصادية كي يعاد انتخابهم ، وقد دافعت دراسات اخرى قام بها جيمس بوكانان وجوردون تولوك عام 1959 أيدا فيها استخدام الاجماع في القرارات السياسية ومجادلين بأن القرارات التي تتخذ بالاجماع لا تغضب احداً ولا تفرض بالتالي اية تكاليف ، وقد حصل بوكانان على جائزة نوبل عام 1986، ليشكل هذا اللون من علم الاقتصاد دراسات معمقة من قبل السياسيين المحافظين في اوائل الثمانينيات من القرن الماضي وطبق في مجالات السياسة الخاصة باللوائح والمحاكم ، ومثل الاساس النظري لتعديل دستوري مقترح لموازنة الميزانية الحكومية .[3]

لقد اوضح بوكانان ان رجال السياسة والمسؤولين في الادارة افراد منطقيون مع انفسهم وانهم كغيرهم تحركهم المصلحة الذاتية ، فهم اشبه بالمنظم او المنتج الذي يسعى عن طريق نشاطه الانتاجي الى تحقيق اقصى ربح ، وهم بذلك نوع من المنظم السياسي الذي يدير مشروعاً يسعى فيه لتحقيق أقصى مصلحة تتمثل هنا في السلطة او الجاه او النفوذ بل حتى الكسب المادي ، فاذا كان

---

[1]) ***Luca Agnello , Op . Cit , P5 .***

[2]) **ساموسلون ، مصدر سابق ص315.**

[3]) **المصدر نفسه.**

لكل فعل او سياسة او عوائد وتكاليف فأن اهم ما يميز البيروقراطية ورجال السياسة هو قدرتهم على نقل عبء تكاليف قراراتهم الى الخزانة العامة وبالتالي الى المواطن ، وعليه فأن سلوك البيروقراطية يتميز عادة بالاسراف والتبذير وهو ما تظهره عادة عجز الموازنات العامة ولا يعد ذلك سلوكاً رشيداً وانما هذا يتفق مع المنطق تماماً .[1]ولقد عبر احد الاقتصاديين المحدثين عن التفرقة بين سلوك الافراد من ناحية وسلوك البيروقراطية من ناحية اخرى ، حيث يخضع الافراد لقيد الموازنة الحديدية في حين ان الاخرين –البيروقراطيين- لا يعرفون الا قيداً مالياً مرناً ، لان ما يترتب على قرارات الافراد في صدد اموالهم الخاصة ربح مباشر يتحمل ما ينتج عنها من تكاليف ولذلك فهو يقارن بين العائد او الربح من جهة والتكلفة من جهة اخرى ، اما في حالة البيروقراطية فأن تكاليف قراراتهم لا تصيب المسؤول العام في ماله الخاص بل تتحملها الموازنة العامة ويكون العائد متمثلاً في زيادة النفوذ او السلطة او الابهة .[2]

واخذت كذلك نظرية المصلحة العامة في نسق نظرية الخيار العام عندما اولاها أولسون (Mancur olson) اهتماماً خاصاً في كتابه (منطق العمل الجماعي)عام 1965 عندما اوضح كيف ان جماعات الضغط وجماعات المصالح الفئوية اقدر على الدفاع عن مصالحها بالمقارنة مع المصلحة العامة ، فيصعب ان تجد المصلحة العامة –مصالح المستهلكين- من يدافع عنها ، بينما المصالح الفئوية وجماعات الضغط ولائها يتركز بين عدد محدود قادر على التفاهم والتنسيق فيما بينها وتكون اقدر بالدفاع عنها ، فعند اتخاذ القرارات السياسية العامة لا تتم المقارنة دائماً بين العائد الكلي والاعباء الكلية على المجتمع ، وانما يتقرر الامر حسب تركز العائد او النفع بين عدد محدود من ناحية او مدى تركز الاعباء والتكاليف بين عدد محدود من ناحية اخرى ، وهكذا فكثيراً ما تصدر قرارات عامة تزيد تكاليف اعبائها على النفع المترتب عليها وفي مثل هذه الاحوال غالباً ما يكون هذا النفع مركزاً على عدد محدود من الافراد والجماعات في حين تكون الاعباء والتكاليف قائمة بين عدد هائل من الافراد والجماعات كما هو الحال من دافعي الضرائب ،[3]وبالتالي أرست نظرية الخيار العام الاساس المنطقي لعدم كفاءة وسلامة القرارات العامة وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الحكومة لدرء فشلها وتجنب العواقب من ذلك.

---

[1]) حسين شناوة مجيد ، علي جابر عبد الحسين ، تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة والانتقال الى اقتصاد السوق : استونيا نموذجاً ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد(28) ،الجزء الاول ،2017 , ص6.

[2]) حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الشروق ، 1995 ، ص 178-179.

[3]) المصدر السابق نفسه ، ص 179-180 .

ثالثا - فشل التنظيم الحكومي The Government organization Failed

كما هو معروف في الادبيات الاقتصادية كان الرأي السائد حتى الثلاثينات من القرن الماضي انه على الحكومات الا تتدخل في السوق لتعديل او تغيير تخصيص السوق او توزيع الدخل ، ومع تحطم هذه الاسطورة على صخرة الكساد الكبير والكينزية ، بدأت النظرية الاقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار اكثر من ذي قبل وجود اسباب لفشل السوق بجدية اكبر ورأت الحاجة الى بعض التدخل الحكومي وهو ما أطلق عليه (اليد المرئية) لتحسين تخصيص السوق ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي ، وخلال النصف الثاني من نفس القرن أدخل في الادبيات الاقتصادية عبارة فشل الحكومة مقابل فشل السوق لتقييم عواقب تدابير السياسة الاقتصادية ومقارنة الصناعات المنظمة والصناعات التي لا تخضع للتنظيم ،[1] لقد نَظر الى التدخل الحكومي انه مخطط خيري يريد تصحيح اليد الخفية (غير مرئية) لتحسين تخصيص السوق ورفع مستوى الرفاهية ، الا ان البروفسور روجر كرامنتون استاذ القانون في بوسطن وخلال الاجتماع السنوي السادس والسبعين للرابطة الاقتصادية الامريكية (عام 1964) ذكر ان المسؤولين الحكوميين والحكام ستكون عرضة للخطأ في احسن الاحوال ، وربما كان رأي كرامنتون حول الحكومة يعد استفزازياً ولكن بالنسبة للاقتصاديين مثل جرس انذار ، مؤكداً على ضرورة اعادة التفكير في الافتراضات المتعلقة بالهيئات الحكومية وتأثير سياستها الاقتصادية على مستوى الرفاهية ، ليأتي بعدها فريدمان ليؤكد انه (عادةً ما يكون الحل الحكومي للمشكلة هو شيء سيء مثل المشكلة وغالباً ما تجعل المشكلة اسوأ) موضحاً عدم قدرة الحكومة على تقديم اجابة فورية على التغيرات في الظروف الاقتصادية والمعرفة التفصيلية او المعلومات عن الظاهرة الاقتصادية التي تعالجها ، وبالتالي ينشأ فشل الحكومة عندما يكون هناك قصور في ايجاد الحلول للمشاكل بشكل كفوء او على الاقل تحسين اداء السوق وتصحيح فشله .[2] ان السياسات الاقتصادية المنظمة عادة تكون مقيدة في العمل بسبب التعقيد في التدابير التنظيمية التي يصعب على الرأي العام القيام بها ، وهو ما يتطلب ان تتمتع هذه التدابير بالبساطة والابتعاد عن التعقيد مع شرح واضح لطبيعة السياسات المعتمدة من قبل الحكومة وتبيانها للرأي العام وموافقته عليها في بيئة متعددة التخصصات مع مراعاة القوانين والمؤسسات الاقتصادية ، او ان يكون هذا الفشل والتعقيد في السياسات بسبب عدم كفاءة تصميم قواعد للاقتصاد تكون محددة بمعايير وغير متضاربة في التنظيم للقطاع العام .[3]

---

1) ***Giuseppe Di vita , Government Failure, New york ,2015, P4 .***

2) ***Giuseppe Di vita , op . cit , P5 .***

3) ***Adam Martin ,Beyond Market Failure and government failure, Part of Springer Nature,2018,P2***

ان الحكومات التي لديها هيكل تنظيمي جيد وآليات للحوافز تعمل بشكل أفضل تكون اقل عرضة للفشل في تعظيم الرفاه الاقتصادي ، فاذا كان هذا الهيكل التنظيمي يعمل بأقل التكاليف الممكنة للمعاملات وتقديم الخدمات بطريقة فعالة تقتصد بأجراءاتها المنضوية تحت مسؤوليتها فسوف يكون النجاح حليفها ، مع استبدال او معالجة تلك الهياكل التي لديها تكلفة عالية للمعاملات وبكفاءة قليلة ، فقد تفقد المؤسسات الكبيرة السيطرة عند نقطة الزيادة في حجمها وتفشل في ادارة الموارد العامة من اجل تعظيم الرفاه الاجتماعي ، هذا فضلا عن وصفة فريدمان لنوع الملكية للقطاع العام والموارد المملوكة له بأنها ملكية مشتركة تتحصل بالادوات المالية المختلفة –ضرائب ، اعانات ، غرامات ...الخ ، وهنا يتم تجاوز الانفاق فيها وتحفز على الاستغلال وبالتالي اخفاق الحكومات .[1]

ان هذا الاستغلال الذي ينشأ في مفاصل مؤسسات الدولة بسبب الصلاحيات الواسعة والموازنات المالية الكبيرة المستمدة من الملكية الجماعية يخلق مناخاً ملائماً للفساد والمفسدين ، وهو ما يساهم بشكل واضح في اعاقة مسيرة التنمية والتطور الاقتصادي وابرز هذه المعوقات الناجمة عن التنظيمات الحكومية هي :[2]

1- خلق قيود الاستيراد : كنظام الحصص الذي يصبح الحصول على رخصة استيراد عملاً مربحاً بدرجة كبيرة يساهم في تفشي الرشوة للمسؤولين ، كما ان حماية الصناعة المحلية يخلق مراكز احتكارية للصناعات البديلة للواردات وديمومة هذه الحماية من قبل المسؤولين الحكوميين المعنيين بالامر .

2- الاعانات الحكومية والتي تمثل مصدراً مهماً للبحث عن الريع ، وتشير الدراسات الى ان الفساد ينتشر في ظل السياسات المالية التي لا تصمم جيداً للصناعات المستهدفة بالاعانات ، وكلما زاد حجم هذه الاعانات زاد مؤشر الفساد في المجتمع ، فضلا عن استمرار التغطية للمشاريع غير الكفوءة في الاسواق .

3- تضخم الجهاز الاداري للقطاع العام فوق الحاجة الفعلية من شأنه ان يعقد الاجراءات الادارية ويضعف التواصل والتأخير في اجراءات اجازات المشاريع العامة الهامة للاقتصاد والدولة فضلا عن كونه هدر لموارد الحكومة , وهنا يتضح ان وجود بعض القيود أو التنظيمات في أيدي

---

[1] ***Ibrahim Demir,Size of government, Government failure and economic Growth ,University of south Carolina ,2016,P333.***

[2] **سهيلة امنصوران، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير فرع التحليل الاقتصادي ،2005-2006 ، ص 149.**

المسؤولين الحكوميين يعطيهم قوة احتكارية في منح الرخص والتصاريح وحقوق الانتاج والتسويق والتحكم بالاسعار الادارية وأسعار الصرف الاجنبي الذي يتحكم بالسعر الادنى او الحصة الاكبر لمن يتعامل بسوق العملة وكيفية توزيع الحصص والغنائم .

رابعا - الفشل الضريبي Tax Failure

تشكل الضرائب الجوهر الاساسي لأي تشريع مالي للجهاز الحكومي خصوصاً بما تمثله من اداة لتنظيم المسار المالي في الحكومات وهي اهم مصادر الايرادات العامة للدولة الحديثة ، ولها دور فعال في تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية تختلف بأختلاف النظام السائد ، وهي مساهمة الزامية بدون مقابل مباشر تفرض على الافراد والممتلكات والمؤسسات التجارية لغرض دعم الانفاق العام ،[1] كما تساهم الضريبة بشكل كبير في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية والتطور ، فكما ان لها دور كبير في التوزيع العادل للمداخيل ، فهي تعد اداة فعالة في مكافحة الفقر وتحقيق التوازن والقضاء على بعض المظاهر الاجتماعية غير المرغوبة الا أن الضرائب تختلف في تحقيق العدالة في توزيع الدخل بأختلاف طبيعة الضريبة ومصدرها ،[2] ولما كان وجود الضريبة قد اقترن بوجود السلطة في المجتمع السياسي منذ أقدم العصور وأرتبط مفهومها بتطور هذه السلطة واهدافها التي تحددها الفلسفة السياسية والاجتماعية والانظمة الاقتصادية المتعاقبة ، لذلك فأن النظام الضريبي عندما يقوم ضمن نظام معين فمن الطبيعي ان تأتي الانظمة الضريبية مختلفة تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم في الدولة ، وان هذا الاختلاف يحمل في مضمونه انعكاساً لتحقيق اهداف هذه الانظمة المختلفة التي تختارها الحكومة بما يتلائم وفلسفتها التي يقوم عليها نظامها الاقتصادي الاجتماعي ،[3] وان تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة او غير مباشرة يعد امراً ضرورياً في اي مجتمع لتحقيق مجموعة الاهداف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، واهم أوجه هذا التدخل هي السياسة الضريبية التي تعد اهم ادوات السياسة الاقتصادية والتي ينتقل أثرها الى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق اهداف المجتمع في التنمية والتطوير والاستقرار ، ففي البلدان المتقدمة الرأسمالية تكتسب الضريبة اهمية بالغة ليس فقط في الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة ، وأنما كوسيلة تدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية في تخفيض الضرائب اثناء الانكماش الاقتصادي أو امتصاص القوة الشرائية لدى الافراد اثناء التضخم ، او كأداة لتشجيع

---

[1] المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، سياسات الاصلاح الضريبي ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد الخامس والستون السنة السادسة ، 2007، ص4.

[2] عفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر خلال المدة 2001-2012، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي 2013-2014، ص 88.

[3] محمد الحلاق ، التشريع الضريبي ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، دمشق : سوريا ، 2018، ص2.

بعض انواع الانشطة الاقتصادية عن طريق الاعفاء او التخفيض الضريبي ، وكذلك تشجيع الاندماج للمشروعات بأعفائها من الضريبة او تخفيف الضريبة عنها ، وتستخدم كأداة من ادوات السياسة الخارجية عند استخدام الرسوم الكمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول او للحد منها تحقيقاً للاغراض السياسية .[1]

اما الدول التي تعتمد المركزية الحكومية وحسب فلسفتها الاقتصادية تقوم على فكرة الحد من الملكية الخاصة وتدفع الى تكوين قطاع عام قوي بأتباعها التخطيط لادارة اقتصادها القومي ما يؤدي الى تقليص مكانة الضرائب المباشرة في الهيكل الضريبي وقيام الضرائب غير المباشرة بدور اقتصادي ومالي هام فيها .[2] لقد قللت معظم الاقتصادات المخططة مركزياً من اهمية عائدات الضرائب لان الشركات التي تفرض عليها الضرائب مملوكة للدولة ، والقطاع الخاص كان محظوراً بشكل كامل وافتقرت بعض مواردها على معدلات تدريجية تطبق على المبيعات بشكل رئيسي على السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات وتكون الضريبة متباينة حسب السلع واحيانا حسب المشروع وتم استخدامها كأسفين متبقي بين اسعار البيع المفرد وأسعار المنتج وخصم ضرائب الاجور والرواتب على مستوى المنشأة مع ايراداتها بشكل عام مخصصة لتمويل النفقات الاجتماعية ، وكانت ضريبة الدخل الفردي غير مهمة نسبياً مقارنة بالرسوم الكمركية على السلع المستوردة والتي كانت ايضاً تشكل جزء صغير من اجمالي الايرادات الضريبية ، وعلى الرغم من قلة دافعي الضرائب نسبياً وامكانية تتبع المدفوعات عن طريق الخدمات المصرفية الحكومية ونظام تحديد الاسعار والاجور ادارياً ، الا ان ادارة الضرائب كانت متخلفة على الرغم من قدرة الحكومة على تعديل هيكل الضرائب والاجراءات الادارية لغرض تلبية الايرادات المطلوبة ، لقد كانت مبادئ وممارسات الانظمة الضريبية في ظل الاقتصادات المخططة تتصف بسمات ابرزها :[3]

1- تقاليد التدخل الحكومي وأعتبار الدولة مالكة لرأس المال هيأ لها الدور المزدوج كمالك للشركات وجامع للضرائب وهو ما يؤثر بشكل فعال على تعقيد النظام الضريبي وتخصيص الموارد .

2- عدم وجود علاقة منتظمة من القواعد الضريبية القانونية والالتزامات الضريبية الفعلية ، حيث شكلت الضرائب غير المباشرة المتفاوض عليها جزءً من قيود الميزانية التي تواجه الشركات وهي محمية فعلياً من خطر الافلاس عن طريق التعويضات الضريبية .

---

[1]) **عفيف عبد الحميد ، مصدر سابق ص1-8 .**

[2]) **تانزي فينو ، هاول زي ، البلدان النامية والسياسة الضريبية ،صندوق النقد الدولي ، واشنطن : *USA* ، *2001* ، ص2.**

[3]) ***Jorge Martinez- Vazqez, Robert Mcnab , The tex Reform Experiment in Transitional Countries , Junuary,2000,p5-7.***

3- افتقار النظام الضريبي للثقافة وتقاليد الامتثال الطوعي ، ففي احيان كثيرة لا تعرف الشركات ما تدفعه الشركات الاخرى في ظروف مماثلة من ضرائب، ولم يكن السكان عموماً على دراية بالضرائب ولم يكن لديهم اي تصورات لاعباء الضريبة لان عدداً قليلاً جداً من الافراد قدموا بالفعل اقرارات ضريبية أو دفعوا ضرائب اثناء المعاملات ، مع علمنا ان من بين الركائز الاساسية للنظم الضريبية الحديثة هي الامتثال الطوعي ، والايداع الذاتي وليس من المستغرب ان العديد من المواطنين عند فرض ضرائب صريحة في مرحلة انتقالية يحصل التهرب .

4- الضرائب كأداة اعادة توزيع للدخل لم تأت كهدف بشكل بارز لدى المخططين المركزيين كونهم يملكون طرق مباشرة اكثر للتأثير في الاجور والدخول الحقيقية ، فكانت سياسات الضريبة تصل الى السلع والخدمات وليس الدخل الاسمي وتحدد أمكانيات استهلاك الفرد .

5- وراثة ادارة ضريبية غير متطورة لا تملك استعداد كافي لفرض ضرائب جديدة مع زيادة عدد دافعي الضرائب ووضع نظام ضريبي جديد يناسب المرحلة الانتقالية .

6- عدم الثقة في المؤسسات الحكومية في رفع مستوى المعيشة العامة وفشل المعايير لمن هم في السلطة وتقليد ممارسات الحكم الفاسدة التي تهيء أرض خصبة لنمو اشكال التهرب الضريبي جميعها.

ترى الادبيات الاقتصادية امكانية تحديد مدتين رئيسيتين لانظمة الضرائب في الدول المخططة مركزياً ، **الاولى** كان النظام الضريبي في معظمه مجرد عنصر اخر للاقتصاد الحقيقي مثله مثل الاجور والاسعار بعد تخصيص الموارد مباشرة عن طريق الخطة وليس هناك حاجة أو غرض لاستخدام الضرائب للتأثير على تخصيص الموارد ، **والثانية** بدأت تحت مسمى الاصلاح الاشتراكي ، بعد عام 1968 في المجر أو بعد عام 1987 في الاتحاد السوفيتي عندما بدأ استخدام النظام الضريبي كرافعة غير مباشرة لجمع الايرادات وكذلك التأثير على القرارات الاقتصادية ، وعلى الرغم من ذلك لم ينتج عن الاصلاحات الاشتراكية تغيرات جوهرية في رقم الاعمال او كشوف المرتبات أو ضريبة الارباح ولم تعطي أثار تحفيزية للاقتصاد وبدت الضرائب صامتة بسبب طبيعة التفاوض المخصصة لمعظم الضرائب ، حيث كانت عملية التفاوض تستخدمها الشركات الكبرى والمهمة بشأن الالتزامات الضريبية للمؤسسة وهو ما كان يسود كلتا الفترتين في الهياكل الغربية الاشتراكية.[1] اما بلدان العالم الثالث والتي ليست ببعيدة عن التخطيط المركزي والدور الحكومي الصرف في ادارة اقتصاداتها ، وعلى الرغم من سعيها الى الاندماج في الاقتصاد

[1]) ***W- Bartdey Hildreth , James A.Richardaon ,Handbook on Taxation ,newyork.Basel,1999,P913 .***

العالمي وتعبئة ايراداتها الضرورية دون الافراط بالاقتراض الحكومي ، الا انها لازالت بعيدة كل البعد عن نسق النظم الضريبية المعمول بها في البلدان المتقدمة ، او لازالت تواجه تحديات جمة في الوصول لاقامة نظم ضريبية ذات كفاءة تساعدها على تعبئة مواردها ، وان الكثير من البلدان النامية لا يزال يواجه حاجة اساسية الى تحصيل المزيد من الايرادات من أوعيتها الضريبية لغرض تحقيق الاهداف الانمائية الدولية والتي تتطلب زيادة الايرادات في بلدان الدخل المنخفض بحوالي (4%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، كما ان الاحتياجات كبيرة في مجال البنية التحتية الأساسية .[1]

[1]) صندوق النقد الدولي ، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية ، اعدتها إدارة شؤون المالية العامة ، 2011 ، ص7.

المطلب الثاني - فشل السوق الحر MARKET Failure

تمهيد

في ظل ظروف معينة سيظهر السوق كفاءة في تخصيص الموارد وحل المشكلات الاقتصادية ويكون الاقتصاد ككل كفوءً ولا يمكن تحسين حالة اي فرد فيه الا على حساب حالة فرد اخر (أمثلية باريتو) ، حيث يقوم السوق بكفاءة عالية في تخصيص الموارد وتنظيم الانتاج لتحقيق افضل المنافع للمستهلك والمنتج - أفضل اشباع للمستهلك وافضل ربح للمنتج وأفضل عائد لعوامل الانتاج - ويتم ذلك عن طريق آلية يتولى السوق تنفيذها بأنسيابية وبدون تدخل حكومي .[1]

الا ان أزمة الثلاثينات والكينزية أرست الارضية المناسبة لسيادة السياسات الاقتصادية الحكومية لمعالجة فشل السوق واخفاقه في تخصيص الموارد بصورة تتسم بالكفاءة ،[2]وفشل السوق هو فشل تخصيص الموارد في حالة توازن نظام السوق التنافسي الذي يحقق كفاءة باريتو في التبادل والانتاج في اقتصاد حر ، والذي يشير الى ان اي مكاسب لطرف ما لابد ان يقابلها خسارة الطرف الاخر ،[3]أو هو النقص في نظام الاسعار الذي يمنع التخصيص الفعال للموارد ، لان نظام الاسعار يعكس قيمة التكاليف الحقيقية للمنتج ، وعند فشله فأنه قد تم تخصيص الموارد بشكل غير فعال ، وبالتالي تظهر اخفاقات السوق بشكل مرئي في الكثير من الاحيان في شكل نمو شركات احتكارية وغيرها من المنظمات غير التنافسية وتمتع بعض الاطراف بمراكز القوة ، بحيث تمنع الاخرين من التمتع بمكاسب الربحية والمتاجرة ، كما تفشل الاسواق عندما تكون العوامل الخارجية مثل تلوث الماء والهواء لا يتم تضمينها في تكاليف انتاج الشركات وتربحها على حساب المجتمع .[4]كما وقد تفشل الاسواق بسبب طبيعة السلعة نفسها او طبيعة تبادلها فقد توصف بعض السلع بأنها سلع عامة – تلك السلع التي اذا ما استهلكها طرف لا ينقص حق الطرف الاخر بأستهلاكها مثل الهواء – كذلك السلع التي تتصف بملكية الموارد العامة التي تنظم الموارد الطبيعية او الموارد البشرية – أنظمة الري ، المراعي ، الغابات – حيث لابد من وجود نظم لحماية هذه السلع او الموارد خوفاً من إساءة التصرف بها أو تعريضها للمخاطر البيئية ومخاطر الانقراض .[5] يعد السوق هو مؤسسة كبقية المؤسسات يقوم الفرد أو الشركات عن طريقها بتبادل السلع

---

[1] لورنس يحيى صالح ، امكانية تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق ، مجلة الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، العدد السابع والسبعون ، 2009 ، ص 172.

[2] *Sanne Anema , op. cit , P6 .*

[3] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، اخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة ، مصدر سابق , ص30.

[4] *Shawn Cunningham ,Understanding Market failure in aneconomic, development Coutext , July 2011,P13.*

[5] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مصدر سابق , ص3.

والخدمات وكذلك تبادل الحقوق ، اي عندما يشتري مستهلك ما سيارة فأنه يشتري ليس فقط هيكل السيارة ولكن ايضاً حق استخدام تلك الملكية ، بمعنى ان الاسواق هي عبارة عن مؤسسات تنظم تبادل السيطرة على السلع والخدمات بأعتبار ان حق السيطرة ينبع من حق الملكية ، وفي حال عدم اتصاف نظام حقوق الملكية بالانضباط والكمال فأن سيطرة مالكي حقوق الانتاج للسلع والخدمات وتبادلها يعد فشلاً سوقياً يؤدي الى تبديد الموارد لغاية واحدة هي تحقيق المنافع الخاصة بشتى الوسائل ،[1] وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد أهم العوامل الرئيسية وراء فشل السوق هي:

أولاً - الازمات الاقتصادية Economic crises

هي احداث مفاجئة تفضي الى اضطراب التوازنات الاقتصادية (العمالة الكاملة ، توازن الاسعار ، توازن ميزان المدفوعات ، التوازن النقدي) في عمل المنظومة الكلية او الجزئية للاقتصاد الوطني او العالمي بما يؤدي الى تأثير سلبي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما يتطلب احداث تغييرات سريعة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لإعادة التوازن ، ويعلل الكثير من الاقتصاديين سبب الازمات الاقتصادية الى فوضى الانتاج واختلاله مع الاستهلاك في أقتصاد السوق ، مما يخلق ظرفا غير طبيعيا في النشاط الاقتصادي ينعكس على الكيان الاداري العام ، حيث يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي على الارباح المتزايدة كمحرك للقوى الانتاجية ومنح الفرد ورأس المال الحرية المطلقة في الانتاج والاستثمار والسماح للمنافسة بين المنتجين للوصول الى مديات قصوى يختل فيها التوازن الطبيعي بين العرض والطلب لتنتج الازمات الاقتصادية الدورية التي يسبقها توسع اقتصادي أسهم في بوادر الخلل .[2]

ان الافراط في التحرر الاقتصادي وعدم التنظيم في الالية المالية مثلت نقاط تشابه الى حد بعيد في الاضطرابات والازمات الاقتصادية منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 حسب رأي كينز بسبب عمل نظام عدم التدخل ، وتجددت في الازمة الاسيوية عام 1997-1998 ، والازمة المالية العالمية عام 2008 حسب رأي كروغمان ، وان العديد من الازمات المستقبلية لا يمكن منعها الا عن طريق التنظيم عندما لا يكون هناك ازمة حتى لا تحدث تحركات مالية تؤدي الى الازمات الاقتصادية بسبب السلوك التحرري المفرط ،[3] وبالرغم من ذلك يجادل الليبراليون بآن الازمات واطالة امدها هي بسبب اللوائح الحكومية والمؤسسات الضعيفة ، وقد علل فريدمان ذلك في ازمة

---

[1] ***) Hugh Gravelle , Ray REES, Microeconomics , Prentice ,Hall.third edition,P314***

[2] **ايمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية : الاسباب والاثار والمعالجات ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة سانت كليمنتس العالمية في العراق وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد العام ،2011 ، ص9 .**

[3] ***Christian Bjornskov, Economic freedom and economic crises , European Journal of Political Economy 45 , 2016 ,P11 .***

الكساد الكبير عن طريق الاخفاقات المتكررة في السياسة النقدية وتدخلات سياسة روزفلت في الصفقة الجديدة والتي تضمنت لوائح السوق الصارمة والسيطرة غلى الشركات الفردية .[1]

ان الجدل مستمر بين التنظيم والحرية ومزايا كل منهما في سبب الازمات أو منعها ، ويرى الباحث ان جميع الدلائل الادبية اشارت الى ان حدوث الازمات الاقتصادية كانت في مواطن الرأسمالية ، وان تطور الاخيرة عالميا (العولمة) وفق ما تدعوا اليه مكن مجموعة من المصارف المالية العالمية وشركات اعلامية من ان تصنع أو تدمر حكومات بوساطة قدرتها على خلق الازمات والتحكم في مصير الشعوب ، كذلك قدرتها على تحديد نمط التنمية واتجاهاتها المستقبلية ، وهو ما يتطلب كبح جماح الرأسمالية وتنظيم الاسواق غير المنظمة من قبل المؤسسات السياسية .

ثانياً – سوق الاحتكار البحت pure monopoly market

أشار آدم سميث في ثروة الامم (1776) الى الاسواق التنافسية اذا كانت موجهة حسب أسعار السوق بشكل عام ، وان الافراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين يعظمون مصالحهم الخاصة وسوف توجه الافراد نحو الانشطة التي تحسن رفاهية المجتمع والابتعاد عن الانشطة التي تأتي بنتائج عكسية ، وفي ظل وجود سوق تنافسية حرة هناك يد خفية تقود الاقتصاد الى الكفاءة والتخصيص الامثل للموارد ، وكان سميث يرى ان المنافسة هي منظم عمل الاقتصاد بعيداً عن تدخل الحكومات وتقليص دورها الى الحد الذي يمنع التأثير سلباً على كفاءة عمل السوق ،[2] وان سوق المنافسة التامة نوع من الاسواق التي يكون فيها عدد المشترين والبائعين كبير جداً مع سهولة دخول وخروج المنتجين للصناعة ويكون فيها المنتج متجانس مع توفر كامل عن معلومات السوق – أي المعرفة الفورية بأسعار السوق المتعامل بها- واذا ابتعدت عن هذه المنافسة ودخلت الى المنافسة غير الكاملة تجدها تتميز بوجود منتج واحد يحتكر تماما انتاج سلعة معينة ليس لها بديل قريب ، وبالتالي تكون له القدرة على التأثير في سعرها عن طريق تغيير مقدار ما ينتجه منها ، ما يعني ان مرونة الطلب المتقاطع بين منتوج المحتكر والمنتجات الاخرى تكون منخفضة جدا ويؤدي الى الاحتكار البحت لسلعة معينة وانعدام الفرق بين المنتج الفرد والصناعة ككل .[3]

حيث مثلاً تتمتع احدى الشركات بحقوق براءة الاختراع او الكفاءة في انتاج السلعة او امتلاكها لمورد معين سواء كان متجدد أو غير متجدد فأن في وسعها ان تؤثر على السوق بأعتبار ان هيكل

---

[1] ***Ibid , P 12 .***

[2] ***) James Gwartney , Tawni Ferrarinig ,The economics of market failure , 1999, p2.***

[3] **)جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي : المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض : المملكة العربية السعودية ، بدون سنة ، ص 282-283.**

السوق يمكن ان يؤثر على سلوك الشركات داخل السوق والتأثير على نتائج السوق من حيث الكفاءة الاقتصادية ورفاهية المستهلكين واهم الجوانب الرئيسية لهيكل السوق هي:[1]

- عدد الشركات في السوق ومدى المنافسة الخارجية .
- تكاليف الانتاج وطبيعتها في المدى القصير والطويل واستغلال وفورات الحجم
- تمايز المنتج واختلافه عن منتجات الشركات المنافسة
- السعر ومرونة السعر المتقاطع للطلب على المنتجات .
- عدد وقوة المشترين للمنتجات الرئيسية للصناعة.
- دوران العملاء – المعروف بزخم السوق – وهو مقياس لعدد المستهلكين الذين يبدلون الموردين كل عام ويتأثرون بقوة العلامة التجارية والولاء وآثار التسويق . يزيد المحتكرون أرباحهم عن طريق الانتاج الذي تتساوى عنده الايرادات الحدية مع الكلفة الحدية (MR=MC) و يتضح التوازن الاحتكاري عن طريق الشكل (1) وهنا المحتكر لا يستطيع ان ينتج عند الحجم الامثل للانتاج ، اي عند ادنى نقطة على خط التكلفة المتوسطة وذلك ناتج عن ان المماس لمنحنى التكلفة المتوسطة في ادنى نقطة لابد ان يكون خطأ موازي للمحور الافقي .

شكل (1) أرباح المحتكر البحت في حالة فشل السوق

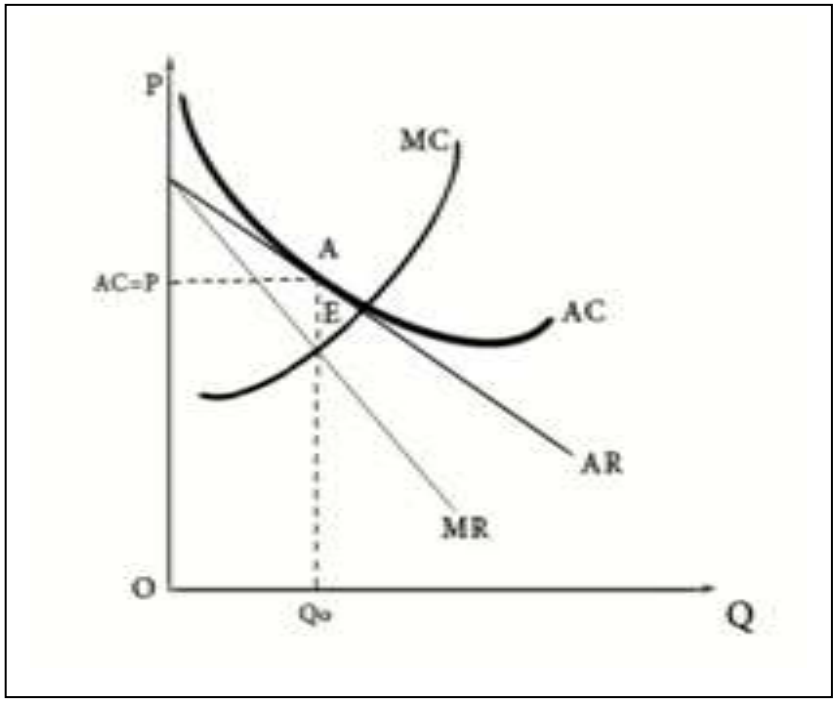

[1] ***) Geoff Riley , As Economics Course Companion , Essential study support for As Economics Exams, 2008,p110.***

المصدر: عفاف عبد الجبار سعيد ، مجيد علي حسين ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي ، ط3 ، دار وائل للنشر ، عمان : الاردن ، 2004 ، ص 335 .

ويمكن ان تأتي قوة الاحتكار من النمو العضوي (الداخلي) الناجم من الاعمال التجارية ، او عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ المعروفة ايضاً بأسم تكامل الشركات (Corporate integration) وهي على نوعين ،[1] **الاول** - التكامل الافقي : وهو التكامل الذي تنضم فيه شركتان في نفس المرحلة من الانتاج في صناعة واحدة مثل تقرير مصنعو السيارات الاندماج ، او يسيطر بنك على بنك آخر . **والثاني** - التكامل الرأسي : والذي تتطور الشركة فيه عن طريق الهيمنة على السوق بكافة مراحله من الانتاج في الصناعة الى البيع والسيطرة على منافذ البيع بالتجزئة وعلى مورديها ، وأبسط مثال لذلك هو صناعة النفط ، حيث العديد من الشركات الرائدة هي المستكشفة والمنتجة وتمتلك المصافي ولديها شبكات البيع في التجزئة الخاصة بها لبيع المنتجات النفطية المختلفة ، اما **التوسع الداخلي** للشركات فهو يتولد من مبيعات اعلى وزيادة حصتها بالسوق عن طريق توسيع عملياتها واستغلال وفورات الحجم وهو وسيلة ابطأ للتوسع من عمليات الاندماج والاستحواذ ، وبذلك فأن الاحتكار لا يضمن التوزيع الامثل للموارد ويمثل عقبة امام تحقيق اقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية عن طريق قدرة المحتكر على تحديد كمية الانتاج وتغيير مستوى الاسعار وفق المزايا التي يتمتع بها هيكل السوق خاصته ، وعلى ذلك فأن وجود المنافسين يضعف قوى كل من المشترين والبائعيين على توجيه السوق الى ما يحقق مصالحهم الخاصة ولا يخفى ان الطرق الحديثة للانتاج على نطاق واسع تحقق غالباً للمنتج الكبير ميزة في تكاليف الانتاج على منافسيه من المنتجين الاصغر ، ففي صناعات عديدة مثل صناعة السيارات والطائرات والصلب والالمنيوم يقوم عدد قليل من المنشات بالإنتاج كله ، لان ضخامة رأس المال المطلوب استثماره في الصناعات يجعل المنشات الانتاجية القائمة تتمتع بوقاية جزئية من ضغط المنافسة الذي يولد دخول منتجين جدد.[2]

ثالثاً - السلع العامة Gennral goods

يعمل نظام السوق عند استيفاء شروط معينه على ضمان الاستعمال الكفء للموارد الاقتصادية في توفير السلع والخدمات ، ولكن ليس كل السلع والخدمات ، لان معظم الاشياء التي تستهلك يمكن تصنيعها على انها سلع خاصة (Private good) وتحصل على حقوق ملكية هذه السلع بعد دفع مقابل لشرائها واظهار التفضيلات للمنتجين ، وفي حالة السلع الخاصة البحتة يمكن

---

[1] ***Ibid , p112.***

[2] **هاشم مرزوك الشمري ، الأسواق غير التامة ، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء للعام الدراسي 2018-2019(غير منشورة).**

عزل اي استهلاك مشترك قد يؤدي الى منافع للاخرين ،[1] وسيحاول المنتجون - لتعظيم ارباحهم - انتاج ما نرغب في شرائه وبأقل كلفة ممكنة ، وستضمن المنافسة ان مجموعة من السلع والخدمات المنتجة تتوافق مع رغباتنا كمستهلكين ، وسيعمل السوق في الحالة التي يطبق فيها مبدأ الاستبعاد وفق نظام المزايدة ، ويزيد المستهلكون الطلب على السلعة أو الخدمة كاشفين تفضيلاتهم للمنتج ، وتتم هذه العملية في سوق السلع والخدمات الخاصة للطعام والملابس والمساكن والسيارات وملايين السلع والخدمات الخاصة القابلة للتسويق ،[2] كذلك يمكن ان يكون استهلاكنا للسلع والخدمات الاخرى على درجة من العمومية اي ان بعض المنافع تصيب الاخرين ، وهي سلع لا يكون استهلاكها تنافسيا ويمكن تعريفها بأنها تلك السلع التي يكون انتاجها الكلي عند التوازن يساوي الكمية المستهلكة من قبل أي مستهلك , وكل مستهلك يستهلك الكمية نفسها ، إذ أن السلعة تكون عامة لو كان ناتجها الكلي يساوي :[3]

$$Q_T=C_A=C_B=C_C\ldots.=C_N$$

إذ ان Q_T = الانتاج الكلي للسلعة العامة الصرفة ، اما ($C_A,C_B\ C_C\ldots.C_N$) فهي كمية السلع العامة الصرفة المستهلكة من قبل المستهلكين (A,B,C) وصولاً الى المستهلك (N) وبالتالي ان السلع والخدمات العامة لا يكون استهلاكها تنافسياً ، بمعنى لا ينتقص حصول (A) على منافع استهلاكية من المنافع التي يستعملها الآخرين ، فنفس المنافع متاحة للجميع ومن غير تداخل تبادلي ، وعلى ذلك من غير الكفء تطبيق مبدأ الاستبعاد حتى وان كان هذا التطبيق ممكناً ، حيث مشاركة (A) في المزايا الاستهلاكية لا تضر (B) وأن استبعاد (A) لن يكون كفئاً ، فالاستعمال الكفء للموارد يتطلب ان يتساوى السعر مع التكلفة الحدية ، ولكن التكلفة الحدية في هذه الحالة (تكلفة قبول مستهلك اضافي) مساوية للصفر وهكذا يجب ان يكون الثمن .[4]

---

[1] **) جي هولتن ولسون ، مصدر سابق ، ص583.**

[2] **) ريتشارد موسجريف ، بيجي موسجريف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، ترجمة : محمد حمدي السباخي ، ، دار المريخ للنشر ، الرياض : المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص55.**

[3] ***) D.N Dwivedi , microeconomics theory and Applicaations , University of Delhi , p565 .***

[4] **) ريتشارد موسجريف ، بيجي موسجريف ، مصدر سابق , ص55.**

شكل (2) الطلب على السلع العامة .

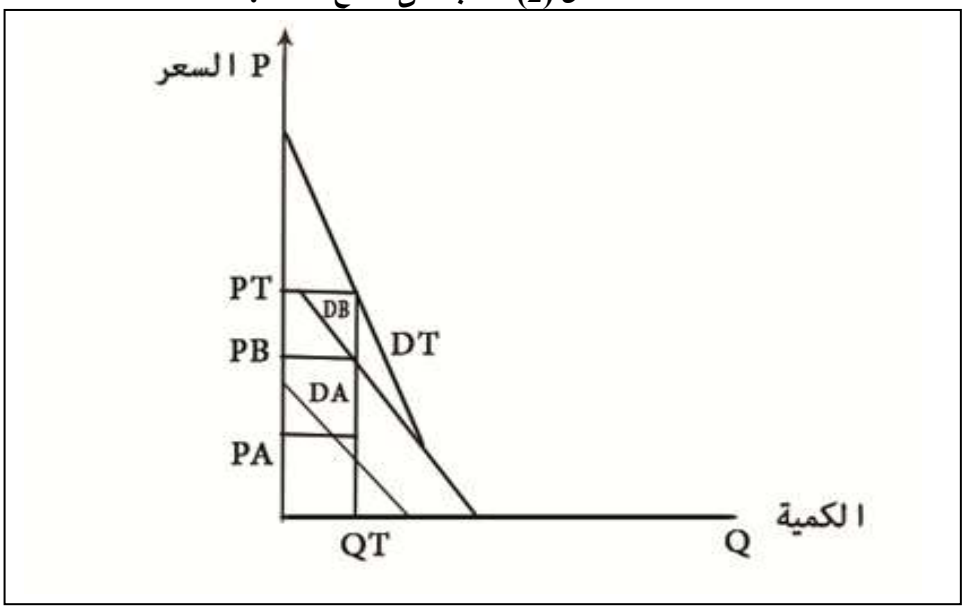

المصدر: جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي : المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض : المملكة العربية السعودية ، بدون سنة ، ص584 .

وتمثل نوعية البيئة مثالاً سهلاً للسلع العامة فاذا وفرنا هواءً نقياً لاحد الاشخاص فأنه سيتوفر بالتساوي للاشخاص الاخرين ، كون تكلفته الحدية ستكون صفراً ، ولكن مع نوعية الماء فانه يمكن بعض الاستبعاد ، ولذا يكون الهواء اقرب من الماء ليكون سلعة عامة بحته ، بأعتبار ان الفرد يمكن له ان يرتب جميع السلع والخدمات على شكل سلسلة تبدأ بالسلع الخاصة البحته (الشكولاته) وحتى السلع العامة البحتة (الهواء او الدفاع الوطني) .[1] وفي حالة السلع العامة يأخذ منحنى الطلب على هذه السلع المجموع الرأسي لطلب المستهلكين (وليس المجموع الافقي كما في السلع الخاصة) ويوضح الشكل (2) ذلك ، حيث عند توفر(Q0) من السلع العامة فأن المستهلك (A) ممثلاً بمنحنى الطلب (DA) ستكون رغبته للدفع (او قيمتها) تساوي (PA) ، اما الشخص (B) فأنه ممثلاً بمنحنى الطلب (DB) ورغبته للدفع هو (PB) مقابل وحدات (Q0) وهكذا فأنه بالنسبة للمجتمع بأكمله فأن تقويمه للوحدات (Qo) هو (PT) او (PA ، PB) ومن المتوقع ان يكون منحنى طلب السلع العامة سالباً بالضبط مثل الطلب على السلع الخاصة مادام كلا النوعين من السلع خاضعاً للمنفعة الحدية المتناقضة ، فعند المستويات المنخفضة من نوعية الهواء (عرض السلع العامة) سوف تقوم الوحدة الاضافية من نوعية الهواء بسعر عالي ما دمنا نرى علاقة بين نوعية الهواء والصحة بسهولة وكلما تحسنت نوعية الهواء فأن المنافع التي ندركها من الوحدات الاضافية تصبح أقل ، فأذا ما اصبح الهواء نقياً الى درجة كبيرة فأن المنافع الاضافية التي تحصل عليها من تنقية اكثر للهواء تكون قليلة ، هذه الطريقة لتقدير قيمة السلع العامة في الواقع تزودنا فقط بأقل قيمة

[1]) **جي هولتن ولسن ، مصدر سابق , ص 584 .**

ممكنة لان رغبة الافراد في الدفع تكون محدودة بدخولهم وما بحوزتهم ، حتى ولو كانت القيمة المحتملة للسلعة اعلى بكثير وواضح أنه من الصعب تقدير دوال الطلب الخاصة (الفردية) لنوعية الهواء ما دامت آليات السوق التي تولد الاشارات السعرية غير متاحة (تفشل) ، وعلى الرغم من وجود طرق تقدير غير سوقية ، لكنها عرضة لاخطاء كبيرة في تقدير القيمة الحقيقية للسلعة العامة ، وبشكل عام يفشل السوق في التخصيص الكفوء للموارد لعدم قدرته استحصال السعر اللازم دفعه من المستهلك مقابل الهواء النقي ، وعدم تمكنه معرفة تكاليف الحصول على نوعية الهواء النقي وهو ما يسبب هدر للموارد وعدم الوصول للامثلية.[1]

ويثير موسجريف حالة من حالات فشل السوق عندما يكون الاستهلاك تنافسياً ولكن الاستبعاد غير ممكن ، فبينما تكون السلع والخدمات التنافسية في الاستهلاك قابلة للخضوع الى مبدأ الاستبعاد فأن بعضها قد لا يكون كذلك ، وأخذ يضرب مثلاً في حالة الشارع المزدحم اثناء ساعة الذروة ويكون استعمال الاماكن المتاحة تنافسي بأمتياز والاستبعاد بطريقة المزايدة أو بيع الاماكن المتاحة سيكون كفئاً والسبب ان استعمال المكان المزدحم لمن يقدره اكثر ويكون راغباً في دفع المقابل الاعلى ، غير ان هذا الاستبعاد سيكون مستحيلاً او مكلفاً آنيا ، ونكون امام موقف يجب فيه تطبيق مبدأ الاستبعاد وفي نفس الوقت صعوبة تطبيق المبدأ وهنا سبب فشل السوق ويكون التوفير العام ضروريا .[2]

رابعاً - الخارجينيات EXTERNALITIES

هي احد اشكال فشل السوق الناشئة من تأثيرات انتاج واستهلاك السلع والخدمات والتي لا يمكن لآلية الاسعار الاخذ بها وفق التكاليف والفوائد الاجتماعية والتأثير على طرف ثالث غير معني بالانتاج والاستهلاك خارج اطار السوق ولا يتم دفع تعويض مناسب لهم ،[3]ويفترض اقتصاد السوق ان تكاليف المنتجين هي نفسها تكاليف المجتمع بأعتبار ان الفوائد تعم على الطرفين للمنتجين والمجتمع على حدً سواء ، الا انه في واقع الامر هناك الكثير من الاشكالات التي لا تحقق هذا الغرض ومنها تصرفات المنتجين التي قد تضر بالاخرين دون القيام بتعويضهم عن هذه الاضرار ، او يحصل العكس عند قيام المنتجين بإضفاء بعض الفوائد على مفردات الاقتصاد القومي دون قدرتهم على تحصيل مقابل لهذه الفوائد ، وبالمحصلة النهائية عدم قدرة سعر السوق على عكس هذه التكاليف والمنافع وهو ما يؤدي الى عدم الفصل بين التكلفة الخاصة والتكلفة

---

[1]) المصدر السابق نفسه , ص 586.

[2]) ريتشارد موسجريف ، مصدر سابق ، ص56.

[3]) *Mateus Vicente ,Robertson K-Tengeh, Role of external environmental factors the failure of small enterprisesin Angola ,Environmentaleconomic,volume7.lss4e2 , 2016 , p87.*

الاجتماعية وتوازن السوق سيكون غير فعال بوجود الخارجينيات والتي يمكن تصنيفها الى اربعة أنواع :[1]

رابعاً -1 اقتصاديات خارجية للانتاج Production External Economies

تحدث هذه الخارجينيات عندما ينتج عمل ما لوحدة اقتصادية فوائد للاخرين دون مقابل ، وتساهم هذه الفوائد في زيادة انتاج المنشأة ، او الاخيرة تساهم بأفادة الاخرين مثل قيامها بتدريب طائفة من العمال الذين يتركونها للعمل في منشأت أخرى لا تقوم بدفع مصاريف التدريب لهم ، او ان المنشأة تفيد المنشأت الاخرى بطرق غير مباشرة فتتيح وفورات الحجم لمنتجي الالمنيوم تمكن المنشأت الاخرى التي تقوم بالصناعات المعدنية من الحصول على الالمنيوم بأسعار أرخص ، وبكلا الحالتين هناك اختلاف بين الفوائد الخاصة والفوائد العامة والمكاسب المجتمعية اكبر من مكاسب المنشأت .

رابعاً -2 وفورات الاستهلاك الخارجية External Economies Consumption

هذه الخارجينيات تحدث عن عمل يقوم به المستهلك بدلاً من المنتج يسفر عنه فوائد للاخرين مثل صيانة المنزل والمحافظة على شكله الخارجي ونظافته مما سيعود بالفائدة على الحي كله وجماله ونظارته ، كذلك التعليم للابناء وجعلهم مواطنين صالحين بمسؤوليات ووظائف تعم بالخير على المجتمع والبلد .

رابعاً - 3 تكاليف الانتاج الخارجية External Diseconomies of Production

تحدث التكلفة الخارجية عندما ينتج من احد المنشأت تكلفة غير معوضة الى الاخرين تؤدي الى زيادة تكاليف انتاج منشأة اخرى فمثلاً اذا أدت منشأة الى احداث تلوث في مجرى المياه نتيجة لضخها النفايات في هذا المجرى ، او ان منشأة احدثت تلوث في الهواء نتيجة تصاعد الادخنة من مصانعها فأن مثل هذه التصرفات وما يسفر عنها تعد تكلفة يتحملها الاخرون ، والتكلفة الخاصة لا تعكس مثل هذه التكاليف الاجتماعية ، لان المنشأت المسؤولة عن مثل هذا التلوث لا يحصل منها على تعويض للاضرار التي تسببت بها هذه الصناعات للصناعات الاخرى التي تعتمد استخدام المياه .

رابعاً – 4 تكاليف الاستهلاك الخارجية External Diseconomies Consumptionof

---

[1]) **سامي خليل ، نظرية اقتصادية جزئية ، دار النهضة العربية ، القاهرة : مصر، 1992، ص1001-1002.**

تظهر هذه التكاليف بوضوح عند النظر بأذواق المستهلكين وسعادتهم في المجتمع ، فشراء جاري لسيارة كادلاك يجعلني غير سعيد بسيارتي الفيات ، و عند اخذ هذه الانواع من الاقتصاديات والتكاليف الخارجية فأن مجموعها لاشك انه سيكون كبيراً ، ولقد شكلت الحالتين الاولى والثانية ما يسمى بالخارجينيات الايجابية (الفوائد المجتمعية) بينما اوضحت الحالتين التاليتين ما يسمى بالخارجينيات السلبية (التكاليف المجتمعية) ولا تختلف الفوائد المجتمعية عن التكاليف المجتمعية ، والمقصود هنا بعدم الاختلاف بين النوعين هو يجب ان يكون بمقابل أي يجب ان يتم التعويض- فلا فائدة الا مقابل دفع تكلفة مقابلها ، ولا تكلفة الا أن تكون فائدة ورائها – وبالتالي عندما تكون هناك تفرقة بين التكلفة الخاصة والتكلفة المجتمعية وبين الفوائد الخاصة والفوائد المجتمعية في هذه الحالة فأن المنافسة الكاملة لا تاخذ بعين الاعتبار لا التكاليف المجتمعية ولا الفوائد المجتمعية عند تحديد الاسعار وكميات السلع التي يؤدي انتاجها او استهلاكها الى الاثار الخارجية .[1]

عند أخذ حالة التأثير السلبي مثل اغراق اكوام الفضلات في نهر بدلا من التخلص منها بطريقة أخرى ، ولغرض التحليل يفترض بداية عدم وجود تأثيرات خارجية ايجابية متزامنة تتولد من هذا النشاط ، حيث يبين الشكل (3) ان المنافع الحدية الخاصة (MPB) تساوي المنافع الاجتماعية الحدية (MSB) وذلك يعكس عدم وجود اي تأثير جانبي ايجابي . وتؤول جميع المنافع الى المنشأة التي تغرق اكوام الفضلات والنفايات في النهر ، الا ان التكاليف الخاصة (MPC) لا تعكس جميع التكاليف الاضافية في المجتمع ، وتكون هنا التكاليف الاجتماعية الحدية (MSC) اكبر من التكاليف الخاصة الحدية ، واذا أهملت التكاليف الخارجية فان الانتاج سيكون عند نقطة (QP) حيث (MPC=MPB) وهو اكبر من المستوى الامثل من الناحية الاجتماعية اذا اخذنا بنظر الاعتبار التكاليف الاجتماعية فسيكون المستوى (QS) الذي تؤخذ عنده جميع التكاليف في الاعتبار ، وتكون (MSB=MSC) وبما ان (QS<QP) فأن ذلك يرينا كيف ان التكاليف الخارجية السلبية تقود الى زيادة الانتاج للسلع ، وهذا بدوره يؤدي الى سوء توزيع موارد المجتمع .

[1] **المصدر السابق نفسه ، ص1003.**

الشكل (3) التأثيرات الخارجية السلبية

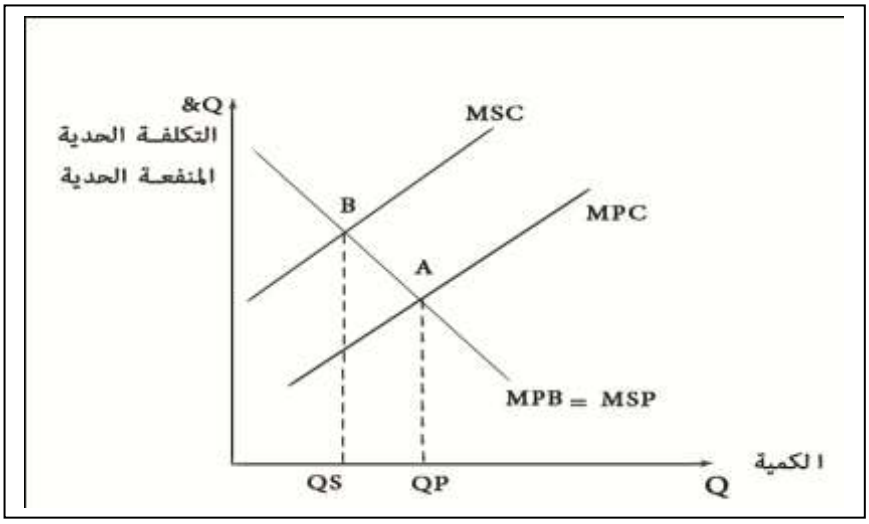

المصدر : جي هولتن ولسن ، الاقتصاد الجزئي : المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض : المملكة العربية السعودية ، بدون سنة ، ص 579.

اما عند أخذ أثر الخارجينيات الايجابي لانتاج بعض السلع ، وسنفرض عدم وجود تأثيرات جانبية سلبية لذا فأن (MPC=MSC) اما المنافع الاجتماعية الحدية (MSB) فأنها تفوق المنافع الخاصة الحدية (MPB) واذا لم تأخذ المنافع الخارجية بنظر الاعتبار فأن معدل الناتج في الشكل (4) سوف يكون (QP) وهو اقل من المستوى الامثل (QS)الذي تصل اليه المنشأة اذا اخذت بنظر الاعتبار المنافع التي يحصل عليها الاخرون ، وهو ما يوضح أثر الخارجينيات الايجابية التي تقود الى مستوى انتاجي منخفض جداً(QP<QS) وهذا ما يؤدي الى سوء توزيع موارد المجتمع . ويمكن أحتمال وجود التأثيرات الخارجية الايجابية والسلبية معاً ، واذا ما حدث ذلك فأن النتائج المتعلقة بتوزيع الانتاج سوف تعتمد على الكمية النسبية للتأثيرين .[1]

الشكل (4) التأثيرات الخارجي الايجابي

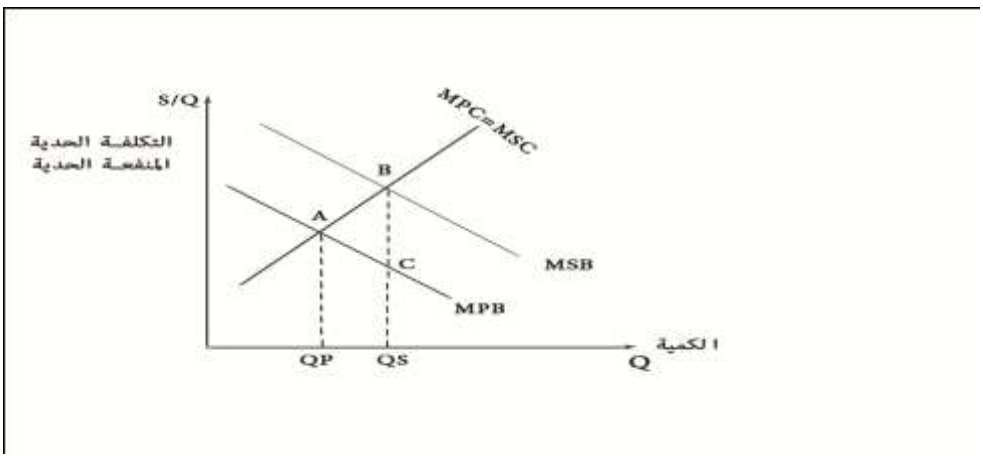

[1] **ينظر بشكل مفصل : جي هولتن ولسون ، مصدر سابق ص 582.**

مصدر : جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي : المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض : المملكة العربية السعودية ، بدون سنة ، ص 581 .

خامساً – تباين المعلومات Asymmetric In Formation

يفترض اقتصاد السوق التنافسي ان جميع المشاركين بالسوق يمتلكون معلومات كاملة حول العوامل المؤثرة على عمل السوق ، بمعنى ان كل منشأة تعرف الاسعار التي تدفعها المنشأت الاخرى لجميع عناصر الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية ، ويملك المنتجون نفس المعلومات التكنولوجية ويمكنهم الحصول عليها ، كما ان كل منتج يجب ان يعرف معلومات حول طلب السوق على سلعته بقدر ما يعرفه اي منتج اخر ، وباختصار فأنه لا يمكن ان تكون هناك أية اسرار حول الصناعة ،[1]ان كل من المستهلكين والمنتجين بحاجة الى معلومات كاملة اذا كانوا يريدون اتخاذ قرارات فعالة حول ما يجب شراؤه وما الذي سيتم توفيره للسوق ، وفي النظرية المعتادة للاسواق التنافسية تفترض ان جميع الوكلاء في السوق يتمتعون بكامل المعلومات حول توفير السلع والخدمات كذلك معلومات كاملة حول الاسعار التي يتقاضوها الموردون ، ويمكن للمستهلكين اتخاذ قرارات الشراء على اساس كامل من المعلومات عن المنتجات التي يشترونها .[2] ان هذا الافتراض يمكن الدفاع عنه بسهولة للتحقق من نوعية وجودة العنصر المعين اذا لم يكن مكلفاً لمعرفة أي السلع ذات النوعية الافضل والسلع ذات النوعية الادنى ثم ان اسعار السلع ستضبط السوق وتعكس ببساطة الاختلافات والفروق النوعية فيما يتعلق بجودة السلعة ،[3]لكن الواقع مختلف بالطبع حيث كل منا يعاني من عجز المعلومات التي يمكن ان تؤدي في كثير من الاحيان الى سوء تخصيص الموارد وبالتالي امكانية فشل السوق او يحدث فشل المعلومات عندما يكون لدى الاشخاص بيانات غير دقيقة أو غير مكتملة أو غير مؤكدة أو يساء فهمها ومن المحتمل ان تكون خيارات خاطئة عن الاستثمار في سوق الاسهم يؤدي بالجهل بعواقب الاقتراض والديون , وهو ما يجعلنا نعاني فشل المعلومات وتأثيراته على تخصيص الموارد في المجتمع .[4]

تمثل دراسة (The Market for lemons) التي قدمها الامريكي أكير لوف* (1940-George A. Akerlof) من ابرز الدراسات التي ساهمت في تطوير نظرية فشل المعلومات عام (1965) ، والتي أوضح فيها وجود العديد من السلع بدرجات متفاوتة من الجودة تطرح بشكل مثير

---

[1] جي هولتن ولسن ، مصدر سابق , ص 283.

[2] *GEOFF Riley , op.c:t,p143.*

[3] هيل آر فاريان ، الاقتصاد الجزئي ، ترجمة : منصور الطاهر ، مراجعة : محمود حامد ، الطبعة الاولى ، دار حميثر اللنشر ، القاهرة : مصر العربية ، 2016 ،ص871.

[4] المصدر السابق نفسه .

* حصل على جائزة نوبل عن ورقة العمل هذه عام (2001) في الاقتصاد . المصدر (آر فاريان ، الاقتصاد الجزئي ، ص874)

للأهتمام مشاكل نظرية السوق ، فهناك العديد من الاسواق يستعمل فيها المشترون بعض المعلومات للحكم على جودة المشتريات المحتملة وبنفس الوقت هناك حافز للبائعين لتسويق سلع رديئة الجودة لجهل المشترين ، وقد استخدم لوف سوق السيارات لتوضيح هذه الفكرة ، فطالبوا السيارات ومن يعرضونها لديهم معلومات متباينة ومختلفة عن السيارات التي تم بيعها في هذه السوق وجد لوف ان هناك اربع انواع من السيارات : هناك السيارات الجديدة والسيارات المستعملة ، وسيارات جيدة وسيارات سيئة والتي تسمى في امريكا (Lemons) وكل من السيارات الجديدة والمستعملة اما ان تكون جيدة بأحتمال (q) او تكون رديئة بأحتمال (1-q) ويكون الفرد المشتري بأقتنائه للسيارة اما ان تكون جيدة او ليمون ، ويكون البائع اكثر دقة في المعلومات المتاحة عن نوعية السيارات مقارنة بالمشترين الذين لا يتأكدون من النوعية الا بعد امتلاكها بمدة ، وهذا التباين وعدم التمييز للمشترين بين انواع السيارات وعدم قدرتهم على معرفة الفرق ، فان الليمون يمكنها ان تأخذ نفس قيمة السيارة الجيدة ، وشراء سيارة جديدة اخرى – بالنسبة للبائع – وهنا يستعمل لوف قانون كريشام (Gresham) بعد ما طبق على العملات بان العملات الرديئة تطرد العملات الجيدة من التداول وهو ما وصفه لوف عندما تساوت السيارات الليمون مع السيارات الجيدة التي لم تحصل على قيمتها الحقيقية ، وهو ما يؤدي الى احتمالية ان تكون معظم السيارات المتبادلة من النوعية الرديئة والتي اخرجت السيارات الجيدة من السوق ، لكن الفرق يكون في السيارات الليمون تباع بنفس سعر السيارات الجيدة لان المشتري من المستحيل عليه ان يميز بين السيارات الجيدة والليمون لكن في قانون كريشام يمكن للمشتري ان يميز بين العملة الجيدة والعملة الرديئة لذا فالتشبيه مفيد لكن غير كامل ، وما تقدم يشكل فشلاً واضحاً في آلية السوق بسبب تباين المعلومات بين بائعي السيارات الجيدة وبائعي السيارات الرديئة (الليمون) لان قرار الفرد ببيع سيارة ليمون سيؤثر على فهم المشتري واستيعابه لنوعية السيارات الجيدة في السوق .[1]

[1] ***George A.Akerlof ,The Market for ''Lemons'' ; Quality and the market mechanism, the Quarterly Journal of economics ,Vol 84.NO3(Aug,1970),PP88.***

المبحث الثالث

اقتصاد السوق الاجتماعي

تمهيد

ان تداعيات فشل الحكومة وفشل اقتصاد السوق واثارهما السلبية اصبحت دافعاً للكثير من المفكرين وصانعي القرارات السياسية والاقتصادية في البحث عن بديل ثالث يتمتع بعدالة اقتصادية واجتماعية تهدف بالأساس الى تحسين المستوى المعيشي للافراد والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة في ظل حرية اقتصادية فردية برعاية حكومية ، ويكون هذا النهج النظري بعد ان كان مجرد افكار وكتابات وإن إختلفت الدوافع ، تأخذ طابعها العملي في تحقيق المعجزة الاقتصادية الالمانية ، لتتجسد في نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي وكما سيتم توضيحه .

المطلب الاول ـ اقتصاد السوق الاجتماعي : مدخل مفاهيمي

يشمل اقتصاد السوق الاجتماعي أكثر من نهج للاقتصاد ليلتزم بمجتمع إنساني يهدف الى الرفاهية والحرية وتشجيع المسؤولية لجميع الأفراد بعدما جاء كرد فعل لتجربة اوربا الكارثية مع الأزمة والشمولية والحرب ، وعلى الرغم من تطبيقه لاول مرة في المانيا كنظام اقتصادي موجه نحو السوق وغير اشتراكي من قبل لودفيج ايرهارد والاوردو ليبراليين ، وكانت هناك شبكة اوربية من العلماء والسياسيين من فرنسا وايطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة والنمسا ، قامت بتطويره وصقله في ظل قناعة المؤسسين بتراجع اقتصاد السوق بسبب الحكومة الضعيفة التي لم تكن قادرة على التحكم في ظهور الاحتكارات وضمور المنافسة ، وبالتالي لا تدخل حكومي ، ولا سيطرة شاملة على طول خطوط الشيوعية ، ولا حكومة ضعيفة عاجزة عن توجيه المصالح الاقتصادية الخاصة ، سيكون هناك القدرة على إعادة بناء البلدان وتأمين الاقتصاد والمستقبل السياسي .[1]

اولا – مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي The concept of a social market economy

هو نموذج اقتصادي اجتماعي ساهم في تقديم المعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية عندما جلب للبلاد سنوات عديدة من الاستقرار والازدهار والنجاح خلال عقد من الزمن بعد سلسلة من الدمار والخراب ليعطي مرونة للنظام الاقتصادي ، وهو نوع من الاقتصاد السياسي الذي يعتمد من ناحية على الحرية الاقتصادية ، ومن ناحية اخرى يتوجه نحو المفاهيم

[1] ***Congress docment adopted by the EPP statutory congress Bonn , The social market economy in a clobalised world , 9-10 December , 2009 , P2 .***

الاجتماعية التي تعدل نتائج السوق عن طريق أعادة التوزيع وتحقيق الضمان الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية ،[1]وهو بذلك تنمية اقتصادية تستخدم آليات السوق و قواعدها مع اخضاعها المستمر في الوقت نفسه للتصحيح والتصويب والترشيد حتى تتطابق مع التنمية الاجتماعية واهدافها ومتطلباتها ، ليكون مفهوم نظمي ذو بعدين اقتصادي ومجتمعي يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل المتجدد بين العرض والطلب ومبدأ المنافسة واستهداف الربح ، وبين نظام الرفاه والتنمية الاجتماعية بأعتبارها غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والاداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه .[2]

كما يعرف بأنه نظام اقتصادي يشمل توليفة بين نظام السوق الذي يطرح المنافسة والانظمة الاشتراكية التي تعزز روح التنمية الانسانية ، وبالتالي فهو يتضمن اقتصاد السوق بمبادئه الفردية وضمان حرية كل فرد في الانخراط في النشاط الاقتصادي مع مبدأ التضامن الذي يهدف الى ازالة الظلم بشكل اساسي وبقاء البشر مرتبطين بعلاقات مجتمعية حتى لا ينفي دورهم كمخلوقات اجتماعية ، ولتكون حرية الفرد والحرية الاقتصادية بمثابة أطار يتم فيه تطبيق العدالة الاجتماعية والتضامن وتكون الدولة هي الضامن لهذه الحرية والحفاظ على الاستدامة الاجتماعية ،[3]وشكل اقتصاد السوق الاجتماعي نموذج للسياسة الاقتصادية النظرية وضُم ليكون الطريق الثالث بين سياسة عدم التدخل الاقتصادي الليبرالية والاقتصاد الاشتراكي وقد تم تطبيقه عملياً في المانيا عام 1949 عند دمج هذين المنهجين المختلفين للنظام الاقتصادي بواسطة وزير الشؤون الاقتصادية لألمانيا آنذاك لودفيج ايرهارد (Ludwig Erhard 1897-1977) الذي ارتبط اسمه بصفة أب معجزة المانيا الاقتصادية بعد الحرب ، عندما اقترح ادارة الاقتصاد الالماني على اساس ليبرالي واشتراكي .[4]

وقام ايرهارد بتوزيع مذكرته السرية في ذروة الحرب وفي الخطر الاكبر عليه وعلى من يخاطبه ، وقد كتب في هذه المذكرة (ان اقتصاد السوق هدف دستوري لمستقبل المانيا الاقتصادي والاجتماعي) وقد نص مبدآه الاساسيان في المستقبل وهما : **اقتصاد السوق الحر** كهدف أسمى يعتمد على الجهود الفردية التنافسية والكفاءة وقواعد التنظيم ، **ومهام الحكومة** ليس الجري في الاقتصاد ولكن توفير الاطار القانوني والمؤسسي اللازم ليعمل بشكل صحيح بموجب قواعد

---

1) Ulrich witt , Germany's ''Social Market Economy '' Between Social Etbos and rent seeking , 2002, p366.

2) نوال نعمة ، اقتصاد السوق الاجتماعي ازاء التحديات الوطنية والدولية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، دمشق : سوريا ، 2006 ،ص 3.

3) Edysuandi Hamid , Contextualization of social market economy in Indonesia development , Jounral of International Business and economice , vol .5, NO.1,2017 ,p14.

4) Marko primorac , Bookreview : Social marketeconomy: the case of Germany , Ekanfak , Rij ,vol .33.sv,pp149-151.

القانون ، وتحديد دور الحكومة هي واحدة من اهم مشاكل اقتصاد ما بعد الحرب ، اي تحديد ما يجب على الحكومة القيام به من التوجيه بحكمة عامة بأقل قدر ممكن من التدخل في ممارسات الافراد ، وهي افكار غريبة جداً على المانيا التدخلية في جمهورية فايمر (1933-1945) ،[1] ان مفهوم لودفيج ايرهارد لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي عبر عنه في كتابه (الازدهار للجميع والملكية للجميع) قد استند الى مرحلتين :[2] **المرحلة الاولى** ، كانت مسألة زيادة النمو الاقتصادي والقدرة الانتاجية في اسرع وقت ممكن عن طريق ازالة التنظيم ، وكان الهدف هو ضمان حصول السكان على الضروريات الاساسية مثل الغذاء والملابس والسكن ، وكانت الخطة عثور الجميع على العمل في اسرع وقت ممكن داخل المانيا الغربية ليساهموا في تعافي ونمو الاقتصاد وزيادة ازدهار البلد ، وقد شدد ايرهارد على ان النوع الصحيح من اقتصاد السوق الحر سيكون حتماً العنصر الاجتماعي لانه سوف يخلق وظائف اكثر انتاجية ودخل اكثر من اقتصاد مقيد ومخطط ، و**المرحلة الثانية** ، والتي إعتقد انها ضرورية للغاية هي تشجيع القطاع الخاص على زيادة المدخرات الخاصة ومنح الافراد مساحات واسعة للوصول الى رأس مال الدولة مع التشديد على اهمية الكرامة الانسانية التي تشمل الحصول على رعاية الطوارئ وشبكة من الضمان الاجتماعي وفقاً لمبدأ التبعية الوطنية عن طريق المساعدة الاسرية ودخل الفرد من حصة رأس المال ، بحيث لا يعتمد الناس فقط على قدرتهم على العمل والتي يمكن ان تتأثر سلباً بعوامل مثل المرض والعمر .

وعليه يعد اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً اقتصادياً اجتماعياً موجهاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مما يستوجب تحقيق الموازنة بين هذين البعدين – بين السوق والمجتمع وبين الربح الفردي والرفاه الاجتماعي – من اجل زيادة الارباح والتنمية الاجتماعية في وقت واحد ، اذ يمكن ان يتحقق النمو الاقتصادي الكبير ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان يؤدي الى تنمية اجتماعية ، لذا لابد من تدخل الحكومة وان تكون ادارة السوق الاجتماعي مرنة كلما ازدادت متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة تجددها ، وان مشكلة الموازنة بين الاجور والارباح – والتي تمثل مشكلة عالمية – دليل على وجود علاقة بين السوق والمجتمع وتتطلب تحقيق الموازنة بين الربح والرفاه الاجتماعي على صعيد مؤسساتي شامل ،[3] ويشرح ايرهارد موضوعه ويقول انه من الخطأ تماماً التفكير في ان المنافسة تمنع المشاركة الاجتماعية ، بل على العكس من ذلك تسبب

---

[1] Konradzweig , The origins of the German social market economy: The leeding ideas and their in tellectual roots , Adam smith Institute, 1980,p15.

[2] Sieg fried f.franke, DaviGregosz , The Social market economy: what does it really mean ? , Berlin , marth ,2013,p10.

[3] نعمة ، نوال ، مصدر سابق ص*4*.

الجماعية الاضطرابات في الاقتصاد والازمات التي تعيق التقدم الاجتماعي اذ ان المنافسة تمنع تشكيل امتيازات اجتماعية خاصة وتمنع اصطناع الاحتكار وتستطيع ان تحفز التوزان الطبيعي بين العرض والطلب ثم ستنظم السوق والقوى الاقتصادية بطريقة مثلى وتصحح جميع الفشل .[1]لقد ساهم ايرهارد مساهمة كبيرة في اعادة بناء هيكلية النظام الاقتصادي الالماني وولادة المعجزة الاقتصادية وهو الذي روج لمصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي الهادف لتحقيق الرفاه للجميع ، كما حاول المستشار الاتحادي تشجيع القبول الاجتماعي والسياسي للزواج الفكري المتناقض يحدوه الامل في ان الاحاطة بمعلومات عن القضايا الاقتصادية سوف تسهم بمنع زيغ المؤسسات عن سياسة النظام ، وهذا هو السبب الذي جعله يستند بشكل كبير على مجلس الخبراء الذين كانوا العين لرصد شامل للاقتصاد .[2]

ثانياً - مجموعة فرايبورغ (الاوردو ليبراليين)) Ordoliberalism

كان هناك العديد من الاقتصاديين الألمان يدرسون جوانب اقتصاد السوق وتجديد الاقتصاد الليبرالي ضد الدكتاتورية الاشتراكية الوطنية الى جانب ارهارد لودفيج ، وهؤلاء هم مجموعة فرايبورغ او ما اصبح يعرف بأسم مدرسة فرايبورغ او مدرسة اوردو الليبرالية التي تأسست في ثلاثينيات القرن الماضي من قبل الاقتصادي والتر ايكن (Walter Eucken 1891-1950) واثنين من الحقوقيين فرانز بوم (Franz Bohm 1895-1977) وهانز جروسمان دورث(Hans Grobmann-Doerth 1894-1944) فضلا عن مجموعة علماء ومؤرخين لاهوت اتحدوا في تقديم اطار قانوني لوجهات النظر الاقتصادية وكيفية مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجه المانيا بعد سقوط النازية ، وكان همهم الرئيسي هو رسم نظام اقتصادي حر ومتوافق اجتماعياً ليتم تشغيله بعد الحرب عن طريق مجموعة من الصحف السرية كان لها اوجه التشابه مع البرامج النهائية لاقتصاد السوق الاجتماعي لما بعد الحرب .[3]

وقد سميت مجموعة فرايبورغ بالأوردو ليبراليين نسبة الى صحيفة اصدرها كل من إيكن وبوم ونشرت مجلدها الاول عام 1948 (Ordnung) للاقتصاد كان بعنوان فرعي كبير(الكتاب السنوي لأمر المجتمع) وفي مقدمته يطرح سؤال : ما هو نوع النظام المطلوب من اجل حياة انسانية ناجحة اقتصادياً ؟ في مقابل التخطيط المركزي والتدخل الحكومي ، وارتكزت اوردو على

---

1) Konredzweig ,op.cit, p16.

2) Rolf H.Hasse ,Hermann Schneider ,Social market economy History , principles and implementation-from Atoz , Ferdinand schoningh , Germany, 2008 , p34 .

3) Vanberg , Viktor J. , The Freiburg school : Walter Euckenand Ordoliberalism working paper, Institute for economic Research , University freiburg , 2014 , p2 .

بصيرة ان المنافسة فقط عبر الاسعار يمكن ان تحل مشاكل المجتمع فضلا عن ذلك رفضت مبدأ حيادية دور الحكومة في توفير الحماية والامن الداخلي والخارجي وان الحكومة يناط بها مهمة تحقيق الاطار والمناخ الذي يسمح بأطلاق الحياة الاقتصادية وضمان المنافسة ،[1] ولقد عملت مدرسة فرايبورغ على تحقيق الترابط بين الهياكل القانونية والمؤسسات الاقتصادية ـ مبادئ السياسة الاقتصادية – اي يجب على الحكومة توفير قاعدة او أطار دستوري لتشكيل الاسواق ولا ينبغي للحكومة ان تتدخل الا ضمن أطار الدستور الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ تأسيسية أبرزها الاستقرار النقدي .[2]

ثالثاً - مولر أرماك (Alfred Muller Armack 1901-1978)

الاقتصادي والسياسي الكاثوليكي الألماني الذي صاغ مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي عام 1946 وسعى الى توليف جديد لحرية السوق والحماية الاجتماعية عن طريق اضافة المكون الاجتماعي الى اقتصاد السوق وتصحيح فشله بأمر تنافسي عملي وتغيير توزيع الدخل وفق نظرية العدالة الاجتماعية وادخال آليات التوازن والأمن الاجتماعي وتقوية السياسة المجتمعية لتحقيق التكامل الاجتماعي وتطوير اقتصاد انساني ليس فقط للمنتج والمستهلك بل يتجاوز العرض والطلب ويراعي في شخصيته اهمية الانسان ، فهو يسمح بطائفة من التدخل الحكومي ، بما في ذلك الاعانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة العمال في ادارة الشركات وبعض السياسات الكينزية لضمان التوظيف الكامل ، بحيث يكون التدخل الحكومي في عملية خلق الثروات ضئيلاً ولكن يجب ان يكون اكثر نشاطاً لتوزيع الثروة التي تم انشاؤها حيث اصبحت الشراكة مرتبطة بالاقتصاد السوقي الاجتماعي ضمن ادارة توافقية للأقتصاد عن طريق شركاء اجتماعيين يتمثلون بجمعيات الاعمال والنقابات ، وقد شاع المفهوم في المانيا الغربية بشكل اكبر عندما دخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الحكومة لأول مرة بعد الحرب ليلقى صدى واسع في المانيا على الصعيد الاجتماعي والسياسي ولينتشر في اماكن اخرى من اوروبا وينظر اليه بأنه طريق ثالث حقيقي يتجنب التطرف الرأسمالي والتطرف الاشتراكي ، لهذا تحدث توني بلير عن الطريق الثالث في ذروة العمل الجديد في المملكة المتحدة .[3]

---

1) Konrad Zweig , op.cit ,p19.

2) Larsp. Feld , Daniel Wientiedt , Ordoliberelism , Pragmatism and the Euro cone crisis : How the German trqdition shaped Economic policy in Europe , University of Freiburg ,2015,p2.

3) Werner pascha, on the Relevance of the German concept of " Social market economy" for korea , seoul , June 26 to 28,1996,p2.

لقد قدم مولر فكرة برنامجه حول اقتصاد السوق الاجتماعي في كتابه المسمى اقتصاد مخطط واقتصاد سوق (Planned economy and market economy1946) عرض فيه المبدأ الاساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي وأعطائه المفتاح من اجل صنع السياسات الاقتصادية في المستقبل لبناء نظام اقتصادي جديد مصمم على قواعد اقتصاد السوق– مدرسة فرايبورغ– ومن ناحية ثانية دعم المؤسسات التي أعطت الاضافات الاجتماعية وحصر النتائج السلبية مع الادارة التشريعية التي تهدف الى محاربة المركزية الاقتصادية والاستخدام السيء للسلطة ، وهو بهذا يشمل الكثير من المعاني أبرزها :[1]

1- حماية المنافسة الاقتصادية وتفعيل آلياتها .

2- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل .

3- تطوير آليات السوق لتكون عنصراً هاماً في تحقيق الضمانات والتوازن الاجتماعي .

4- العمل على تأمين حقوق الانسان الحضارية المثبتة بموجب الشرائع الدولية .

5- ان مولر أرماك لم يرى أقتصاد السوق الاجتماعي كنظرية تنافسية خاصة ، ولكن كمفهوم آيديولوجي يهدف الى خلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المجتمع متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة ، وعدَوها فكرة إستراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف والتعارض في الأهداف ، كما يهدف لوصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال والعمل في كامل النظام الاقتصادي .[2]

رابعاً - دوافع ظهور اقتصاد السوق الاجتماعي Motives for emergence of Social Market economy.

تم تطوير اقتصاد السوق الاجتماعي في النصف الاول من القرن العشرين كردة فعل على تجربة اوروبا الكارثية مع الازمة الشمولية والحرب وكان تنفيذها لاول مرة في المانيا الاتحادية كمنهج موجه نحو السوق بعيداً عن الليبرالية الكلاسيكية التي تقوم على الكفاءة دون الانصاف والتنمية العادلة والاشتراكية التي تقوم على التنمية العادلة بدون كفاءة ، ووفقاً للأباء المؤسسين لاقتصاد السوق الاجتماعي كان التفكير باقتصاد السوق الاجتماعي يعود لازمة اوروبا عام 1920 وما ادت اليه كارثة الحرب العالمية الاولى من التدهور والفشل النهائي لاقتصاد السوق الحر والتنافسية على وجه الخصوص ، والحكومة الضعيفة التي لم تستطع السيطرة على ظهور

---

[1] **نور الدين هرمز ، باسل سلامة ، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي : الاسس والمبادئ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (33) ، العدد (4) ، 2011،ص 131 .**

[2] **المصدر السابق نفسه ، ص 132 .**

الاحتكارات وأدت الى نقص المنافسة ، وتراجع مبادئ السوق بسبب تدخل الحكومات والحمائية والتخطيط المركزي الجماعي والتدمير لنظام نقدي مستقر وحر مع مجموعة من العوامل الاخرى ،[1] فالقوة المتزايدة للنقابات والاشمئزاز العام عليها من ارباب العمل والعمال والحكومات والتي لا تفعل شيء بدون اذن رؤساء النقابات العمالية الذين يخضعون لضغط الاقليات التي استندت الى غياب القيود القانونية على نشاط النقابات القسرية والتي تشكل عقيدة مقدسة بأن القانون ليس له دور يلعبه في علاقات الصناعة ، فضلا عن زيادة التقييم العام الفكري لمشكلة فشل الحكومة في ذروة الجماعية وتركيز الاهتمام على فشل السوق والتفكير قليلاً في مسألة مدى جودة اداء الحكومة للمهام التي فشلت الاسواق في القيام بها او كان اداؤها سيئاً .[2]

لم يكن اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً سائداً لكنه يقف منذ عام 1948بواسطة تحليله كدراسة أحادية من الجذور – النظرية والمبادئ – الى الثمار، تحصل على رؤى ذات قيمة علمية تبدع في إصلاح النظم الحالية القائمة لأنه يقدم صورة اكبر للعديد من الصلات بين المجالين السياسي والاقتصادي على الصعيدين الاقتصادي الوطني والدولي عندما تكون العديد من البلدان تبحث عن نماذج اجتماعية واقتصادية تناسب مصلحتهم الوطنية ، نموذج يدمج الأداء الاقتصادي والامن العام والعدالة الاجتماعية والحوار بين الشركاء الاجتماعيين ، ويعيد انشاء دور اقتصادي للحكومة ، ويوزع القوة الخاصة بين الجمهور في الاقتصاد الحر ، ويتعمق في الهوية الشفافية لتأريخ المجتمعات الأوربية قبل المسيح ، الى الفكر اليوناني والروماني القديم ، ومبني على العقيدة المسيحية في العصور الوسطى القريبة بما في ذلك نماذج التدريس الكنسي ، ليمتد بدمج ظهور الديمقراطية السياسية بمساعدة الثورة الفرنسية ، وان اعادة التفكير في النظام الاقتصادي يرجع لاسباب اخلاقية وصحية ، من اجل تحقيق مستويات انتاجية أعلى من بقية دول العالم ، فكانت التضحيات الخاصة للغرب وهنا الحديث عن التضحيات البشرية والعائلية من قبل القوى العاملة في شكل تآكل القيم الاسرية والاخلاقية ومتلازمة الارهاق التي تؤثر على صحة القوى العاملة وزيادة تكلفة صحة العامل التي تقلل من مستوى الانتاجية ، ولتصحيح ذلك تطلب الحاجة الى نظام اقتصاد السوق الأكثر اجتماعية واكثر إنسانية في نهجه واسلوبه ،[3] واهم تحول في الاقتصاد السياسي بين النصفيين الاول والثاني من القرن العشرين هو الانتقال من العداء للسوق الى الاعتراف الصريح به كحيز اجتماعي ، واصبح هذا التحول من جميع انحاء العالم يمتد على طول الطريق من تاتشر الى

---

1) The social market Economy in a Globalised World, Congress Document adopted by the Epp statutory Congress Bann,9-10 December2009,p3.

2) Robert Skidelsky , The social market economy , paper no.1,1989,p8.

3) Stefan Sorinmuresan , Social Market Economy :the case of Germany ,Internatio-al publishing Switzer-land ,2014 ,p10.

غورباتشوف ، وتأثرت الدول الغنية والفقيرة على حد سواء بتحويل تخصيصات الاقتصاد والتأريخ الاقتصادي بأفكاره الى كيفية التصرف بشأن مشاكل الفقراء سواء كانوا من الدول الفقيرة او المجموعات الفقيرة في البلدان الغنية ، ليمثل فاصلاً فكرياً وسياسياً وجزءً من الترتيبات الاجتماعية ينظر على انها عادلة في مفهوم السوق الاجتماعي لتفريق السلطة السياسية والاقتصادية وفق اساس قانوني ،[1]ولم تعد النقاشات الحالية تنجذب بين المواقف المتطرفة من الاقتصاد المخطط والمرتبط بحكومة استبدادية ، واقتصاد السوق الحر المرتبط بحكومة ليبرالية ، فمعظم البلدان اليوم يدور نقاشها حول نموذج اقتصاد سوق اكثر ليبرالية واكثر اشتراكية او اشتراكية ديمقراطية ، وما بين هذين النموذجين البديلين يكمن اقتصاد السوق الاجتماعي ، كنظام مفتوح ومرن يمكن تعديله .[2]

خامسا- فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي Philosophy of the social market economy

تقوم فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي على معضلة لها تاريخ طويل في الفلسفة السياسية تعود جذورها الى ارسطو الذي دافع عن المبدأ التوجيهي للتنوع في بناء المجتمع على عكس معلمه افلاطون الذي اوصى بمثل الوحدة كمبدأ لهيكل المجتمع ويشكل الاختلاف بين المفهومين للمجتمع ممر عبر تاريخ الافكار السياسية ،[3] وقد اعتبر ارسطو المدخل الامثل لفهم بدايات التفكير المنهجي في موضوعات الحكم وانواعه اساساً لبناء المجتمعات والذي سبقه الحديث عن النشأة الطبيعية للدولة ، عكس افلاطون الذي يرى ان نشأتها اصطناعية على اساس اقتصادي ، أرسطو الذي قسم الحكومات الى ست اشكال * : ثلاث منها نقية وطبيعية وشرعية ، وثلاث منها غير نقية ولا شرعية ولا طبيعية وغير صالحة ، ومعيار التفرقة عن كل مجموعة هو ان الحكومات الصالحة تعمل لصالح المحكومين اي الصالح العام ، وغير النقية تعمل لصالح الحاكمين ، اي الصالح الفردي ، وان هناك اتجاه حتمي للحكومات للتدهور من الحكومات ، النقية الى الحكومات الفاسدة ، لذلك انتزع ارسطو السلطة من شخص الحاكم وجعلها مركزة في القانون الذي يمكن بواسطته منع عبث الحكام وانحرافهم في تصرفاتهم وتحقيق الاستقرار المنشود ، ويذهب ارسطو الى ان الجماعة السياسية والحكومة فيها ليس هدفها هو العمل على توفير اسباب المعيشة المادية لافرادها فحسب ،

---

[1] ***Robert Skidelsky , op.cit,p9.***

[2] ***Dieter W.Benecke ,Social and Ecological Market economy-A General Over view ,part1 ,published by Deutsche Gesellschaft fur, may2008,p26.***

[3] ***Stephan Eisel ,op.cit ,p6.***

***الحكومات الصالحة 1- حكومة الفرد (الملكية) 2- حكومة الاقلية الاستقراطية 3-حكومة الاغلبية الجمهورية ، بشرط ان تعمل للصالح العام . اما اذا انقلبت هذه الحكومات عن هدفها المشروع الخير تصبح فاسدة للحكم ولا تحقق النفع العام للشعب وتحمل اسماء مغايرة : 1- حكومة الفرد(استبدادية) 2- الحكومة الاستقراطية تصبح اوليفارشية ، بمعنى اقلية فاسدة 3-الجمهورية تصبح ديمقراطية بمعنى اغلبية فاسدة .**

بل هناك ما هو أسمى وهو تحقيق سعادة الافراد وفضيلتهم ، لتكون الناحية المعنوية اكثر اهمية من الناحية المادية للافراد لتقوم هذه الحكومة على اساس اجتماعي .[1]

ان فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي مدفوعة بأفكار مركزية مسيحية عن الانسان تشكل قيماً أساسية لايديولوجية سياسية انعكست بعد انتقادات تأريخية للانظمة الاقتصادية والاجتماعية ، الليبرالية من جهة والاشتراكية الماركسية من جهة اخرى ، في حين ان الاخلاق الاجتماعية البروتستانتية تشير الى الكتاب المقدس كنقطة انطلاق بالالتزام بحكم المسيح على العالم وتحمل الجميع مسؤولية حياته الخاصة والتوازن بين الحرية والمسؤولية كمفهومين للبروتستانتية ، لانه لا يمكن اثبات الحرية الا اذا اثبت ان الافراد لديهم ملكيات وفرص كافية للمشاركة والتعاون مع الاخرين كمنطق يكمن وراء فكرة مجتمع عادل قائم على نظام تعاوني ،[2] بينما الكنيسة الكاثوليكية التي تفرض قانوناً طبيعياً ملزماً عالمياً وبالتالي تفرض مسبقاً فلسفة اجتماعية تضع جواباً **للأيديولوجية الليبرالية** التي تؤمن ان الاسواق الحرة العالمية تؤدي الى الثروة ، **وللعقيدة الاشتراكية** بضرورة الصراع الطبقي الذي سيصل الى الشيوعية بمجتمع بلا طبقات ، فأدانت الاولى لادارة الاقتصاد بهذا النحو وضرورة تنظيمها بشكل صحيح ، لان القدرة التنافسية دون عوائق الحرية يمكن ان تؤدي الى البقاء للأصلح والذين يميلون جميعاً لان يكونوا اكثر وحشية وافتقاراً للضمير (المنشور البابوي الثاني عام 1931)، بينما كان المنشور الاجتماعي الاول للكنيسة الكاثوليكية (التعميمات العالمية) عام 1891 وجه النقد القاسي للمجتمع الطبقي الرأسمالي ورفض فكرة الاشتراكية وطالب بسياسة اجتماعية وطنية للعمال والجمع بين مفاهيم الحرية ذات الصلة بمؤسسة السوق مع فكرة العدالة الاجتماعية ليكونوا في حالة توازن لتحمل التوتر بين الحرية والمساواة الاجتماعية .[3]

ان هذا النموذج الاقتصادي جاء نتيجة تجميع بعض التحليلات الاقتصادية والارادة السياسية للاباء المؤسسين ليبنى على فلسفة عامة يمكن اجمالها بما يأتي :

1- العدالة الاجتماعية Social Justice : لقد اعطى Ordoliberalism دوراً واسعا للسياسة الاجتماعية مع التأكيد على قاعدة توافق السوق في هذه السياسة بهدف تحقيق التحسين لاطار اقتصاد السوق ، فالعدالة تعني تكافؤ الفرص من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، والبشر بشكل مثالي متساوون بموجب القانون ، الا انهم غير متكافئين من حيث الامكانات والطموح والتوقعات

---

[1] **محمد كامل ليلة ، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت :لبنان ،1969،ص361.**

[2] ***EstephanEisel ,op.cit ,p8 .***

[3] ***Ibid , p9.***

ولا يمكن الوصول الى تحقيق مجتمع مستقر وناجح الا اذا كان هناك تدابير تشمل تحقيق العدالة الاجتماعية تبدأ من الحد الادنى من الناحية الاقتصادية ، وهي الاحتياجات الاساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية وصولاً الى اعادة توزيع الدخل الصالح اولئك الذين لا يستطيعون مساعدة انفسهم ، وتدابير التضامن الاجتماعي وانظمة التقاعد ، وان افضل طريقة لتحقيق تكافؤ الفرص هو عن طريق الوصول الى التعليم والتدريب المهني المفتوح غير المقيد بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية .[1]

2- الحرية Freedom: هي امكانية الاشخاص على اتخاذ قرارات غير قسرية ، وقد يجادل بها الفلاسفة في عصر التنوير في القرن (17-19) ضد عدم المساواة بين مجموعات المجتمع الاوربي المختلفة بترتيب هرمي واضح وعدم تساوي الحقوق القانونية والحريات والدعوة الى حماية هذه الحقوق بلوائح مجتمعية ،[2]وتشمل هذه الحريات : التعبير الشخصي الحر وحرية الدين والصحافة والحرية الاكاديمية والمهنية وكرامة الانسان المستهلك وحرية الاختيار والتعاقد والتجارة والاعمال وتحقيق الاهداف الشخصية ، وان اقتصاد السوق هو متوافق كنظام اقتصادي مع هذه الحريات والحقوق الاقتصادية والمسؤولية الفردية عكس الاشتراكية التي ترفض هذه الحريات بشكل مطلق ، على الرغم من ان القوة جزء جوهري عن هذه البيئة ، وسعى اقتصاد السوق الاجتماعي الى حل وسط مقبول بين الحرية الاقتصادية والحكومة حيث تتطلب الاسواق اطار قانوني يضمن حرية الخصوصية المهنية والتعاقدية والتجارية على الصعيد المحلي والخارجي ، وحرية المنافسة التي تمثل الركيزة الاساسية للحرية الاقتصادية بأعتبارها اهمية بالغة للكفاءة .[3]

3- الحكومة The Government : اكد Ordoliberalism على ان تركيز السلطة في كل من المجالين الخاص والعام تشوه اداء الاقتصاديات الصرفة وبالتالي الجدوى الطويلة الاجل للاسواق الحرة تتطلب وجود قيود على القواعد وبشكل محدود وقوي للتدخل الحكومي على حد تعبير (Ropke Wlihelm 1950) الذي يفترض اقتصاد السوق وبرنامج اقتصادي من نوع ان الحكومة تعرف بالضبط اين ترسم الخط الفاصل بين ما تفعل وما لا تفعل وفي المجال المخصص لها بقوة سلطتها ، لكنها تمتنع عن اي تدخل خارج مجال نطاقها اي انها حكم مباراة نشط مهمته ليست المشاركة في اللعبة او وضعها حركات اللاعبين الذين هم بالاحرى حياديون تماماً وغير قابلين

---

[1] ***DirterW.Benecke ,op.cit ,p29.***

[2] ***Thomas Kastning, Basics on Social Democracy ,friedrich-Ebert-stiftung Ghana , march 2013,p7.***

[3] ***Heinrich Hofer, protection of freadoms ,Ferdinand Schoningh Paderborn ,Germany ,2008,p357.***

للفساد في ظل تطبيق قواعد وقوانين اللعبة وبروح رياضية ، هذه هي الحكومة الحقيقية التي تحدد قواعد اللعبة "المجتمع السوق التنافسي ، وبدونها لا يمكن ايجاد اقتصاد سوق .[1]

المطلب الثاني - مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي Principles of social market economy

تمهيد

مثل مفهوم سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي في بداية الامر للكثير من الناس حل وسط وصيغة عملية للدخول في مرحلة اعادة الاعمار تحت متطلبات الظروف السائدة ، الا ان النجاح الذي حققه بناة هذه السياسة في تحديد الاساس الايديولوجي وخلق نوع من الوفاق بين السياسة الاقتصادية الليبرالية والسياسة الاجتماعية تطلب خلق ارادة للحفاظ على نفسها في ظل الظروف المتغيرة ، لان النظام الاقتصادي والاجتماعي لن يتمكن من الحفاظ على نظام متكافئ الا في الظروف المتغيرة للتأريخ ، ان اقتصاد السوق الاجتماعي يعد نظاماً اجتماعياً واقتصادياً مبنياً على اساس المنافسة الحرة والاهتمام بالرعاية الاجتماعية وان القرارات السياسية الكبرى قد تتأثر به جزئياً ، لان كثيراً من حياتنا يكون لها امتداد سياسي الى جانب الامتداد الاقتصادي والاجتماعي ، فكان التعامل ليس فقط مع مشاكل النظام الاقتصادي ولكن ايضاً مع الاثار الاجتماعية والسياسية بأقتراح نموذج وطني لنظام شامل في أطار مبادئه العامة بعيداً عن التنظيم الصارم للمجتمع ووفقاً لقواعد محددة مسبقاً ضمن أطار الاساس الايديولوجي الذي سيكون عليه شكل اقتصاد السوق الاجتماعي النظري والعملي عن طريق خلق علاقات التعاون والتنسيق بين قطاعات المجتمع المختلفة بما في ذلك التكوينات الطبقية بين الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين ومأسسة اقتصاد السوق ليضحى مستوى جودة الاداء الاقتصادي الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة السياسات الاقتصادية في دور ملموس للحكومة في مشاركاتها المتزايدة او المتناقصة في علاقات السوق .

اولاً – المنافسة The competition

يشرح ايرهارد موضوعه ويقول انه من الخطأ تماماً التفكير في ان المنافسة تمنع المشاركة الاجتماعية ، بل على العكس من ذلك تسبب الجماعية الاضطرابات في الاقتصاد والازمات التي تعيق التقدم الاجتماعي ، وان المنافسة في مستقبل الدولة تمنع تشكيل امتيازات اجتماعية خاصة وتمنع الاحتكار ، وتستطيع ان تحفز التوازن الطبيعي بين العرض والطلب ، ثم ستنظم السوق

[1] ***Ritter shousen,JohannesR.B.,The postwar west German economic transition : from ordoliberalism to Keynesianism , IWP D iscussion paper , NO.2007,P9.***

وجميع القوى الاقتصادية بطريقة مثلى وتصحيح جميع الفشل .[1]وصمم اقتصاد السوق الاجتماعي على اسس وقواعد السوق الحر مع اثرائه بسياسات اجتماعية للحد من سلبية عواقب اقتصاد السوق والادوات التشريعية التي تهدف الى محاربة التركيز الاقتصادي واساءة استخدام السلطات لتقديم تجربة سياسة اقتصادية تستفيد من كفاءة السوق وتأهيله لخدمة حرية الفرد خلال عملية التصنيع ، وايجاد مبادئ لسياسة اقتصادية في نظام كفوء يحفظ كرامة الانسان ويأخذ بنظر الاعتبار الاقتصاد والمجتمع ، مع التركيز على ان المنافسة هي العامل التنظيمي الرئيسي في تنسيق السوق وتوفير أفضل الوسائل للأفراد في تحقيق مصلحتهم الذاتية ، لانها ليست مجرد حافز لتنسيق آلية السوق الحر لكنها ايضاً جهاز يحد من السلطة وتأمين الفرد وتصون حرية العمل وحماية الحرية الاقتصادية الفردية بأعتبارها قيمة بحد ذاتها يجب الحفاظ عليها ضد القيود الخاصة او السلطة العامة .[1]

لقد اختلفت سياسة المنافسة في اقتصاد السوق الاجتماعي عن مفهوم عدم التدخل في المنافسة التي تعني ضمناً انها ضد اي محاولة للتدخل الحكومي كونه مخالف للقواعد العامة لها التي تظهر الوظائف بشكل افضل بكثير من التدخل الخارجي ، لكن الاوردو ليبرالية وجدت خطر الاحتكار والتركيز الاقتصادي الذي يشوه المنافسة بصورة اكبر من تشويه التدخل الحكومي ، وهي مشكلة لا تستطيع حلها عمليات السوق البحته والتي رأته الماركسية بأنه تطور الرأسمالية الذي لا مفر منه –من الرأسمالية التنافسية الى الرأسمالية الاحتكارية – لان الاحتكار نتاج الابتكار التكنولوجي ، وعليه فان اعتراف اقتصاد السوق الاجتماعي بأن الاقتصاد الفعال لا غنى عنه لانتاج الاساس المادي الذي بدونه لا يمكن ان يوجد المجتمع البشري بأبعاده ليس فقط الاقتصادية بل كذلك البشرية والثقافية ، بحيث اذا لم توجد الثروة لا يمكن اعادة توزيعها ، ولذلك بالذات اصبحت الفكرة هي عدم ترك الاقتصاد بمفرده لاي تطور قد يستغرقه عن طريق خلق اطار قانوني سليم لعلاقات السوق واخفاء الشرعية على ضبط النفس للمنافسة التي ينبغي ان تشكل الوقاية من اي مستوى لتشمل احترام المعايير الاجتماعية والاهداف الاخرى للمجتمع والذي ينعكس مثلاً على حقوق العمال الفردية والجماعية ومراقبة ظروف العمل وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة ..الخ ، مع عدم

1) KonradZweig,op.cit,p15.

[1] Sylvain Broyer, The Social market economy :Brith of an economic style, discussion paper , social science research center Berlin, August 1996,p3.

حجب وتقييد الاعمال المفيدة لقوى السوق التي قد تشوبها افعال قصيرة النظر للجهات الفاعلة في السوق نفسها – ومن هنا تأتي اهيمة وجود أطار قانوني قوي للمنافسة .[1]

هذا يعني ان للمنافسة وجهين تاخذ مجالات رئيسية : **أولها** منافسة بدون قواعد تفتح الباب لممارسات غير عادلة تخرج عن سياقاتها الصحيحة والتي يمكن ان تؤدي الى التكتلات الاحتكارية التي تضر بالمستهلك ، كما أكد عليها آدم سميث في كتابه ثروة الامم عندما علق على حقيقة ان الناس نادراً ما تجتمع في نفس التجارة معاً في سياق منتظم دون مؤامرة ضد الجمهور وهو ما يشكل الوجه **الثاني** للمنافسة ، الذي يعطي المبرر الواضح لحاجة المنافسة لتنظيم الحكومة مع الهدف لحماية الحرية ، اي ان المنافسة يجب فهمها بمعنى كونها هدف يحمي الحرية ، ويتطلب سياسات تنظيمية مناسبة لتحقيق اهداف الاستقرار والتي تتطلب متابعتها في سياق نظام السوق الحرة لتسهم في مجموعة المجالات الاقتصادية والرفاهية والسياسية الاجتماعية ، والذي يعتمد على ارتباط المنافسة بشكل مباشر مع القيمة الاجتماعية للحرية في سياق القواعد المصممة لمنع نمو النوع الاول للمنافسة الاحتكارية المدمرة لهيكل السوق ، ليكون شكل المنافسة المتضامن مع الحرية الاقتصادية عاملاً حاسماً في الازدهار ،[2]ان سياسة المنافسة في اقتصاد السوق الاجتماعي تستمد تأثيرها من التشديد المفرط على سيادة القانون الذي يوجهه محتوى الدستور الاقتصادي بشكل كبير ، ثم المبادئ القانونية النابعة من الفكرة العامة للمنافسة يجب ان تكون حاسمة في بناء الاطار القانوني للنظام الاقتصادي لمنع اي محاولة حكومية او خاصة لتقييد حرية المنافسين لصالح بعض المصالح والمجموعات الخاصة ، كذلك ينبغي تقييد تركيز السلطة الخاصة ضمن تنظيم المنافسة وفق المبادئ القانونية ، مادام الاقتراح بعدم زيادة دور الحكومة يقابله عدم ترك قوة للتنظيم الذاتي الخاص والذي يستلزم ترسيم حدود سياسة المنافسة وعلاقات الحكومة بالمجتمع وتنظيم العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع ، وهذا يعني ان الاطار القانوني للمنافسة يجب ان يكون بالضبط يحدد بطريقة (توزيع الكفاءة بين المجتمع والحكومة) .[3]

في اقتصاد السوق الاجتماعي تم اعطاء دور واسع النطاق للحكومة لتأسيس المنافسة النشطة وحماية نظامها من التهديدات الرئيسية ، وتستند سياسة المنافسة في اقتصاد السوق الاجتماعي على فكرة انه لا يمكن ان يظهر النظام المنافس كفاءة الا عن طريق آلآليات المتأصلة بالأسواق ، وبما

---

[1] ***Monti , Competition in a social economy , speech at the conference of the European parliament and the Europeech commission one Reform of European competition 'in freiburgon a/10 November 2000,p3.***

[2] ***Siegfried F.franke , David Gregosz, op.cit, p24.***

[3] ***ODevrim Ozbideciler, Social market economy: An quiry in to the theoretical bases of german model of cspitalism , the department of European studies, September,2003,p62.***

ان الميل يكون دائما لتقييد المنافسة في السوق للأستفادة منها فيما يتعلق بالمنافسين الآخرين ، وبالتالي تكون المهمة الاولى للحكومة لسياسة المنافسة في اقتصاد السوق الاجتماعي هي منع اي ممارسات تقييدية للمنافسة ، ويصرف النظر في تلك المهمة الوقائية التي تجعل من المنافسة نشطة ، هي الانخراط في انشاء قواعد تجعلها تعمل على اساس الاداء بعيداً عن سياسات التي تشوه طبيعة وميكانيكية هذه السياسة ، كي تعطي الحافز للمشاركين في الاسواق لتحسين ادائهم .[1]ان استهداف المنافسة المثالية التي ترتبط بتساوي التكاليف الحدية مع السعر وتوفير المعلومات عن الاسعار والاسواق .. الخ ، سيكون من الصعب تحديده وتحقيقه في الواقع ، الا باستيفاء بعض الشروط او مجموعة من المبادئ المتشابكة التي تشكل النظام التنافسي وتجعله يعمل في مواجهة تحديات السوق ،[2] وهذه المبادى هي :

ثانياً ـ تخصيص سوق تنافسي Competive Market

تشير اسعار السوق التنافسية الى قرارات التخصيص اللامركزي لتشكل المبدأ العام للنظام التنافسي وتجنب التدخلات التي تعيق حرية تشكيل الاسعار والاجور وأسعار الفائدة و أسعار الصرف ، لان السياسة الاقتصادية التي لا تحترم آلية الاسعار محكومة عليها بالفشل او يعود ايكين Eucken الى تطبيق النظرية الاولى لاقتصاديات الرفاهية paretian يضمن فيها حل السوق التنافسي لمشكلة التخصيص بشكل عام ، حيث لايمكن تحسين رفاهية المرء دون التقليل من رفاهية شخص اخر ، لتمثل دعم نظري من حيث الديناميكية الى مفاهيم نظرية المنافسة التي تمثل هيكل السوق الامثل المقابل للتشوهات الاحتكارية الطبيعية والصرفة واحتكار القلة ، لتكون النتيجة الطبيعية الاتفاق الواسع على ان الوحدات اللامركزية ذات الحد الادنى من قوة السوق ينبغي لها اتخاذ قرارات التخصيص، وان التدخلات العامة تؤدي الى منافسة اقل ، وكذلك لا يستبعد نظام الاسعار التنافسية فقط قوة السوق الخاصة ولكن ايضاً يستبعد اتفاقات الاسعار وتحديدها والتدخلات ذات الصلة في اخفاقات السوق مثل العوامل الخارجية ، ويرفض هذا المفهوم الحد الادنى والحد الاقصى من الاسعار من اجل متابعة اهداف التوزيع ، لان التدخلات من شأنها ان تدمر المحتوى الاساس للاسعار لكفاءة التخصص من جهة ، ومن جهة اخرى توجه التدخلات السعرية ليستفيد

---

[1] ***Ibid , p94.***

[2] ***Van Suntum , and other Eucken's principles of economic policy today , working paper , CAWM, University of Munster ,2011,p11.***

منها أولئك الذين ليسوا بحاجة لها ، وبالتالي فأن الاداة المعتادة لتحقيق الاهداف الاجتماعية الليبرالية هي السياسة الدخلية وليس التدخل بالأسعار .[1]

ثالثاً ـ الاسواق المفتوحة Open Market

تشكل الاسواق المفتوحة ركن من اركان الحرية الاقتصادية ولاسيما التجارة الحرة وحركة العوامل الانتاجية الدولية ، فتكون في بعض الاحيان حقيقة تقييدها تحمل مزايا للبلد في صناعاته الناشئة والحمائية ، الا انها بصورة عامة ومن وجهة نظر عالمية على المدى البعيد هي الخيار الافضل في معظم الحالات ، فقد فتحت الاسواق بشكل عام ولا يمكن الحفاظ عليها الاعن طريق الاتفاقات الدولية مع المنظمات العالمية مثل منظمة(GAT) ومنظمة التجارة العالمية ،[2] ففي اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بُنيت افكار التوحيد الاوروبي على اساس القيم المشتركة والاستفادة من الترابط الثقافي والسياسي للدول الاعضاء في المجتمع الاوروبي ، لان التجارة الدولية الحرة يمكن ان تساهم في التفاهم الدولي وتوفر محفزات جديدة قادرة على زيادة ازدهار الامة والمساعدة على حفظ السلام .[3]

ان تبادل الصادرات والواردات بالامكان ان يخفض مستوى التوازن بشكل سلبي ولا يزيد من ازدهار الدولة ، لان معظم البلدان الصناعية تستورد كميات كبيرة من المواد الخام مثل النفط والغاز والمطاط والاخشاب الى جانب مواد اخرى ، وهذا يمكن دفعه بأتجاه ايجابي للتوازن اذا تمكن من تقديم مجموعة من المنتجات عالمية الجودة كما صاغها لودفيج ايرهارد عندما حدد قانون الاستقرار والنمو كهدف للتوازن الخارجي مع اضافة عبارة "مع حصص تصديرية عالمية " فقط حجم مناسب للتصدير يمكن للسلع ان تجلب العملات الاجنبية اللازمة لشراء الدولارات فكان ايرهارد يؤمن بسياسات السوق الحرة ويدعوا الى تحرير واسع النطاق للاقتصاد ، وان دعم اقتصاد السوق الحر كان محاولة جذرية لمدة ما بعد الحرب عندما كان التخطيط المركزي الكلمة الرئيسية للسياسات الاقتصادية في اوروبا ،[4] ولطالما فضلت اوروبا نظاماً تجارياً دولياً مفتوحاً لضمان اندماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي عن طريق الالغاء التدريجي للقيود المفروضة على التجارة الدولية .[5]

---

[1] ***Ibid .***

[2] ***Van Suntum , and other ,op.cit,p12.***

[3] ***Sifg fried F. franke, Davide Gregosz ,op.cit ,p48.***

[4] ***Ibid , p49.***

[5] ***European commission, The European union and its Trade partners,2019,p2.***

رابعاً - حقوق الملكية الفعالة Effective Property rights

اقتصاد السوق الاجتماعي مبني على مبادرة الملكية الخاصة وترك توفير السلع والخدمات الى الشركات الخاصة ، وان خصخصة الخدمات التقليدية التي تقدمها الحكومة ليست هدفاً بحد ذاتها وانما جزءً من تطوير استراتيجية متماسكة ترتبط بتثبيت الكفاءة التنظيمية في وصولها الى الفقراء وتحمل المسؤولية عن تزويدها بهذه الخدمات والمسؤولية السياسية عن نتيجة اي اصلاح او خصخصة تسليم الهياكل العامة ، ووضع مبدأ التبعية في الاعتبار في كل تعاون بين الحكومات والجمعيات والشركات ، فعلى الحكومة في الاساس تولي فقط المهام التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بشكل كفوء ،[1] وأظهر التاريخ الرغبة الفطرية في الملكية والتعامل مع هذه الخاصية عندما فهم أرسطو ان الرغبة في الملكية الخاصة متجذرة لعمق في الطبيعة البشرية ، وبالتالي وصل الادراك ان ترك وسائل الانتاج في ايدي خاصة يؤدي الى زيادة المعروض من السلع والخدمات و أعادة الاستثمار وتوسيعه وان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي دائما اكثر فعالية من الملكية العامة من حيث الازدهار المتزايد ، لان النظام الاخير لا يسمح للتخصص بطريقة دقيقة بما فيه الكفاية نقض المسؤولية الشخصية ، وان الملكية هي تقرر الحرية الاقتصادية والمهنية واختيار الفرد العمل لحسابه الخاص او العمل في القطاعات والمهن التي يختارها بناءً على ميوله وقدراته الخاصة ، لتدخل الملكية الدساتير والتشريع واعطاءها الصدارة في حقوق الانسان ، ابتداءً من السلع الاستهلاكية والمدخرات والعقارات وصولاً الى ملكية وسائل الانتاج .[2]

ان الدافع الذي تقدمه الملكية الخاصة من مبادرة وابداع ونزعة للمخاطر والتصرف وتحقيق الاهداف الفوقية الاقتصادية مثل السلطة والهيبة والرغبة في الملكية التي توفر المزيد من الاداء والفعالية النفسية ، وتجعل من الممكن استخدامها كأداة لتنظيم واستخدام عوامل الانتاج في الاقتصاد الوطني بشكل مرن للغاية ويكون للمجتمع امدادات كافية من المنتجات والخدمات ، ويساهم ايضاً في توظيف الافراد غير المالكين ،[3] وعكست الشركات المتوسطة والصغيرة الدور الفاعل للملكية واثبتت انها مصدر رئيسي من مصادر الابتكار وخلق فرص للعمل وتنفيذ افكار تجارية جديدة سواء في اسواق جديدة او عن طريق اكتشاف منافذ واعدة في الاسواق الحالية ، مع انتشار

---

1) ***Federal Ministry for economic cooperation and development, social and Ecological Market economy principles in German development policy : strate (158),2008,p437.***

2) ***Siegfried F.franke, David Gregosz, op.cit,p20.***

3) ***Ibid ,p21.***

تكنولوجيات الاتصال الحديثة والوصول الى قاعدة عملاء اكبر في السوق الداخلية وهو ما زاد بشكل كبير فرص نجاح هذه الشركات وفي نفس الوقت تحسين اختيار المستهلك .[1]

خامساً ـ الاستقرار النقدي Monetary independence

وصف كينز كيف ان التضخم يدمر الاساس الاجتماعي لاقتصاد السوق ، إذ أن استمرار التضخم يؤدي الى تمكين الحكومات ان تصادر سراً وبشكل غير ملحوظ جزء مهم من ثروة مواطنيها ، وبوساطة هذه الطريقة لا يصادرون فحسب بل يصادرون بشكل تعسفي ، وفي حين ان العملية افقرت الكثير فأنها في الواقع تثري بعض اولئك الذين تجلبهم الرياح للنظام ويصبحون مستفيدين عن طريق تحويل ربح رجال الاعمال اليهم ، وهو ضرب للرأسمالية لانها تدمر التوازن النفسي الذي يسمح بأستمرارية المكافآت غير المتكافئة ، لذا فالتضخم المفرط والتباين مع الانكماش ولدت الافتراض القائل بأن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يتطلب استقراراً نقدياً وهو ما يطلبه اقتصاد السوق الاجتماعي وأوجد دعماً شعبياً لذلك ،[2]وينسب الى لينين قوله ان أضمن طريقة لتحديد وازعاج امة ومجتمعها البرجوازي هو فساد عملتها ، وفي ضوء ذلك السياق لا يشكل التضخم التعسفي ميثاق للمال داخل الاقتصادات اذا لم يحتفظ بقيمته وابعاد الاختلافات الملحوظة في العلاقة بين المبلغ المتاح للتبادل وكمية السلع والخدمات المنتجة ، بعدما اصبح من السهل زيادة المعروض من النقود بأصدار العملة المطبوعة الى جانب العالم الرقمي الذي سهل امكانية انشاء المال في دفعة زر واحدة وهو ما يدعوا الى حاجة خاصة لرعاية تكييف كمية المال المعروض مع السلع والذي لا يتطلب التعديل فقط ولكن ايضاً وضع حوافز مستهدفة للنمو ، اي يجب ادارة عرض النقود حتى يبقى مستوى السعر مستقراً تقريباً وامكانية تحقيق هذا النمو .[3]

ان السياسة النقدية وكما هو معروف تناط بالبنوك المركزية التي تمثل الجزء العلوي من التسلسل الهرمي للنظام النقدي في الاقتصادات لضمان استقرار مستوى الاسعار داخلياً وقيمة العملة خارجياً ، عن طريق الحماية من مطاردة السلطة ، وبما ان اقتصاد السوق الاجتماعي كانت نشأته اوروبية بشكل عام ، والمانية بشكل خاص ، وفي ظل التجارب السابقة للأزمات النقدية – المدة التضخمية الألمانية (1919-1923) والازمة العالمية (1929-1933) - فقد دفعت العمليات

---

1) ***Commissioner Monti, op.cit,p5.***

2) ***Robert L.Hetzel, German Monetary History in the First half of the Twentieth Century, Federal Reserve Bank of Richmond economic Quarterly Volume 88/1, winter2002,p11.***

3) ***Sieg fried F.franke ,David Gregosz , op.cit,p34.***

التضخمية الاوردوليبراليين الى ادراك ان استقرار النظام النقدي بشكل مباشر يشكل استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي .[1]

ان ضمان التعامل السليم للبنك المركزي في الحفاظ على استقرار العملة يتطلب استقلالية عن الجهات الحكومية للتمويلات في الداخل والخارج ، وهو لا يعني عزل البنك الفدرالي عن الوكالات الحكومية الاخرى ، كونه داعماً للسياسة الاقتصادية للبلد في اطار التنسيق والتعاون المتبادل فيما بينها ، فكان احتكار أصدار العملة يدرج ضمن ادوات البنك للسيطرة على المعروض النقدي فضلا عن تحديد وتغيير سعر الاقراض واعادة التمويل عن طريق تحديد القرض النوعي وتعديل نسبة الاصول الاحتياطية وعمليات السوق المفتوحة ، وان السياسات النقدية لا تهيمن فقط في المجال النقدي ، ولكن ايضاً تكون حاسمة في السياسات الاقتصادية الاخرى بما يعني ان النظام النقدي القائم على عملة سليمة هو الدافع الاهم لاعادة بناء الاقتصاد ، وينظر في اي عملية تضخمية بأعتبارها مشوهة لجميع اجزاء النظام الاقتصادي وبالتالي يكون الاعتقاد لدى السلطات النقدية ان اي تنازل عن التضخم يمكن ان يكون له اثار معدية وضارة تقضي بدورها على المزايا الانتاجية للاقتصاد .[2]

توقع التفكير الكينزي سياسات توسعية نقدية لتمويل عامة الناس بالاتفاق وتحفيز الطلب الذي يكون له اثار تضخمية ، الا ان منظري اقتصاد السوق استبعدت هذا النوع من السياسة واتخذوا موقف مقيد لتجنب الضغوط التضخمية على الرغم من الانتقادات لعدم استجابتها للانكماشات الدورية لم تغير موقفها و أعطت الاولوية لمنع التضخم على الاهداف الاخرى قصيرة المدى ، وهو ما يعطي أشارة واضحة انه بمجرد الحفاظ على استقرار العملة يمكن حل مشاكل اخرى في الوقت المناسب ، واصبح الوصول الى ميزان المدفوعات منخفض بعملة مستقرة تشكل اهداف أخرى مهمة ايضاً في ظل التوجيه الى سياسة زيادة الصادرات .[3]

سادساً - الاستدامة الاقتصادية والبيئية Economic and Environmental Sustainability يعرف مفهوم الاستدامة البيئية بأنه الحفاظ على رأس المال الطبيعي عن طريق العلاقة بين المجتمع البشري والطبيعة ، ليقدم هذا التعريف الترابط بين الاحتياجات البشرية وخدمات النظام الايكولوجي ليكون المبدأ التوجيهي للأنشطة البشرية ، وتمثل الاستدامة طاولة ثلاثية الارجل تتكون من البيئة ، والاقتصاد والمجتمع ، وتتضمن اتفاق على الاقل ضمان توفير

---

1) ***Rolf H.Hasse, and other ,op.cit,p172.***
2) ***Umut Devrim Ozbidecler , op.cit,p79.***
3) ***Ibid , p80.***

الماء ، والهواء والارض النظيفة المنتجة ، وهي اساس النظام الاجتماعي والاقتصادي ،[1]اما الاستدامة الاقتصادية هي عدم اثقال كاهل الاجيال القادمة بشكل غير مناسب من النشاط الاقتصادي الحالي ، حيث سيخصص الاقتصاديون جزء من الاصول البيئية الطبيعية ورأس المال الاصطناعي للحفاظ عليه من الاستغلال الحالي الشامل والحد من المنطق الاقتصادي التقليدي لضمان الاستدامة ، كذلك تشمل الاستدامة الاقتصادية التقليل من التكاليف الاجتماعية تلبية لمعايير حماية اصول البيئة ، و تدخل ضمن الاطار العام الاستدامة الاجتماعية والتي غالباً ما تمثل رأس المال الاجتماعي كبيئة اجتماعية (شبكات اجتماعية) والسمة الاساسية لرأس المال الاجتماعي هو لا يتم تداوله ، وبالتالي لا يوجد سعر لقياسه مقارنة مع رأس المال الاقتصادي والبيئي ، الا انه يمكن تحديد أربعة ابعاد منفصلة تعتمد كمعايير لرأس المال الاجتماعي والتي تتمثل :[2]

- الاندماج الاجتماعي (مثل اندماج الاشخاص من كافة العقائد الدينية المختلفة او مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية في المجتمع).
- الروابط الاجتماعية الافقية داخل المجتمعات (الناس يجب ان تندمج بالتساوي في المجتمع بغض النظر عنة حالاتهم وظروفهم).
- العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني .
- جودة المؤسسات الحكومية .

فيشمل رأس المال الاجتماعي على سبيل المثال وجود نظم قانونية او تعليمية شفافة يمكن لجميع افراد المجتمع الوصول اليها على قدم المساواة فمن الواضح انه بدون بيئة مستدامة لتوفير أساس الموارد المنتجة سيكون من الصعب او المستحيل تخيل وجود مجتمع مستدام وبالمثل يعتمد الاقتصاد المستدام على تدفق مصادر موارد الطاقة من البيئة ، وبدونها ستفشل النظم الاقتصادية ، مما يتطلب بيئة مستدامة يعتمد عليها وجود المجتمع والاقتصاد ،[3]وتطور نظام اقتصاد السوق الاجتماعي مع التغيرات والازمات الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن العولمة والتطورات البيئية والديموغرافية والابتكار والتكنولوجيا وقد وصف بأنه اقتصاد سوق بيئي مع التركيز على تعظيم مشترك الرفاهية عن طريق الركائز الثلاث – الاستدامة البيئية والاقتصادية

---

[1] ***John Morelli, Enrironmental Sustainability: A Definition for Enrironmental professionals , Journalof Enrironmental Sustainability, Volume , lssue1 ,2011,pp2-3.***

[2] ***Michaelvon Hauff , From a Social to a sustainable market e economy , policy paper 31, 2009,p5.***

[3] ***John Morelli , op.cit ,p4.***

والاجتماعية – والتي لا يمكن ان تتحقق بحسن النية ، ولكنها تتطلب حافزاً مؤسسياً مناسباً والتي تشمل :[1]

ـ ادخال الاثار الخارجية على البيئة عن طريق تسعير غازات الدفينة والانبعاثات والزام المنتجين التخفيف من حدة تلوث البيئة وازالة تقنيات الكاربون عن طريق التطور التقني والتوجه نحو اقتصاد دائري يعمل على اعادة تدوير الموارد وزيادة الكفاءة في استخدام موارد الطاقة .

ـ توفير السلع العامة والبنى التحتية والحماية من الكوارث الطبيعية ومنع تواطؤ الاحتكارات لمنع أساءة استخدام قوى السوق ، واستقلال البنوك المركزية والاستقرار المالي وتوازن الخارجي الاجنبي على المدى الطويل فرملة النفقات العامة واستخدام الدين للقضايا الهامة .

ـ انعكاس النظام الاقتصادي في دولة الرعاية الاجتماعية الشاملة واعادة التوزيع عن طريق نظام ضريبي تصاعدي يؤمن الضمان الاجتماعي لجميع افراد المجتمع عن طريق ارضاء احتياجاتهم ومنع الفقر ، ويكون جوهر رفاهية اقتصاد السوق الاجتماعي هو ان يساهم جميع افراد المجتمع بطريقة تضامنية وفقاً لقدراتهم الفردية وتحمل المسؤولية المشتركةلمن هم غير قادرين على اعالة انفسهم .

تحتاج السياسات المحددة دائماً الى تحقيق التوازن بين مختلف المصالح الاقتصادية قصيرة الاجل والاستدامة الاجتماعية والبيئية على المدى الطويل ، كي لا يوجد تناقض بين الرخاء الاجتماعي والمحافظة على الهيئة والترابط المتبادل والالتزامات التي قد تكون مكلفة على المدى الطويل كتحسينات التكنولوجيا التي تخفض من تكلفة الطاقة وايجاد مصادر متجددة اقل كلفة من مصادر الوقود التقليدية – الوقود الاحفوري ـ مثل الفحم .[2]

سابعا – الاندماج الاجتماعي Social integration

هو عملية خلق الوحدة والمشاركة على جميع مستويات المجتمع ضمن تنوع السمات الشخصية بحيث يكون لكل شخص الحرية في تكوين الشخصية التي يريدها ، وتشمل السمات الشخصية ، الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والعمر والجنس والافكار السياسية والصفات العرقية والدين والمواطنة (الاصل القومي) ومنطقة النشأة الجغرافية وما الى ذلك ، ويُمّكن الاندماج الاجتماعي الاشخاص بغض النظر عن سماتهم من التمتع بالفرص المتساوية في الحقوق والخدمات المتاحة ، والاندماج هو نقيض الاستبعاد الاجتماعي وهو اوسع من الفقر والحرمان الذي يهمل حقوق الناس

---

[1] ***Alexander S.kritikos , and others , The Social – Ecological market economy in Germany , Deutsche Gesellschaft fur ,2018,pp9-10.***

[2] ***Ibid , p10.***

والتمييز المنهجي والمؤسسي وغيرها من أشكال الرفض التي تستبعد الاشخاص من النظام السائد في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ليكونوا ضحايا التمييز العنصري والتعصب ، وهو ما يؤدي بطبيعته الى خلق تحالفات اجتماعية طبقية متناحرة ، ولأجل القضاء على الاستبعاد او الاقصاء الاجتماعي يتطلب مجموعة برامج واجراءات تدمج الاشخاص الضعفاء في المجتمع وتخلق الفرص الاقتصادية لهم ، وقد أشارت العديد من الادلة في البلدان التي فشلت في الحد من التهميش وضعف السكان المعرضين للخطر الى ان هذه البلدان اعتبرت الاهداف الاقتصادية كمحددات رئيسية لسياساتها ، والجوانب الاجتماعية عناصر ثانوية لها ، بينما نرى ان المجتمعات القوية هي التي بنت الجسور الثقافية بين الافراد وأعتمدت سياساتها بدعم المحتاجيين وتطوير قدراتهم والعمل على الحد من الفقر ،[1] ان تخيل رجلاً يتضور جوعاً في شوارع ستوكهولم وردة فعل الايديولوجيات الاقتصادية له : الرأسمالية مدفوعة بأنكار تدخل الدولة المتأصل في الليبرالية ، ستجادل بأن الرجل لن يفعل ذلك ابداً ، لان هناك دائماً من يفتح بابه للمساعدة ، اما الاشتراكية صاحبة الدول القوية ستجادل بأن الدولة ستمنع حدوث ذلك ولا يضطر احد لفتح بابه ، واما ردة فعل اقتصاد السوق الاجتماعي فيقول ان الرجل الجائع في شوارع ستوكهولم : نعم يمكن ان يحدث ذلك ، وسوف ترى ما اذا كان شخص ما سيفتح بابه للمساعدة ، واذا لم يكن كذلك وقد يكون هذا هو الحال "فيجب على الدولة ان تكون مستعدة للمساعدة ويجب ان تكون قادرة على ذلك ، لان الهدف الاساس من اقتصاد السوق الاجتماعي هو الجمع بين مبدأ حرية السوق مع التوازن الاجتماعي ، ليكون مفهوم فيه القيم الاساسية تمثل الحرية والعدالة وجهين لعملة واحدة يتم الحفاظ عليها بعلاقة تقترب من التسامح وتبتعد عن التوتر .[2]

في ضوء ما تقدم يعطي الاندماج الاجتماعي مميزات لافراد المجتمع تتضمن :[3]

- القضاء على القوالب النمطية والامتياز (التيار) .
- يزيد من صوت الافراد او المجتمعات التي كانت مهمشة .
- يخلق فرص عمل مستقرة ولائقة للأشخاص او المجموعات المستبعدة اجتماعياً .
- يخلق فرص لمشاركتهم سياسياً .
- يعزز تنمية القدرات بين الفئات السكانية الضعيفة مما يمكنهم من التغلب على الفقر والحرمان .

وتبقى النقطة الاكثر صعوبة هي مستوى التفاوت في الدخل الذي يرغب المجتمع الحديث في تحقيقه ، لا النظرية الاقتصادية ولا البحث التجريبي يمكن ان يوفر توصية واضحة بشأن هذه

---

1) Maria Amparo Cruz-saco, Promoting social Integration : Economic , social and political Dimensions with a focus on Latin America, paper prepared for the UnitedNations , Expert Group meeting , July ,2008.p2.

2) Stephan Eisel , Between ideologies : the social market economy , Januar 2012,p3.

3) Maria Amparo cruz-saco,op.cit,p3.

المسألة ، الا ان الاوردو ليبراليون يفضلون بشكل عام التدابير غير مباشرة خاصة تلك التي تمكن قدرة المتلقين على تحسين وضعهم والتغلب على ضرورة الاعتماد على الحكومة من اجل الكفاف واعتبره أوكن Eucken ، المساعدة الذاتية من التعليم كمبدأ ثانوي مكمل للمبادئ الاساسية ، واصبحت تفرضه متطلبات العمل في البلدان المختلفة مع الاشارة الى ان تعزيز المساعدة الذاتية يحد من مدى اعادة التوزيع كونه يتطلب حوافز كافية لإنجاحه ، فضلا عن ذلك يرى اوكن ان عرض العمال الشاذ قد يؤدي الى توازن غير مستقر او اجور منخفضة بشكل غير مقبول من وجهة نظر اجتماعية ، وفي تحليل سوق العمل الحديث تتم مناقشة العديد من الاسباب لتدخلات السوق بما فيها طلب العمالة الاحتكارية والتمييز وعدم التماثل المعلوماتي واجور الكفاءة ، والاجماع السياسي الواسع بالسماح للنقابات باحتكار المساومة على الاجور في جانب عرض العمالة ، ومشاركة ممثلوا النقابات بشكل كبير في القرارات الاقتصادية والسياسية لتحقيق نوع من المساواة بأتفاقات ودية تحت ضغط الاضرابات ، لكن تنشيط العاطلين عن العمل هو بالتأكيد افضل من التدابير السلبية مثل التقاعد المبكر او الفوائد الشخصية ، وينبغي ان تكون تشريعات حماية العمل عادلة ، وان هذه النقابات تمثل بشكل اساسي مصالح هولاء الذين يعملون في اتجاه من هم اقل اهتماماً بتخفيض معدل البطالة لان هذا يأتي على حساب زيادة الاجور المنخفضة وبالتالي ارتفاع دائم لمعدل البطالة يمكن ان يشير الى بعض عدم التوافق في اي من تشريعات سوق العمل او عملية المساومة على الاجور .[1]

ان القيم الاساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي متجذرة في الصورة المسيحية للبشرية تنتج عن اليقين ان البشر مخلوقات الله ولا تخضع كرامته لاحد، وللخروج بكرامة الجميع ينشأ احترام المساوة بين البشر ، ولا يمكن فصلها عن فهم الفردية البشرية ووضع الثقة في الكفاءة التخصصية لتنسيق السوق اللامركزي ، ولكن في نقطة واضحة الابتعاد عن النيو ليبرالية والسعي بجهد لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق اعادة التوزيع والبدأ بأعتباره لغة مفهوم العلاقات العامة في العصر الحديث الذي وقف ضد الديمقراطية الاشتراكية ونموذج التضامن الاقتصادي محاذياً للديمقراطيين الاجتماعيين والنقابات لينشأ نظام اجتماعي وفق عقلانية سياسية ضمن حكومة قوية لها اساس اقتصادي متماسك تعمل بشكل مستقل عن المجتمع والمصالح الخاصة ضمن اطار اوردوليبرالي للجهات الفاعلة الاقتصادية التي تشمل العنصر المركزي للاقتصاد الليبرالي ، اي نظام قانوني للملكية والعقود والمنافسة في نظام يمكنه التدخل مؤقتاً على الاقل لتصحيح نتائج السوق غير المرغوبة وللتأمين الجماعي مثل البطالة وخسارة الروح الاجتماعية - الدخل الناجم عن المرض والشيخوخة – ليكون المزيج في اقتصاد السوق الاجتماعي بين الكفاءة الاقتصادية

[1] ***Van suntum , and other ,op.cit,p17.***

بأعتبارها صيغة اقتصاد السوق ، والتوازن الاجتماعي بأعتباره العنصر الرئيسي في الاجتماعية [1].

ثامناً - الحماية الاجتماعية social protection

يشير هذا المفهوم الى نظام كامل لتدابير حماية الافراد والاسر والمجتمعات ومساعدتهم لادارة مخاطر الصدمات وتوفير الدعم للضعفاء بشكل افضل وتتضمن هذه المخاطر ، المرض او الحوادث أو الوفاة او البطالة او الشيخوخة او مناهج الحماية الاجتماعية العامة والخاصة والتي بدونها يكون لها تأثير كارثي وتفقير للناس أو دفعهم الى عمق الفقر وبالتالي فهي تعمل على حماية الافراد من الاثار السلبية المالية ، فضلا عن ذلك تنطوي على الحد من تدمير الدخل عن طريق تمكين الاستثمارات الانتاجية في رأس المال البشري على سبيل المثال : تسمح الحماية الاجتماعية الصحية للافراد من الوصول الى الخدمات الصحية ، كذلك التمويلات النقدية التي تساهم بكسر الحلقة المفرغة لدورة الفقر بين الاجيال عن طريق تحسين الوضع الصحي والتغذوي والمستوى التعليمي وبالتالي زيادة احتمال فرص العمل الافضل للاطفال في المستقبل ، وتشجع سياسة الحماية الاجتماعية على تعزيز اواصر التعاون والمعاملة بالمثل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والتماسك الاجتماعي .[2]

ان القيم الاساسية لمفهوم الحماية الاجتماعية مرتبط بمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يهدف الى التوليف بين الكفاءة والانصاف عن طريق الجمع بين مكاسب الكفاءة لاقتصاد السوق الحر مع توازن اجتماعي مرغوب ، لتصبح السمة المكونة لاقتصاد السوق الاجتماعي هو الطابع التكميلي لنظاميين متميزيين هما النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي ، حيث الاول يشمل حقوق الملكية الخاصة والمنافسة الذي يؤكد على مسوؤلية الفرد في المجتمع والذين يشاركون في ثروة الامة ويساهمون في انشائها ، بينما يكمل النظام الاجتماعي هذه النظرة عن طريق التوجه نحو الاحتياجات لاعضاء المجتمع وتوفير فرص عمل متساوية والتضامن مع المحتاجين من منطلق ان الدعم الجماعي الذي يسترشد بالتضامن هو المبدأ الشامل لاقتصاد السوق الاجتماعي .[3]

---

1) Arne Heise and OZLEM Gormez Heise , The Social market economy Revisited the German Variety of capitalism in Retrospect, Izmir Review of social sciences ,Vol: 1,NO:1,7-20, June2013,p8.

2) Katja Bender, The Role of Sociel protection within a social market economy , part 4 , practitioner's perspectives , may2008,p324.

3) Ibid , p325.

يلتزم اقتصاد السوق الاجتماعي بأهداف رئيسية وهي ضرورية للسماح للناس بالعيش في ظروف انسانية :[1] **الاول** - وهذا الاهم هو العرض الامثل للسلع والذي لا يمكن تحقيقه الا عندما تكون العوامل الاقتصادية تتمتع بحرية تشكل الاساس لابداعهم الاقتصادي ، و**الثاني** - ضمان ظروف لائقة في مكان العمل عن طريق التشريعات العامة ، بينما الليبرالية الكلاسيكية ترى سوق العمل خاضعة حصراً لقانون العرض والطلب ، و**الثالث** - التضامن مع الضعفاء اقتصادياً عن طريق الضمان الاجتماعي ، **والرابع** - الهدف الايكولوجي بأضافة التوافق والمعقولية الاقتصادية لتحقيق الاستدامة البيئية .

وعلى هذا الاساس فأن اقتصاد السوق الاجتماعي مرتبط بنظام مؤسسي قائم على مبادئ الاقتصاد الموجه للمنافسة ويربط المبادرة الفردية الحرة مع التقدم الاجتماعي التي تصبح ممكنة عن طريق فعالية اقتصاد السوق الناجحة ، ومن اجل تكوين نظام مؤسسي قادر على اداء هذه الوظيفة يجب عليه ان يفي بمجموعة معايير هيكلية تأسيسية هي : الملكية الخاصة ، وحرية الانتاج ، حرية العمل ، حرية التجارة ، حرية اختيار المهنة ، حرية الاستهلاك وهي شروط اساسية للسوق الحرة ، وعلى الجهات الفاعلة الخاصة قبول عواقب مسؤولية قرارتهم بشكل ايجابي في صورة الارباح ، وبشكل سلبي في صورة الخسائر ، لكن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يترك ذلك عند هذا الحد مثلما يوفر مجال النجاح للجميع في السوق ، فأنه يتحمل المسؤولية عن الخاسرين في السوق ولهذا الغرض فأنه ينشئ نظام الضمان الاجتماعي لحماية جميع افراد المجتمع من الفقر والمشقة وتزويد الجميع بالقدرة على عيش حياة كريمة وتمكين المستفيدين من هذه الخدمات للعيش بشكل مستقل بعيدا عن المساعدة ، حيث لا تنتهي مسؤولية الحكومة عند حد معين .[2]

---

[1] ***Stephan Eisel, op . cit , p6.***

[2] ***Ibid .***

الفصـــــل الثـــــاني

حجم الحكومة في أقتصاد السوق الاجتماعي لتجربة المانيا والصين

المبحث الاول – حجم الحكومة في أقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا

المطلب الاول – الحكومة والتطورات الاقتصادية في المانيا .

المطلب الثاني – الحكومة والتطورات الاجتماعية والبيئية في المانيا .

المبحث الثاني – حجم الحكومة في أقتصاد السوق الاجتماعي في الصين .

المطلب الاول – حجم الحكومة في التطورات الاقتصادية في الصين .

المطلب الثاني – حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية في الصين.

الفصل الثاني

حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي لتجربة المانيا والصين

تمهيد

يستند اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل واضح على تحرير اقتصاد المؤسسات التي تنظم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها الايجابي على السلوك البشري وتحقيق النتائج التي تعود بالفائدة على المجتمع ، إذ يركز بعضها على الجوانب التنظيمية ، والبعض الاخر على تأثير المؤسسات على تنمية الاقتصاد بأكمله ، وقد اشارت التجارب الدولية الى ان المؤسسات الاقتصادية والسياسية المصممة بشكل مناسب لها تأثيرات ايجابية على النمو والثروة ، وان أهمية اقتصاد السوق الاجتماعي قائمة على أهمية التجارب والنتائج التي قدمتها في تحقيق الانقلاب التنموي على الرغم من اختلاف السياسات والظروف والبلدان والاداء الاقتصادي والتأطير المؤسسي .

وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي في البلدان المختلفة ، ففي اليابان لا يختلف جوهرياً عن مضمونها الذي طبق في المانيا الغربية ، إذ راعى التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني الادارة المشتركة ، وتأمين تفاهم ارباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الاجور ، وان الصيغة الملائمة لعمل الشركات هي المنافسة بعد ان اثبتت التجارب ذلك ، كما اولت التدريب المهني أهمية خاصة ، فضلا عن النمو الاجتماعي الديمقراطي الذي سلكته الدول الاسكندنافية كالسويد وغيرها .[1]

ومن ضمن خيارات الباحث للمسارات التطبيقية لاقتصاد السوق الاجتماعي فضلا عن المانيا التي مثلت المنشأ له بعد الحرب العالمية الثانية وما حققته من معجزة اقتصادية وما يمثله للسياسة الاقتصادية الالمانية لغاية الان ، خيار جمهورية الصين التي أخذت مساراً مشابهاً تحت مسمى اقتصاد السوق الاشتراكي وحققت انقلابا تنموياً باهراً بعد الاصلاحات الاقتصادية فيها منذ عام 1978 لتتمكن خلال سنوات من التنافس على زعامة الاقتصاد العالمي .

---

[1] **الفياض ،كاظم جياد ،صباح قاسم الامامي ، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان : الاردن ، 1997، ص199 .**

المبحث الاول

حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا

تمهيد

في ظل الدمار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية سعت ساحة الفكر الاقتصادي الالماني لإيجاد نقطة انطلاق اساسية لعلاج الاشتراكية الوطنية في المانيا الغربية ومحو الفترة النازية الايديولوجية السابقة ، واعادة تشكيل المجتمع الاقتصادي بالكامل ضمن المشروع الاوربي ، وهو ما حصل في اطار المعجزة الاقتصادية الالمانية التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية ، والنهوض من جديد واستمرارها وفق النهج الاوردو ليبرالي وسياسة لودفيج ايرهارد واستدامة ارماك ولحد الآن ، لتعتلي المانيا خامس اكبر اقتصاد في العالم ، واكبر اقتصاد اوربي ، وتستأثر بخمس اجمالي الناتج المحلي للاتحاد الاوربي ، متزعمة التجارة الاوربية وشريك استثماري للولايات المتحدة ، وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لسكانها ، وهي عواقب منطقية للتحول الفلسفي في صنع السياسات الاقتصادية الناجحة ودمجها في اقتصاد السوق الاجتماعي .

المطلب الاول – الحكومة والتطورات الاقتصادية في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية Government and economic developments in Germany

ارتبط مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل رئيسي بالانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وأصبح المفهوم مرادفاً للمعجزة الاقتصادية الالمانية وتم الاعتراف بها كنموذج على المستوى الدولي يتمتع بجاذبية كبيرة عندما قدم طريقاً ثالثاً بين الرأسمالية والاشتراكية ، وكما هو مألوف في الفكر الاقتصادي يبدأ الجدل حول النظريات الجديدة التي شملت مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي حتى قبل بداياته وأستمر الى يومنا هذا ، بعدما تضمن هذا النوع من الاقتصاد السياسي اتجاه التجارة الحرة ومبادئ اجتماعية وبيئية والتي تعدل من نتائج عملية السوق عن طريق اعادة توزيع الدخل والضمان الاجتماعي بتصور اوسع واكثر عمومية نحو الرفاهية الاجتماعية التي يمكن انتاجها بدمج نهجين مختلفين للنظام الاقتصادي ، ومن الواضح في أي نظام اقتصادي عند تطوير نظرية اقتصادية مثل مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي لا يمكن فهمها دون معرفة وتحليل الخلفية التأريخية التي تشكل جزءً لا يتجزأ من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إذ تندمج او تكمل المؤسسات السياسية في عمل مؤسسات الاقتصاد

وكلاهما يتأثر بالثقافة السائدة في البلد ضمن عملية تطويرية تصمم آلية يتم تنفيذها بطريقة منظمة آخذه بنظر الاعتبار التضمين التاريخي .[1]

اولاً- الجذور التاريخية للاقتصاد الألماني Historical roots

خلال المدة (1815-1870) تأسست معظم صناعات الثورة الصناعية في القارة الاوربية ومنها بروسيا ، وقامت بدعم اسواقها في بناء خطوط السكك الحديدية التي وصلت الى (63) الف كيلو متر عام 1913 وأضطلعت البنوك الاستثمارية التي تأسست عام 1872 لدعم التنمية الصناعية ، في تلك المدة ولجت بروسيا التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي ، وتقدمت صناعاتها وتصدرت التجارة الدولية ، ونمت الزراعة وشرعت بتقوية اسطولها البحري ، وتبعتها تطورات اجتماعية مليئة بالاتجاهات الاصلاحية الاشتراكية ، الا ان مدة السلام والازدهار لبروسيا انتهت مع قيام الحرب العالمية الاولى (1914-1918) ،[2]هزمت المانيا في الحرب وطلبت الهدنة وعزل الامبراطور الالماني وتشكلت اول جمهورية في تاريخ المانيا بزعامة فايمر (1919-1933) ودفعت تعويضات للدول المنتصرة وسلمت اسطولها التجاري وجزء كبير من ثروتها الطبيعية والصناعية ،[3]وفي30 كانون الثاني 1933 تولى هتلر منصب رئيس الوزراء ، فبدأت حقبة مظلمة من تاريخ المانيا وشكلت الصناعات العسكرية الاقتصاد الالماني منذ عام 1934، وبسببه انخرط العالم في حرب عالمية شمولية انتهت بهزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء بملايين القتلى والجرحى واستخدام السلاح الذري ضد المدنيين .[4]

فقدت المانيا وحدتها السياسية والقومية في عام 1945 وتم تقسيم برلين الى شرقية تحت ادارة الاتحاد السوفيتي وغربية تحت ادارة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ونهجت كل من الدولتين منهجاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مغايراً للأخرى ، فأعتمدت المانيا الغربية نظام أقتصاد السوق الاجتماعي وحصلت على معونات مارشال منذ عام 1948 لتبدأ بتحقيق معجزتها الاقتصادية في عهد المستشار كونراد اديناور ، بينما المانيا الشرقية سارت في ظل نظام اجتماعي اقتصادي اشتراكي تمثل بحزب الوحدة الاشتراكي الالماني الخاضع للارادة السوفيتية ، وبسبب بطش النظام الشيوعي فر من المانيا الشرقية الى المانيا الغربية بين عامي 1949-1961 ما يقارب (2.6) مليون

---

[1] ***Dirk Sauer land , Germanys Social Market economy , ablue print for latin American counties ? , discussion paper, No.32/2015,p7.***

[2] **ماطي خليدة ، بوخبزة علي ، المانيا من الدمار الى المعجزة (1945-1990) ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في مشاريع العالم المعاصر بجامعة محمد بوضياف – المسيلة – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2016-2017 ، ص 13.**

[3] **المصدر نفسه ص14.**

[4] **عبد الرؤوف سنو ، القومية الالمانية وتجلياتها الوحدوية والعنصرية والامبريالية 1806-1990 ، تيار المستقبل ، بيروت : لبنان ، 2009، ص 14-17.**

نسمه وبسببه اقامت المانيا الغربية جدار برلين في آب عام 1961 .[1]وظهرت المانيا متجهة لان تكون دولة فقيرة بين الدول الاوروبية وعانى الالمان من اجل البقاء وتحملوا السكن المروع والاعتماد على السوق السوداء لتكملة القوت الذي توفره بطاقاتهم التموينية ،[2]وأنخفض انتاج الغذاء بنسبة (70%) عن مستواه قبل الحرب بسبب نقص الاسمدة والالات الزراعية والشتاء البارد بشكل استثنائي في عام 1947 ، واصبح الانتاج الصناعي يعرج عند حوالي الثلث عن مستواه في عام 1938، وكان على المانيا التي كانت مسؤولة عن بدء الحرب ان تدفع ما قيمته (121مليار$ - بقيمة سوق الدولار 2016) تعويضات الى المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي ،[3]واخذ الاتحاد السوفيتي يتلقى (15%) من التعويضات على شكل معدات رأسمالية صناعية كاملة و(10%) من المعدات الصناعية الرأسمالية للاقتصاد الالماني الموجودة في مناطق الاحتلال الغربية ، وقاموا بتفكيك ونقل (13) الف مصنع و (4500) ميل من خطوط السكك الحديدية الالمانية الى الاتحاد السوفيتي و فرضوا على المصانع الالمانية ان تعمل لخدمة المصانع السوفياتية .[4]

كانت سياسة الحلفاء تتمثل في سياسات الاستيلاء على المصانع الالمانية والحد من تطور الانتاج الصناعي الالماني كي تتدمر قدرة البلاد على شن حرب اخرى ضمن خطة سميت خطة مورغنتاد*(Morgenthad plan) وتحويل المانيا الى مجتمع زراعي ومنعها من اعادة بناء الصناعات الثقيلة ،[5]وأدى دفع التعويضات التي فرضتها الدول المنتصرة على المانيا الى انهيار الاقتصاد والتدهور السريع في قيمة عملتها ، ومن نهاية الحرب العالمية الاولى حتى عام 1924 ارتفع مستوى السعر ما يقارب ترليون مرة ، وفقد الرايخ مارك الالماني لوظيفته كأداة للمبادلة واصبح ورقاً لا قيمة له مما استوجب العودة الى الاقتصاد الطبيعي (نظام المقايضة) .[6]

---

[1] **المصدر السابق نفسه ، ص19-20.**

[2] ***Mark E.spicka , selling the economic Miracle : Economic Reconst-ruction and politics in west German , 1949 -1957, Bergbabn Books , 2018,p19.***

[3] ***Louise Muller , West German economic miracle : the transformation From an economically back wards country in to a competitive one , july , 2016 ,p2 .***

[4] **ماطي خليدة ، مصدر سابق ص25 .**

* **وزير المالية الامريكي في الحرب العالمية الثانية هنري مورغنتاد الابن خلفاً لهنري مورغنتادسينسور الاب يهودي الاصل احد سفراء الولايات المتحدة في الدولة العثمانية والذي ساهم بكتاباته العديدة لتقسيم الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى نادى بحماية الاقليات الارمينية والاشورية والنصرانية من وحشية المسلمين وكان مستشاراً لقيادة قوات الحلفاء المنتصرة في الحرب والتي وضعت اسس الكيانات السياسية الحالية في الشرق الاوسط ، وتم تقسيم الدولة العثمانية الى ثلاثين دويلة ، وتصرفات الابن توحي بخطة ادارة المانيا بعد الحرب العالمية الثانية هي في الاغلب صدى لخطط مماثلة سمعها من ابيه لاحباط القدرات الالمانية .(المصدر *zaheeronblogspot.* ***(Com/2011***

[5] ***Louise Muller , op.cit,p1 .***

[6] ***Robert L.Hetzel ,German Monetary history in the first haif of the Twentieth Century , federal Reserve Bank of Richmond economic Quarterly Volume 88/winter2002,p2***

ثانيا- المعجزة الاقتصادية الالمانية German economic Miracle

كان لدى النازيون وجهة نظر اقتصادية تتمحور حول صعوبة تصورهم ان الاقتصاد قد يعمل من تلقاء نفسه داخل المجتمع وليس تحت سيطرة وتأثير الحكومة ، وهو ما نجحت في تحقيقه المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية واتباعها لسياسة اقتصادية مرنة واقعية بدون ايديولوجيات عن طريق الاندماج مع العالم الغربي وتنمية انتاجية عالية دولية بالاستفادة من آلية السعر والسوق وبمساهمة الاقتصاديين السياسيين ، لتتحول المانيا بعد الحرب من بلد يحتضر منهار اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً الى بلد متقدم يتزعم الاقتصاد الاوربي وشريك تجاري للولايات المتحدة وكان هذا نتيجة النظام الاقتصادي التي تم تنفيذه بعد عام 1948 وهو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي حقق ال معجزة الاقتصادية الالمانية .[1]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واجهت المانيا اربع تحديات رئيسية شكلت اسباب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وهي : انهيار العملة (التضخم) ، والنمو الاقتصادي ، والعجز في الميزان التجاري للحصول على العملة الاجنبية ، والتوظيف ، وبحلول عام 1952 تم ترسيخ اقتصاد السوق الاجتماعي بقوة بعد تمكن المانيا الغربية بين عشية وضحاها من التغلب على التحديات وتحقيق نتائج مذهلة استحقت تسمية المعجزة الاقتصادية خلال عقد الخمسينات والستينات ،[2]ولقد ادرك الحلفاء الغربيون ان اعمار المانيا الغربية يتطلب اصلاحاً نقدياً لاعادة البناء الاقتصادي من اجل مقاومة التوسع السوفيتي ، لذلك أعطي لايرهارد لودفيج *مدير الادارة الاقتصادية الامريكية البريطانية المشتركة مهمة اعادة الاصلاح النقدي التي اكملها عام 1948 بأنشاء عملة المارك الالماني الجديدة علامة (DM) بدلا من الرايخ مارك (DMS) وللحفاظ على المستوى المنخفض نسبياً للاسعار الخاضعة للرقابة تم تحويل معدلات الاجور ومدفوعات المعاشات التقاعدية واحداً لواحد من عملات الرايخ مارك (DMS) الى العملة الجديدة (DM) في (20يونيو1948) ، وقامت الهيئة النقدية بتحويل الاصول والودائع الادخارية بمعدل منخفض جداً خشية الاضرار بالمدخرات المالية لاصحاب رؤوس الاموال الصغار مشغلي السوق السوداء الذين استثمروا مكاسبهم الضخمة في العقارات ، لذلك تضمنت الخطة احكاماً لضريبة رأس المال لتعويض الخاسرين من الغاء الرايخ

---

[1] ***Wolfgang F.stolper and other , plaaingafree economy : Germany 1945-1960 , zeitsschrift fur die gesamtestaatswissenschaft , 2012,pp37.***

[2] ***Ibid .***

***كانت لدى الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة الادارة الاقتصادية للشؤون الالمانية وكانت تتألف من مجلس استشاري يضم ليبراليين واشتراكيين وكانوا مختلفين ولميول الغربين للسوق الحرة ، وجدوا ضالتهم في اردهارد ليترأس المجلس عام 1948 .**

(*Sources : RorbertL.Hetzel ,Germany Montry History*)

مارك من عشرة الى واحد ،[1]ومع اصلاح العملة التي اعلن عنها ايرهارد عام 1948 بدأت المعجزة الاقتصادية الالمانية ، وتم امداد كل فرد (40) مارك الماني مع (20) مارك بعد شهرين اخرين ، ومنح الشركات (60مارك) لكل موظف وقامت السلطات بسحب المخزون النقدي من التداول ، وادخلت عمليات تحرير ايرهارد حيز التنفيذ بأزالة (400) سلعة من قائمة السلع الخاضعة للرقابة والغاء الضوابط للأسعار الموجودة سابقاً ، مما انهى رسمياً تجميد الاسعار منذ عام 1936 ، فأمتلأت المتاجر بالبضائع التي اختفت رؤيتها منذ سنوات وارتفع الانتاج بنسبة (50%) في غضون (6 اشهر) وزادت بغضون شهرين آخرين بنسبة (25%) وبسبب النقود المستقرة توفر الزخم لظهور ميول المستهلكين المكبوتة ، كما جلبت سلع السوق السوداء الى الاقتصاد الشرعي ، ما ادى الى زيادات هائلة في الانتاج وخلق فرص عمل في مدة قصيرة بعد تحقيق الصناعة ارباحاً جيدة .[2]

بدأ الاستثمار وتوسع الانتاج ونما الناتج المحلي في المانيا اكثر من (15%) من عام 1948-1950 ، وكانت الحكومة مدركة ان هذا التضخم لا مفر منه في اقتصاد تم تجميد الاسعار فيه بشكل غير طبيعي مدة (12) عاماً ، وان ارتفاع نمو الطلب الاستهلاكي الذي سبب ارتفاع الاسعار كان يعني ايضاً ارباحاً جيدة للصناعة والاستثمار والانتاج في ظل زيادة مطردة في التوظيف من حزيران الى كانون الاول 1948 بواقع (230) الف وظيفة بمعدلات نمو تزيد عن (25%) لينخفض معدل البطالة من (28.1%) عام 1932 الى (12.2%) عام 1950 على الرغم من تدفق اعداد اللاجئين من المانيا الشرقية ، ليتم حل معظم أزمة الاقتصاد الالماني ما قبل الاصلاح بأكمال اصلاح الميزان التجاري الذي خضع لسيطرة وكالة التصدير والاستيراد المشتركة (JELA) اعتباراً من 1947 التي نظمت عملها في فئتين ، **الاولى** بتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان ، و**الثانية** للمواد الخام للانتاج الصناعي بالدولار وكانت التجارة داخل المنطقة الاوربية منخفضة تماماً بسبب الحرب مع ازمة مزمنة للدولار ، فكان الاختلال حاداً للحساب التجاري الالماني بعجز بلغ (3012) مليون مارك عام 1950، فجاء دور مشروع مارشال بالتزامن مع تأسيس (EPU) الاتحاد الاوربي للمدفوعات لتمويل اجراء التجارة مع بعضها ، فضلا عن اندلاع الحرب في شبه الجزيرة الكورية التي اعقبها ازدهار في الطلب العالمي الذي حفز وضع المانيا في اعادة بناء الصناعة للتصدير لبقية العالم ليرتفع الحساب الجاري بفائض (706) مليون مارك عام 1952

---

1) Siegfried F. frank , David Gregosz , The Social market economy . what doesitrealy mean? , konradadenauerstiftung , Berlin ,march 2013 , p34.

2) Ibid , pp32.

ويترسخ اقتصاد السوق الاجتماعي بقوة بعد التغلب على تحديات ما قبل الاصلاح .[1]وكانت النتائج المذهلة التي حققتها المانيا الغربية تستحق تسمية المعجزة الاقتصادية خلال عقد الخمسينات حتى منتصف الستينات ، إذ يظهر الجدول (2) ان المانيا حققت معدل نمو سنوي عام 1951 اكثر من (14%) وبدأت نهضتها من جديد ، وقد سجل معدل النمو المركب للناتج الاجمالي الحقيقي (بأسعار 1995 =100) بمقدار (8%) للمدة من 1950 الى 1965 وانخفاض البطالة في المعدل بنسبة (-94.2%) من (12.2%) الى (0.7%) . ولنفس المدة كانت نسبة الزيادة في اسعار المستهلك (1995=100) بلغت (9.8%) ونمت بمعدل متوسط (2.1%) مع بعض سياسات التوسع الحكومي في اعادة البنى التحتية المدمرة من الحرب والتي اضيفت الى اسباب النجاح لضمان الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق الفردي والوصول الى الانتعاش الاقتصادي .[2]

جدول (2) اهم مؤشرات التطور الاقتصادي للمعجزة الالمانية للمدة 1950-1965

السنة	مليون مارك GDP الحقيقي(1995=100	النمو السنوي%	اسعار المستهلك 1995=100	التضخم%	معدل البطالة	صافي الميزان التجاري مليون مارك	الانفاق الحكومي الى GDP%
1950	371.64	-	26.1	-	12.2	-3012	29.4
1951	424.19	14.1	28.1	7.6	10.4	-149	32.1
1952	475.26	12.0	28.7	2.1	9.5	706	31.1
1953	519.50	9.3	28.2	1.7-	8.4	2515	30.2
1954	555.83	7	28.3	0.003	7.6	2698	33
1955	626.13	12.6	28.7	1.4	5.6	1244	29.6
1956	675.85	7.9	28.4	1-	4.4	2897	30.1
1957	721.66	6.7	30	5.6	3.7	4217	32
1958	757.65	5	30.7	2.3	3.7	5865	32
1959	824.91	8.9	30.9	0.006	2.6	5361	30
1960	936.62	13.5	31.4	4.5	1.3	5223	23.3
1961	1030.12	10	32.2	2.5	0.8	6615	28.7
1962	1093.33	6.13	33	2.5	0.7	3476	29.7
1963	1124.70	2.8	34	3	0.8	6032	30.6
1964	1207.47	7.3	34.8	2.3	0.8	6081	30.5
1965	1279.10	5.9	35.9	3.1	0.7	1203	30.6
النمو المركب = 8 %				متوسط = 3. %	94.2%- الانخفاض		المتوسط =30.1%

Sources : German statistical yearbook for different years.

- تم احتساب معدل النمو المركب حسب الصيغة التالية : $R = \left(n-1\sqrt{\frac{X_t}{X_o}} -1 \right) \times 100$

حيث إن R = معدل النمو المركب ، X_t = قيمة المتغير في سنة الهدف ، X_O = قيمة المتغير في سنة الأساس ، n = عدد السنوات

(المصدر : خاشع الراوي ، المدخل إلى الإحصاء ، الموصل ، ص[75])

[1] ***Johannes R.B.RITTER SHAUSEN , The postwar west Berman economic transitions : From Ordoliberalism to keynesiansim , IWP Discussion paper No.2007/1,January 2007,p26.***

[2] *Ibid .*

ان سنوات المعجزة الاقتصادية الالمانية ولدتها الصناعة الى حد كبير مع الدور الحكومي في تشريع القوانين الملائمة لاقتصاد السوق الاجتماعي والتي ابرزها تشريع قانون مكافحة قيود المنافسة عام 1947 مع استعادة القدرات الصناعية المدمرة او المفككة واستبدالها بآلات حديثة بمساهمة رؤوس اموال مشروع مارشال البالغة ما يقرب (1.5) مليار دولار، وسرعان ما تزامن اعادة الاعمار هذا بتأسيس صناعات جديدة وتطوير صناعات رأسمالية وصناعات السلع الاستهلاكية ، وكان من هذه الشركات من جاء من المنطقة الشرقية او المانيا الديمقراطية ومن بينها شركات صناعية معروفة مثل مصانع سيمنز ، وشركة (BMW) وشركة أوتو يونيون ، وشركة الكترونيات لوي ، بالإضافة لشركات اسسها العديد من اللاجئين .[1]

جدول (3) عدد الشركات الصناعية والعاملين فيها وقيمة الناتج الصناعي الحقيقي للمدة 1950-1965.

السنة	عدد الشركات (شركة)	عدد العاملين (1000عامل)	قيمة الناتج الصناعي الحقيقي مليار مارك(بأسعار 1962)
1950	50134	4935	29.952
1951	51022	5496	48.027
1952	52722	5689	56.146
1953	53258	5936	64.522
1954	53557	6267	80.925
1955	54457	6815	110.489
1956	55917	7252	133.495
1957	55635	7494	150.414
1958	56061	7734	154.211
1959	55796	7765	181.385
1960	56165	8081	241.600
1961	57364	8316	275.824
1962	58403	8339	304.028
1963	59158	8264	324.768
1964	59273	8301	391.541
1965	59168	8460	446.537

.Sources : German statistical yearbook for different years

وبين عام 1950 الى 1965زاد عدد الشركات الصناعية بنسبة (18%) والتي تضم اكثر من عشر موظفين فما فوق من (50134)شركة الى (59168) شركة بمعدل نمو مركب بلغ (10%) ، وتضاعفت قيمة الناتج الصناعي الحقيقي (بأسعار 1962) أكثر من (14) مرة بنسبة (1438%)وبمعدل نمو مركب بلغ (18.6%) لنفس المدة وحسب بيانات جدول (3) .. وكان هذا التطور الصناعي نتيجة لاسباب اوضحناها من زيادة الطلب الاستهلاكي المحلي القوي ، واموال مشروع مارشال ، فضلا عن تدفق العمالة المدربة الماهرة واللاجئة ، إذ دخل (3.6) مليون لاجئ من المانيا الشرقية من عام 1950 الى 1962 ، فضلا عن (2.5) مليون لاجئ دخلوا بين عامي

[1] ***) Wendy carlin, west German growth and institutions, 1945-1990 , University collage London , 1993 .p24.***

1946 و 1950 لتكوين رأس المال البشري الذي اضعف من القوة الاقتصادية للنقابات وساهم بأعتدال الاجور مع ارتفاع الانتاجية .[1]

ثالثاً ـ ما بعد المعجزة الاقتصادية Beyond the economic Miracle

لم ينمو اقتصاد المانيا الغربية بالسرعة والثبات كما كان في مدة المعجزة الاقتصادية ، ومع انقطاع توفير العمالة الجيدة من المانيا الشرقية بعد بناء جدار برلين عام 1961 ، والنمو الاقتصادي المتذبذب بوجود ملامح تضخمية للاسعار ، تبعها منذ اصلاحات ايرهارد عام 1948 وجود اصوات اقتصادية كينزية وسياسية تطالب بمساهمة اكبر للحكومة في الاقتصاد ، دفعت في نهاية الامر تخلي حكومة الأئتلاف الكبير عن توجه ايرهارد الواسع في سياسة عدم التدخل الحكومي واتباع سياسة (العمل المنسق) التي تقضي بعقد اجتماع دوري بين ارباب العمل والنقابات مع السلطات المالية والنقدية لتنسيق التوظيف والاجور واستهداف النمو المدار للابتعاد عن الضغط التضخمي ، وقاوم ايرهارد هذه السياسة الا ان الضغط كان اكبر ، ما ادى الى تخليه عن منصبه نهاية عام 1966 لتنتج سياسة (العمل المنسق) اول ركود اقتصادي منذ اصلاح العملة ،[2] وسجلت معدل نمو سالب (-0.6%) وارتفاع معدل البطالة الى (2.1%) ، وفي عام 1967 انخفض التضخم بفعل الركود الاقتصادي الى (1.8%) مع عدم تأثر الصادرات التي تمثل القوة الاقتصادية لألمانيا وسجلت فائض تجاري (16862) مليار مارك ، وفي نفس العام كلفت حكومة الائتلاف الديمقراطي المسيحي كارل شيلر (Karl sehiller 1911-1994) صاحب التوجه الكينزي كوزير للاقتصاد ليدافع بقوة عن تشريع (Manga carta) يمنح الحكومة الفيدرالية ووزارته سلطة اكبر لتوجيه السياسة الاقتصادية وتنسيق خطط الموازنة الاتحادية والمحلية ووضع المعايير الاربعة للمربع السحري (الاستقرار النقدي ، النمو الاقتصادي ، التوظيف ، الميزان التجاري) كأهداف يقاس عن طريقها النجاح الاقتصادي لألمانيا الغربية واعتماد هيئة مستشارين اقتصاديين من خمس خبراء يقدمون المشورة للحكومة ووضع مبادئ توجيهية للتدخل الحكومي في الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي .[3]

نجح شيلر في اعادة النمو الاقتصادي الذي سجل متوسط معدل (6.5%) خلال المدة من 1968 -1972 وسجلت البطالة متوسط معدل للمدة ذاتها بلغ (0.9%) ، مع ارتفاع بدا ملحوظاً في السنوات الاخيرة من مدة شيلر للتضخم بسبب ان حكومة .كيسنجر (رئيس الحكومة) اعطت

---

[1] ***) Germany between 1950 and 2009 economic development and participation , participation capitalism and its end , draft Oct.2009,p15.***

[2] ***) Wendy carlin , op.cit,p31 .***

[3] ***) Johannes R.B , Ritter shallsem , op.cit pp39-41 .***

الاسبقية للنمو والعمالة الكاملة على استقرار العملة ، وبالتالي ادى الانتعاش الاقتصادي الى تحريك فكرة التضخم مرة اخرى ، مع محاولة البوند سبانك الى رفع قيمة العملة عام 1971 من اجل تخفيض معدل التضخم وتسوية فرق سعر الفائدة مع البلدان الاخرى (الا من وجهة نظر الاقتصاديين ان محاربة التضخم بأسعار الصرف الثابتة هو ما يسموه هزيمة الذات ، الا ان رأس المال الاجنبي سينجذب بأسعار الفائدة العالية) ،[1] وهو ما ادى الى رفع قيمة المارك الالماني DM مقابل الدولار الى (3.1) مارك ، وكما في جدول (4) .

جدول (4) التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية من 1966 – 1972

السنة	معدل النمو %	اسعار المستهلك 100=1995	التضخم	البطالة	مليون مارك صافي الميزان التجاري	DMمقابل الدولار الواحد
1966	%2.8	37.1	3.3	0.7	7957	4
1967	-0.6	37.8	1.9	2.1	16862	4
1968	6.2	38.4	1.6	1.5	18372	4
1969	9.9	39.1	1.8	0.9	15584	3.66
1970	9.2	40.5	3.5	0.7	15670	3.66
1971	5.5	42.6	5.2	0.6	15892	3.47
1972	4.1	44.9	5.4	0.9	20278	3.18

Sources : German statistical yearbook for different years.

عادت قيمة الناتج الصناعي الحقيقي للارتفاع بعد أن انخفض عام 1967 بنسبة (-4.6%) ليسجل بعدها زيادة بنسبة (122%) لغاية عام 1972 بمعدل نمو مركب بلغ (14%) على الرغم من انخفاض عدد الشركات بنسبة (-5.4%) من (59011) شركة الى (55796) شركة ، وانخفاض عدد العاملين بنسبة (-0.03%) من (8.385) مليون عامل الى (8.340) عامل للمدة من 1966-1972 ، وحسب بيانات الجدول (5) .

جدول (5) عدد الشركات الصناعية في المانيا الغربية والعاملين والناتج الصناعي الحقيقي للمدة 1966-1972 .

السنة	عدد الشركات الصناعية	عدد العاملين (1000)	الناتج الصناعي الحقيقي مليارDM(100=1962)
1966	59011	8385	469.127
1967	58131	7843	447.654
1968	56709	7899	571.688
1969	56311	8308	694.983
1970	56219	8603	832.436
1971	56111	8538	905.920
1972	55796	8340	993.555

Sources : German statistical yearbook for different years

وبعد ان واجه الاقتصاد الالماني كغيره من الاقتصادات العالمية الاخرى المعتمدة على النفط (والتي تصل نسبة اعتمادها على النفط كمصدر للطاقة من 60-80%) أزمة ارتفاع اسعار النفط

[1] ***) Rolf wernstedt , karlschiller- an economic and political biography , from the philosophy faculty of the University of Hanover to obtain of doctor of philosophy(Dr.phil) approved dissertion , January 2006, pp147-150 .***

الى أكثر من اربعة اضعاف عام 1973-1974 ،[1] انخفض الناتج المحلي الحقيقي عام 1975 بنسبة (-1.6%) ، كما انخفض فائض الميزان التجاري بنسبة (28.8 %) مع انخفاض الطلب العالمي وتدهور معدلات التبادل التجاري العالمية ، وارتفعت نسبة البطالة الى (4.7%) والتضخم الى (6%) لتواكب المانيا ازمة الركود التضخمي .

وبعد ان اعلن هيلموت شميدت (Helmut Schmidt 1918- 2005) عام 1974 نهاية حقبة براندت (Willy Brandt1913-1992) وتحول مسار السياسات الاقتصادية الى الاقتصاد الرأسمالي وتشجيع الاستثمار بمساندة البنك المركزي الالماني الذي وضع سياسته النقدية الخاصة به بجعل الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية هو محاربة التضخم على الرغم من العلاقة السلبية مع النمو والتوظيف ، الا انه أصر على الهدف الاساسي بالحفاظ على استقرار الاسعار بأختيار حجم النقد كمؤشر وسيط للاستهداف النقدي وتم الاعتماد على نظرية كمية النقود ،[2]كما استخدم البنك سعر الخصم ومعدل لومبارد* ونسبة احتياطي الودائع كأدوات لتنفيذ السياسة النقدية ،[3]وكان نتيجة السياسة النقدية الانكماشية بين عام 1975 -1978 انخفاض التضخم عاماً بعد عام ، وكما يظهره الجدول (6) حتى وصل الى (2.7%) عام 1978 وارتفع نمو الناتج الاجمالي الحقيقي الى (4.5%) ، وتحقيق فائض تجاري بلغ (22.6) مليار $ بزيادة بلغت (59%) عن عام 1975 ، ثم عاودت أسعار النفط بالارتفاع عام 1979 ادت الى ارتفاع التضخم ، الى جانب ذلك بدأ المارك الالماني منذ عام 1980 بالانخفاض في قيمته بعد انخفاض فائض الميزان التجاري بنسبة (60%) وارتفاع اسعار الواردات وبالاخص اسعار الطاقة ، واستمرت حتى عام 1981 ، ونتيجة ذلك عمد البوندسبانك تشديد سياسته النقدية بخفض معدل نمو النقود المستهدف وزيادة معدل الخصم من (3%) عام 1979 الى (7%) عام 1980 لتزداد تكلفة القروض التجارية ، كما تم زيادة معدل اللومبارد من (3.5%) الى (9.5%) واتباع سياسة السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية للتأثير على السيولة .[4]

---

[1] ***) Ulrich Herbert Helmut Schmidt : the chancellor years and the end of classic industrid society , Awork-ing paper without ayear, p5.***

[2] ***) Andreas Beyer , and other opting out of the great in flation German Monetary policy after the break down of Bretton woods , Europen central Bank , March 2009,p19-21.***

***جاءت تسمية من منطقة لومباردي في ايطاليا كان لديها تاريخ طويل من المنـازل المصرفية التي يعود تاريخها للعصور الوسطى ، واليوم ترتبط بشكل اساسي بالبوندسباتك الالماني .**

[3] ***) Minxu wang ,Analysis on German Monetary policy feom1974 to 1990 , capital University of economies and business, Beijing , china , 2020,p2***

[4] ***) Ibid , P5.***

جدول (6) التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية للمدة 1973-1981

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
معدل النمو الحقيقي1995=100	4.0	0.37	1.6-	4.7	2.8	4.5	3.9	0.6	1.9-
التضخم 1995=100	7.1	6.8	6.0	4.2	3.7	2.7	4.1	5.4	6.3
البطالة%	1.2	2.6	4.7	4.6	4.5	4.3	3.8	3.8	5.5
صافي الميزان التجار مليون مارك	32979	50846	37276	34469	38436	41200	22429	8947	27720
المارك مقابل الدولار	2.65	2.58	2.62	2.36	2.1	1.82	1.73	1.95	2.25

Sources : German statistical yearbook for different years.

ونتيجة طبيعية لما تقدم تاثر التصنيع وانخفض معدل النمو المركب للناتج الصناعي الحقيقي (مقارنة بالفترة السابقة) بشكل واضح خلال المدة (1973-1981) واصبح (8.7%) بنسبة زيادة بلغت (95.5%) ، مع انخفاض عدد الشركات وعدد العاملين بنسبة (-12.8%) و (-10.5%) على التوالي وكما في الجدول (7) .

جدول (7) عدد الشركات والعاملين والناتج الصناعي (100=1962) للمدة 1973-1981

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	
عدد الشركات	55450	54543	52756	51071	50015	49649	49179	48777	48307	%12.8-
العاملين (مليون)	8386	8144	7616	7428	7632	7584	7607	7660	7489	%10.5-
الناتج الصناعي الحقيقي=1962	1127	1237	1269	1540	1646	1749	1989	2153	2206	النمو المركب=8.7%

Sources : German statistical yearbook for different years.

في عام 1982 استحوذت حكومة هيلمت كول (Helmut kohl 1930-2017) على ارث لم يكن ناجحاً للسياسة الاقتصادية في عقد السبعينات مقارنة بعقد الخمسينات والستينات ، عندما كان معدل البطالة (0.7%) عام 1970 ارتفع الى (7.5%) عام 1982 ، ومعدل نمو GDP الحقيقي انخفض من (5%) الى (-1.1%) ، ارتفع التضخم من (3.4%) الى (5.3%) ، ليعلن كول أهمية العودة الى مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي بوصفه نظام اقتصادي اكثر نجاحاً ويحقق الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وهو لا حكومة اكثر و لا اقل ، ولكن اكثر شخصية تقود البلاد الى صميم مهامها ليكون برنامج عام للحكومة أُعلن عام 1982 وبدأ عام 1983عن طريق العمل على توحيد السياسة الاقتصادية العامة (المالية والنقدية) بتوحيد الميزانيات الاتحادية والضمان الاجتماعي وتخفيض طفيف للعبء الضريبي الفردي والمؤسساتي وتخفيض حصة الحكومة في الاقتصاد عاماً بعد عام ، بعد ما كانت تشكل اكثر من (52%) عام 1982 ، مع تدابير التقشف وخفض العجز في الميزانية بشكل تدريجي بمساندة البوندسبانك لهذه السياسة والسير بنسقها وفق اطار التوحيد للسياسة الاقتصادية عن طريق سعر الفائدة بتخفيض الخصم ومعدل لومبارد في الاشهر الستة الاولى بثلاث نقاط مئوية لكل منها ،[1]و كانت السياسة الاقتصادية للحكومة في

[1]) ***Werner zohlnhofer and Reimutzohlnhofer , The economic policy of the kohleera 1982-1989/ 90 , Atuming point under the sing the social market economy , Aworking paper , Vovember 2000,p161.***

الثمانينيات تعمل على الاقل استعادة المسار الصحيح في تنظيم قواعد المنافسة ، ولم تعرض سيطرة المالية العامة للخطر ، فانخفض معدل التضخم من (5.2%) عام 1982 الى أقل من الواحد الصحيح لبعض السنوات حتى بلغت (2.8%) عام 1989 ، بينما ارتفع معدل النمو الاقتصادي من (-1.6%) الى (3.2%) مع تحقيق فائض مستمر للميزان التجاري كما في الجدول (8) .

جدول (8) التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية للمدة 1982-1989.

السنة	معدل النمو GDP%	التضخم %	البطالة %	فائض الميزان التجاري مليون مارك
1982	-1.6%	5.2%	7.5	51277
1983	1.7	3.2	9.1	42089
1984	2.4	2.4	9.1	53965
1985	2.0	2.0	9.3	73353
1986	5.7	0.1-	9	112619
1987	3.1	0.2	8.9	117735
1988	4.0	1.2	8.7	128045
1989	3.2	2.8	7.9	134694

Sources : German statistical yearbook for different years

في ظل نمو الناتج الصناعي بقيمته الحقيقية والذي بلغ معدل نموه المركب (5.7%) بزيادة بلغت نسبتها (56%) وكما في الجدول (9) ، الا ان النتيجة المخيبة كانت في سوق العمل على الرغم من زيادة عدد التوظيف ما يقارب (2.5) مليون عامل من (28.5) مليون عامل 1982 الى (31.0) مليون عامل عام 1989، الا ان معدل البطالة المرتفع بقي متقارباً مع زيادة النسبة لنفس المدة من (7.5%) الى (7.9%) والذي يعزى الى المستوى المرتفع للأجور والذي لم تتدخل الحكومة في توجيهه ، وعدم تمكن حكومة كول من القيام بتدابير اكثر صرامة لتحقيق المساواة في سوق العمل تحت رؤية تجنب التدخل في نزاعات المفاوضات الجماعية .[1]

جدول (9) عدد الشركات الصناعية والعاملين والعاطلين والناتج الصناعي الحقيقي في المانيا الغربية للمدة 1982-1989 .

السنة	الشركات الصناعية	مشتغلين التصنيع1000فرد	ناتج صناعي حقيقي100=1962	العاملين 1000فرد	العاطلين (1000 فرد)
1982	47215	7226	1284376	28576	1302
1983	45891	6927	1312663	28881	1850
1984	45081	6854	1398459	29180	1930
1985	44570	6943	1052167	29608	1976
1986	44253	7063	1468396	29964	1807
1987	44164	7055	1476865	30289	1759
1988	43978	7038	1561666	30680	1760
1989	45997	7213	1704251	31045	1595

Sources : German statistical yearbook for different years.

رابعاً- حجم الانفاق الحكومي The amount of government spending

لم يكن اقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا الغربية نظام اقتصادي قائم على عدم تدخل الحكومة ، وانما سياسة تنظيمية قائمة على السوق في خدمة المنافسة وسياسة اجتماعية من شأنها

[1] ***) OP .Cit , p169.***

ان تسهم في تنمية اقتصاد السوق ، لذلك كان هناك سياسة الاسكان عام 1960، وتقديم اعانات الاطفال التي تدفع من الطفل الثالث فصاعداً ، والمعاش الديناميكي لكبار السن منذ عام 1957 وغيرها ، هذا فضلا عن ان المقارنات التاريخية المستفيضة لمختلف البلدان تظهر انه مع تقدم الشعوب المتحضرة فأنها تشهد بإنتظام توسعاً في نشاط الحكومة ولجميع الفئات (قانون فاجنر) والتوسع في الاحتياجات المالية التي تتغير بمرور الوقت مع تغير مهام الحكومة ،[1]ويقسم الانفاق الحكومي ضمن تفضيل وظيفي يشمل مجالات محددة يوضحها الجدول (10) ، إذ يشير الى الاهمية النسبية لدعم صناديق الضمان الاجتماعي في ظل دولة الرفاهية والتحول الكبير في المستوى المعيشي وارتفاع دخول الافراد بعد عام 1950 ، وبما ان المعاش القانوني لم يكن يرتبط بالتطورات الاقتصادية فقد بقي عند مستوى منخفض للغاية ، وهو ما تطلب اصلاح نظام التقاعد عام 1957 لتأمين المستوى المعيشي بعد التقاعد بما يتناسب مع وضعه الاجتماعي ، وجعل مبلغ المعاش بديلاً للاجور وليس فقط مخصصاً للمعيشة ، وتغيير المصطلح من تأمين العجز الى تأمين معاش العمال ، وفي نفس العام أضيف قانون اعانات الشيخوخة للريف والتي تم تضمينها لاول مرة (تأمينات الشيخوخة الزراعية) وفي عام 1963 أعيد تنظيم التأمين القانوني ضد الحوادث ، وفي عام 1968 التأمين الاجباري لجميع العاملين ، وفي عام 1972 فتح تأمين معاش ربات البيوت الدائمات ، وتعديل معاشات الحوادث ومعاشات ضحايا الحرب ، وفي عام 1975 فتحت التأمينات الاجتماعية للمعاقين واعادة التأهيل ،[2] وزادت الاهمية النسبية لنفقات الضمان الاجتماعي من (27%) عام 1950 الى (47.7%) عام 1989 ، فضلا عن باقي النفقات .

جدول (10) الانفاق الحكومي والاهمية النسبية للضمان الاجتماعي وابواب الانفاق لالمانيا الغربية للمدة1950-1989

السنة	اجمالي الإنفاق الحكومي مليو DM	الدفاع%	السلامة والامن العام%	التعليم%	البحث والتطوير والجامعات %	العلاقات الثقافية%	الضمان الاجتماعي %	الصحة والرياضة والترفيه%	الاسكان %	متطلبات اقتصادية%	النقل المواصلات%
1950	28141	16.6	4	7	0.03	1.1	27	3.6	10.7	6.8	4.5
1955	51234	11.8	4.5	8.1	0.04	1.1	26.7	3.7	10.3	5.6	5.8
1960	68553	13.1	4	8.6	0.07	1.1	24	4	9.6	7.2	7.1
1965	140581	13.4	3.7	10.1	1.1	1.07	22.2	4.5	7.3	7.2	8
1970	196330	10.1	4	12.6	1.4	1	20.5	5.2	5.4	7.3	9
1975	527240	6.1	2.9	10.2	1.1	0.05	47.1	4.1	3.6	3.3	4.4
1980	741627	5.5	3	9.8	1.3	0.06	45.7	4.4	4.2	4	4.2
1985	907128	5.6	3	9	1.3	0.07	47	4.2	3.7	3.8	3.1
1989	1053249	5.1	3	8.6	1.1	0.08	47.7	4.3	3.6	4	2.9

الجدول عمل الباحث بالاعتماد على : German statistical yearbook for different years -
***متطلبات اقتصادية = خدمات المياه والطاقة والزراعة والغابات والتجارة .**

[1] ***) ThemasDoring , Gevernment spending and Behavieral Economics on the psychology of the puplic , sofia studies 14-2 Darmstadt,2014,p22.***

[2] ***) German federal pension lnsurance press and public relations division , 48th , revised edition, H.HeenemannGmb Berlin,2020,p15***

تضاعف الانفاق الحكومي (بأسعار 1995=100) ما يقارب (11) مرة عندما ارتفع من (1.07) مليار مارك عام 1950 الى (12.59) مليار مارك عام 1989 ، وزادت نسبة الانفاق الحكومي من GDPللمدة ذاتها من (29.4%) الى (47.3%) بعد ان تجاوزت عتبة (50%) في النصف الاول من عقد الثمانينيات ، كما في جدول (11) ، وكان في النصف الاول من عقد الخمسينات فوائض اقتصادية كبيرة نتجت عن تنمية اقتصادية واسعة وبالتالي زاد الدخل بسرعة مما تطلب سياسة إنفاقيه مقيدة مع مساندة البنك الفيدرالي في الحث على اتخاذ تدابير تقيدية ، وفي النصف الثاني من عقد الخمسينات نمت الميزانية الفيدرالية بشكل دائم بدافع توسعي من السياسة المالية بأنفاق دفاعي متزايد بتوصية حكومية ، وفي الستينيات والسبعينيات اعطيت الحكومة المزيد والمزيد من المسؤولية وفق الاساس الكينزي ، وايلاء التوظيف والتخطيط اولوية حكومية بعد ان ساد الرأي في اماكن اخرى بعدم استقرار النظام الرأسمالي وضرورة تدخل الحكومة لضمان المساواة في الاقتصاد الكلي .[1]

ومنذ منتصف السبعينات توسع الانفاق الحكومي (الانفاق بالعجز) بشكل ملحوظ بعد أزمة النفط الاولى والثانية وازمة المدينوية العالمية وانخفاض النمو الاقتصادي الى السالب عام 1981، وليستمر التوسع بالانفاق حتى نهاية عقد الثمانينات .

جدول (11) النفقات والايرادات والدين الحكومي(بأسعار 1995=100) ونسبها الى GDP في المانيا للمدة 1950- 1989.

السنة	الانفاق الحقيقي مليارDM	الايراد الحقيقي مليارDM	الفائض+ العجز -	نسبة الانفاق الى GDP%	الدين العام مليون (1995=100) DM	نسبة الدين بGDP
1950	1.078	1.013	-0.065	29.4	720.19	18.5
1955	1.785	1.874	+0.089	29.6	1455	23
1960	2.183	2.084	-0.099	23.3	1805	19
1965	3.915	3.629	-0.286	30.6	2351	18.3
1970	4.847	4.649	-0.198	29.0	3038	18.2
1975	9.674	8.453	-1.221	51.3	4637	24.5
1980	11.169	10.391	-0.778	.50.3	6970	31.3
1985	11.310	10.846	-0.464	49.7	9433	41.4
1989	12.598	12.439	-0.159	47.3	11061	41.5

الجدول عمل الباحث بالاعتماد على : German statistical yearbook for different years-

وتتوسع الحكومات في نفقاتها اثناء الازمات للمحافظة على النظام الاقتصادي والاجتماعي من الانهيار ، وقامت الحكومة الالمانية باطلاق برامج التحفيز الاقتصادي في السبعينات وتدابير البنية التحتية واسعة النطاق (الاستثمارات المستقبلية) ،[2]ما تسبب بتضاعف الدين الحكومي الحقيقي في

[1] ***) Ibid , p249 .***

[2] ***) Gerhard willke , National debt : Extent and consequences , Federal Agency for civic Education ,2004,p2.***

تلك المدة بنسبة (175%) وارتفاع نسبته الى GDP من (19%) في عقد الخمسينات والستينات كما يظهره جدول (12) .

جدول (12) تكوين اجمالي الدين العام في المانيا الغربية للمدة من 1950-1989

السنة	اجمالي الدين العام مليونDM	الحكومة الاتحادية	النسبة%	الولايات الفدرالية	النسبة	البلديات	النسبة%	ديون اخرى	النسبة%
1950	18725	6704	%35.8	11814	%36	207	1.2	-	-
1955	41770	20132	%48.3	15254	36.5	3942	9.4	2442	5.8
1960	56686	26214	%46.3	15222	26.8	11817	20.3	3733	6.6
1965	84413	35055	%41.5	16991	20.1	25553	30.3	6815	8.1
1970	123047	47771	%38.8	27401	22.3	39869	32.4	8006	6.5
1975	252732	107094	%42.4	66217	26.2	67461	26.7	11960	4.7
1980	462838	229988	49.7	135932	29.4	86758	18.7	10160	2.2
1985	756537	392355	49.8	246184	32.5	103684	13.7	14313	2.0
1989	924755	490539	35.0	307580	33.3	111508	12.2	15128	1.6

-الجدول عمل الباحث بالاعتماد على :.Source : German statistical yearbook ,1995 ,P11

ليصبح (41.5%) نهاية عقد الثمانينات عام 1989 ، ويتكون الدين في معظمه من ديون الحكومة الفدرالية والولايات الفدرالية والبلديات إذ زيادة مساهمة دين الحكومة الفيدرالية الى اكثر من نصف اجمالي الدين نهاية المدة والذي عكس توسع نشاطها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وتمول الحكومة الفيدرالية نفسها والولايات الفيدرالية عن طريق سندات الخزانة التي تتم بقروض مباشرة من البنوك وشركات التأمين ، وما يثير الاهتمام ان جمهورية المانيا الاتحادية منذ عام 1965 لم تسدد ديونها ولكن تمت اعادة جدولتها دائماً(سحب قرض جديد لسداد قرض قديم) .[1]

خامساً- التطور الاقتصادي الالماني بعد التوحيد Economic development after unification

لم يكن من المخطط توحيد المانيا وتفكيك النظام الشيوعي الالماني الشرقي الا ان الازمة السياسية والاقتصادية التي عصفت بها عام 1989ساهمت بانشاء الجانبان الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي بحلول صيف 1990 ، ليكتمل التوحيد السياسي بذكاء هيلمت كول بحلول اكتوبر 1990 بموجب المادة 23 من القانون الاساسي لالمانيا الغربية ، لتنظم ولايات المانيا الشرقية الى الجمهورية الفدرالية بالكامل واعتماد قوانينها ومؤسساتها .[2]

خامسا-1 المدة 1990-2005 : ولأهمية الانجاز السياسي فقد كان متوقعاً ان يكون للجانب الاقتصادي اهمية ثانوية وتكون تكاليف التوحيد في الميزانية صغيرة والتمكن من الازدهار في

---

[1] ***) Ibid ,P3 .***

[2] ***) RokHrzic ,Helmut Brand ,Thirty years after German reunification: population health between solidarity and global competitiveness ,The European Journal of public Health ,vol.30 ,No.5.2020.p845.***

ثلاث او اربع سنوات ، لكنها لم تكن بهذه السهولة واصبح أكثر صعوبة من التوحيد السياسي .[1] بعد التوحيد كان الاداء الاقتصادي قوياً في بدايته كما في الجدول (13) الا ان التدهور بدأ بحلول عام 1992 وما بقي من التسعينات لنهاية حقبة المستشار هيلمت كول عام 1998 ، وامتدت الى نهاية حقبة المستشار غيرهارد شرودر عام 2005 ، إذ كان معدل النمو المركب الاقتصادي للمدة (1992 -2005) قد بلغ (1.2%) وزادت البطالة في المعدل بنسبة (70%) من (6.3%) الى (10.7%) ، على الرغم من زيادة معدل الفائض التجاري بنسبة (1415%) ، اي تضاعف اكثر من (14مرة) خلال المدة نفسها ، وانخفضت معدلات التضخم بسبب استراتيجية المالية الحكومية برفع الضرائب وخفض الانفاق مع زيادة مساهمة الضمان الاجتماعي (المدفوعات بواسطة العمال/ ارباب العمل في برنامج الضمان الاجتماعي) ، الا ان المالية العامة تدهورت واصبح هناك عجزاً واضحاً بعد ان بلغت التقديرات الرسمية للتحويلات المالية من المانيا الغربية الى المانيا الشرقية ما يقارب (180 مليار مارك) سنوياً منذ عام 1991 ولغاية 2003 ، ما يعادل (6.5%) من GDP لالمانيا الغربية .[2]

جدول (13) التطور الاقتصادي لالمانيا بعد التوحيد للمدة 1990-2005

السنة	GDPالجاري مليار يورو	GDPالحقيقي 2015=100	معدل النمو	التضخم	فائض الميزان التجاري مليار يورو	البطالة
1990	1306.7	68.6	—	2.6	46078	7.2
1991	1579.8	71.77	5.1	3.7	76545	5.4
1992	1695.3	73.15	1.9	5	14729	6.3
1993	1748.6	72.38	-1	4.5	29329	7.6
1994	7830.3	73.9	2.4	2.6	36077	8.2
1995	1898.9	75.33	1.5	1.8	43614	8
1996	1926.3	75.98	0.8	1.3	49269	8.7
1997	1967.1	77.53	1.8	2	58233	9.4
1998	2018.2	79.21	2	0.9	64919	9.1
1999	2064.9	80.56	1.9	0.6	65211	8.2
2000	2116.5	83.17	2.9	1.4	59128	7.5
2001	2179.9	84.84	1.7	2	95495	7.6
2002	2209.3	84.89	-0.2	1.3	132788	8.4
2003	2220.1	84.36	-0.7	1.1	129921	9.3
2004	2270.6	85.74	1.2	1.7	156081	9.8
2005	2300.9	86.33	0.7	1.5	158179	10.7

Source : German federal statistical office for different year.

وبالتالي كانت تكلفة دمج الاقتصادين من الاسباب الرئيسية لتدهور الوضع الاقتصادي لالمانيا في تلك المدة . ادركت الحكومات الالمانية المتعاقبة اهمية اصلاح الاقتصاد لتحقيق النمو المتزايد وهو ما دفع حكومة غيرهارد شرودر (Gerhard scroder-1944) اطلاق برنامج اصلاحي بعيد المدى عرف بأسم (اجندة 2010) لتعزيز النمو والتوظيف بعد التراجع السلبي 2002 و 2003

[1] ***Hans- werner sinn , Germany S Economic unification an Assessment after ten years , working paper 7586, National bureau of economic Research , March 2000 ,p3.***

[2] ***Jorg Bibow , The economic Consequences of German Unificatia : The lmpact of Misguided Macro economic policies , No.67A. 2001 ,P2.***

بنسبة (0.2-) و (5.7-) على التوالي ، لدعم المالية العامة بالاصلاحات الضريبية والتخفيضات في الاعانات الحكومية ، وكانت اكثرها جدلا هي اصلاحات سوق العمل وما يسمى قانون هارتز (Hareziv)*الذي دمج البطالة مع مزايا الرعاية الاجتماعية للحصول على تعويض البطالة لمدة (12شهراً) بدلاً من (32شهراً) ، والغى القانون برنامج قائم يحق به للعاطلين لفترات طويلة الحصول على (57%) من صافي الدخل العادي واستبداله بدخل اجتماعي اقل سخاء ، وتم تبرير ذلك بالحاجة الى تقليص النفقات الحكومية والمساهمة في خفض الاجور الحقيقية وخلق فرص عمل جديدة ، لكن البرنامج لم يحض بشعبية واسعة وتسبب بخفض الدعم الى حزب شرودر بنسبة (30%) واضطر الى الاستقالة والدعوة الى انتخابات مبكرة .[1]

خامسا- 2 المدة 2006-2018 : وبزعامة انجيلا ميركل (1954-Angela Merkel) وعلى الرغم من الحذر من مناصرة الاصلاحات التي لا تحظى بالشعبية ، أقرت الحكومة اصلاحاً مهماً بروح (أجندة 2010) برفع سن التقاعد الى (67سنة) كما راجعت الحكومة بمساعدة ميركل اصلاحات اطالة الوقت لدفع اعانات البطالة للعمال الاكبر سناً واعفاء المتقاعدين من ارتفاع الاسعار وادخال الحد الادنى للاجور في ستة صناعات بما في ذلك الخدمات البريدية والامنية وحققت حكومة ميركل تحسن اقتصادي واضح بعد ان سجل معدل نمو (3.8%) عام 2006 وانخفاض في البطالة ما يقارب درجة واحدة وتحرك بطيء للتضخم ، وزيادة معتادة في الفائض التجاري الا ان كل هذا توقف مع الازمة ، وأعيد انتخاب ميركل في سبتمبر عام 2009 وصرحت بصراحة انها تتوقع ان يواجه الاقتصاد الالماني زيادة في التحديات ، وهدف حكومتها هو تحفيز النمو الاقتصادي ، ويبدو ان وصفة الحكومة لمثل هذا النمو مزيج من التخفيضات الضريبية واستمرار الانفاق الحكومي لابقاء البطالة منخفضة ، وجهود طويلة الاجل لكبح جماح مثل هذا الانفاق ، كما قامت الحكومة بتحديد برنامج العمل القصير الذي بواسطته تدعم ارباب العمل للاحتفاظ بالعاملين بدوام جزئي وقالت انها ستنفذ تخفيضات ضريبية بقيمة (24 مليار يورو) حوالي (36 مليار دولار) للشركات والطبقات الوسطى على مدى السنوات الاربع المقبلة .[2]وعلى الرغم من الازمة المالية العالمية وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (-5.7%) عام 2009 ، الا ان الحكومة نفذت سياسات تحفيز للنمو لدعم القطاع الخاص الالماني عندما اقر البرلمان اجراء تحفيزات محلية بلغ مجموعها (71 مليار يورو) ما يقارب (105 مليار دولار) لعامي 2009

---

* **مقترحات قدمتها لجنة عينتها الحكومة من (15) خبيراً برئاسة بيتر هارتز مدير شركة فولكس واكن فضلا عن مدير شؤون الموظفين للشركة هانز فيرز. (*source : op.cit*)**

(1) ***Raymond J.Ahearn , paul Belkin . op. cit , p14.***

(2)***Christian Dustmann et al , from Sick man of Europe to economic superstar : Germany s Resurgent Economy ,Journal of economic perspectives – volume 28, Number 1- winter 2014 , p169.***

و2010 ، يزاد عليها نفقات مزايا الرعاية الاجتماعية المضمونة ضد البطالة ، وتصل اجراءات التحفيز المالي في المانيا الى حوالي (1.5%) من اجمالي الناتج المحلي الالماني ،[1] وهو ما جعل معدل البطالة يرتفع بشكل طفيف وكما يوضحه الجدول (14) .

جدول (14) التطور الاقتصادي لالمانيا للمدة (2006-2018) .

السنة	GDPالحقيقي مليار يورو2015=100	معدل النمو %	التضخم%	فائض الميزان التجاري مليون يورو	البطالة%	GDPجاري مليار يورو
2006	89.88	3.8	1.6	159.048	9.8	2393.3
2007	92.86	3	2.3	195.348	8.4	2513.2
2008	93.83	1	2.6	178.297	7.3	2516.7
2009	88.0	-5.7	0.3	138.697	7.5	2460.3
2010	91.84	4.2	1.1	154.863	6.4	2580.1
2011	95.4	3.9	2.1	158.702	5.5	2703.1
2012	95.9	0.4	2	193.222	5	2758.3
2013	96.34	0.4	1.4	197.632	4.9	2826.2
2014	98.51	2.2	1	213.601	4.7	2938.6
2015	100	1.7	0.5	244.310	4.3	3048.9
2016	102.24	2.2	0.5	248.916	3.9	3159.8
2017	104.83	2.5	1.5	247.946	3.5	2377.3
2018	106.39	1.5	1.8	228.259	3.2	3386.0

Source : Germany federal statistical office for different years .

ومنذ عام 2010 ولغاية 2018 نما الاقتصاد الالماني بمعدل متوسط بلغ (2.1%) مع انخفاض معدل البطالة بنسبة (-50%) من (6.4%) الى (3.2%) ، وارتفاع في معدل التضخم لأقل من درجة من (1.1%) الى (1.8%) واستمرار تحقق الفائض التجاري والذي بلغ اكثر من (248) مليار يورو عام 2016 ، وتستأثر المانيا بما يقارب ربع اجمالي الناتج المحلي للاتحاد الاوربي لعام 2018 والذي بلغ (18750) مليار دولار ، وتصدرت المانيا دول الاتحاد الاوربي بناتج (4322) مليار دولار ، حسب بيانات جدول (15) وهي خامس اكبر اقتصاد بالعالم بعد كل من الصين بناتج اجمالي بلغ (25222) مليار دولار امريكي ، والولايات المتحدة (20482) مليار دولار ، والهند (10650) ، واليابان (5595) مليار دولار ، بعد ما كانت ثالث اكبر اقتصاد في العالم عام 1988. ويعزى هذا التراجع في ترتيب الاقتصاد الالماني لاسباب تتعلق بتكاليف توحيد الالمانيتين الباهظة، وتكاليف برامج الضمان الاجتماعي السخية والرعاية الاجتماعية واللوائح المرتبطة بها ، الى جانب الاقتصاد الموجه نحو التصدير اكثر من الاستثمار والاستهلاك المحلي .[2].

[1] ***Op . Cit . P 20 .***

[2] ***Raymond J. Ahearn , Paul Belk . op . cit, p 3.***

جدول (15) ترتيب الاقتصاد الالماني على المستوى الاوربي والعالمي لعامي 1988-2018.

2018				1988			
اجمالي GDP مليار $	اكبر دول العالم في GDP	اجمالي الناتج المحلي مليار$	اكبر دول الاتحاد الاوربي GDP	اجمالي GDP مليار $	اكبر دول العالم في GDP	اجمالي الناتج المحلي مليار$	اكبر دول الاتحاد الاوربي GDP
25222	الصين	4322	المانيا	4863.6	USA	1131.2	المانيا
20482	USA	2828	المملكة المتحدة	2576.0	يابان	898.6	فرنسا
10650	الهند	2775	فرنسا	1131.2	المانيا	765.2	ايطاليا
5595	اليابان	2072	ايطاليا	356	الصين	730.03	المملكة المتحدة
4322	المانيا	18750	الاتحاد الاوربي	271	الهند	5271.3	اجمالي GDPللاتحاد الاوربي
23%=نسبة المانيا الى الاتحاد الاوربي%				21.4%=نسبة المانيا الى الاتحاد الاوربي%			

Source : Germany federal statistical office ,1990,P709
: Germany federal statistical office ,2019,P709

ويشير الجدول (16) الى قوة المانيا الاقتصادية من كونها اقوى مصدر اوربي بعد ان بلغت نسبتها (68%) من تجارة الاتحاد الاوربي الخارجية عام 2018 ، فبلغت قيمة صادراتها (1446) مليار دولار وجاءت في المركز الثالث عالمياً بعد كل من الصين بقيمة صادرات بلغت (2407) مليار دولار ، والولايات المتحدة (1545) مليار دولار ، بعد ان كانت متصدرة لسنوات حجم الصادرات العالمية كون الصناعة الالمانية رمز المهارة والجودة والموثوقية ، حافظت المانيا على قدرتها التنافسية باتباع سياسة الانكماش المنهجي للاجور وتقليل تكاليف العمالة منذ عام 2001 ، وبغطاء محكم على الاجور تمكنت من زيادة حصتها من الصادرات الداخلية للاتحاد الاوربي والتي لم يتبعها الاخير في ضبط الاجور .

جدول (16) ترتيب صادرات المانيا على المستوى الاوربي والعالمي لعامي 1988 2018.

2018				1988			
قيمة الصادرات مليار $	اكبر الدول العالمية المصدرة	قيمة الصادرات	اكبر الدول الاوربية المصدرة	قيمة الصادرات مليار $	اكبر الدول العالمية المصدرة	قيمة الصادرات مليار $	اكبر الدول الاوربية المصدرة
2863	الصين	1446	المانيا	567.6	المانيا	567.6	المانيا
1545	USA	523.3	فرنسا	563.8	USA	299.7	فرنسا
1446	المانيا	503.05	ايطاليا	466.3	اليابان	255.3	المملكة المتحدة
968	اليابان	442.06	المملكة المتحدة	-	الصين	225.3	ايطاليا
573	كوريا	2120.9	الاتحاد الاوربي			1881.8	الاتحاد الاوربي
				30%=نسبة صادرات المانيا الى الاتحاد الاوربي			

Source : - Germany federal statistical office ,1990,p683.
- Germany federal statistical office ,2019,p685.

معززة بالتغييرات التي تقودها الشركات ،[1]والقوة الصناعية وتصاعد القيمة الاسمية والحقيقية للناتج الصناعي ، فقد تضاعفت القيمة الاسمية بنسبة (159%) ، والقيمة الحقيقية بنسبة (44%) بمعدل نمو مركب بلغ (1.8%) طيلة المدة من 1990-2018 ، وحسب ما يوضحه الجدول (17) .

[1] ***Ibid , p15***

جدول (17) قيمة الناتج الصناعي في المانيا للمدة 1990-2018 .

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
قيمة الناتج الصناعي مليار يورو	932.2	994.6	1307	1488.3	1575.5	1795.5	1978.03
قيمة الناتج الصناعي الحقيقي1995=100	99.6	100	113.5	118.3	121.8	132.9	143.5

Source : Germany federal statistical office for different years.

خامسا-3 حجم الانفاق الحكومي بعد التوحيد The amount of government spending after unification

بعد اعادة التوحيد كانت هناك فوارق كبيرة بين الالمانيتين ولدت عقبات تطلب معالجتها وابرزها اعادة هيكلية ملكية الشركات الحكومية ليناسب العمل في اقتصاد السوق لالمانيا الغربية ، والحاجة الى تجديد البنية التحتية لقطاعات رئيسية مثل النقل ، والطاقة ، والاتصالات ، كي لا تكون مشكلة لعمل القطاع الخاص ، فضلا عن متطلبات التجديد البيئي وانتهاكات المانيا الشرقية للتلوث البيئي وغيرها ، وهو ما نتج عنه التوسع في حجم الانفاق الحكومي والدين الحكومي في حكومة عملت للدفاع عن التوازن بين النمو الذي يقوده السوق والانفاق الاجتماعي القوي في سياسات اقتصادية قائمة على نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ، وهي سياسة متماثلة الى حد بعيد في حكومتي كول وميركل ، فكان لابد من تخفيف الركود في الانتاج والتوظيف اجتماعياً والوصول الى مكاسب سياسية ايضاً تترتب عليه اعباء مالية كبيرة على الحكومة الفدرالية في ظل سياسة مالية تقليدية تسعى لخفض الاعباء الضريبية وزيادة الانفاق الاجتماعي (الانفاق بالعجز) ، فقد سجل الانفاق الحكومي النسبة الى GDP معدل متوسط للمدة (1990-2018) بلغ (44.4%) ارتفع ضمنها حصة الانفاق الاجتماعي من(48%)عام 1990الى(69%)عام 2005 ثم اصبحت(67%)عام 2018 كما في الجدول(18).

جدول (18) الميزانية العمومية لالمانيا بعد التوحيد ونسبة الانفاق العام والدين العام الى GDP للمدة (1990-2018). (مليار يورو)

السنة	انفاق عام	ايرادات	فائض+/عجز-	انفاق الىGDP	الدين العام	دين الى GDP	انفاق اجتماعي	انفاق اجتماعي الى GDP
1990	585.22	557.97	-	%42.6	536.22	%41	269.43	%46
1995	950.52	889.49	-	%50.0	1009.32	%53	450.35	%50.5
2000	960.75	979.32	+	%45.3	1198.14	%56	513.16	%53.5
2005	1002.24	946.46	-	%43.5	1447.50	%62.8	695.65	%69.3
2010	1105.87	1030.90	-	%42.8	2011.67	%79	760.59	%68.7
2015	1272.80	1302.33	+	%41.7	2049.17	%67.2	849.17	%66.7
2018	1428.51	1480.11	+	%42.1	1967.38	%58	965.50	%67.5

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

طبيعة السياسة الاقتصادية الحكومية في وضع مزايا سخية لابقاء البطالة منخفضة حتى في ظل الازمة المالية العالمية ، قاد الى ارتفاع الدين العام نسبة الى GDP اعلى بكثير مما كان عليه قبل الازمة لتصل الى (79%) عام 2010 مقارنة ب (56%) عام 2000 ، هذا الى جانب ان مشاكل

المانيا لم تأتي من الداخل فقط بل ومن الخارج ايضاً مع ازمة منطقة اليورو وزيادة ديون دول الاتحاد الاوربي وفقدان الثقة في سندات اليورو بشكل كبير اثناء الازمة المالية العالمية وبعدها ، والعمل على انقاذ البنوك الاوربية وتحفيز الاقتصاد بالمثبتات التلقائية (تقليص الايرادات الضريبية وزيادة الانفاق على اعانات البطالة وغيرها) ، فقد بلغ دين اليونان كنسبة من اجمالي GDP (165.3%) وايطاليا (120.1%) والبرتغال (107.8%) وايرلندا (108.2%) ، وبلجيكيا (98.0%) عام 2010 [1] وبفضل سياسة ميركل الاقتصادية وابرزها كمش الاجور وخفض تكاليف العمالة وطبيعة الهيكل الاقتصادي الالماني(التصنيع والصادرات) تحسن الوضع الاقتصادي وبدا هناك فائض في الميزانية العمومية وانخفاض الدين العام كنسبة من GDP الى (58%) عام 2018 ، وتصدرت الحكومة الفيدرالية للدين العام في المانيا بمعدل متوسط للمدة بلغ (62.5%) كما في الجدول (19).

جدول (19) الاهمية النسبية للدين العام في المانيا بين حكومة الاتحاد الفيدرالي والولايات والبلديات للمدة 1990-2018.

السنة	نسبة الاتحاد الفيدرالي من الدين العام %	نسبة الولايات الفدرالية من الدين	نسبة البلديات من الدين العام	نسبة ديون اخرى
1990	57.1	31.1	11	0.8
1995	65	25.5	8.3	1.2
2000	64.6	27.8	7	0.6
2005	61.3	32.3	5.8	0.8
2010	64	29.8	6.1	0.1
2015	62.9	30.2	6.8	0.1
2018	63.1	29.8	7	0.1

.Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years

[1] ***federal statistical office , statistical yearbook 2012 , P646.***

المطلب الثاني- حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية لالمانيا Government size in social indicators for Germany

تمهيد

رأى لودفيج أيرهارد ان اقتصاد السوق الاجتماعي ليس في سياسة عدم التدخل الحكومي ، ولكن هو وضع الفرد مرة اخرى في المقدمة ومنحه قيمة عالية توفر له عائداً عادلاً للعمل المنجز مع تكافؤ الفرص في الحياة والتوازن الاجتماعي في أطر سياسة تعليمية وخدمات صحية والتي بتوسعها تتقدم عملية التنشأة الاجتماعية ،[1] وبعد ان تركت الحرب العالمية الثانية بصمتها في المجتمع الالماني وما زالت حتى اليوم بغض النظر عما اذا كانت مشاعر أو اماكن او غيرها ، وبدت البلاد قادرة على التعافي والتطور الاقتصادي والاجتماعي (على الرغم مما خلفته الحرب) بجهود حكومة معنية بالقيم الاساسية للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان يساندها شعب يتباهى بقوميته ، وهو ما ساعد المانيا على النهوض من جديد بمجتمعها وتصدر المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الاوربي والذي يمكن اظهاره عن طريق تحليل اهم المؤشرات الاجتماعية والبيئية الالمانية .

اولاً – حجم الحكومة الاجتماعي والبيئي في المانيا قبل التوحيد The size of the social government in Germany before unification

اولاً – 1 السكان والمستوى المعيشي Population and standard of living

يمثل السكان محور التنمية واساسها سواء كانت اقتصادية او اجتماعية على المطلق والتي تحرك عجلة الاقتصاد وتأثيرها على التخطيط الحضري ومرافق البنية التحتية وحاجتها الى التعليم والثقافة والرعاية الصحية والنقل والاسكان وغيرها ،[2] وفي المدة 1950-1989 ارتفع عدد سكان المانيا الغربية من (50.8) مليون نسمة الى (62.0) مليون نسمة بنسبة زيادة بلغت (22%) خلال (50) عاماً بمعدل نمو مركب بلغ (0.4%) ، وتأثر النمو السكاني خلال تلك المدة بنوعين من التطورات ، الاولى : تطورات طبيعية للسكان (المواليد والوفيات) ، والثانية : تطورات مصطنعة (حركات هجرة) ، كانت الأخيرة اكثر تأثيراً في النمو السكاني الالماني ، وبلغ اعداد المهاجرين الوافدين في تلك الحقبة اكثر من (9.3) مليون شخص ، شكل نسبة (15%) من سكان المانيا الغربية عام 1989 ، بينما بدأ صافي الزيادة الطبيعية السكانية يكون بالسالب منذ منتصف عقد

---

[1] ***) Siegfried F.Franke , OP.cit,p5.***

[2] ***) Association of Germa city statisticians – VDST ,Catalog of indicators and characteristics on demographic chage, materials on population statistics , Volume 1,2011,p20.***

السبعينات بعد تغير سلوك الولادات بسبب تفشي حبوب موانع الحمل الحديثة ،[1]ما ادى الى انخفاض معدل الخصوبة من (2.1) لكل امرأة في سن (15- 45) عاماً خلال عقد الخمسينات والستينات الى (1.5) طفل لكل امرأة منذ منتصف السبعينات وحسب معطيات الجدول (20) . وحسب تقديرات قسم السكان في الامم المتحدة مع (2.1) طفل لكل امرأة سيظل عدد السكان دون تغيير مع ضمان استبدال الجيل الحالي .

جدول (20) المؤشرات السكانية لالمانيا الغربية للمدة 1950-1989.

السنة	عدد السكا مليون	النمو المركب%	معدل الولادات لك 1000شخص	معدل الوفيات لك 1000شخص	صافي الزيادة الطبيعية	هجر صافي 1000شخص	معدل الخصوبة
1950	49.88	-	16.2	10.3	+5.9	+378	2.2
1955	52.38	%0.9	15.7	10.8	+4.9	+311	2.1
1960	55.43	%0.9	17.3	12.0	+5.3	+364	2.0
1965	58.61	%0.8	17.4	11.9	+5.5	+344	2.0
1970	60.65	%0.5	13.5	12.6	+0.9	+574	2.0
1975	61.84	%0.3	9.9	12.6	-2.6	-199.2	1.0
1980	6153	%0.08	11.0	12.1	-1.1	+312	1.0
1985	60.97	%0.01	10.5	12.5	-1.5	+55	1.0
1989	52.06	%0.2	11.2	11.5	-0.3	+604.5	1.0

Sources : German statistical yearbook for different years.

وسوف يزداد السكان الذين لديهم معدل خصوبة اعلى من (2.1) ، اما الاقل سينخفض على المدى الطويل وسيؤثر على الهيكل العمري وبالخصوص الفئات في الطرف العلوي يعطيها شكل نبات الفطر ،[2] وقد بلغت نسبة الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (15-65سنة) ما يقارب (70%) عام 1988 ومعدل الاعالة (42.8%) ،[3] وقدعانت المانيا بعد الحرب الجوع ونقص المساكن وتحول الملايين من عمال السخرة واللاجئين من اصل الماني من بولندا و تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية الى التركيبة السكانية ، ما وضع عبئاً اجتماعياً ثقيلاً على الحكومة ، الا ان استيعابهم كان مدهشاً كون العديد منهم ماهرين في عملهم واصبحوا مساهمين في الانتعاش الاقتصادي ، فكانت من ضمن اكبر المشاكل التي واجهت الحكومة هو اعادة بناء المساكن المدمرة وايواء الناس ، وحسب بيانات الجدول (21) وخلال المدة 1949-1979 تمكنت الحكومة من بناء (8.3) مليون عمارة سكنية بمتوسط ايجار للمتر المربع بلغ (5.5 يورو) ، بعدها وخلال المدة من 1979-1990 تم بناء ما يقارب (2.1) مليون عمارة سكنية بمتوسط ايجار بلغ للمتر المربع (5.8 يورو) سنوياً .

---

[1]) Meinhard Miegel , Demographic change in Germany ,ISSUE ,3RD and 4th Quarters , 3-4/2016,p42.

[2]) United Nations population Division , world population prospect , New york , 2011,p7.

[3]) German statistical Yearbook of 2005 , P 677.

جدول (21) المؤشرات السكانية لالمانيا الغربية للمدة 1950-1989

المدة	عمارة سكنية مكونة 2-1 وحدة سكنية 1000وحدة	عمارة مكونة3-6وحدة سكنية 1000	عمارة مكونة 7وحدات واكثر 1000وحدة	المباني بالمجموع 1000وحدة	متوسط اجمالي الايجار للمتر المربع(يورو)
1978-1949	1046	2590	4731	8368	5.54
1990-1979	305	468	1352	2124	5.81

Sources : German statistical yearbook of 2005,p287.

ان التحول الذي شهدته المانيا في الهيكل الاقتصادي قد انعكس على الهيكل الاجتماعي وسلوكيات الافراد وحسب معطيات الجدول (22) بعد ما كان عدد العاملين في القطاع الزراعي يربوا على (4.9) مليون عامل ، ما نسبته (24.8%) من القوى العاملة الالمانية ، انخفضت بنسبة (79.6%) عام 1989 الى (1.8) مليون عامل لتشكل ما نسبته (3.6%) من القوى العاملة ، وتحولت الزيادة الى قطاع الخدمات الذي اصبح علامة فارقة لتقدم المجتمعات في التجارة والنقل والمواصلات ومؤسسات الائتمان المصرفية وغيرها ، فزاد عدد العاملين فيه من (6.5) مليون عامل ما نسبته (30%) من القوى العاملة ، الى (15) مليون عامل ما نسبته (54%) من القوى العاملة ، كما تطور مستوى الاجور الحقيقية لنفس المدة بزيادة (334%) وهي اعلى من نسبة الزيادة في اسعار المستهلك التي بلغت (57.5%) للمدة ذاتها ، وتجاوز معدل اجر الساعة الواحدة في اليابان ، واصبح مقارب للولايات المتحدة عام 1988 عندما بلغ معدل اجر الساعة للأولى (11.06$ بتعادل القوة الشرائية) والثانية (18.63$) في حين بلغ معدل اجر الساعة الواحدة في المانيا الغربية (18.50$). [1]

جدول (22) تغير هيكل العمالة في المانيا الغربية ومعدل الاجر الحقيقي الشهري بأسعار (1995) للمدة من 1950-1989

السنة	اجمالي عدد العاملين (1000)	عمال الزراعة (1000)	نسبة% الى اجمالي العمال	عمال الصناعة (1000)	نسبة %الى الاجمالي	عمال الخدمات (1000)	نسبة% الى اجمالي	الاجر الشهري الحقيقي	اسعار المستهلك 100=1995
1950	20000	4965	24.8	8520	42.6	6515	32.6	919.5	26.1
1955	22880	4250	18.6	10660	46.6	7970	34.8	1289.2	28.7
1960	26247	3623	13.8	12518	47.7	10106	38.5	1624.2	31.4
1965	26801	2790	10.5	13013	48.5	10998	41	2172.7	35.9
1970	26666	2262	8.6	13024	48.8	11382	42.6	2839.5	40.5
1975	25810	1773	6.8	11686	45.2	12351	48	3357.8	54.5
1980	26328	1437	5.5	11622	44.1	13269	50.4	3719.8	66.4
1885	25531	1390	5.5	10461	41	13680	53.5	3678.3	80.2
1989	27012	1013	3.8	10995	40.7	15004	55.5	3995.2	83.6

Sources : German statistical yearbook for different years.

ويمثل منحنى انجل (Engel curve 1821-1896) مدى تطور الوضع المعيشي لالمانيا الغربية كما في الشكل (8) عن طريق العلاقة بين التغير في دخل الفرد المتاح للإنفاق وكمية الانفاق على الغذاء ، فكلما زاد فقر الاسرة زادت حصة انفاقها على الغذاء من دخلها والعكس صحيح ،[2] وانخفضت حصة الانفاق على الغذاء من الدخل المتاح للفرد من (49%) عام 1950 الى (14%)

[1] ***) German statistical yearbook of 1990,p688.***

[2] **) ولسون ، جي هولتن ، مصدر سابق ص*108* .**

عام 1989 بعد ان زاد مقدار الدخل المتاح الحقيقي بمعدل (622%) خلال المدة ذاتها وبمعدل نمو مركب بلغ (4%) ، يقابلها زيادة اقل في قيمة الانفاق الحقيقي على الغذاء بمعدل نمو مركب (1.5%) بزيادة (111%) وحسب الجدول (23) ، وان قيمة الفائض بين الدخل والانفاق قد مثل التطور اللاحق للاصول والثروة للفرد الالماني .[1]

جدول (23) يوضح مؤشرات الدخل والإنفاق ومنحنى انجل في المانيا الغربية للمدة 1950-1989

السنة	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1989
الدخل المتاح الحقيقيDM	1168.8	1688.7	2139.2	5452	5769.6	6981.1	7517	7906.7	8443
قيمة الانفاق الحقيقيDM	1126.6	1634.5	2048	4822	5093	5741	6358	6742	7283
الانفاق على الغذاء DM	571	765.6	891.4	1245	1204.7	1200.6	1256.6	1183.2	1206.8
قيمة انجل %	%49	%46.3	%41.6	22.8	%20.7	%17	%16.7	%14.9	14.3

Sources : German statistical yearbook for different years.

شكل (5) نسبة الدخل المخصص للغذاء من الدخل المتاح (منحنى انجل) في الماني قبل التوحيد

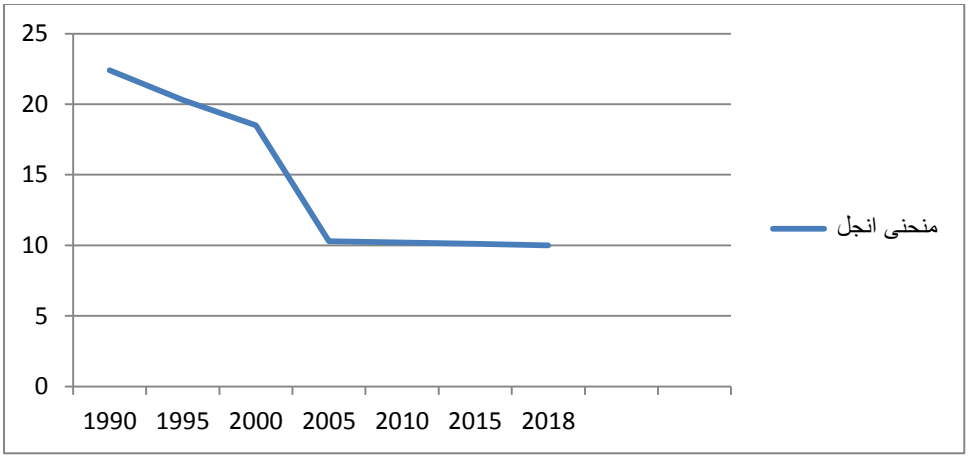

من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (23)

اولا-2 المؤشرات الصحية قبل التوحيد Health indicators

النظام الصحي في المانيا له تقليد طويل اتخذ مساراً وسطاً ونما تاريخياً وفقاً للظروف الاجتماعية للحكم ، وهو جزء من دولة الرفاهية الالمانية ، فلم يكن ذاتي التنظيم نتيجة لعمليات اقتصاد السوق ، ولا كنموذج مخطط سياساً ، وانما تأمين صحي قانوني واجتماعي بدأ في عام 1883 تحت حكم بسمارك بأعتباره تأمين للعمال وضمان ضد المخاطر الاجتماعية ، وكان استجابة رسمية للاثار الاجتماعية للثورة الصناعية في المجتمع المدني وهو اول تأمين صحي قانوني في العالم وموجودة ميزاته حتى يومنا هذا ،[2]وقد وضعت المانيا قانون التأمين الصحي لأول مرة كتأمين الزامي عام لعمال الصناعة والحرف وغيرها من المؤسسات التجارية ، ثم اضيفت

[1] ***) German statistical yearbook of 1990, p483.***

[2] ***) Hams- Ulrich Deppe , Historical out line: The statutory health in surance as the torso of a grown health system , 3d revised edition , frank furt lm 2002. Pp12.***

مجموعات اخرى من عمال الزراعة والنقابات ليكفل لهم حق قانوني في الحد الادنى من المزايا لضمان الامن الاقتصادي في حالة العجز بسبب المرض والحصول على العلاج الطبي ومنح الوفاة ، اي تعويض فقدان الدخل بسبب المرض والوفاة ، ويتم وضع ثلث المساهمة من قبل الشركة وثلثي المساهمات من قبل الموظفين ، كان ادخال التأمين الصحي قرار سياسي بعيد المدى من قبل السلطة الحاكمة في المانيا باعطاء العمال فرصة للاندماج في النظام ضمن اطار السياسة الاجتماعية التي كانت تخشى ثورات الحركات العمالية التي ايدت هذا القانون ،[1]وبعد الحرب العالمية الثانية كان نموذج الشراكة الاجتماعية للتأمين الصحي هو المناسب لائتلاف الحكومة الفيدرالية وجمعيات الاطباء واصحاب العمل والقطاع الخاص ، وتم استعادة ادارة التأمين لممثلين منتخبين لاصحاب العمل والموظفين وانشاء محاكم اجتماعية لأجل قضايا التقاضي والسماح لاطباء التأمين بالعمل المستقل بعد ما منعوا في حكومة فايمر .[2]

تطور النظام الصحي وارتفعت نسبة السكان الالمان المؤمن عليهم من (33%) عام 1950 الى (60%) عام 1989 كما انخفضت نسبة وفيات الاطفال الرضع بنسبة (87.5%) من (60.2) الى (7.5) حالة وفاة (لكل 1000مولود حي) خلال المدة ذاتها ، لينخفض عدد المستشفيات العامة بنسبة (41.9%) وارتفاع نسبة عدد المستشفيات الخاصة (268%) مع ارتفاع للمستشفيات غير الربحية او المجانية بنسبة(167%) كما في الجدول (24) .

جدول (24) نسبة التأمين الصحي للسكان في المانيا وعدد المستشفيات والاطباء للمدة 1950-1989 .

السنة	السكان المؤم عليهم 1000	نسبة الى اجما السكان	اجمالي المستشفيات	المستشفيات العامة	المستشفيات المجانية	المستشفيات الخاصة	وفيات الاطفال اقل من س 1000لكل طفل
1950	16535	%33	3271	2595	410	266	60.2
1955	24535	%46.8	3361	1326	1243	793	43.7
1960	27061	%48.8	3488	1362	1265	861	35.0
1965	28739	%49	3619	1354	1287	977	24.1
1970	30647	%50.5	3587	1337	1270	980	22.5
1975	33493	%54	3481	1297	1187	997	18.9
1980	35395	%57.5	3234	1190	1097	947	12.4
1985	36209	%59.4	3098	1104	1049	945	9.1
1989	37230	%60	3585	1508	1096	981	7.5

Sources : German statistical yearbook for different years.

وزادت ميزانية التأمين الصحي للمدة(1955-1989) مع زيادة عدد السكان المؤمن عليهم وتوسع المؤسسات الحكومية والاجتماعية وبدا الهيكل الاساسي للتأمين الصحي كمؤسسة ادارة اقتصادية شبه ضريبية في ظل موضوعات السوق المتنافسة مع وجود ادارة الصحة الحكومية لمراقبة جودة

[1] ***) Ibid , p20 .***

[2] ***) Ralphober ,Jan Dierkes , The German heath system history , basic structure and basic data, Health care management Institute ,April 2020,pp14-18.***

الرعاية الصحية كما يظهره الجدول (25) . وكلما تمتع المجتمع بمستوى معيشي جيد مع تقدم الرعاية الطبية وتراجع وفيات الاطفال والامراض المعدية.

جدول (25) ميزانية التأمين الصحي لالمانيا الغربية للمدة 1955-1989.

السنة	مساهمة ايرادات التأمين الصحي مليون DM				الايرادات	النفقات مليونDM	الفائض+ والعجز-
	المؤمن عليهم	الشركات	الحكومة	مؤسسات اجتماعية ومصادر اخرى			
1955	2181	1649	28	378	4596	4606	-10
1960	4357	3360	109	1692	9518	9506	+12
1965	7820	5188	225	2838	16071	15895	+176
1970	11846	7558	338	6860	26602	25673	+929
1975	23807	18758	970	17848	61383	61631	-248
1980	36916	29915	1935	20074	88840	90222	-1382
1985	49396	37482	2286	22959	112123	114400	-2277
1989	67670	47191	2405	22828	140094	130371	+9723

Sources : German statistical yearbook for different years.

وتقدم الوقاية والعلاج من الامراض التقليدية الى جانب النظافة والتعليم كلها عوامل تساعد في اطالة العمر لتكون الزيادة في معدل العمر المتوقع عند الولادة في المانيا الغربية طيلة المدة من عام 1950-1989 بمقدار (9.3) سنوات وحسب بيانات الجدول (26) .

جدول (26) معدل العمر المتوقع عند الولادة في المانيا الغربية للمدة1950-1989

السنة	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1989
معدل العمر المتوقع عند الولادة(سنة)	66.5	67.7	69.5	70.3	71.0	71.4	73.2	74.6	75.8

Source World Bank data, World Development lndicationa .

اولا-3 التعليم في المانيا قبل التوحيد Education indicators

يختلف نظام التعليم الالماني اختلافاً كبيراً عن غيره من نظم التعليم الموجودة في باقي البلدان منذ أواخر القرن التاسع عشر كونه يربط بين سوق العمل ونظام التعليم بعد المرحلة الرابعة من المدرسة الابتدائية والتي تكون نقطة الانتقال المناسبة الى المدارس الثانوية التي تختلف بأشكالها من إذ ارتباطها بالاهداف المتعلقة بأفاق الحياة المهنية في الخدمة الخاصة والعامة ليكون نظام التعليم والتوظيف في الهيكل الاجتماعي ككل تقليدي ومترابط للغاية بتدرجات هرمية تعطي تراخيص مهنية ذات صلة بالوظيفة الاجتماعية مع الاحتفاظ بالدراسة الاكاديمية والجامعية بشكل اختياري ، وابرز ما يميز هذا النظام هي المدارس المهنية التي تعمل وفق نموذج تطبيقي منذ القرن التاسع عشر في عصر النقابة وأنشأت ما يسمى بالنظام الرئيسي (المتدرب–الماهر–المعلم) لتنتقل بعد الحرب العالمية الثانية الى المدارس المهنية ، إذ يوقع المتدربون عقد تدريب مع شركة يقضون فيها معظم الاسبوع ويلتحقون ليوم أو يومين في المدرسة المهنية والتي تتراوح بين عامين وثلاث اعوام ونصف ، ويسمى هذا النموذج (التعليم المهني المزدوج) الذي يجمع بين النظرية والتطبيق لاعداد المتدربين للشركات ويوفر الخبرة العملية ، وفي عام 1976 دخل قانون جديد حيز التنفيذ هو اعادة

هيكلة التدريب المهني ودمجه في المستوى الثانوي (المدارس الثانوية المهنية) ، وتطور هيكل المدارس المهنية خلال المدة ما بعد الحرب لغاية توحيد الالمانيتين ليواكب التطور الصناعي والتكنولوجي ، فضلا عن رغبة تلاميذ المدارس الالمان للدراسة المهنية كونها توفر فرص جيدة للتوظيف ، كما يحصل المتدرب على راتب شهري من الشركة طيلة برنامج التدريب المزدوج .[1]

ولطالما كانت المانيا مركزاً اكاديمياً قويا والتعليم هو العمود الفقري للتقدم التكنولوجي فيها عن طريق وزارة التعليم والبحث الفيدرالي ، وبعد ان أعيد تشكيل مؤسسة الابحاث الالمانية عام 1951 في الجامعات وعدد من المؤسسات البحثية وتعزيز التعاون الوطني والدولي وتدريب العلماء الشباب ، ويكون تمويلها انتقالياً من الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والشركات المستفيدة ،[2] وقد زادت الاموال المعتمدة للبحث والتطوير العلمي من (8.7) مليون مارك عام 1950 وصولاً الى اعلى مستوى لها عام 1985 عندما بلغت (61.9) مليار مارك وشكلت ما نسبته (3.4%) من GDP وتضاعفت المبالغ بالارقام الحقيقية اكثر من (23) مرة ، ونمت بمعدل مركب خلال المدة 1950-1989 بنسبة (20.6%) وفق بيانات الجدول (27) .

جدول (27) المنح الدراسية للطلاب الالمان والاجانب والاموال المعتمدة للبحث والتطوير للمدة (1950-1989).

السنة	منح الطلاب الالمان	منح الطلاب الاجانب	الاموال المعتمدة للبحث والتطو الجامعي (مليون مارك)	الاموال المعتما بالاسعار الثابتة
1950	-	-	8.73	334.6
1955	176	333	26.0	905.9
1960	256	1305	50.3	1592.3
1965	267	1918	160.0	4456.8
1970	471	2180	317.5	7839.5
1975	437	1637	23041	422770.6
1980	6932	14293	38351	577575.3
1985	8346	14834	61965	772630.9
1989	15950	16517	50112	599425.8

Source : German statistical yearbook for different years.

كما تضاعف عدد الطلاب الالمان الحاصلين على المنح الدراسية في الخارج بنسبة (8962%) من (176) طالب عام 1955 الى (15950) طالب عام 1989 ، وتضاعف عدد الطلاب الاجانب الحاصلين على المنح الدراسية الالمانية بنسبة (4860%) من (333) الى (16517) طالب للمدة ذاتها ، وبشكل عام بلغ عدد الحاصلين على شهادات التخرج من المدارس العامة [3] في المانيا الغربية (50.481) مليون طالب عام 1989 شكل نسبة (94.8%) من عدد السكان بعمر 15 عاما

[1] ***) Wolf .Dietrich Greinert , stefan wolf , op.cit ,p13-15.***

[2] ***) Barbara Riodmuller , Universities and re437search in the unification process, science city Berlin ,1998,p4.***

[3] **) شملت خريجي المدارس المتوسطة والثانوية بمختلف مستوياتها والجامعات ومراكز التدريب المهني وتعليم الكبار .**

فما فوق والذي بلغ (53.241) مليون شخص ، كان منهم خريجو التعليم والتدريب المهني (33.006) مليون طالب ، ما يعادل (65.4%) من اجمالي المتخرجين ، بينما بلغ عدد الطلاب الذين فضلوا الدراسة الاكاديمية (17.475) مليون طالب ، شكلوا نسبة (34.6%) من المتخرجين ، وكان (2.320) مليون طالب لا زالوا في الدراسة بنسبة (4.4%) من السكان ، وبلغ عدد الالمان بدون شهادة مدرسية (440) الف شخص ما نسبته (0.08%) من السكان .[1]

وفي سبعينيات القرن الماضي عام 1971 طرح قانون المساعدة الفدرالي الالماني (BAFOG) في تعليم الطلاب بالمدارس الثانوية والجامعات عن طريق تنظيم القروض والمنح الطلابية للذين يعتمدون على الدعم المالي في دراستهم والتي تبدأ من المرحلة العاشرة للدراسة الصباحية والمسائية والكليات للأفراد الذين يعيشون في ظروف صعبة نوعا ما ، ففي عام 1977 كان عدد الطلاب المستفيدين من منحة (BAFOG) بلغ (908314) طالب ،[2] انخفض العدد بنسبة (82%)عام 1989 عندما بلغ عدد الطلاب (497631) طالب بعد تحسن المستوى المعيشي في المانيا الغربية وتوجه معظم الطلاب للدراسة المهنية .[3]

كما تقوم وزارة التعليم الفدرالية بدعم مؤسسات تعليمية لرعاية الطلبة الموهوبين عن طريق تقديم المنح المالية والدراسية لتحفيز وتنمية امكانياتهم ، وقد بلغ عدد الطلاب الموهوبين الحاصلين على الدعم (9190) طالب عام 1980 ، كان بينهم (1191) طالب دكتوراه ، وخلال عقد من الزمن ارتفع العدد بنسبة (22%) ليصبح (11236) طالب عام 1989 ، من ضمنهم (1875) طالب دكتوراه .[4]

اولاً-4 الاستدامة البيئية Environmental sustainability

في عقود ما بعد الحرب تدهورت البيئة في المانيا الغربية بسبب زيادة الانبعاثات والتجمعات الصناعية في المدن نتج عنها تلوث الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة ولم تكتسب حماية الطبيعة لمصلحتها اهمية حتى السبعينات مع ديناميكيات التنمية الاقتصادية والتقنية وظهور المبادرات الدولية من قبل نادي روما (حدود النمو 1972) ومؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية 1972، والسنة الاوربية لحفظ الطبيعة 1970 ، ما ادى الى نشوء حركة بيئية في المانيا بعد تحسن المعيشة ليبدأ الناس في البحث عن جودة الحياة الطبيعية والمطالبة ببيئة نقية وحماية

---

[1] ***Federal statistical office , statistical Yearbook 1992 ,P 410 .***
[2] ***Federal statistical office , statistical Yearbook 1980 , P 357 .***
[3] ***Federal statistical office , statistical Yearbook 1991 , P 405 ,***
[4] ***Federal statistical office , statistical Yearbook1992 , P 434 .***

الطبيعة الكلاسيكية ، وقد اصدرت الحكومة قانون التلوث الفيدرالي عام 1974 ، والقانون الفيدرالي للحفاظ على الطبيعة 1976 ، على الرغم من ذلك بقيت مسؤوليات حماية البيئة على عاتق الحكومة الفيدرالية الاشتراكية الليبرالية، وخاصة وزارة الداخلية حتى تأسيس الوزارة الفيدرالية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية عام 1986.[1] ولقد اشارت دراسة قدمت من قبل خبراء (14دولة) بأن السياسة البيئية لالمانيا الغربية استخدمت مزيج من خطط السياسة البيئية القديمة والمبتكرة ، والنمط القديم في مدة ما بعد الحرب التعاون بين الحكومة والشركات والنقابات (المثلث الحديدي) تطورت تدريجياً الى شبكة حديثة من المنظمات المحلية المهتمة بالبيئة والقادرة على المشاركة في القرارات السياسية على مستوى المجتمع المحلي والدولة ،[2]وعن طريق تحليل المؤشرات البيئية لالمانيا الغربية نجد زيادة في نسبة وصول شبكة امدادات المياه للسكان من (93.7%) عام 1969الى (98.6%) عام 1989 ، وزيادة شمولهم بشبكات تصريف مياه الصرف الصحي من (79.1%) الى (94%) للمدة ذاتها وحسب الجدول (28) .

جدول (28) عدد السكان المشمولين بإمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في المانيا للمدة من 1969-1989.

السنة	اجمالي عدد السكان 1000	السكان مشمولين امدادات المياه الصالحة 1000	النسبة الى اجمالي السكان%	السكان مشمولين بالصرف الصحي (1000شخص)	النسبة الى اجمالي السكان%
1969	60067	56282	93.7	47512	79.1
1975	61821	59245	95.8	53155	86.0
1979	61439	59782	97.3	54470	88.7
1983	61307	59952	97.8	55632	90.7
1987	61077	59979	98.2	56520	92.5
1989	62063	61194	98.6	58277	93.9

Source : German statistical yearbook ,2000 ,p679.

ويشير الجدول (29) الى زيادة النفايات المتخلص منها من التصنيع والمستشفيات من (154) مليون طن عام 1975 الى (205) مليون طن عام 1987 * بنسبة بلغت (33%) بوجود ميزات مؤسسية وقانونية فريدة اعطت نجاحات على الصعيد البيئي .

جدول (29) كمية النفايات العامة والتصنيع والمستشفيات التي تمت ازالتها وعدد المشاريع في المانيا للمدة 1975-1987.

السنة	عدد المشاريع	كمية النفايات تمت ازالتها من التصنيع والمستشفيات(1000طن)	كمية النفايات العامة تمت ازالتها (1000طن)	عدد المشاريع
1975	6769	154754	58722	4616
1980	6749	207435	83638	3035
1982	7660	193580	80134	3176
1984	7542	197590	86093	3211
1987	7722	205717	99534	3220

Source : German statistical yearbook ,1992 ,P716.

---

[1] ***) Nils M.Frank , 40 years of BUND : The story of the Bund for Umwelt and conservation Germany e.v.1975-2015 , scientific office Leipzig , July 2015 , P11 .***

[2] ***) Helmut weidner , performance and characteristics of German Enviornmental policy: Overview and Expert commentaries From 14 countries, wissenschaftszentrum Berlin for sozialforschung, 2017 , P7 .***

***لم تتوفر بيانات كمية ازالة النفايات لعام 1989 ، و1988 في كل كتب الاحصاء الفدرالية الالمانية بعد عام 1987 وسجلت لعام 1990 وما بعدها .**

على الرغم من انها جاءت بتكلفة مالية كبيرة ، وهذا زاد من اجمالي النفقات على حماية البيئة (بأسعار 1985) من (14.5) مليار مارك عام 1975 ، الى (27.3) مليار مارك عام 1989 بزيادة نسبية بلغت (88.3%) بمعدل نمو مركب بلغ (4.2%) توزعت بين نفقات الحكومة وشركات التصنيع ، إذ زادت الاولى بنسبة (79%) ، والثانية بنسبة (97.6%) وكانت نسبة مساهمة كل منها متقاربة وحسب الجدول (30) .

جدول (30) قيمة النفقات على حماية البيئة لالمانيا الغربية (بأسعار 1985) للمدة (1975-1989)

السنة	نفقات البيئة (بأسعار1985) مليون مارك	نفقات الدولة	نسبة المساهمة	نفقات شركات تصنيع	نسبة المساهمة
1975	14536	7263	49.9	7273	50.1
1978	17188	8577	49.4	8611	50.1
1980	18400	9248	50.2	9152	49.8
1985	21711	10769	49.6	10442	50.4
1986	23281	11609	49.8	11672	50.2
1987	24711	12177	49.3	12534	50.7
1988	26004	12558	48.3	13446	51.7
1989	27382	13007	74.5	14375	52.5

Source : German statistical yearbook ,1992 ,p724.

واجهت المانيا تحدي التركيز الصناعي المرتفع لقطاعات صناعية مثل المواد الكيميائية والحديد والصلب وتوليد الطاقة وكثافة النقل وغيرها ، ساعدها الوضع الاقتصادي الجيد لتحمل تكاليف السياسة البيئية ،[1] فكانت انبعاثات الغازات السامة تكاد تكون مقبولة مقارنة بحجم الاقتصاد الالماني الصناعي ، فزادت انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون (Co_2)(الذي يمثل فضلا عن ثاني اوكسيد النتروجين غازات الاحتباس الحراري) بنسبة (0.03%) من(299) مليون طن عام 1975الى (300)مليون طن عام 1989، كما زادت حصة الفرد الالماني من انبعاثات(Co_2)من (4.8)طن الى (5.3)طن بنسبة زيادة بلغت (15%) لنفس المدة ، وكانت النسبة الاكبر من الانبعاثات تأتي من قطاعي توليد الطاقة والتصنيع وكما يظهره الجدول (31).

جدول (31) كمية انبعاث غاز (Co_2) والقطاعات المساهمة في الانبعاث في المانيا الغربية للمدة 1975-1989.

السنة	(Co_2) مليون طن	مساهمة توليد الطاقة %	مساهمة التصنيع %	صغار المستهلكين %	الاسر%	حركة المرور فيالشارع%	حركة المرور الاخرى % *	نصيب الفرد(طن)
1975	299	38.8	34.8	9.0	9.4	4.0	4.2	4.8
1980	313	40.6	30.7	10.2	11.2	3.8	3.5	5.0
1985	342	43.9	28.7	10.5	10.5	3.5	3.2	5.6
1989	335	46.6	26.9	9.8	9.6	4.2	3.0	5.3

Source : German statistical yearbook ,1992 ,p716.

وزاد انبعاث ثاني اوكسيد النتروجين (No_2)من (580)الف طن عام 1975الى(630)الف طن عام 1989بنسبة زيادة بلغت (8.6%)وكانت مساهمة توليد الطاقة وحركة المرور سببا في انبعاثاته ، وزاد انبعاث ثاني اوكسيد الكبريت (So_2)من (4.10)مليون طن الى (4.75) مليون طن بنسبة

[1] ***) Helmut weidner, op.cit, p9.***

زيادة بلغت (15.8%) وانخفض انبعاث الغبار من حركة البناء والغابات والمرور وغيرها من النشاطات من (2.70)مليون طن الى (1.85)مليون طن بنسبة انخفاض بلغت (31%)ولنفس المدة ، واكبر مساهمة في ملوثات الهواء من غازات وغبار تأتي من مصانع توليد الطاقة والتصنيع وحسب ما يوضحه الجدول (32) .

جدول (32) كمية انبعاثات الغازات والقطاعات المساهمة بأنبعاثها في المانيا الغربية للمدة 1975-1989.

السنة	انبعاثات مليون طن	مساهمة توليد الطاقة	مساهمةتصنيع	صغارالمستهلكين	الاسر	حركةالمرور	حركة مروراخرى
ثنائي اوكسيد النتروجين No_2							
1975	0.58	39.3	12.3	0.5	1.2	26.4	20.2
1980	0.59	40.0	12.5	0.5	1.2	25.1	20.7
1985	0.64	45.4	14.1	0.6	1.3	20.4	18.0
1989	0.67	44.5	14.4	0.6	0.9	23.7	15.9
ثنائي اوكسيد الكبريتSo_2							
1975	41.0	74.5	10.3	3.2	10.2	0.6	1.2
1980	4.30	72.5	12.9	3.3	9.9	0.6	0.8
1985	5.40	75.4	12.4	3.3	8.0	0.4	0.6
1989	5.25	78.3	12.3	1.9	6.5	0.5	0.5
الغبار							
1975	2.70	54.8	33.6	3.1	6.7	0.7	1.1
1980	2.50	59.5	29.7	2.3	7.0	0.7	0.8
1985	2.35	54.6	33.4	3.3	7.4	0.6	0.8
1989	2.10	54.3	34.5	2.7	7.0	0.8	0.7

Source : German statistical yearbook ,1992 ,p716.

ثانياً – حجم الحكومة الاجتماعي والبيئي في المانيا بعد التوحيد The size of the social and environmental government in Germany after unification

بعد توحيد الالمانيتين تطلب تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ابعاداً متنوعة ومتداخلة تصف الفوارق بين الشرق والغرب في المانيا ، وكما اشرنا اليها بصورة عناوين لا تفصيل عن طريق التحويلات المالية الكبيرة من الغرب الى الشرق والتي تعبر الى حد ما عن عمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينهما ، والحاجة الى مساحة كبيرة في تحليل المؤشرات الاجتماعية والتي تم تجاوزها في تحليل التطور الاقتصادي واخذ النموذج الالماني الشامل بما آلت اليه النتائج بالبيانات .

ثانياً-1 السكان والمستوى المعيشي Population and standard of living

بلغ عدد سكان المانيا (82.9) مليون عام 2018 بمعدل نمو مركب بلغ (0.01%) للمدة (1990-2018) ونتج هذا النمو من صافي الهجرة الطبيعية الايجابي ، بزيادة عدد الوافدين بنسبة (29.2%) ، من (1.199) مليون شخص ، الى (1.550) مليون شخص ، بإذ شكل صافي الهجرة في المانيا نسبة (27%) من صافي الهجرة للاتحاد الاوربي ، وهو ما يفسر وجود (10.9) مليون شخص اجنبي في المانيا عام 2018 ، مسجلة نسبة (13.1%) من اجمالي السكان فيها ،[1] يقابلها

[1] ***federal statistical office , statistical yearbook 2012, P47.***

ضعف النمو الطبيعي للسكان من المواليد بأعداد سالبة إذ بلغ صافي الولادات والوفيات عام 1990 ما يقارب (15770-) فرد ، تضاعف الفارق الى (8مرات) عام 2018 واصبح (147379-) فرد ، اي ان عدد السكان يتقلص منذ سبعينات القرن المنصرم ويموت عدد اكبر من الاشخاص الذين يولدون ، وبقاء معدل الخصوبة بين (1.43-1.50) طفل لكل امرأة ، أدى الى ارتفاع نسبة الشيخوخة في السكان (فوق 65 عاماً) من (14.9%) عام 1990 الى (21.4%) عام 2018 وارتفاع نسبة الاعالة من (31.1%) الى (34.8%) لنفس المدة ، وحسب معطيات الجدول (33) .

جدول (33) تطور السكان في المانيا بعد التوحيد ما بين 1990-2018

سنة	السكان 1000	الزيادة الطبيعية للسكان			الزيادة المصطنعة 1000شخص			السكان اكبر من 65سنة		نسبة الاعالة	معدل الخصوبة
		الولادات	الوفيات	صافي الزيادة	الوافدين	المغادين	صافي	العددمليون	النسبة		
1990	79763	905615	921445	-15770	1199	596	+603	11.912	14.9	31.1	1.43
2018	82792	784884	932263	-147379	1552	1134	+416	17.709	21.4	34.8	1.51

المصدر من اعداد الباحث باعتماد: federal statistical office , statistical yearbook for different year

وكما هو الحال في البلدان المتقدمة فأن عدد العاملين في قطاع الخدمات ظل في تزايد ملحوظ حتى بلغ نسبة (74.4%) من اجمالي القوى العاملة الالمانية عام 2018 والتي زادت بأكثر من (6 ملايين عامل) في المدة (1990-2018) ، وانخفضت نسبة العاملين لقطاعي الصناعة والزراعة من (35.7%-24.2%) ومن (3%-1.3%) على التوالي لنفس المدة وفق بيانات الجدول (34) ، وتضاعفت الاجور الحقيقية للعاملين لجميع القطاعات الاقتصادية بمعدل (107.8%) وبلغت نسبة القوى العاملة الالمانية (17.3%) من حجم القوى العاملة للاتحاد الاوربي عام 2017 ، وبلغت المانيا اعلى نسبة في الاتحاد الاوربي للعاملين في المنازل للذين تتراوح اعمارهم بين (15-65 عاماً) التي شكلت (12%) .[1]

جدول (34) حجم القوى العاملة في المانيا وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية ومعدل قيمة الاجور للمدة 1990-2018.

السنة	اجمالي العاملة 1000عامل	عمالصناعة000	النسبة	عمالالزراعة 1000	النسبة	عمالالخدمات 1000	النسبة%	الاجور الشهرية	الاجورالحقيقية 100=2000	يوروساعة عم
1990	38790	13856	35.7	1174	3	23760	61.3	2247	72.7	22.5
1995	37958	12128	32	866	2.2	24964	65.8	3049	88.7	23.2
2000	39917	11358	28.4	758	1.9	27801	70.7	2984	100	25.7
2005	39326	10095	25.6	668	1.7	28563	72.6	3077	113.1	28.1
2010	41020	10036	24.4	661	1.6	30323	73.9	36661	123.5	29.0
2015	43071	10511	24.4	637	1.4	31923	74.1	3979	139.8	32.6
2018	44841	10875	24.2	617	1.3	33349	74.4	4278	151.1	35.0

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

وبدا تطور المستوى المعيشي في المانيا واضحاً معبراً عنه في انخفاض قيمة منحنى انجل كما في الشكل (7) والجدول (35) إذ كان يبلغ عام 1990 نسبة (22.4%) ليصل الى (10%) عام 2018 مع تضاعف القيمة الاسمية للدخل المتاح للأسر خلال تلك المدة بنسبة (204%) بمعدل نمو مركب

[1] ***German federal statistical office , 2019, p679-680.***

بلغ (3.9%) سنوياً ، وزيادة في الانفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة (175%) بمعدل نمو مركب بلغ (3.5%) سنوياً ونمو اقل للإنفاق على الغذاء بنسبة (1.1%) واستمرار الفائض بين الدخل والانفاق الاستهلاكي الذي يزيد من المدخرات المحلية بمعدل نمو مركب (5.3%) وزيادة بلغت (358%) .

جدول (35) تطور المستوى المعيشي ومنحنى انجل في المانيا للمدة 1990-2018.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018	نمو مركب
الدخل المتاح(يورو)	1118	1363	1522	2766	2922	3218	3486	3.9
قيمة الانفاق (يورو)	915	1133	1283	1996	2168	2391	2556	3.6
المدخرات	+203	+230	+239	+770	+754	+827	+930	5.3
الانفاق على الغذاء	251	270	282	285	305	332	348	1.1
منحنى انجل	%22.4	%20.3	%18.5	%10.3	%10.2	%10.1	%10	

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

شكل (6) نسبة الدخل المخصص للغذاء من الدخل المتاح في المانيا بعد التوحيد (منحنى انجل)

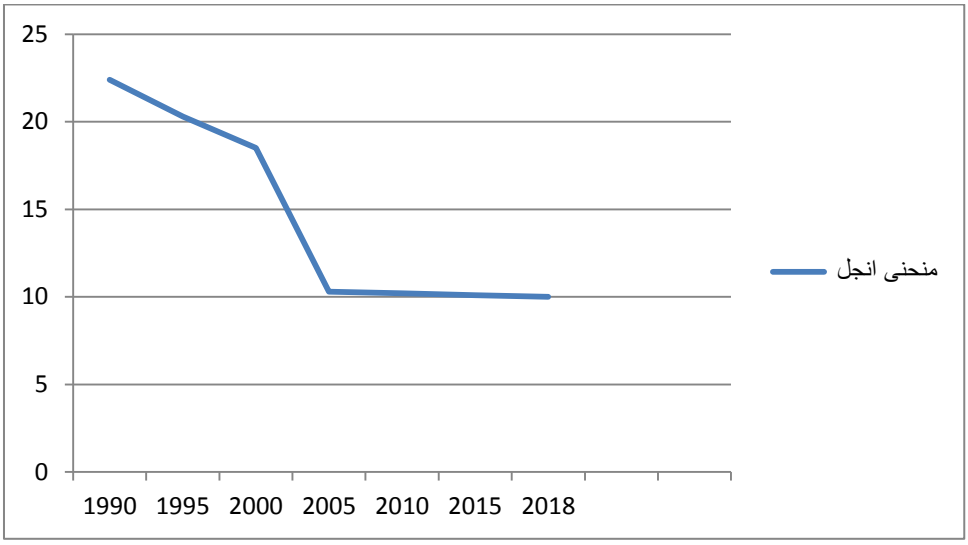

من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (35)

ثانياً -2 المؤشرات الصحية Health indicators after consolidation

كان النموذج الاولي لنظام الرعاية الصحية الالمانية قبل التوحيد يشير الى وجود نظامان متعارضان للرعاية الصحية في المانيا الشرقية والغربية ، اي نظام رعاية صحية مركزي للأولى ، والحكم الذاتي اللامركزي للثانية ، وبسبب انهيار الاوضاع الاقتصادية والسياسية ، وهجرة المواطنين ووجود ضغط زمني لاحلال الوحدة في المانيا الشرقية ، تم فرض مواقف مفاوضي المانيا الغربية وموافقة الاخرى على سلسلة قوانين ادت الى قبول العناصر الاساسية لنظام الرعاية الصحية لالمانية الغربية في مقدمتها الحرية الطبية في ممارسة الاطباء لعملهم وغيرهم من المهنيين الصحيين ، ليمثل خروجاً عن الشرق الالماني وقبول اساسيات عناصر الغرب الالماني ، وفي عام 2009 قدم قسم الاوبئة في عهد روبرت كوخ في برلين تقريراً أظهر فيه الى اي مدى استوفت المانيا الشرقية المعايير الفنية للغرب بفضل دعم المانيا الغربية لتحديث البنية التحتية في الجزء

الشرقي ببرامج مساعدات فورية ،[1]وقد تضاعف الانفاق على الصحة بنسبة (149%) عندما بلغ عام 2018 أكثر من (386.3) مليار يورو ، شكلت مساهمات الضمان الاجتماعي كمصدر لتمويل الانفاق معدل متوسط للمدة 1990 – 2018 ما نسبته (62.7%) من اجمالي الانفاق على الصحة وكان متوسط مساهمة الحكومة (13.1%) وللمدة ذاتها ، وايضاً متوسط مساهمة الشركات والاسر بلغ (14.7%) ، بينما المنح الطوعية بلغ متوسطها (6.3%) وكما في الجدول (36). وبلغ نسبة الانفاق على الصحة الى GDP متوسط

جدول (36) قيمة الانفاق على الصحة ومصادر التمويل والنسب للمدة من 1990-2018 .

السنة	اجمالي الانفاق على الصحة مليون يورو	الحكومة	النسبة%	الضمان الاجتماعي	النسبة%	الشركات والاسر	النسبة%	المنحة الطوعية	النسبة %	نسبة الانفاق على الصحة GDP
1990	155883	20852	13.3	86350	55.4	23564	15.1	25115	16.1	%12
1995	193878	23469	12.1	126061	65.0	29829	15.3	14518	7.4	%10.2
2000	208205	21467	10.3	141516	68.0	28820	13.8	16402	7.9	%9.8
2005	235325	29413	12.5	148976	63.3	36274	15.4	20661	8.8	%10.2
2010	283946	44193	15.6	170904	60.2	43389	15.3	3933	1.4	%11.2
2015	351701	51834	14.7	219835	62.5	50084	14.2	5079	1.4	%11.5
2018	386304	53059	13.7	248669	64.4	53672	13.9	5428	1.4	%11.4
المتوسط			13.1		62.7		14.7		6.3	%10.4

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

للمدة 1990-2018 ما يقارب (11%) ، وكان ثاني اعلى نسبة في الاتحاد الاوربي عام 2015 عندما سجلت (11.2%) بعد سويسرا التي بلغت نسبتها (12.1) عام 2019 .[2]وارتفعت نسبة الاشخاص المؤمن عليهم الى السكان من (39.1%) عام 1990 الى (87.8%) عام 2018 ، وسجلت ميزانية التأمين الصحي القانوني فائض لبعض السنوات وعجز لسنوات اخرى (مشابهة لما قبل التوحيد)وكما في الجدول (37) .

جدول (37) ميزانية التأمين الصحي والسكان المؤمن عليهم والعمر المتوقع ووفيات الامهات والاطفال للمدة 1990-2018.

السنة	عدد الاشخاص المؤمن عليهم 1000شخص	النسبة الى السكان %	ميزانية التأمين الصحي القانوني مليار يورو		الفائض+ العجز-	العمر المتوقع عند الولادة	وفيات امهات لكل 1000 مولودحي	وفيات رضع اقل من سنة لكل 1000 مولود حي
			ايرادات	نفقات				
1990	27234	34.1	147.7	141654	+	75.8	10	7.1
1995	35928	44.0	255.8	226587	+	76.3	5	5.4
2000	35559	43.2	133.8	133823	-	78.6	6	4.4
2005	50408	61.1	143.8	143809	+	79.2	4	4.0
2010	69803	85.4	175.3	175993	-	80.1	5	3.4
2015	70728	86.0	212.3	213549	-	81.4	3	3.3
2018	72781	87.8	241.3	239369	+	81.8	2.8	3.3

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

وتضاعفت الايرادات الاسمية للتأمين بنسبة (64%) والنفقات بنسبة اكبر عندما تضاعفت (69%) خلال المدة ذاتها ، وهذا الاهتمام بالصحة انعكس على زيادة معدل العمر المتوقع عند الولادة في

---

[1] ***Gun –chun Ryu , lessons form Unified Germany and their implications for Health care in the Unification of the Korean peninsula korea lnstitute for Health and social Affairs,2013,p131.***

[2] ***federal statistical office , statistical yearbook 2019,P662.***

المانيا (6 سنوات) عندما ارتفع من (75.8 سنة) عام 1990الى (81.8سنة) عام 2018 وانخفض عدد الوفيات للأمهات عند الولادة لكل (100000ولادة حية) من (10) وفيات الى (2.8) وفاة ، ووفيات الاطفال الرضع اقل من سنة (لكل 1000مولود حي) انخفض من (7.1حالة) الى (3.3حالة) خلال المدة ذاتها .

ثانياً-3 التعليم بعد توحيد المانيا Education after German unification

كانت في المانيا الديمقراطية نظاماً تعليمياً قبل التوحيد يفرض التزاماً قوياً بالمساواة في هيكل نظام تعليمي لاشتراكية الدولة بطريقة تضمن التعليم للشباب والفتيات في المناطق الحضرية والريفية وبغض النظر عن الموارد الاقتصادية للوالدين ، وبعد توحيد المانيا تطلب احداث تغييرات هيكلية في نظام التعليم لديهم كون المانيا الغربية اعتبرت نفسها اكثر تقدماً وتفوقاً وان نظامها التعليمي متميز يبدأ بمرحلة ما قبل المدرسة (روضة الاطفال) والمدرسة الابتدائية كمستوى اول ، ثم المستوى الثاني المدارس الثانوية والتدريب المهني ، والمستوى العالي في الجامعات ، فضلا عن ادخال مراكز تعليم الكبار منذ عام 1902 ، ففي عام 1990 بلغ المعينين من مدارس الكبار (3.178) مليون شخص ،[1]وتضاعف العدد الى اكثر من (6.429) مليون شخص عام 2018 ،[2]مع وجود تمايز اضافي في النظام التعليمي بين نظام التعليم العام والتدريب المهني في ثلاث مجالات : الاول – التعليم المدرسي بدوام كامل (غالباً يكون في المدارس المهنية) ، والثاني – التدريب المهني او التعليم العملي في شركة مع تعليم في مدرسة مهنية (التعليم المزدوج) ، الثالث – تعليم يسمى الانتقالي لمن يترك المدارس بدون وظيفة ، وهناك تطبيق بعض الولايات للنظام الثلاثي التقليدي ، الا انها تحولت بمجموعها الى نموذج تعليمي من مستويين يتكون من مستوى اكاديمي ، ومستوى مهني كامل .[3]

بدأت المانيا الديمقراطية تصفية نظامها المدرسي واجبرت على نموذج مشابه للنظام الغربي ، فشكلت نموذجاً ثنائياً للمدرسة الثانوية وسمح للطلاب بسنتين اضافيتين في المدرسة الابتدائية لتحديد نوع المسار في الخامسة والسادسة الابتدائية ، ما عدا نظام الرسوم الدراسية الجامعية التي رفضتها برلين وجميع ولايات المانيا الشرقية على الرغم من تحديدها ب(5000) يورو كحد اقصى عام 2006 ، الا انها الغيت فيما بعد وكانت اخر ولاية قامت بذلك سكسونيا السفلى عام 2014 ، مع موافقة الولايات بتعويض مؤسسات التعليم العالي خسارة الرسوم التي من المقرر

---

[1] ***German statistical yearbook 1992, p437.***

[2] ***German statistical yearbook 2019, p109.***

[3] ***Rita Nikolai , After German reuni fication : the imptementation at a two – tier school model in Berlin and Saxony , Journal of the History of Eduction society , vol.48 ,no.3,2019. p375.***

استثمارها في تحسين جودة الدراسات والتعليم وكما حصل عام 2005 في مبادرة التميز الالمانية والذي هو برنامج تحويل تنافسي لدعم مجموعة جامعات لتصبح لاعبين عالميين نحو التمويل المالي لمؤسسات التعليم العالي يتم وفق ميزانية سنوية تقدم من الوزارة الحكومية بعد مفاوضات واتفاقيات بين مؤسسات التعليم فيما يتعلق بأستقبال اعداد اضافية من الطلاب ، وهناك برامج تمويل اضافية بعضها ممول من الولايات و الوزارات الفدرالية لدعم البحوث والمنافسة على التميز ،[1]ففي عام 1990 بلغت ميزانية الجامعات (30.677) مليار مارك ، ما يعادل (15.732) مليار يورو ،[2] وقد تضاعفت عام 2018 بنسبة (244%) أسمياً بعد ان بلغت (54.131) مليار يورو ، بمعدل نمو مركب بلغ (4.3%) وفق معطيات الجدول (39) وان اجمالي الانفاق على التعليم قد تضاعف من (115.2) مليار يورو عام 1990 الى اكثر من (307.7) مليار يورو بنسبة زيادة أسمية بلغت (167.9%) بمعدل نمو مركب بلغ (3.4%) وزادت نسبة الانفاق الى (GDP) من (8.7%) عام 1990، وصلت الى (9.5%) عام 2010 ثم انخفضت الى (9%) عام 2018 ، وزادت نسبة الانفاق على البحث والتطوير (198%) من (33.4) مليار يورو الى (99.5) مليار يورو بمعدل نمو مركب بلغ (3.8%) . وان نسبة مساهمة الشركات في تمويل الانفاق بلغت حدها الاقصى (70%) عام 2000 بعد ان كانت (63.5%) عام 1990 .

كما يبين الجدول (38) نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى GDP خلال المدة 1990-2018 ، واشارت احصائيات المكتب الفيدرالي الالماني لعام 2019 ان قيمة مساهمة الحكومة الفيدرالية في تمويل الانفاق على التعليم بلغت اكثر من (33) مليار يورو عام 2016 ، ما نسبته (11.7%) والولايات الفيدرالية (110.6) مليار يورو ، ما نسبته (39.1%) ، والبلديات (34.6) مليار يورو ما نسبته (12.2%) من اجمالي الانفاق على التعليم ، اما التمويل الخاص بلغ اكثر من (99.3) مليار يورو ما نسبته (35%) من اجمالي الانفاق فيزاد عليها (5.6) مليار يورو من دول اجنبية .[1]كما بلغ عدد العاملين في مراكز البحث والتطوير (432658) شخص عام 1990 ، منهم (176401) بدرجة عالم (حسب المشاركات البحثية) ،[3] وقد زاد عدد العلماء بنسبة (138%) عام 2018 فقد بلغ عددهم (419617) عالم من (686349) اجمالي العاملين في البحثية ،[4] كما زاد عدد طلاب التبادل الاكاديمي * من (47489) طالب عام 1990 –[1] منهم (26944) منح

---

1) ***Jennifer Hart ,Tracking Germany Education : An Examination of There postwar periods , masters Theses loyala econamons ,2016,p53.***

2) ***federal statistical office , statistical yearbook 2019 , P111.***

3) ***federal statistical office , statistical yearbook 1992 ,P435.***

4) ***federal statistical office , statistical yearbook 2019,P115.***

* **كان اخر احصائية في التبادل الاكاديمي(المنح الدراسية) للمكتب الفدرالي للاحصاء في الكتاب السنوي الاحصائي 2011.**

الطلاب الالمان و (20545) منح الطلاب الاجانب – ليصبح في عام 2010 مجموع المنح (73660) طالب بزيادة بلغت (55%) خلال عقدين- منهم (31613) منح الطلاب الالمان ، و (42047) منح الطلاب الاجانب .[2]

جدول (38) اجمالي الانفاق على التعليم والبحث والتطوير في المانيا للمدة 1990-2018. (مليار يورو)

السنة	انفاق على التعليم	انفاق الى GDP%	انفاق على بحث وتطوير	نسبة مساهمة الشركات	انفاق على بحث وتطويرالى GDP
1990	115.2	8.7	33.4	63.5	2.9
1995	162.5	9.0	40.7	67.3	2.3
2000	180.0	8.9	49.9	70.0	2.5
2005	195.2	8.7	55.4	69.0	2.5
2010	234.5	9.5	69.9	68.0	2.7
2015	274.1	9.0	79.2	68.1	2.6
2018	307.7	9.0	99.5	59.0	2.9

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

ووفرت الحكومة الالمانية الدعم لتوفير العمالة الماهرة في الاقتصاد عن طريق التدريب المهني للراغبين في الحصول على مؤهلات تدريب وتعليم مهني اعلى يرتقي الى مستوى التعليم العالي ضمن برامج تدريب مهنية نموذجية ادخلت عام 1996 سميت بقانون تحويل التدريب لتقدم (AFBG) للحصول على درجة عامل ماهر او حرفي متخصص او مساعد مهني في دورات الكليات التقنية المتخصصة ، وتم تقديم الدعم لاكثر من (49346) متدرباً بتمويل بلغ اكثر من (335.3) مليون مارك الماني عام 1997 ،[3] اي ما يعادل مليون يورو ، وفي عام 2018 كان عدد الافراد الذين يحصلون على منح برنامج (AFBG) قد بلغ (167094) بتمويل وصل الى اكثر من (666) مليون يورو ،[4] فضلا عن قانون المساعدة الفدرالي في مجال التدريب للطلاب والمدارس الثانوية والجامعات (BAFOG) والذي بلغ عدد الطلاب الممولين منه (582153) طالباً عام 1990 ،[5] اصبح (726732) طالباً عام 2018 بزيادة بلغت (25%) ، إذ بلغ متوسط التمويل الشهري لكل شخص (482) يورو.[6]وبلغ عدد الطلاب الموهوبين عام 1990 الذين ترعاهم وزارة التعليم الفدرالية (11943) طالب من ضمنهم طلاب الدكتوراه (1961) طالب ،[7] وقد تضاعف هذا العدد بنسبة (137%) عام 2010 وبلغ (28303)طالب كان منهم في دراسة الدكتوراه (4038) طالب .[8]

---

1) ***federal statistical office , statistical yearbook 1992 ,P434.***
2) ***federal statistical office , statistical yearbook 2011 ,P167.***
3) ***federal statistical office , statistical yearbook 2000 ,P389.***
4) ***federal statistical office , statistical yearbook 2019 ,P110.***
5) ***federal statistical office , statistical yearbook 1992 ,P433.***
6) ***federal statistical office , statistical yearbook 2019 ,P110.***
7) ***federal statistical office , statistical yearbook 1992 ,P434.***
8) ***federal statistical office , statistical yearbook 2011 ,P167.***

ثانياً-4 الاستدامة البيئية Environmental sustainability

تعد حماية البيئة في المانيا مصدر اهتمام وأولوية سياسية بسبب ضغط التصنيع واعتماد الوقود الاحفوري وتزايد السكان مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للولايات الجديدة بعد التوحيد (30% من ارض المانيا 20% من سكانها ، 15% من ناتجها المحلي) أدت الى تنمية مستدامة جديدة لمواجهة الضغوط البيئية والتخفيف منها ، ففي عام 1994 اعتمد حماية البيئة كأولوية في الدستور وتكليف الحكومة ومؤسساتها بذلك والوصول الى رفاهية الاجيال القادمة ،[1] فأنخفضت الجرائم البيئية بنسبة (58%) منذ عام 1995 ولغاية 2017 ، فكان انخفاض جرائم تلوث المياه (67.4%) وتلوث التربة بنسية (44.7%) ، وتلوث الهواء (4.2%) ، وتوليد الضوضاء (66.6%) ، والتخلص من النفايات الخطرة بيئياً (69.5%) والعمل غير مصرح به بيئياً (78.5%) ، والتعامل مع المواد المشعة (15.3%)، تعرض المناطق المحتاجة للخطر (645%) ، والتعرض للسموم (المواد والبضائع الخطرة) (57.2%) كما في الجدول (39) .

ومنذ عام 2000 قررت الحكومة الالمانية التخلص التدريجي من مصادر الطاقة الملوثة والتحول الى مصادر الطاقة المتجددة وسُنت في قانون عام 2002 ، وكانت فاجعة فوكوشيما النووية في اليابان عام 2011 قد حفزت انجيلا ميركل على مراجعة سياسة الطاقة الالمانية والتحول السريع من الطاقة النووية الى الطاقة المتجددة ،[2] لينخفض استخدام الطاقة النووية بين عامي 200-2017 بنسبة (50%) من (1851 بيتا جول) الى (923 بيتا جول) .[3]

جدول (39) الجرائم البيئية بعد توحيد المانيا وفق المواد الدستورية للمدة 1990-2017

السنة	اجمالي المتراكم	نوع الجريمة من القانون الجنائي							
		تلوث المياه	تلوث التربة	تلوث الهواء	الضوضاء	النفايات الخطرة	التعاملغير المصرح به	التعامل مع المواد المشعة	المناطق المتاخمة للحماية من الخطر	التعرض للسموم
		324	a324	325	a325	326	327	328	329	330
1995	35643	7075	1602	377	66	24619	1526	124	62	84
2000	34415	5912	2294	311	42	24349	1144	168	47	148
2005	18376	3759	1748	176	45	11909	559	115	15	50
2008	14999	3291	1253	188	65	9426	531	128	31	86
2010	13716	3001	1072	204	25	8726	495	108	22	63
2013	12333	2561	960	139	25	7907	455	102	34	150
2015	12485	2661	941	119	17	8115	402	108	28	94
2017	11388	12303	886	135	22	7497	327	105	22	41

Source : federal statistical office , statistical yearbook 2019 p470.

---

[1] ***The federal Government , Report of the German federal Eevemmant of the High-Level political for men sustainable Development 2016,12July,2016,p7.***

[2] ***The OEGD Environmental program ,Environmental Performa-ance review of Germany ,Executive summary ,2019.p2.***

[3] ***federal statistical office , statistical yearbook 2010+2019 p318+p473.***

وضعت المانيا اول استراتيجية للتنمية المستدامة عام 2002 في قمة ريو+10 وفق مبادئ المساواة بين الاجيال وجودة الحياة والمسؤولية الدولية والزام الحكومة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ،[1] وحققت المانيا معظم اهدافها البيئية الوطنية والدولية في التخلص من النفايات وتدويرها وتقليص استخدام الطاقة النووية ومعالجة مياه الصرف الصحي والانفاق على حماية البيئة والاستثمار منها وتطوير وتنفيذ الاصلاح الضريبي البيئي ، فارتفعت كمية النفايات التي تم التخلص منها من (30.4) مليون طن عام 1990 ،[2] الى (412.2) مليون طن عام 2017 بتضاعف الكمية اكثر من (12) مرة ، وشكلت منها نفايات الهدم والبناء (53%) ونفايات البلدية (13.5%) ، ونفايات محطات معالجة النفايات (13%) والنفايات الناتجة من استخراج الموارد الطبيعية وبقايا نفايات اخرى (14%) ،[3] وزادت نسبة تدوير النفايات من (16%) عام 1990 ،[4] الى (806%) عام 2017 ، بعد ان بلغت قيمة الاستثمارات في التخلص من النفايات اكثر من (1.47)مليار يورو ،[5] بينما قيمة الاستثمار في البيئة عام 1990 بلغت (7.25) مليار مارك ، ما يعادل (3.71) مليار يورو ، شكلت نسبة الاستثمار في النفايات (11.3) من قيمة الاستثمار في البيئة .[6]وكانت نسبة السكان المرتبطون بشبكة مياه الصرف الصحي (90.2%) عام 1990 ، وقيمة الاستثمار فيها (2.016) مليار مارك ، ما يعادل (1.034) مليار يورو ، ما نسبته (27.8%) من اجمالي الاستثمار في البيئة ، وبلغ معدل معالجة مياه الصرف الصحي (21.4%) من الاجمالي ،[7] وفي عام 2017 بلغت نسبة السكان المرتبطون بشبكة مياه الصرف الصحي (97.1%) ، وقيمة الاستثمار اكثر من(3.14) مليار يورو ما نسبته (37%) من اجمالي الاستثمار في البيئة في المانيا ونسبة المعالجة (38.4%) ،[8]وتضاعف الانفاق على حماية البيئة بنسبة (128%) خلال المدة 1990-2017 وكما في الجدول (40) ، وكان الانفاق مقسم بين شركات الصناعات التحويلية والحكومة حتى عام 1999 ، ومنذ عام 2000 اعتمد المكتب الفدرالي للاحصاء التقسيم الثلاثي بعد اضافة انفاق الشركات التي تم خصخصتها في المانيا الشرقية ونسب مساهمة الحكومة والشركات في الانفاق على البيئة .

---

1) ***The OEGD Environmental ,op.cit,p2.***
2) ***federal statistical office , statistical yearbook 1995,p705.***
3) ***federal statistical office , statistical yearbook 2019, p457.***
4) ***federal statistical office , statistical yearbook 1995,p706.***
5) ***federal statistical office , statistical yearbook 2019,p458.***
6) ***federal statistical office , statistical yearbook 1995,p705.***
7) ***federal statistical office , statistical yearbook 1995,p704.***
8) ***federal statistical office , statistical yearbook2019,p458.***

جدول (40) اجمالي الانفاق على البيئة في المانيا للمدة 1990-2017.(مليون يورو)

السنة	اجمالي الانفاق	انفاق الشركات	نسبة الشركات لاجمالي الانفاق	انفاق الحكومة	نسبة الحكومي لاجمالي الانفاق	شركات الخصخصة	نسبة شركات الخصخصة لاجمالي الانفاق
1990	19559	9446	%48.3	10113	51.7	-	-
1995	21830	9340	%42.8	12490	57.2	-	-
2000	33070	16080	%48.6	9660	29.8	7330	22.2
2005	34180	19550	%57.2	8140	23.8	6500	19.0
2010	41837	22447	%53.6	5850	14.0	13540	32.4
2015	52693	32469	%61.6	6037	11.5	14187	26.9
2017	55183	33284	%60.3	7578	13.7	14321	26.0

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

وزاد دخل الضرائب البيئية بنسبة (10.6%) خلال المدة 1995-2017 من (53.2) مليار يورو الى (58.8) مليار يورو، وكانت مساهمة الضرائب على الطاقة تشكل النسبة الاكبر والاهم ، إذ وصلت الى (87.0%)عام 2010 ، والنسب الباقية بين رسوم الصرف الصحي والنقل والنفايات كما في الجدول (41) .

جدول (41) دخل الضرائب البيئية في المانيا للمدة 1995-2017.

السنة	اجمالي الضرائب البيئية(مليون يورو)	الضرائب البيئية ع الطاقة	النسبة%	رسوم الصرا الصحي(مليون)	النسبة%	رسوم النفايات	النسبة%
1995	53251	40236	75.6	6649	12.5	6366	11.9
2000	58453	48197	82.4	5384	9.2	4871	8.4
2005	63900	55236	86.4	4683	7.3	3981	6.3
2010	62680	54497	87.0	4436	7.0	3747	6.0
2015	88054	48221	83.0	8806	15.2	1027	1.8
2017	58850	48627	82.6	9078	15.4	1146	%2

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

كان اصلاح الضرائب البيئية عام1999 وتشكيل لجان تضم خبراء عالميين وفنيين تعمل بشكل مستقل وتقدم المشورة للحكومة الفدرالية في اتخاذ القرار ، هي ابرز الاجراءات التي تبنتها المانيا لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في اطار بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الامم المتحدة بشأن تغير المناخ عام 2005 ، وتعزيز كفاءة الطاقة وتوفير الدعم المالي للطاقة المتجددة وتصبح المانيا من البلدان القليلة التي حققت اهداف الانبعاثات المحددة في البروتوكول لتحقيق خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة (5%) على الاقل دون مستويات عام 1990 في مدة الالتزام المحددة بين 2008-2012 ،[1] وقد بلغ انخفاض انبعاث غاز Co_2 من استهلاك الطاقة الاحفوري للمدة (2008-2012) بنسبة (15%) دون مستويات عام 1990 من الانبعاث ،[2] وفي الجدول (42) كمية انبعاثات غاز (Co_2) مع نسب المقارنة بنسبة الاساس المقترحة في بروتوكول كيوتو ، إذ بلغت عام2017 نسبة الانخفاض المتحققة من انبعاث Co_2 مقارنة بعام 1990 هي (16.2%) .

---

[1] **الامم المتحدة ، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ ،*FCCC*/ 83، 2005،ص3.**

[2] ***federal statistical office , statistical yearbook 2011 and 2014,p703and p666 .***

جدول (42) كمية انبعاث غاز Co_2 ونسب الانخفاض مقارنة بعام 1990 في المانيا للمدة 1990-2017.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
انبعاث Co_2 (مليون طن)	950.4	869.3	827.1	811.3	750.2	777.9	796.5
مقارنة بعام1990%	-	%8.5-	%13-	%14.6-	%12-	%18.2-	%16.2-

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years.

وحققت المانيا انخفاضاً في انبعاثات غاز (ثاني اوكسيد الكبريت So_2 ، وثاني اوكسيد النتروجين No_x ، والامونيا NH_3 ، الميثان CH_4) للمدة بين 1990-2017 وكما في الجدول (43) ، فقد بلغ انخفاض انبعاث ثاني اوكسيد الكبريت بنسبة (-29.9%) ، واوكسيد النتروجين بنسبة (-37.1%) ، وانبعاث الامونيا (-9.6%) ، وغاز الميثان (-82.9%) وعلى الصعيد الدولي تظل المانيا شريكاً موثوقاً تدعم الدول الاخرى لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة بتخصيص(0.7%) من الدخل القومي للمساعدة الانمائية (اجندة التنمية المستدامة 2030) بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتخلص من الانبعاثات ومكافحة التصحر وغيرها ، لذلك خططت الحكومة زيادة الانفاق والتمويل الدولي اعتبارا من 2020 وعززت تعاونها مع بولندا والتشيك ودول شرق ووسط اوروبا .[1]

جدول (43) كمية انبعاثات الغازات السامة في المانيا للمدة بين 1990-2017(1000طن).

السنة	ثاني اوكسيد الكبريتSo_2	اكاسيد النتروجين No_x	الامونيا NH_3	الميثان CH_4
1990	532.6	2845.5	736.2	6290.4
1995	476.8	1989.2	615.0	4786.0
2000	701.7	2067.5	604.2	3948.5
2005	813.7	2104.0	628.6	2451.1
2010	565.9	1905.1	629.1	1279.3
2015	497.9	1770.0	762.3	1082.8
2017	373.1	1789.1	665.2	1073.02
نسبة الانخفاض%	%29.9-	%37.1-	%9.6-	%82.9-

Source : federal statistical office , statistical yearbook for different years .

[1] ***The federal Government ,op .cit ,p4 .***

المبحث الثاني

حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي في الصين

تمهيد

في بداية القرن العشرين كانت الصين بلد شبه مستعمر تتزعمه الاسر الامبراطورية الحاكمة والتي تعقد اتفاقيات غير متكافئة مع الامبراطوريات العالمية ، وفي عام 1921 تأسس الحزب الشيوعي الصيني وتلتها مدة صراعات وحروب اهلية استمرت الى ان اعلنت جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بزعامة ماو تسي الذي بدأ حملة اصلاحات زراعية وصناعية انتهت بنكسة العشر سنوات للثورة الثقافية (1966-1976) ، ليتسلم دنغ شياو بينغ زعامة الحزب الشيوعي الصيني وتبدأ الصين تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي منذ عام 1978 بعد ان كان شياو لا يخفي اعجابه بأفكار ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو ، وما حققته اليابان ودول آسيوية اخرى من طفرات تنموية بفضل آلية اقتصاد السوق ، الا ان حرمة مفهوم اقتصاد السوق في الصين الشيوعية ، والرغبة في سياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي السلعي والانتقال المرحلي ، هي متناقضات ساهمت في الحصول على نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بالخصائص الصينية عن طريق اصلاح الشركات المملوكة للدولة وزيادة الانتاج وتحرير الاسواق والاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا في ظل الطبيعة النظامية للتدخل وجعلها تتنوع بمرور الوقت ، لتنتج اقتصاد يحركه السوق من جهة ، ويقوده ولاة الامر من جهة اخرى ، لتصبح الصين عنوان نجاح لاقتصاد انتقالي من مجتمع بدائي زراعي ، الى مجتمع مدني متقدم اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا ضمن مصاف الدول المتقدمة .

المطلب الاول – حجم الحكومة في التطورات الاقتصادية في الصين

اولا- اصلاحات ماو تسي تونغ Reforms of Mao Tse

كانت معاناة الصين من الاستعمار وعدم الاستقرار كحقبة طويلة أتسمت بتدهور كبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي منذ القرن التاسع عشر ، وبعد نجاحها في تحقيق استقلالها السياسي واعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 اخذت على عاتقها اصلاحات تهدف الى وضع اقتصادها في مسار الانطلاق ضمن اطار نظام اشتراكي شيوعي قائم على سلطة الدولة في الاقتصاد وعلى اعتبارات ايديولوجية في تسيير دواليبه ، وقد وعدت شيوعية ماو تسي تونغ(Zh-Mao Zedong 1893-1976) في اثراء الحياة المادية بالمساواة للجميع في العمل

والتعليم والرعاية الصحية والمعاشات وما الى ذلك ، وتحقيق توازن اقتصادي جديد ضمن خطط خمسية تطورية تسهم في سد الثغرات بين العمال الصناعيين وطبقة الفلاحيين وتأميم الاصول الصناعية والشركات الخاصة بأعتمادها الفكر الماركس- اللينيني كفلسفة دولة ونظام الحزب الواحد والديكتاتورية البروليتارية في ظل نجاح الشيوعية السوفيتية في تلك المدة ، مما ساهم في اقناع الصينين بفكر ماو تسي وتهميش وظيفة السوق .[1]وعلى الرغم من مساهمة ماو تسي في تحسين الاقتصاد الصيني وتحويله الى اقتصاد صناعي بأعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي اصبحت كخط أرشادي للصينين لتأمين وتحقيق استقرارهم في المستقبل ، الا ان القطاع الزراعي بقي رب عمل الاقتصاد وانتاج الغذاء مع بقاء نقص الغذاء خلال المدة (1956-1978) واصبحت الصين الاشتراكية تحتاج لاستيراد الغذاء وهو حاجة بشرية اساسية ، ويشكل نقصه الصورة الواضحة لاداء ماو تسي الذي خلف (60%) من سكان الصين تحت خط الفقر ، وكان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يبلغ (1.6%) خلال المدة (1956-1966) يقابله معدل نمو سكاني غير مثير للاعجاب يبلغ (2.6%) سنوياً ، وكان لدى الصين عاصمة متدهورة حتى عام 1980 .[2]

ثانيا- الاقتصاد الصيني بعد اصلاحات عام 1978 Chinese Economy after Reforms

في الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام 1978 ، لخص الصينيون بزعامة دنغ شياو بينغ (Deng Xiaoping1904-1997) ضرورة انتهاج سياسة الاصلاح والانفتاح على العالم وفتح مرحلة جديدة لتطوير وتعزيز المنهج الاشتراكي عن طريق التسامح بالاستقلال الرأسمالي وجذب الاستثمار الاجنبي وعمالة منتظمة وتنافسية اقتصادية لمنع التدهور الاقتصادي والفوضى السياسية والانتقال الى اقتصاد السوق من جانب صناع السياسة في الصين باستراتيجية متدرجة وليس بعملية عنيفة مدمرة اجتماعياً ،[3] لتتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي واللحاق بالركب التكنولوجي التي تترجم بزيادة مبيعات الانتاج ، والقيمة المضافة والاستثمار ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة ، والاستثمار الاجنبي ، والتصدير الذي اصبح اهم استراتيجيات النمو ، بعد تطوير اسواق المنتجات المحلية واعادة الهيكلة الادارية للمؤسسات الحكومية لمواجهة تحديات المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية .[4]وللحصول على فكرة شاملة لاقتصاد السوق الاجتماعي بالخصائص الصينية التي ينظر اليها على انها تغيير الطبيعة النظامية للتدخل وجعلها

---

[1] Kent Deng , Great leaps back ward : poverty under Mao , London , LSE Researh On line , 2000,p5.
[2] Op . cit , P18 .
[3] Gerard Greenfield and Apoleong , China,s Communist Capitalism: the Real world of market socialism , paper working ,p3.
[4] Arvind Virmani , Chinas socialist market economy : lessons succss, april 2005 , p23 .

تتنوع بمرور الوقت مع الاحتياجات الاستراتيجية لاقتصاد سريع النمو يساعد على تفسير سبب التحرير الجزئي واستخدام القطاع الخاص حليف في ظل الظروف المتغيرة في الاسواق ، ويترك الشركاء التجاريين والشركات الاجنبية في الصين تتحدث عن ثقتها ،[1]وظهر اقتصاد السوق الاشتراكي الاجتماعي كمفهوم خلال المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1992 كسياسة اصلاح وانفتاح لاقتصاد سلعي بدأت منذ عام 1978 ، وتم استخدام عبارة "اقتصاد السوق" التي كانت محرمة لغرض الانتقال من مرحلة الى مرحلة اخرى وهو ما لم تعترف به الصين طيلة تلك المدة ، كونها لا تتفق مع التجارة التقليدية وطريقة التفكير الصينية.[2]

ثانيا-1 الشركات المملوكة للدولة والسياسات الصناعية State-owned enterprises and industrial policies

تمثل الشركات المملوكة للدولة في نظام التخطيط المركزي في الصين الوحدات الاقتصادية الرئيسية في نظام المؤسسات غير الزراعية والعمود الفقري للاقتصاد الصيني في تحقيق اهداف الحكومة في انتاج وتوزيع السلع وهي بعيدة عن الاستقلالية في التخطيط ، ويعد اصلاح الشركات المملوكة للدولة ابرز التغييرات في مجالات الاصلاح الاقتصادية بأعتماد آلية السوق لتخصيص الموارد وتعزيز الكفاءة وتوسيع الانتاج عن طريق منحها استقلالية العمل بنظام الحوافز والانتاجية ، وتغيير العلاقة بين الحكومة والشركات وفصل الملكية التي تحتفظ بها الحكومة عن الادارة ، وتكون هذه المؤسسات ملزمة بالسوق عن طريق السياسات المالية والضريبية وغيرها في اقتصاد السوق ،[3] وفي عام 1987 ادخل نظام المسؤولية التعاقدية الى جميع مؤسسات الدولة على اساس نجاح نظام مسؤولية الاسرة في القطاع الزراعي (الكوميونات) بتوقيع عقد معها يلزم المؤسسة نفسها بدفع مبلغ ثابت للحكومة كضريبة سنوية والاحتفاظ بالارباح المتبقية وترك توزيعها لها ، وقد ساهمت اللامركزية بأنشاء مشاريع البلدات والقرى كمؤسسات جماعية ريفية بدعم من الحكومات المحلية الراغبة في زيادة الايرادات واستخدام العاطلين عن العمل كعمالة للانتاج غير الزراعي ، فكانت للحكومات المحلية الارض ورأس المال والموارد البشرية لتأسيس هذه المشاريع التي بدأت تحقق الارباح ،[4] وادت استقلالية المؤسسات ودخولها السوق الى تغييرات كبيرة في الشركات المملوكة للدولة والتي كانت مؤاتيه للنمو الصناعي في الصين للمدة 1978-1994 ، إذ زاد عدد

---

[1] Jacque s Pelk mans , china s "Socialist market" : Asystemic Trade lssue, center for European policy , 2018 , p269 .

[2] Lao seu , whats the Social market Economy ? ,The china Development model , 2015 , p9 .

[3] Angus Maddison , chinese economic performance in the long run ,oecd ,Deveiopment center studies , 1998 , p237.

[4] Nicholas c.Hope ,The Role of state-owendEneudEnter prises in the chinese Economy , (scid) and Its chine program ,2013,p7 .

الشركات المملوكة للدولة بنسبة (22%) من (83700) شركة الى (102200) شركة ، وزاد عدد المؤسسات الجماعية بشكل كبير وبنسبة (587.5%) من (264700) شركة الى (1.82) مليون شركة ، وبلغ عدد الشركات المملوكة للافراد والمؤسسات الاخرى (8) مليون شركة (صغيرة ومتوسطة الحجم) وارتفع العدد الاجمالي للمؤسسات الصناعية من (300الف) الى (10.02 مليون) مؤسسة ،[1] وقد انخفض نتيجة لذلك نصيب الشركات المملوكة للدولة من اجمالي الناتج الصناعي الصيني من (78%) الى (37.4 %) ، بينما نمت نسبة مساهمة المؤسسات الجماعية الى (37.7%) بعدما كانت (22.3 %) ، ووصلت مساهمة المؤسسات الفردية والمؤسسات مختلفة الملكية الى (25%) من الناتج الاجمالي عام 1994 ، بعدما كانت لا تشكل شيء يذكر عام 1978 وكما في الجدول (44) .

جدول (44) ناتج الصناعي للشركات الصناعية المملوكة للدولة وغير الدولة للصين للمدة 1978-1994 .(100مليون يوان)

السنة	اجمالي الناتج الصناعي	ناتج شركات الدولة	نسبة المساهمة	ناتج شركات الجماعية	نسبةمساهمة للناتج	ناتج الصناعة المملوكة للافراد	ناتج صناعة انواع اخرى من الملكية	نسبة مساهمة
1978	4237	3289	%77.6	948	%22.4	-	-	-
1980	5154	3916	%75.9	1213	%23.5	1	24	%0.6
1985	9716	6302	%64.8	3117	%32	180	117	%3.2
1990	23929	13064	%54.6	8523	%35.6	1290	1047	%9.8
1994	70176	26201	%37.3	26472	%37.7	7082	10421	%25

Source : statistical Yearbook of chine 2000.

وخلال المدة 1980- 1994 بلغ معدل النمو المركب لانتاج الشركات المملوكة للدولة (14.6%) وللشركات الجماعية (22.5%) بينما كان نمو شركات الافراد والانواع الاخرى من الملكية قد بلغت (54%) ، كان لتدابير الاصلاح الاولية اثار كبيرة على اداء الشركات المملوكة للدولة باستخدام مؤشرات الانتاجية والكفاءة والاداء المالي ، فقد وجدت بعض الدراسات ان بعض الشركات المملوكة للدولة التي شملها الاستطلاع قد حسنت العمالة والانتاجية ، ومع ذلك سجلت معظم الشركات المملوكة للدولة تدهوراً في الاداء المالي خلال مدة الاصلاح ، خاصة بعد منتصف الثمانينات ، إذ انخفض معدل ربحها من (18%) عام 1985 الى اقل من (6%) في اوائل التسعينات مع زيادة عدد الشركات الخاسرة واجمالي الخسائر الكبيرة ، ولم يقتصر الامر على انخفاض مساهمة هذه الشركات في الايرادات الحكومية ولكن هناك مشكلة متزايدة مع قيود الميزانية الناعمة للشركات المملوكة للدولة على العلى الرغم من من جهود الحكومة للتعامل مع هذه المشكلة ، إذ أشارت التقديرات الى ان اجمالي الاعانات المالية والنقدية للشركات الصناعية

[1] *statistical Yearbook of chine 1999 .*

المملوكة للدولة زادت من (6.3) مليار يوان (1.4% من GDP)عام 1980 الى (268) مليار يوان(10% من GDP) عام 1992 .[1]

كانت المنافسة المتزايدة في السوق يمكن ان تكون احد الاسباب الرئيسية لتدهور اداء الشركات المملوكة للدولة ، الى جانب ظهور العديد من الاسباب المتعلقة بوظائف هذه الشركات من ادارة ورقابة ، وفي سياق الانتقال المبكر كان هناك نظام ضمان اجتماعي وأرث من عصر التخطيط المركزي يتمثل بنفقات الرعاية الصحية والاسكان والتعليم التي توفرها لعمالها ، وتعمل كأمان اجتماعي تحافظ على التوظيف للعمال الفائضين ، كذلك المشاكل التي زعمتها الشركات بخصوص الاستقلال وديمومة التدخل الحكومي في ادارتها اليومية نتج عنه مشاكل الرقابة منذ منحها الاستقلال الذاتي وهي مشاكل نتجت عنها فصل الملكية عن السيطرة الحكومية فكانت الرقابة غير كافية ليكون الاداء البيئي للشركات وفساد المديرين وتغليب مصالحهم الشخصية واخفاء الأرباح .[2]

وعليه رأى صانعوا السياسة ضرورة الحاجة الى مزيد من الاصلاحات وتطوير قاعدة مؤسسية لاقتصاد السوق مع التركيز على خصخصة الشركات المملوكة للدولة في اطار ما يسمى سياسة "استيعاب الكبير والتخلي عن الصغير" عام 1995 لان الكبير هي ادارة الحكومة الصينية للتنافس مع المتنافسون الاجانب ، وتم الاحتفاظ من (500-1000) شركة كبيرة مملوكة للدولة عام 1997 لتكون ركيزة محورية للحكومة الصينية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، وكانت هذه السياسة تعبير ملطف للخصخصة التي نفذت بطرق مختلفة عن طريق مساهمة الموظفين والمبيعات المفتوحة والافلاس والتأجير ومشاريع مشتركة مع مؤسسات اجنبية ومحلية ،[3] وقد أدت عملية الخصخصة الى تغييرات مؤسسية ذات صلة في التحول الكبير لقطاع الشركات المملوكة للدولة والتغيرات في القطاع غير الحكومي ، ويشير الجدول (46) الى هذه التغييرات ، فانخفضت عدد الشركات المملوكة للدولة بما يزيد عن (46.1) الف شركة بنسبة (-71%) للمدة من (1998-2018) من (64.7) الف شركة الى (18.6) ألف شركة ، كما انخفضت القوى العاملة فيها لاكثر من (23.3) مليون عامل ، وقد ظهرت مجموعة من الشركات القابضة التي تسيطر عليها الدولة في قطاع الشركات المملوكة للدولة نتيجة اصلاح الملكية والتي مثلت قناة اساسية لنقل اصول الانتاج الحكومي الى القطاع غير الحكومي والتي يمكن عدَها اعادة تخصيص الموارد لاستخدامات

---

[1] ***Ligang song , state-owned enterprise reform in China : past , present and prospects , Australin national University , 2018 , P 351 .***

[2] ***Ibid , P352 .***

[3] ***John Beirne , and other , The performance lmpact of' Firm owner ship Trans formation , chine , working paper series ,October 2013, p2 .***

اكثر انتاجية مما ساهم في النمو السريع ، بالمقابل دعم توسع المؤسسات غير الحكومية عملية الخصخصة عن طريق استيعاب العمال المسرحين من الشركات المملوكة للدولة المعاد هيكلتها ، كذلك ساعد تحويل الملكية كلاً من الحكومة المحلية والمركزية على تقليل العبء المالي الناجم عن ضعف اداء الشركات المملوكة للدولة وهو وضع يربح فيه الجميع ،[1]ان اصلاح الملكية حسن انتاجية العمال وقدرة الشركات على الكسب والتربح ، وقد نمت قيمة اصول الشركات المملوكة للدولة وارباحها بمعدل نمو مركب بلغ (8.8%) و(18.5%) على التوالي في المدة من (1998-2018) ، كذلك شركات الافراد نمت في اصولها بمعدل نمو مركب بلغ (27.3%) وارباحها بمعدل (30%) ، والشركات مع هونغ كونغ ومكاو وتايوان نمت اصولها بمعدل (11.8%) وارباحها (19%) ، بينما كانت الشركات المساهمة تنمو اصولها وارباحها خلال نفس المدة بمعدل (11.8%) و (21%) على التوالي .

جدول (45) الشركات الصناعية واصولها وارباحها في الصين المملوكة للدولة وغير الدولة 1998-2018 (100مليون يوان)

السنة	1998	2000	2005	2010	2015	2018
اجمالي الشركات (وحدة)	165080	1628850	271835	542872	383148	378440
اجمالي الأصول	108821.9	126211.2	244784.3	592881.9	1023398.1	1139382.2
اجمالي الارباح	1458.1	4393.5	14802.5	63049.7	66187.1	66351.4
العاملين(10000شخص)	6195.8	5559.4	6896.0	9544.7	9775	7942.3
عدد شركات الدولة (وحدة)	64737	53489	27477	20253	19273	18670
اجمالي اصول شركات الدولة	74916.3	84014.9	117629.6	247759.9	397403.7	439908.8
اجمالي ارباح شركات الدولة	525.1	2408.3	6519.8	14737.7	11416.7	18583.1
العاملين(10000شخص)	3747.8	2995.2	1874.9	1836.3	1777.8	1418.1
عدد شركات الأفراد	10667	22128	123820	273259	216506	220628
اجمالي الأصول	1487	3873.8	30325.1	116867.8	229006.5	239288.8
اجمالي الارباح	67.3	189.7	2120.7	15102.5	24249.7	17137
العاملين(10000شخص)	160.8	346.4	1692.1	3312.1	3464	2840.7
عدد الشركات مع هونغ كونغ وتايوا (وحدة)	26442	28445	56387	74045	52758	47736
اجمالي الأصول	21327	25714.1	64308.5	148552.3	201302.7	224353.2
اجمالي الارباح	418.6	12825	4140.8	45019.6	15905.8	16775.5
العاملين(10000شخص)	775.2	853.0	1899.6	2645.7	2355.4	1887.0
*عدد الشركات ذات ملكية اخرى	23408	21724	29774	46648	63703	58881
اجمالي الأصول	76095.8	87309.8	178816.9	427451.6	718838.6	805653.2
اجمالي الارباح	882	3183.3	11011.8	34977.2	41565	47649.8
العاملين(10000شخص)	3412.8	2880.6	3798.9	5390.2	6245.2	4962.6

Source : statistical Yearbook of chine for different years .

[1] ***WayneM.Morrison , chinaseconomic Rice:History Trends , challenges ,and Implications for the United ststes, June2019, p25.***

* **تشير الشركات ذات انواع اخرى من الملكية الى الشركات المشتركة بين الدولة والشركات الخاصة وتسمى احياناً بالشركات المساهمة والتي تمتلك فيها الدولة نسبة اكبر من 50% من الاسهم ، او اقل ولكنها تكون صاحبة الحصة الاكبر.(المصدر : *Source : statistical Yearbook of chine 1999*) .**

وبطبيعة الحال انخفضت نسبة مساهمة ناتج الشركات المملوكة للدولة في اجمالي الناتج الصناعي من (52.4%) الى (27%) للمدة ذاتها وحسب معطيات الجدول (46) . وعلى العلى الرغم من من انخفاض عدد الشركات المملوكة للدولة في الصين الا ان مجلس الدولة الصيني صرح بأن هناك اكثر من (150000) شركة مملوكة للدولة على مستوى الحكومة المركزية والمحلية وهي مسؤولة عن (50%) من الناتج المحلي الاجمالي غير الزراعي ، خصوصاً المسيطرة على عدد من القطاعات الستراتيجية الحيوية مثل البترول والتعدين والاتصالات ومرافق النقل والقطاعات الصناعية المختلفة ، وهي محمية من المنافسة كونها قطاعات رئيسية يتم تشجيعها على الاستثمار في الخارج ، وتهيمن على قوائم مؤشرات الاسهم الصينية ، وقد وجدت احدى الدراسات ان الشركات المملوكة للدولة تشكل (50%) من اكبر 500 شركة من شركات التصنيع في الصين و (61%) من اكبر 500 شركة في قطاع الخدمات وتمثل لاعبين مهيمنين في الاقتصاد الصيني والعديد منها كبير جداً وفق المعايير العالمية ، إذ اكبر (500) شركة في العالم هناك (103) شركة صينية تمتلك الحكومة (50%) او اكثر من ملكية هذه الشركات .[1]

جدول (46) اجمالي الناتج للشركات المملوكة للدولة وغير الدولة في الصين 1998-2018. (100مليون يوان)

السنة	1998	2000	2005	2010	2015	2018
اجمالي الناتج الصناعي للشركا الحكومية وغير الحكومية	64148.9	84151.8	248544	697744	1109853	1049490
ناتج الشركات المملوكة للدولة	33566.1	42203.1	85574.2	194339.7	241668.9	284730.4
نسبة مساهمة شركات المملو للدولة للناتج الاجمالي	%52.4	%50	%34.4	%27.8	%21.7	%27
ناتج شركات الأفراد	18463	4791.5	45801.4	207838.2	386394.6	311970
نسبة المساهمة	%2.8	%5.7	%18.4	%29.8	%34.8	%29.7
الشركات مع هونغ كونغ ومك وتايوان	15604.5	22542.7	78564.5	188729.4	245697.6	244478
نسبة المساهمة	%24.4	%26.8	%31.6	%27	%22.1	%23.3
ناتج الشركات المساهمة او الانوا الاخرى من الملكية	13132.3	14611.5	38603.9	106836.7	236091.9	208311.6
نسبة المساهمة	%20.4	%17.3	%15.5	%15.3	%21.2	%20

Source : statistical Yearbook of chine for different years.

وحققت الشركات عام 2018 ارباحاً بقيمة (1.8) ترليون يوان ، وبلغت قيمة اصولها (43.9) ترليون يوان ، ووظفت (14.2) مليون عامل والتي لها روابط مالية مع الحكومة الصينية. لقد كانت الصين مجتمع زراعي بالكامل قبل القرن العشرين بنسبة 90% وبدأ التصنيع اوائل القرن المذكور منذ عام 1912الى 1936 ، وزادت الصناعات الصينية بنسبة (8% الى 9%) والتي توقفت بسبب الحرب الطويلة للسنوات التالية ، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 اخذت مساراً

[1] ***WayneM.Morrison , chinaseconomic Rice:History Trends , challenges ,and Implications for the United ststes, June2019, p25 .***

خاصاً للتصنيع عندما أعطت اولوية للصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال بأعتماد اقتصاد مخطط يهدف لتحقيق قفزة كبيرة الى الامام واللحاق بالعالم المتقدم ، وقد قامت ببناء (694) مشروعاً صناعياً كبيراً ومتوسط الحجم ، منها (156) مشروعاً بدعم من الاتحاد السوفيتي لتضع الصين الاسس الاولية للتصنيع واعادة بناء الاقتصاد الوطني ، وقد تم تقسيم البلاد الى ثلاث واجهات تتوافق تقريباً مع المناطق الثلاث الساحلية والوسطى والغربية وتقع معظم المشاريع الصناعية الجديدة في مناطق الواجهة الثالثة الصناعية والتي تمحورت على الصناعات الثقيلة لاعتبارات استراتيجية عسكرية بدلاً من الكفاءة الاقتصادية وتم تخصيص (95%) من اموال الاستثمار لبناء الصناعات الموجهة للدفاع .[1]وقد أدت هذه الاستراتيجية الى نكسات ومشاكل متعددة ومزيد من الاختلالات في الهيكل الاقتصادي الكلي والتوزيع الاقليمي للصناعة ، وبعد تبني الصين سياسة الانفتاح والاصلاح عام 1979 والاستفادة من الاخفاق في المدة السابقة ، وهو ما شجع الحكومة على تعديل استراتيجية ترتيب اولويات التنمية الصناعية مع التأكيد على ادوار السوق وتشجيع الشركات الخاصة في تعزيز التصنيع ، مع التركيز على تنمية الصناعات الخفيفة بعد ان بذلت جهداً في جذب الاستثمار الاجنبي واستيراد التقنيات المتقدمة والخبرات الادارية ، فضلا عن ارسال آلاف الطلبة الى الولايات المتحدة والغرب لتعلم التقنيات الحديثة ونقلها ،[2] لتشهد المرحلة من عام 1980-1999 تطوراً اكثر توازناً للصناعات الصينية مع التركيز بشكل اكبر على الصناعات الخفيفة والحديثة ، إذ زاد انتاج صناعة التلفاز الملون اكثر من (1330مرة) وصناعة الثلاجات (246مرة) وصناعة الغسالات (53مرة) خلال هذه المدة وحسب معطيات الجدول (47) .

جدول (47) حجم الزيادة في الصناعات الثقيلة والخفيفة ونسبة مساهمة الصناعة في GDP في الصين للمدة 1980-1999

السنة	10000 ط الحديد	10000طن الصلب	10000 طن منتجات الصلب	10000 وحدة V ملون	الغسالات وحدة (10000)	الثلاجات (10000)	مساهمةالصناعة ف GDP
1980	3802	3712	2716	3.2	24.5	409	44.2
1985	4384	4679	3693	435.3	887.2	144.8	38.5
1990	6235	6635	5153	1033	662.7	463	36.6
1995	10529.3	9536	8929.8	2057.7	998.4	918.5	40.8
1999	12539.2	12426	12109.8	4262	1342.2	1210	39.8
الزيادة%	%229	%234	%346	%1,530,87	%5378	%24600	

Sources : statistical Yearbook of china 2000. -

ومنذ عام 2000 شهدت الصين عودة التصنيع الثقيل والعمل على تجميع الموارد المادية والمالية لاطلاق مشاريع واسعة النطاق في محاولة لدفع النمو الاقتصادي ، إذ اصبحت الصين منتجاً عالمياً

---

[1] Li xiao yun , chinas Industrialization : Overview – lmplications for Africa – china poverty Reeduction and Development conference, Hddis Ababa , Ethiopia 18-20 November 2014 , P12-15.

[2] Ibid , p15 .

رئيسياً للصلب بعدما زاد انتاج منتجات الصلب بنسبة (813%) خلال مدة (2000-2018) وحسب معطيات الجدول (48) ، واصبحت حصة الصين من الانتاج العالمي (50.3%) في عام 2016 بعدما كانت (19.9%) في عام 2001 ، لتصبح ثاني اكبر مصدر رئيسي للمنتجات الفولاذية والنهائية بعد الاتحاد الاوربي بقيمة (111.6)مليون طن او ما يعادل (24.1%) من الاجمالي العالمي ، في حين ان الكثير من قدرة الصين المتزايدة على منتجات الصلب كان استجابة للطلب المحلي نتيجة الاستثمار الثابت على نطاق واسع فيها .[1]

اما انخفاض مستوى الاهمية النسبية الى (33.9%) لقطاع الصناعة في GDP عام 2018 فهو يعود الى تعديل استراتيجية التنمية بعد ادخال الاصلاحات واعتماد تنمية متوازنة ومنسقة لجميع القطاعات الاقتصادية ، وبرزت الصين كأكبر مصنع في العالم وفقاً للبنك الدولي ، إذ يلعب التصنيع دوراً مهماً في الاقتصاد الصيني اكثر بكثير من دوره في الولايات المتحدة فقد بلغت قيمة التصنيع المضافة في الصين(28.7%) عام 2016 من الناتج الاجمالي مقارنة ب(11.6 %) للولايات المتحدة .[2]

جدول (48) الزيادة في الصناعات الثقيلة والخفيفة ونسبة مساهمة الصناعة في GDP في الصين للمدة2000 -2018

السنة	10000 ط الحديد	10000 طن الصلب	10000 طن منتجات الصلب	10000 وحدة التلف ملون	10000 وحدة الغسالات	10000 وحدة الثلاجات	نسبة مساهم قطاع الصناعة ف GDP
2000	13101.5	12850	13146	3936	1442.4	1279	40.1
2005	34375.2	35323.9	37771	8283.2	3035.5	2987	41.6
2010	59733.3	63722.9	802766	11830	6247.7	7296	40.1
2015	69141.3	80382.5	103468.4	14475.7	7274.5	7992	34.5
2018	77105.4	92800.9	110557.6	18834.8	7268	7993	33.9
الزيادة	%515	%647	%813	%342	%441	%560	

-Sources : statistical Yearbook of china 2019.

كما احدثت التحولات الاقتصادية التصنيعية تحولات في التوظيف في أطار التطور الصناعي (كما في الملحق1)إذ كان التوظيف في الصناعة يبلغ (10.2%) من اجمالي العمال المشتغلين عام 1970 لترتفع النسبة الى (20%) عام 1985 ولتصل الى اعلى مستوياتها عام 2013 بنسبة (30.1%) .

ثانيا-2 النمو الاقتصادي للصين Chinese economic growth

في 4 اكتوبر عام 1969 سأل شياو بينغ امناء الحزب الشيوعي الصيني بأمكانية مضاعفة الناتج القومي الاجمالي بحلول نهاية القرن ؟ وهو ما يعطى انطباعاً واضحاً بأن القادة الصينيين

---

[1] ***Wayne M. Morrison , china s economic Rice : History Trends , challenges ,and Implications for the United states, congressional Research service, June2019,p26***

[2] ***Op , Cit. p11.***

لاول مرة منذ (30عاماً) من تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية استخدموا مؤشرات الناتج الاجمالي *لتحديد اهداف التنمية ، ويكون هدف تضاعف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) اربع مرات في الصين على مدى (20) عاماً هو خطة التنمية والنمو الوطنية للخطط الاقتصادية لجميع المحافظات والمدن والتي بدأت في التنافس مع بعضها البعض لتحقيق نمواً اعلى للناتج المحلي الاجمالي من الناحية العملية ،[1]وبعد ادخال الاصلاحات الاقتصادية بشكل عام نما الاقتصاد الصيني بصورة ملفتة للانتباه منذ عام 1979 الى عام 2018 بمعدل نمو مركب بلغ (9.2%) للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (1980=100) وحسب معطيات جدول (49) والذي يشير الى انخفاض معدل النمو في عامي 1989 و1990 عندما قامت الحكومة الصينية في نهاية عام 1988 الى تجميد الاجراءات الاصلاحية للتمكن من السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة ، بعدما كان الاصلاح الاقتصادي في الثمانينات مفرط التركيز في السعي لتحقيق نمو واسع عبر الاستثمار وزيادة الموارد الرأسمالية وعلى العلى الرغم من من انجازات النمو السريع في الدخل والاستهلاك والاستثمار والصادرات ، الا انه انتج عواقب غير مقصودة عززت التضخم وتعايش الانكماش الاقتصادي مع الانخفاض الدوري في نمو الناتج ، فضلا عن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وعدة دول في اعقاب مذبحة بتياتامين التي وقعت في حزيران عام 1989،[2] لينخفض معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي من (11.2%) عام 1988 الى (4.2%) عام 1989 والى (3.9%) عام 1990. ومع مرور الوقت ادركت الحكومة الصينية ضرورة العودة الى الاصلاحات الاقتصادية والسياسية لتنتهي مدة التقشف وازالة العقوبات عام 1991 وتعود برامج الاصلاح التي تتوافق مع توجهات السوق العالمي التي تتطلب دمج الملامح الاشتراكية بالعناصر الاقتصادية الرأسمالية ، لتنجح الصين في تحقيق الهدف الستراتيجي الذي خططت له قبل موعده بثلاث سنوات عندما تمكنت من زيادة قيمة (GDP) اربعة اضعاف عن عام 1980 بالأسعار الثابتة (1980=100) الى عام 1997، ثم اقترحت الحكومة عام 2000مضاعفة (GDP) اربعة اضعاف اخرى بحلول عام 2020 ، وتحقق هدفها في ذلك قبل الموعد المحدد بسنتين عام 2018 ، عندما سجل الناتج الاجمالي الحقيقي معدل زيادة ما يقارب (400%) ، وقد ارتفع نصيب الصين في الناتج المحلي الاجمالي العالمي من (1.8%) عام 2010 الى (15%) عام 2017 ،[3] جعلها تحتل المرتبة الثانية عالمياً ،

*** هو قيمة السلع والخدمات النهائية التمة الصنع المنتجة داخل البلد في سنة واحدة ، او القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الانتاج المختلفة للاقتصاد القومي، وهو مؤشر لطبيعة نمو الاداء الاقتصادي الوطني .(ساميلسون، نوردهاوس ، ص451)**

1) Wei Liu , GDP and the new concept of development : Under standingchinas changing concept of development in regarts to GDP after the reform and opening –Up, anv press ,2018,p67 .

2) Kui wai Li , The two Decades of chinese economic Reform compared, January 2001 p5 .

3) Ibid .

وساهمت بأكثر من (30%) من نمو الاقتصاد العالمي لنفس العام .[1] كان للتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ عام 2008 تأثير كبير على اقتصاد الصين عندما عاد (20) مليون عامل مهاجر الى منازلهم عام 2009 وفقدوا وظائفهم بسبب الازمة العالمية، وانخفاض معدل نمو GDP الى (9.6%) بعد ان كان (14.2%) عام 2007 .

جدول (49) الناتج المحلي للصين ومعدل النمو السنوي للمدة 1978-2018 **(100 مليون يوان)**

السنة	GDP بالأسعار الجارية	GDPثابت1980=100	معدل النمو السنوي %
1978	3678.7	86.2	-
1979	4100.5	92.7	%7.8
1980	4587.6	100	%7.8
1981	4935.8	105.1	%5.1
1982	5373.4	114.5	%...9
1983	6020.9	126.9	%10.8
1984	7278.5	146.2	%15.1
1985	9098.9	165.8	%13.4
1986	10376.2	180.7	%9.0
1987	12174.6	201.8	11.6
1988	15180.4	224.5	11.2
1989	17179.7	233.8	4.1
1990	18872.9	243.0	1.0
1991	22005.6	265.6	9.3
1992	27194.5	303.3	14.2
1993	35673.2	345.4	13.8
1994	48637.5	390.5	13.0
1995	61339.9	433.2	11.0
1996	71813.6	476.3	10.0
1997	79715.0	520.2	9.2
1998	85195.5	561.0	7.8
1999	90654.4	604.0	7.6
2000	100280.1	655.3	8.5
2001	110863.1	710	8.3
2002	121717.4	774.8	9.1
2003	137422.0	852.6	10.0
2004	161840.2	938.8	10.1
2005	187318.9	1045.7	11.4
2006	219438.5	1178.8	12.7
2007	270092.3	1346.5	14.2
2008	319244.6	1476.5	9.6
2009	348517.7	1615.3	9.4
2010	412119.3	1787.1	10.6
2011	482940.2	1957.8	9.5
2012	538580.0	2111.7	7.8
2013	592963.2	2275.7	7.7
2014	641280.6	2441.9	7.3
2015	685992.9	2610.5	7.0
2016	240060.8	2786.3	6.7
2017	820754.3	2974.6	6.7
2018	900309.5	3170	6.5
معدل النمو المركب = 9.2%			

Sources : china National Bureau of stutistics for different year

[1] ***Wei Liu , op.cit ,p69***

ردت الحكومة الصينية بحزمة من الاصلاحات بقيمة (586) مليار دولار تهدف الى تمويل البنية التحتية وتخفيف السياسات النقدية لزيادة الاقراض المصرفي ، وهذه السياسات مكنت الصين من مواجهة اثار الانخفاض العالمي الحاد في الطلب على المنتجات الصينية .[1]ومنذ عام 2008 الى 2010 بلغ متوسط النمو للناتج المحلي الاجمالي (9.9%) ، ومع ذلك تباطأ معدل نموه للسنوات اللاحقة بعدما انخفض من (10.6%) عام 2010 الى (6.5%) عام 2018 وهو ما توقعه صندوق النقد الدولي بأن نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين سيتباطأ الى ان يصل بحلول عام 2024 الى (5.5%) ، باعتباره الوضع الطبيعي الجديد والاعتراف بحاجة الصين الى تبني نموذج نمو جديد يعتمد بشكل اقل على الاستثمار الثابت والتصدير ، واكثر على الاستهلاك الخاص والخدمات والابتكار لدفع النمو الاقتصادي ، وهو ما جعل الحكومة الصينية تعطي للابتكار اولوية قصوى ضمن خطة تم الاعلان عنها في عام 2015 لترقية وتحديث التصنيع الصيني في عشر قطاعات رئيسية عن طريق حجم الحكومة الواسع وجعل الصين لاعباً عالمياً رئيسياً في هذه القطاعات ، والذي أثار مخاوف متزايدة من ان الصين تعتزم استخدام السياسات الصناعية لتقليل اعتماد الدولة على التكنولوجيا الاجنبية بما في ذلك اغلاق الشركات الاجنبية في الصين ، وبالتالي هيمنتها على الاسواق العالمية وهو ما دفع ادارة ترامب عام 2017 اطلاق تحقيقاً في المادة(301) بشأن الابتكار الصيني وسياسات الملكية الفكرية والتي اعتبرت ضارة للمصالح الاقتصادية الامريكية والذي برر رفع الرسوم الكمركية بنسبة (25%) على ما قيمته (250مليار$) على الواردات من الصين ، في حين زادت الصين الرسوم الكمركية على ما قيمته (110مليار $) على الواردات من الولايات المتحدة والتي بلغت من (5 - 25%) ليكون هذا الصراع التجاري هو اهم العواقب السلبية التي اثرت على نمو الاقتصاد الصيني خلال السنوات الأخيرة .[2]

لقد دفع النمو السريع للاقتصاد الصيني العديد من المحللين للتكهن بتفوق الصين على الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية في العالم ، وفي اطار نقاش الحجم الفعلي للاقتصاد الصيني بالقياس مع الدولار الامريكي بأستخدام سعر الصرف الاسمي ، بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين عام 2018 بالدولار الامريكي الاسمي (13.6) ترليون دولار وهو ما يمثل (65.3%) من حجم الاقتصاد الامريكي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ، وبلغ نصيب الفرد من GDP في الصين لعام 2018 بالدولار الاسمي (9794)$ ما يمثل (15.3%) من مستوى نصيب الفرد في الولايات المتحدة وهذا لا يعكس الحجم الحقيقي لاقتصاد الصين ومستويات المعيشة بالنسبة للولايات المتحدة ، لانها تستبعد الاختلافات في اسعار السلع والخدمات بين البلدين ، فأسعار السلع والخدمات في الصين اقل

[1] ***Wayne M.Morrison, op.cit ,p10 .***
[2] ***Ibid , p3.***

عموماً مما هي في الولايات المتحدة ، لان الدولار الواحد الذي يتم استبداله بالعملة المحلية في الصين سوف يشتري المزيد من السلع والخدمات هناك مما هو عليه في الولايات المتحدة ، لذا حاول الاقتصاديون تطوير تقديرات لاسعار الصرف بناءً على قوتها الشرائية الفعلية بالنسبة للدولار من اجل اجراء المقارنات للبيانات الاقتصادية عبر البلدان والتي يشار اليها عادة بمصطلح تعادل القوة الشرائية (PPP) .[1]

يزيد سعر صرف تعادل القوة الشرائية من القياس (المقدر) لاقتصاد الصين ونصيب الفرد من GDP وفقاً لصندوق النقد الدولي ، فأن اسعار السلع والخدمات في الصين تبلغ نصف مستواها في الولايات المتحدة ويؤدي تعديل السعر الى رفع قيمة GDP للصين عام 2018 من (13.6) ترليون دولار الى (25.4) ترليون دولار (على اساس تعادل القوة الشرائية) وهو ما يشير الى تفوق الصين على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم حسب بيانات صندوق النقد الدولي كما في الجدول (50) .

جدول (50) الناتج الاجمالي الصيني والامريكي ونصيب الفرد من GDP بتعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 2018 .

البلد	GDP مليار دولار	GDPتعادل القوة الشرائية مليار دولار	نصيب الفرد من GDPبالدولار	نصيب الفرد من GDP في تعادل القوة الشرائية (بالدولار)
الولايات المتحدة	20494	20494	62606	62606
الصين	13607	25270	9608	18.110

-SOURCES : Wayne M . Morrison ,2019.p10.

ثانيا-3 تجارة الصين الخارجية Foreign trade

على مدى العقود الاربعة الماضية تحولت الصين بنجاح من دولة مغلقة اقتصادياً الى اقتصاد دولي متكامل واستثمارات تنشط في الاسواق العالمية ، وعلى وجه الخصوص منذ انضمامها الى منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحقق تجارتها الخارجية نمواً سريعاً بعد سياسة الباب المفتوح ومغادرة استراتيجية التنمية بأستخدام التصنيع البديل للواردات وتقييد العلاقات الاقتصادية الخارجية ، لتكون الواردات فقط لسد النقص المحلي من المواد الخام والسلع الرأسمالية ، وكانت الصادرات وسيلة لتوفير النقد الاجنبي للواردات ، ما سبب فشل الاستفادة من التجارة الخارجية لتسريع التنمية الاقتصادية ، ليكون اصلاح التجارة الخارجية جزء من الاصلاح الاقتصادي ، إذ ان اصلاح التجارة الخارجية وتحريرها مرت بثلاث مراحل متميزة :[2]

ثانيا-3-1 المرحلة الاولى 1979-1991

---

[1] ***Ibid , P 10 .***

[2] ***KunwanyLi,Weisjiany , chinas fore>>gn trade : Reform , performance and contribution to economic growth ,Anupress2018,pp576-579 .***

كان الهدف الاساسي لهذه الاصلاحات هو زيادة دور الصادرات في التنمية الاقتصادية للصين في ظل الوصول الى اللامركزية الادارية في التخطيط التجاري والاحتفاظ بالعملات الاجنبية ونظام مسؤولية عقود التجارة الخارجية واعتماد سعر صرف اكثر واقعية وتدابير اخرى قللت من التحيز ضد الصادرات ، ونتيجة لذلك زاد عدد شركات التصدير من 12 شركة عام 1978 الى حوالي 1200 شركة عام 1986 ثم الى 5075 شركة عام 1988 ، وهو ما ادى الى زيادة المنافسة على توريد الصادرات وخلق شروط التحرر ، وعلى الرغم من بقاء سيطرة الحكومة على التجارة عن طريق الاجهزة الادارية المختلفة فقد سجلت التجارة الخارجية معدل نمو مركب خلال هذه المرحلة (8.8%) وبلغ معدل نمو الصادرات المركب (13%) والواردات (11%) ليحقق الميزان التجاري فائضاً في نهاية المرحلة بمعدل (6%) من حجم التجارة كما في الملحق (2) .

ثانيا-3-2 المرحلة الثانية 1992-2000

وقعت الصين مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة في اكتوبر عام 1991 تنص على التزامات تخفيض القيود والتعريفات الكمركية ، ففي 1كانون الثاني /يناير 1992 تم تخفيض التعريفات الكمركية على الواردات بنحو (225) منتجاً بمعدل متوسط قدره (45% -30%)والغت الصين رسوم اضافية على الواردات تراوحت بين (20%-80%) على (14) منتجا في نيسان / ابريل 1992 ، وفي كانون الاول / ديسمبر لنفس العام خفضت رسوم كمركية بمعدل (7.3%) على (3371) سلعة اضافية ، ومن 1 كانون الثاني / يناير 1994 خفضت رسوم كمركية على (2818) سلعة بمعدل (50%) ، وفي عام 1996 تبنت الصين جولة جديدة من التخفيضات الكمركية على 4000 سلعة من (35.9% - 23%) ، وقد اتخذت الصين كذلك بعض الخطوات المهمة لتقليل حواجزها غير الكمركية تدريجياً عن طريق تعهدها مع الولايات المتحدة بأزالة (90%) من حواجزها غير الكمركية من(1247) الى (240) بحلول عام 2000 ، مما قلل من عدد القيود الكمية رسمياً وساهم بنمو حجم التجارة الخارجية بمعدل نمو مركب بلغ (12%) والصادرات بلغ نموها المركب حوالي (13%) والواردات (12%) خلال هذه المرحلة ، مع ترجيح كفة الميزان التجاري لصالح الصين بفائض خلال هذه المرحلة وكما مبين في الملحق (3).

ثانيا-3-3 المرحلة الثالثة : ما بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية WTO

انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية عام 2001 وكانت علامة فارقة واعترافاً من المجتمع الدولي بالاصلاح الصيني الموجه نحو السوق ، وقامت الصين بتنفيذ التزاماتها بالقوانين واللوائح الادارية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية بشأن المعاملة الوطنية والتمتع بحقوق التجارة لجميع الشركات والغاء نظام تراخيص العمليات التجارية الخارجية ، وخفضت معدلات التعرفة

الكمركية لجميع البنود الخاضعة للضريبة ، فخفضت متوسط التعرفة للسلع المصنعة من (15.6%) الى (9.7%) عام 2001 ، وفي عام 2005 من (14.3%) الى (8.9%) ، وخفضت الرسوم الكمركية على السيارات وقطع الغيار والمنسوجات والملابس بمقدار النصف تقريباً ، وعلى المنتجات الزراعية من (23.2%) الى (14.6%) ، ولجميع منتجات المعلومات والتكنولوجيا الى الصفر بموجب اتفاقية تكنولوجيا المعلومات مع WTO بعد ان كانت (13.3%) ، وتم تعديل قوانين حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRPS) ، وتعهدت بفتح الصناعات الخدمية امام اعضاء المنظمة واحداث تغييرات كبيرة في بعض الصناعات ذات الاهمية التجارية الهائلة مثل البنوك والاوراق المالية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجزئة والتوزيع والخدمات المهنية وتحرير تجارة الواردات ، ولكن لم ينفذ تخفيض متوسط معدل التعرفة بشكل كبير ، واصبحت الخلافات التجارية بين الصين وشركائها التجاريين خطرة مع النمو السريع لصادرات الصين في عام 1995 ، ومنذ الازمة العالمية عام 2008 اتخذت تدابير مكافحة الاغراق للبضائع الصينية ، بدأتها الهند ثم تلتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي ، وادى الاصلاح التجاري الصيني الى تعزيز الاصلاح الاقتصادي المحلي وتسريع النمو في دور الاسواق وسياسة تجارية ليبرالية محايدة ساهمت في التوسع التجاري السريع والنمو الاقتصادي .[1]

وفي هذه المرحلة ارتفعت القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية من (509) مليار دولار عام 2001الى (2.6) ترليون دولار عام 2018 بمعدل نمو مركب بلغ(13%) وارتفع فائض الميزان التجاري من (225) مليون دولار الى(593) مليار دولار عام 2015 ، بعدها بدأ الانخفاض الى أن وصل (350) مليار دولار عام 2018 بسبب الحرب التجارية مع الولايات المتحدة بحسب بيانات الملحق (4).

ثانيا-4 الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)

بذلت الحكومة الصينية جهود اكبر لتحرير سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) بعد تبني سياسة الباب المفتوح اواخر عام 1978، واتخذت عدداً من الاجراءات لتعزيز لامركزية الاستثمار الاجنبي المباشر وموائمة تدفقاته الى الداخل بشكل أوثق مع الاولويات الوطنية بما فيها رفع مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي ودعمها للابتكار وانشاء صناعات والاستعانة بمصادر خارجية وتطوير المناطق النائية ،[2]وعلى الرغم من اعتماد سياسة الباب المفتوح واصدار قانون الملكية

---

[1] ***Ibid, p580***

[2] ***Ken Davies , china Investment policy ,OECD working papers on International Investment , 2013/01,p5.***

المشتركة عام 1979 وانشاء اربع مناطق اقتصادية خاصة للمستثمرين الاجانب وادخال سلسلة من اللوائح والقوانين الخاصة بتنفيذ المشاريع المشتركة بين الصين والشركات الاجنبية ، الا ان الحكومة الصينية بقيت حذرة في ادخال الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) في اقتصادها المحلي ، والمستثمرون الاجانب حذرين بشأن الاستثمار بالصين خلال المدة 1983-1991 ،[1] إذ بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الصين اقل من نصف مليار دولار امريكي سنوياً حسب ما يظهره الجدول (51) .

وفي التسعينات قامت الحكومة الصينية بتحرير (FDI) ، واعتماد التعديلات على قانون الملكية المشتركة وقواعد تنفيذ المؤسسة المملوكة بالكامل للاجانب ، وانشأت اطاراً تنظيمياً اكثر اتساقاً ومنهجية للاستثمار الاجنبي بعد تبنيها في عام 1991 قانون ضريبة الدخل للمؤسسات والشركات الاجنبية ، وقانون حقوق النشر ولوائح حماية البرمجيات وتعديلات قانون براءات الاختراع ، وقانون العلامات التجارية والاحكام التنظيمية للبنوك الاجنبية ، وقانون الاوراق المالية وقانون البنوك ولوائح المراقبة للصرف الاجنبي وقانون الشركات والاحكام المؤقتة المتعلقة ببعض القضايا بتأسيس الشركات المحدودة بالاسهم مع الاستثمار الاجنبي والاحكام المؤقتة لتوجيه صناعات الاستثمار الاجنبي ،[2]فكانت النتائج مذهلة حين بلغت تدفقات (FDI) الى الصين (11) مليار دولار امريكي عام 1992 وهي ضعف الرقم لعام 1991 ، وتضاعفت التدفقات الوافدة لتصل الى (27.5) مليار دولار ليستمر النمو المرتفع الى عام 1997 ليتباطأ بعدها في عامي 1999 و2000 بسبب الازمة المالية في شرق اسيا . وبعد مدة من انخفاض تدفقات (FDI) شهدت الصين زيادة في المستوى عقب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (WTO) إذ زادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة من (46.9) مليار دولار عام 2001 الى (92.3) مليار دولار عام 2008 بعدها شهدت الازمة المالية العالمية انخفاضاً في التدفقات الداخلة الى الصين لتبلغ (90) مليار دولار عام 2009 قبل ان تتعافى الى (105) مليار دولار عام 2010 و (135) مليار دولار عام 2018 ، وقد سجل الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين معدل نمو مركب بلغ (9.7%) خلال المدة (1992-2018) مما جعلها اكبر متلقي للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم النامي ، وساهمت الاحجام الكبيرة من تدفقات (FDI) الوافدة الى الصين من تكوين رأس المال وخلق

[1] ***Chunlaichen , The liberalization of FDI policies and the impacts of FDI on chinas economic development , Australian National University , 2018,p595)***

[2] ***)Ibid , p598 .***

فرص العمل وتوسيع الصادرات ونقل التكنولوجيا ، مما كان له اثاراً كبيرة على نموها الاقتصادي والتغيرات الهيكلية .[1]

جدول (51) حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) وعدد الشركات الاجنبية للمدة (1979-208)

السنة	عدد مشاريع الاستثمار المباشر الاجنبي(وحدة)	المبلغ الاجمالي للاستثمار الاجنبي الفعلي 100مليون$	الاستثمار الاجنبي المباشر FDI 100 مليون $
1979-1982	920	130.60	17.69
1983	638	22.61	9.16
1984	2166	28.66	14.19
1985	3073	47.60	19.56
1986	1498	76.28	22.44
1987	2233	84.52	23.14
1988	5995	102.26	31.94
1989	5779	100.60	33.92
1990	7273	102.89	34.87
1991	12978	115.54	43.66
1992	48764	192.03	110.08
1993	83437	389.60	275.15
1994	47544	432.13	337.67
1995	37011	481.33	375.21
1996	24556	548.05	417.26
1997	21001	644.08	452.57
1998	19799	585.57	454.63
1999	16918	526.59	403.19
2000	22347	593.56	407.15
2001	26140	496.72	468.75
2002	34171	550.11	527.43
2003	41081	561.40	535.05
2004	43664	640.72	606.30
2005	44001	638.05	603.25
2006	41473	698.76	658.21
2007	37871	783.39	747.68
2008	27514	952.53	923.35
2009	23435	918.04	900.33
2010	27406	1088.21	1057.35
2011	27712	1176.98	1160.11
2012	24925	1132.24	1117.16
2013	22773	1187.21	1175.86
2014	23278	1197.05	1195.62
2015	26575	1262.67	1262.67
2016	27900	1260.01	1260.01
2017	35652	1310.35	1310.35
2018	60533	1349.66	1349.66

-Sources : statistical yearbook of china for different years.

ثالثا- التنمية الزراعية Agricultural development لقد احدثت السنوات الاربعون الماضية من التنمية والاصلاح تغيرات عميقة في مشهد المناطق الزراعية والريفية في الصين على الرغم من الموارد الطبيعية المحدودة الا انها تمكنت من تجاوز الانتاج الزراعي خلال الخمسينات

[1] ***Ibid , p599.***

والستينات والسبعينات من القرن الماضي والقدرة على تلبية طلبها المتزايد على الغذاء الى حد كبير ، وعندما بدأت حقبة الاصلاح تمكنت الزراعة من القيام بأدوارها المختلفة في عمليات التطوير مقارنة بحقبة ما قبل الاصلاح والتي كان معدل متوسط النمو للناتج المحلي الزراعي الاجمالي (2.2%)سنويا ليصل الى ثلاثة اضعاف هذا المعدل بنسبة (6.9%) خلال مدة الاصلاح الاولية (1978-1984) وكما يشير الجدول (52) ، ولقد كان لنظام الكوميونات (HRS) - هو مجموعة افراد يعيشون مع بعضهم ويتشاركون الممتلكات والموارد وكذلك العمل والدخل بشكل تعاوني - اثار واضحة على الانتاجية الزراعية والتخفيف من حدة الفقر لدى المزارعين عن طريق التوزيع العادل للأراضي والذي ساهم بزيادة نسبة الانتاجية الزراعية(90%)خلال تلك المدة ، وعلى الرغم من تباطؤ معدلات النمو خلال فترات الاصلاح اللاحقة (1985-1995) ، (1995-2000) ، (2000-2005) ، (2008 -2010) ،(2010-2018) الا انها لا تزال تشكل معدلات عالية للنمو الزراعي مقارنة بمعدل نمو السكان الذي يشكل اقل من(1%) خلال المدة (1978-2018) .

جدول (52) معدل نمو المحاصيل الزراعية في الصين (1952-2018)

المحاصيل والسكان	1952-78	78-84	84-2000	2000-05	05-2010	10-2018	المعدل بعد الاصلا
نمو الناتج المحلي الاجمال الزراعي	2.2	6.9	3.8	3.9	4.5	4.0	4.4
نمو قيمة الناتج الزراع الاجمالي	3.4	5.9	5.9	5.3	4.8	4.2	5.2
الحبوب	2.5	5.5	0.9	1.5	2.5	2.0	2.4
قطن	4.0	17.9	- 0.6	6.4	2.0	- 1.8	4.8
زيت الطعام	1.4	17.6	6.4	0.9	1.5	2.2	5.7
الفاكهة	4.0	8.5	12.5	26.2	5.8	4.8	11.5
الخضار	-	4.6	8.3	3.1	1.5	2.2	5.2
لحم	-	7.8	9.1	2.9	2.7	1.3	4.8
لحم الخنزير والبق والضأن	4.4	11.4	7.5	2.9	2.4	1.0	5.0
الالبان	-	-	8.2	25.6	5.7	-5.1	7.9
سمك	4.7	4.2	12.1	3.6	4.0	4.3	5.4

Sources: statistical yearbook of china 9919.
- statistical yearbook of china 2019.
-Jikun Huang and scottRezelle , p489.

وأن قيمة الناتج الاجمالي الزراعي نما بمعدل متوسط قدره (5.2%)سنويا فضلا عن ذلك يلاحظ تغير هيكلية الاقتصاد الزراعي من اولوية الحبوب الى انتاج المحاصيل النقدية عالية القيمة وسلع البستنة وتربية الحيوانات ومنتجات الاحياء المائية فبلغ متوسط النمو السنوي لانتاج الحبوب (2.4%) بينما بلغ متوسط النمو السنوي للقطن (4.8%) وقصب السكر(5.5%)ومحاصيل الزيت(5.7%) والفاكهة (11.5%) والخضار (4%) وارتفع الانتاج السنوي من اللحوم بمعدل نمو متوسط (5%) والاسماك (4.5%) وزادت منتجات الالبان بشكل اسرع بنسبة (7.9%) .

ونمت منتجات الثروة الحيوانية الى جانب قطاع مصائد الاسماك بشكل كبير لتتحرك الصين بعيداً عن زراعة المحاصيل وهو ما يمكن ملاحظته عن طريق الجدول (53) الذي يشير الى ارتفاع نسبة مساهمة الثروة الحيوانية ومصائد الاسماك في قيمة اجمالي الناتج الزراعي بعد ما كانت الاولى تشكل نسبة (15%) عام 1978 لترتفع الى اعلى مستوياتها بعد مدة الاصلاح وتبلغ (33%) عام 2005 فضلا عن مصائد الاسماك التي بلغت (10.2%) لنفس العام بعد ما كانت مجتمعة قبل الاصلاح تشكل نسبة (16.5%) بينما بعد الاصلاح وصلت الى (43.9%) عام 2005 من قيمة الناتج الزراعي و (35.7%) عام 2018 ، وتضائل هيمنة المحاصيل الزراعية من (80%) قبل الاصلاح الى (54%) عام 2018 .

جدول (53) نسبة مساهمة القطاعات الزراعية في قيمة اجمالي الناتج الزراعي للمدة (1978-2018)

السنة	1978	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
المحاصيل الزراعية	%80	69	64	58.5	55.6	49.7	53	53	54
الثروة الحيوانية	%15	22	25.6	30	29.7	33.7	30.2	28	25
مصائد الاسماك	%1.5	3.5	5.3	8.3	10.8	10.2	9.2	9.5	10.7

- **Sources : statistical yearbook of china 2019**

رابعا- السياسات الاقتصادية الحكومية : Government economic policies

ان الصين حكومة واسعة التسلسل الهرمي وقد تطورت السمات المؤسسية للسياسة المالية الصينية قبل وبعد الاصلاح ، فكانت العلاقة المالية المركزية / المحلية قبل 1978 تعتمد على نظام (الأكل من وعاء واحد) عن طريق تحصيل الضرائب وتحويلها مركزياً ، الا انها تغيرت بعد سياسة الاصلاح والانفتاح بنقل عديد الصلاحيات الى الحكومات المحلية والتي ازدادت استقلاليتها بعد عام 1994 بصدور برنامج الاصلاح الضريبي باسم (نظام تخصيص الضرائب) واحلاله محل نظام العقود المالية التقديرية لتكون غالبية الضرائب مركزية الايرادات ولامركزية الانفاق ، فزادت نسبة الضرائب من الايرادات العامة من (45.8%) عام 1978 الى (85.3%) عام 2018 ،[1] ومطالبة الحكومة المركزية بأكثر من (50%) من ايرادات الميزانية الوطنية بينما تتحمل (30%) فقط من النفقات (الملحق 5) مع تفويض سلطة اقتصادية كبيرة للحكومات المحلية [*]مثل تحرير الاسعار وسياسة الباب المفتوح وانتقال المزيد من الشركات المملوكة للدولة من سلطة الحكومة المركزية الى سلطتها لتمنحها المزيد من الثقة والمصداقية.[2]كان اهمال التغيرات اللازمة لإصلاح العلاقات المالية والحكومية بعد استمرار حصص الانفاق في التحول الى الحكومة المحلية التي

---

[1] ***statistical yearbook of china 2019 .***

[*] **على الرغم منالاستقلالية المتزايدة للسلطة المحلية الا ان الحكومة المركزية لاتزال تؤثر على سلوكياتها المالية خلال نظام التعيين والتصنيف والترقية للقادة وتشكل اداة قوية لتطبيق سياسة الحكومة المركزية الاقتصادية الخاصة .**

(source : Jean-louis combes and other ,2015,p4.)

[2] ***Jean-louiscombes and others ,provincial public expenditure in china : Atale of profligacy , Marian-nickcornec , october ,2015,p5.***

مثلت اكثر (85%) من اجمالي الانفاق العام يقابله (15%) مساهمة الحكومة المركزية عام 2018 مع تجميع نصف الايرادات ، وبالتالي اعتماد الحكومات المحلية على تحويلات الحكومة المركزية لتمويل الفجوة المالية الضخمة ، وبأرتفاع عدد السكان الحضر من (191) مليوناً عام 1980 الى (731) مليوناً عام 2013 وسط تراجع مالي حاد في ثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات لم يكن لدى الحكومة سوى القليل من الموارد لتخصصها للتحضر وتجنب اعاقة النمو ، ووصلت نسبة الانفاق العام من GDP (11%) عام 1995 مما ساهم في تسامح السياسيون وشجعوا ضمنيا ممارسات الباب الخلفي غير الرسمي التي مكنت المدن من الحصول على الموارد اللازمة للاستثمار في البنية التحتية ونمت البلديات الصينية وازدهرت من الاعتماد بشكل كبير على موارد من خارج الميزانية من مبيعات الاراضي والاقتراض من خارج الرقابة المالية الحكومية في اقتصاد كان يتوسع بلا هوادة في التنمية والزحف العمراني وخلق قدرة فائضة في الصناعة ، إذ تنافست المدن على الاستثمار لخلق فرص العمل ورفع قيمة الارض ،[1]ارتفعت اجمالي الايرادات من خارج الميزانية من (55.7) مليار يوان عام 1980، الى (579.4) مليار يوان عام 2010 ما يعادل تسع اضعاف قيمتها ، ما نسبته (952%) ، وزاد الانفاق من خارج الميزانية ثلاث اضعاف من (137) مليار يوان عام 1985 الى (575) مليار يوان عام 2010 ، وما نسبته (319%) وبحسب ما يظهره الجدول (54) .

جدول (54) الايرادات والنفقات من خارج الميزانية في الصين للمدة 1980-2010 (100 مليون يوان)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الايرادات خارج الميزانية	55.7	1530.03	2708.6	2406.5	3826.4	5544.2	5794.4
النفقات خارج الميزانية	-	1375	2707.06	2331.2	3529.01	5242.5	5754.7

Source: Statistical Yearbook of China for different years.

- تشمل ايرادات الحكومة المركزية : التعرفة وضريبة الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة التي تفرضها الجمارك وضريبة الاستهلاك وضريبة الدخل للمؤسسات التابعة للحكومة المركزية وضرائب الدخل للبنوك المحلية والبنوك الممولة من الخارج والضرائب المالية للمؤسسات غير المصرفية وضريبة الاعمال وضريبة الدخل وارباح السكك الحديدية والمكاتب الرئيسية للبنوك والمكتب الرئيسي لشركة التأمين و(75%) من ضريبة القيمة المضافة على الموارد البترولية من المحيطات و(50%) ضريبة من تداول الاسهم .

اما الايرادات للحكومات المحلية : ضريبة الاعمال وضريبة الدخل للمؤسسات التابعة للحكومة المحلية وضريبة الدخل الشخصي وضريبة استخدام الاراضي الحضرية وضريبة تعديل الاستثمار في الاصول الثابتة وضريبة صيانة المدينة والبناء وضريبة على العقارات وضريبة استخدام المركبات والسفن وضريبة تداول الاسهم وضريبة الزراعة وتربية الحيوانات ، وضريبة على المنتجات الزراعية الخاصة ، وضريبة شغل الاراضي المزروعة و(25%) من ضريبة القيمة المضافة على الموارد البترولية و (50%) من ضريبة تداول الاسهم .

بينما تشمل نفقات الحكومة المركزية : نفقات الدفاع الوطني وقوات الشرطة المسلحة والنفقات الادارية ونفقات التشغيل المحلية على مستوى الحكومة المركزية ، والانفاق على المشاريع الرئيسية والانفاق على تعديل الهيكل الاقتصادي الوطني وتنسيق التنمية بين

---

[1] ***Ibid*** **.**

مختلف المناطق على مستوى الاقتصاد الكلي عن طريق التنظيم والرقابة الاقتصادية . اما النفقات الحكومة المحلية : المصروفات الادارية ومصروفات التشغيل المختلفة والانفاق على بناء رأس المال والابتكار التكنلوجي و النفقات لدعم الانتاج الزراعي والريفي والنفقات لصيانة المدينة و بناء الانفاق ودعم الاسعار . (statistical yearbook of china 2000.source)

ان نمو الانفاق العام لم يذهب الى الاستثمار طويل الاجل في البنية التحتية او تكوين رأس المال الثابت ، وانما ذهب لتغطية احتياجات النفقات الجارية الحالية ، فقد ارتفعت نسبة الانفاق على الخدمات العامة من اجمالي الانفاق العام من (36%) عام 1978 الى (85.2%) عام 2018 ، بينما تراجعت نسب الانفاق الاستثماري من (64%) الى (14.8%) لنفس المدة وحسب ما يشير اليه الجدول (55) للاسباب التي تم ذكرها سابقاً .

جدول (55) الانفاق الجاري على الخدمات والانفاق الاستثماري الاقتصادي واجمالي الدين العام للصين للمدة (1978 – 2018)

.

السنة	1978	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
الانفاق على الخدمات العام الجارية 100 مليون (يوان)	403.1	876.7	1715.6	3968	10138.2	24613.3	73884.4	150335.6	188196.3
انفاق على البناء الاقتصاد الاستثماري 100 مليون	719.0	715.4	1127.5	2855.8	5748.3	9137.0	15989.7	25542.1	32707.8
نسبة انفاق الجاري الى الانفا العام الاجمالي	35.9	43.7	55.6	58.1	63.8	72.5	82.2	85.5	85.2
نسبة انفاق استثماري الى اجمال الانفاق العام	64.1	56.3	44.4	41.9	36.2	27.5	17.8	14.5	14.8

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : statistical yearbook of china for different years

-.

لقد جلبت زيادة التوسع في الانفاق الكسب غير المشروع والفساد بشكل كبير وترك العديد من المدن مع مستويات لا يمكن تحملها من الديون ،[1] فقد زادت نسبة اجمالي الدين الصيني الى GDP من (74.3%) عام 1995الى (117.2%) عام 2015 بمعدل نمو مركب بلغ (14.6%) وبزيادة (1664%) اي تضاعف اكثر من (16 مرة) ، إذ يتكون اجمالي الدين العام الصيني من ديون الحكومة المركزية ، وديون الحكومات المحلية ، وكذلك الدين الخارجي ، وقد وصل الدين العام الصيني على مستوى الحكومة المركزية الى (10.6) ترليون يوان وعلى مستوى الحكومات المحلية (60.9) ترليون يوان عام 2015 ، إذ زاد الاول بمعدل نمو مركب بلغ (19.6%) ، وزاد الثاني بمعدل نمو مركب (15%) خلال المدة من (1995-2015) وحسب معطيات الجدول (56) ، والذي يشير في نفس الوقت الى هيمنة دين الحكومات المحلية على الدين العام الصيني الذي وصل الى اكثر من (6) اضعاف قيمة دين الحكومات المركزية عام 2015 .

ولغرض بناء اطار اكثر كفاءة لتقديم الخدمات في نظام متعدد المستويات وكبح ديون الحكومات المحلية

[1] ***Christine wong , chinas 40 years of Reform and Development :AN update on fiscal reform , Australian National University , 2018 . p273.***

جدول (56) مكونات اجمالي الدين الصيني للمدة 1995-2018 (100مليون يوان)

السنة	1995	2000	2005	2010	2015	2018
ديون الحكومات المحلية	32234 %40 م GDP	40922 %40.8	123283 %65.8	416213 %101	609657 %88.7	336289 %37.3
ديون الحكومات المركزية	2476.8 %4 من GDP	4180.1 %4.1	32614.2 %17.4	67548.1 %16	106599.6 %15.5	149607.4 %16.6
الدين الخارجي*	10869.7 %17.7 من GDP	11949.8 %12	23045.3 %12.3	36778.9 %9	87804.4 %12.8	130864.8 %14.5
اجمالي الدين الصيني	45581	57052	178942	520540	804060	616761
نسبة اجمالي الدين الى GDP	%74.3	%57	%95.5	%126.3	%117.2	%68.5

-Source:statistical yearbook of china for different years.

والايرادات من خارج الميزانية واستعادة الاقتصاد الكلي والرقابة على الانظمة الحالية ، تم طرح قانون الموازنة المعدل في اغسطس عام 2014 الذي وضع الاساس القانوني لتحسين عمل الموازنة وبناء نظام قوي للإدارة المالية وتقنين العديد من جوانب مسؤوليات الحكومة المركزية والمحلية ، وكان ابرز احكام هذا القانون الذي وضعه لو جيوي (Lou jiwei) وزير المالية أنذاك وتمثلت :[1]

1- التحول الى اطار الميزانية متوسطة الاجل للتركيز على تخطيط الانفاق وموازنة الميزانية متعددة السنوات بعيداً عن جمود موازنة الميزانية السنوية وما يرتبط بها من تحيز مساير للدورات الاقتصادية .

2- ان تكون هناك تقارير مالية شاملة تتجاوز التقارير التقليدية للإيرادات والنفقات في الميزانية لتشمل ثلاث مكونات اضافية : **ميزانية الصندوق الحكومي** – تشمل الضرائب من خارج الميزانية والمخصصات التي كانت تسمى سابقاً (ايرادات الميزانية الاضافية) واكبر جزء منها هو الايرادات من مبيعات الاراضي ، **وميزانية رأس المال الدولة** _ تشمل التحويلات المالية من الشركات المملوكة للدولة ، **وميزانية صندوق الضمان الاجتماعي** _ هي مقبوضات ونفقات نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية ، إذ يتطلب قانون الموازنة تقديم تقارير مشتركة عن الميزانيات الاربعة .

3- توفير معلومات اكثر دقة وشمولية عن النتائج المالية الحكومية بما في ذلك الاصول والخصوم والايرادات والمصروفات والتدفقات النقدية ليمثل الاساس في بناء نظام حديث للإدارة المالية الذي يعزز الاستدامة والمالية والحكومة الرشيدة .

4- الشفافية للميزانية لمكافحة الفساد والافصاح عن محتوى التقارير المالية بأنشاء كل حكومة دون الوطنية حتى مستوى المقاطعة موقعاً على شبكة الانترنت فيها كل المعلومات المالية .

---

*تم تحويل قيمة الدين الخارجي من الدولار الامريكي الى اليوان الصيني من قبل الباحث حسب سعر الصرف للسنة .

[1] ***) Ibid , p275.***

5- منع الاقتراض غير الخاضع للرقابة من قبل الحكومة المحلية والسماح لهم لأول مرة بالاقتراض علناً وتحت رقابة مشددة بوجب حصص الحد الاقصى الذي حدده المؤتمر الشعبي الوطني ومجلس الدولة وفقط للإنفاق الرأسمالي عن طريق اصدار السندات المالية .

ان جهود الاصلاح في ادارة الدين الحكومي المحلي ضمن الاطر القانونية بدت واضحة وفق المعطيات الاحصائية في تحقيق اهدافها ، فقد انخفض دين الحكومات المحلية بمعدل مركب بلغ (13.8%) من (60.9) ترليون يوان عام 2015 الى (33.6) ترليون يوان عام 2018 ، وانخفضت نسبة اجمالي الدين الى GDP (37.3%) ، وفيما يخص الديون الخارجية والتي لعبت دوراً مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة في الصين منذ عام 1978 لكنها بنفس الوقت خضعت لرقابة صارمة من الحكومة وهو ما جعلها تشكل نسبة صغيرة من ديون الصين ،[1]وصلت ذروتها الى (14.5%) من GDP عام 2018 ، وبشكل عام مثلث ديون الصين بالنسبة للبعض تهديداً لاستقرار الصين الاقتصادي بينما كانت الرؤى الاقتصادية وبالأخص لصندوق النقد الدولي بتقريره الصادر عام 2015 بأن الدين الصيني منخفض نسبياً وعلى مسار مستقر ، ورفض السلطات الصينية من مخاوف الدين واصرارها بان هناك مساحة لزيادة الدين الحكومي مع مجموعة معطيات تتمثل بأن الدين العام قد امتلكته الشركات المملوكة للدولة في معظمه ،[2] مع ملاحظة القدرة والامكانات التي يمتلكها الاقتصاد الصيني ما يجعله في وضع قادر في التغلب على الصدمات وتجاوز العجز والديون ، عندما بدأ الاصلاح الاقتصادي في الصين نهاية عام 1978 كان لدى الحكومة مؤسسة مالية رسمية واحدة هي بمثابة البنك المركزي والبنك التجاري وكان يشكل (93%) من اجمالي الاصول المالية للبلاد ، وخلال السنوات الاربعين شهد القطاع المالي اصلاحات وانفتاح وتطوير كبير إذ تصنف البنوك الاربعة الكبار * في الصين من اكبر (15) بنك في العالم ، وانضمت اسواق الاسهم والسندات الصينية الى المراتب الاولى على مستوى العالم واصبح (RMB) او الايوان الصيني الى جانب الدولار الامريكي واليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني وهي جزء من سلسة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي ،[3]واظهرت الصين نمط فريد في الاصلاح المالي وكانت قوية في انشاء المؤسسات المالية وتنمية الاصول المالية ، فكانت بحلول نهاية عام 2018 توجد (3584) شركة مدرجة لدى البورصات المحلية وبلغ اجمالي القيمة السوقية للاصول المتداولة في الاسواق المالية الصينية ما قيمته (330.6) ترليون يوان ، اي ما يعادل (20.5)

---

[1] ***Yukan Huang and canyon Bosler, chinasDobt Dilemma: Deleveraging while generating growth , Carnegie Endowment for International peace ,2014 ,p2.***

[2] ***Op . cit .***

* **بنك الصين المركزي ، وبنك التعمير الشعبي الصيني او بنك البناء الصيني ، والبنك الصناعي والتجاري ، والبنك الزراعي الصيني .**

[3] ***Yiping Huang and xunwang , strong on quan tity , weak on quality : chinas financial reform between 1978 and 2018 , 2019 ,p294 .***

ترليون دولار امريكي ، كما بلغ عدد صناديق الاستثمار في الاوراق المالية (5580) صندوق ،[1] لتكون الصين ثالث اكبر سوق للديون في العالم وتتصدر بنوكها الاربعة الكبرى قائمة اكبر البنوك في العالم منذ عام 2016 ولغاية الان ، وكما في الملحق (6). افرز الترتيب التنظيمي للأعمال المصرفية في الصين نظاماً مصرفياً مستقراً وصحياً نسبياً الى حد كبير وسالماً من الازمات المالية دون الاعتماد على الممارسات الدولية المعترف بها في الاشراف المصرفي ، إذ تجمع الصين بين اليد التنظيمية القوية ومتطلبات كفاية رأس المال ، أي الاشراف التنظيمي والادوات الغربية كإضافات مفيدة ، وهي لا تعزز من تنمية البنوك وانما تحسن كفاءة البنوك والحد من الفساد في القروض وخفض هشاشة النظام المصرفي عن طريق نظام المراقبة الخاص * للبنوك ، ويخضع القطاع المصرفي بشكل رئيسي لاشراف بنك الشعب الصيني (PBOC) و (CBRC) لجنة تنظيم البنوك إذ كان الاول لمدة 30 عاماً يعمل كقناة لقروض رأس المال قصيرة الاجل للشركات المملوكة للدولة ضمن حصة ائتمانية محددة سنوياً ، ونتيجة للإصلاحات التدريجية في العشرين سنة الماضية لم يتدخل بنك الشعب في الاشراف اليومي على المؤسسات المالية واحتفظ بدوره الملاذ الاخير للإقراض و يتابع استراتيجيات الاصلاح و اهدافها للحفاظ على الاستقرار المالي ووضع الازمات وحلها ، ولزيادة استقلالية البنك المركزي للشعب والكفاءة الوظيفية التنظيمية له تأسس في 2003 لجنة تنظيم البنوك الصينية التي تم تحديد هدفها و مسؤولياتها ضمن قانون الاشـراف والادارة المصـرفية الذي شمل ، تحديد القواعد للأشراف على المؤسسات المالية التي تساعد بتنفيذ القوانين والانشطة المسموح بها ، وترخيص المؤسسات المالية ، والاشراف على الموقع وكفاية الادارة المالية العليا للمؤسسات ، وتقديم مقترحات لحل الازمة المصرفية ، وصلاحية اقالة كبار المديرين الماليين ، واصدار الغرامات لمن ينتهك القواعد .[2]بعد ان احتلت الصين المرتبة الرابعة من القمع المالي في عام 2005 ومع تقدم الاصلاح المالي الصيني بدأ تحرير اسعار الفائدة تدريجياً من النفوذ واسواق رأس المال وتم تغيير معدلات الايداع والاقراض الخاصة وازالة سقف اسعار الاقراض والحد الادنى لمعدلات الايداع والسماح للبنوك التجارية بتحديد اسعار الودائع والاقراض الخاصة بها بحرية ، لكنها لم تكن ايذاناً بنهاية التدخل الحكومي في النظام المصرفي لان جوهر البنوك الصينية هو التنظيم الحكومي المصرفي مع نظام الرقابة الخاصة .

---

[1] ***statistical yearbook of china 2019.***

[*] **هي مجموعة من المؤسسات تراقب تطبيق المعايير الدولية من قبل مدققون مستقلون ووكالات تصنيف دولية ومساهمون اجانب من خارج الدولة ، ومجموعات العمل المالي لمكافحة غسيل الاموال وهي تعكس افضل ممارسات الرقابة الخاصة المستقلة .**

(source : Violaine cousin , The spcifics china bank regulation of Governance and Regulationlvl , Issue1, 2012, p36).

[2] ***Ibid , p42.***

المطلب الثاني- حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية للصين

تمهيد

كان هدف الحكومة الصينية تحت قيادة دنغ شياو بينغ هو أعادة بناء اقتصادها ومجتمعها الذي دمرته الثورة الثقافية ، وضرورة التحول في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والذي كان مدفوعاً بالاعتراف بأن مداخيل الصينيين العاديين كانت منخفضة جداً مقارنة بالدخل في الاقتصاديات الاسيوية الاخرى ، وان مستقبل الدولة الصينية والنظام الشيوعي سيكونان في خطر مالم يتم رفع مستويات المعيشة لشعبها عن طريق النمو الاقتصادي الخاضع لتحقيق الرفاهية لجميع فئات الشعب ولكل مستوى من مستويات الحكومة (المقاطعة ، المدينة ، البلدة ، القرية) مع مرونة كافية للنظام لتكييف الاهداف مع الظروف الخاصة لكل منطقة التي يعمل بها ،[1]ومن تحليل المؤشرات الاجتماعية يمكن ملاحظة مدى الانعكاس الواضح والتغير في المستوى المعيشي والاجتماعي الذي رافق النمو الاقتصادي غير المسبوق في الصين خلال مدة ما بعد الاصلاح .

أولا – حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية في الصين

اولاً -1 السكان والمستوى المعيشي Population and standard of living

هناك من يرى ان صعود الصين الاقتصادي السريع في العقود السابقة كان وراء حقيقة اساسية هي تعداد السكان الهائل وما يوفره من قوى انتاجية لآلة الصناعة ذات الكلفة المنخفضة الى جانب الشهية المنفتحة لمستهلكيها الذين يزيد عددهم على بليون ونصف ، وهو ما جعل من الشعب الصيني الثروة الطبيعية الاكبر على كوكب الارض ،[2] بينما كانت الحكومة الصينية تخشى من عدم كفاية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية للاعداد السكانية المتزايدة في الصين وهو ما دعاها في عام 1973 الى اطلاق حملة تنظيم الاسرة واصدار مبادئ توجيهية طوعية بشأن التحكم بالخصوبة تحت شعار "الزواج المتأخر والمباعدة الاطول " وفي عام 1981 اقترحت اللجنة الوطنية لتنظيم الاسرة في الصين سياسة للسيطرة على السكان تدعوا الى طفل واحد لكل زوجين مع السماح للعائلات الريفية بأنجاب طفل ثاني ، وفي عام 2002 تم سن السياسة كقانون (قانون

---

[1] ***Shigeo Kopayashi and other , Three Reforms in chine : programs and outlook, septemper 1999 ,No ,45.***

[2] **) تد سي فشمت ، الصين شركة عملاقة ، تعريب هالة النابلسية ، الطبعة الاولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض المملكة العربية السعودية ،2009 ،ص18 .**

السكان وتنظيم الاسرة) ومعاقبة الازواج الذين لديهم اطفال فائضون عقوبات اقتصادية وادارية ، وقد تم الاستثناء عام 2013 كل زوجين من عائلة ذات طفل واحد يسمح لهم بأنجاب طفل ثان .[1]

نتج عن هذه السياسة انخفاض معدل الخصوبة من (5.1) عام 1965 الى (2.3) عام 1990 ليصل الى (1.7) عام 2018 ، وانخفض معدل المواليد لكل 1000 من السكان سنوياً من (33.70) الى (21.0) عام 1990 وصولاً بالانخفاض الى (11.9) مولود لكل 1000 من السكان سنوياً عام 2018 ، وهو ما انعكس على بطبيعة الحال على معدل النمو السكاني الذي يشكل (5.7%) في اوائل الخمسينات من القرن الماضي لينخفض الى (2%) عام 1970 وليستمر الانخفاض في ظل سياسات الطفل الواحد الى (0.38%) عام 2018 وبمعدل نمو مركب اقل من (1%) خلال مدة ما بعد الاصلاح ، كما يشير الجدول (57) ، ادت هذه التغييرات في معدلات الخصوبة والنمو السكاني الى تغيير الهيكل العمري لسكان الصين ، فقد ارتفع عدد السكان في سن العمل في الصين (الذين تتراوح اعمارهم من 64-15 عاماً) من (387) مليوناً عام 1964 الى (999) مليوناً عام 2010

جدول (57) عدد السكان ومعدلات النمو السكاني والمواليد والخصوبة في الصين للمدة من 1970-2018

السنة	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
السكان 10000	82992	98205	105851	114333	121121	126743	130756	134091	137462	139538
معدل نم السكان	2.2	1.2	1.4	1.4	1.0	0.37	0.59	0.48	0.49	0.38
المواليد لك 1000نسمه	33.43	18.21	21.04	21.06	17.12	14.03	12.40	11.90	12.07	10.94
معدل الخصو لكل امرأة	5.72	2.81	2.60	2.37	1.74	1.61	1.61	1.62	1.66	1.69

Sources : statistical yearbook of china for different years

إذ الذروة بينما انخفضت نسبة الاعالة من (79%) الى ادنى مستوى لها عند (34%) لنفس المدة اي ان الصين تمتعت بأكبر هيكل سكاني انتاجي في المدة بين منتصف الستينات وعام 2010، وعليه يمكن عد مدة الاصلاح الاقتصادي من 1978-2010 نافذة الفرصة السكانية او العائد الديموغرافي بدليل نقطة التحول بعد 2010 عند انخفاض عدد السكان في سن العمل وزيادة نسبة الاعالة بعد ذلك الوقت ، فأن العائد الديموغرافي السكاني الذي حفز النمو للاقتصاد الصيني سوف يختفي اذا ظل الاتجاه السكاني على حاله مع الانخفاض المتوقع في عدد السكان في سن العمل وحسب ما يُظهره ملحق (7) .

[1] ***Ming Qi , china shift from population control to population quality , zhejiang University , August 2016 , P85 .***

وشهدت الصين تحولاً ديموغرافياً في طبيعتها السكانية بعدما كان حوالي (82%) من السكان في عقد السبعينات يعيشون ويعملون في القطاع الريفي ، وبعد الاصلاحات الاقتصادية في الزراعة عام 1978 والتي ادت الى زيادات كبيرة في الانتاجية واطلاق سراح جزء كبير من القوى العاملة الريفية للانتقال الى القطاع غير الزراعي الاكثر انتاجية على الرغم من القيود وحضر الهجرة من الريف الى المدينة ، لكن سياسة الباب المفتوح التي جلبت الاستثمار الاجنبي (FDI) استوعبت العمالة الفائضة التي تم تسريحها من القطاع الزراعي بعد ما زاد الطلب على العمال غير المهرة ، وخففت الحكومة تدريجياً قيود الهجرة الى المدينة لتولد حركة العمالة المهاجرة نمواً اقتصادياً سريعاً ، إذ زادت الهجرة من الريف الى الحضر من (25) مليون شخص عام 1990 الى (170) مليوناً عام 2016 ،[1] فزادت نسبة القوى العاملة في الحضر من (23.7%) عام 1978 الى 55.9% عام 2018 ، وهو ما جعل نسبة الحضر من السكان ترتفع الى (59.58%) عام 2018 بعد ما كانت تبلغ (17.92%) عام 1978 (الملحق 8) .

جدول (58) نسبة الحضر والريف من السكان والقوى العاملة فيها للصين للمدة 1978-2018

السنة	1978	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
*السكان الفقر 10000شخص	77039	76542	66101	65849	55463	46224	28662	16567	5575	1660
نسبة الفقراء	97.5	96.2	78.3	73.5	60.5	49.8	30.2	17.2	5.7	1.7
الدخل المتاح للفر الحضري (ايوان)	343.4	477.6	739.1	1510.2	4283.0	6280	10493.0	19109.4	31194.8	39250.8
الدخل المتاح للفرد الريف (ايوان)	133.6	191.3	397.6	686.3	1577.7	2253.4	3254.9	5919.0	11421.7	14617.0
*منحنى انجل ريفي%	67.9	61.8	57.8	58.8	58.6	49.1	45.5	41.1	33.0	30.0
منحنى انجل حضري%	57.5	56.9	53.3	54.2	50.1	39.4	36.7	35.7	30.0	27.7
الانفاق الاستهلاكي الريف (ايوان)	138	178	347	571	1434	1670	2555.4	4382	9222.6	12124.3
الانفاق الاستهلاك الحضري (ايوان)	405	496	802	1686.9	3532.6	4998.0	7942.9	13471.4	21392.4	26112.3

Source : statistical yearbook of china for different years

[1] ***Bob Gregory and x in meng , Rural – to – Urban Migrants and migrants labour Market per for mance , ANU press , 2018, p395.***

شكل (7) نسبة الدخل المخصص للغذاء من الدخل المتاح في الصين (حضر و ريف) (منحنى انجل)

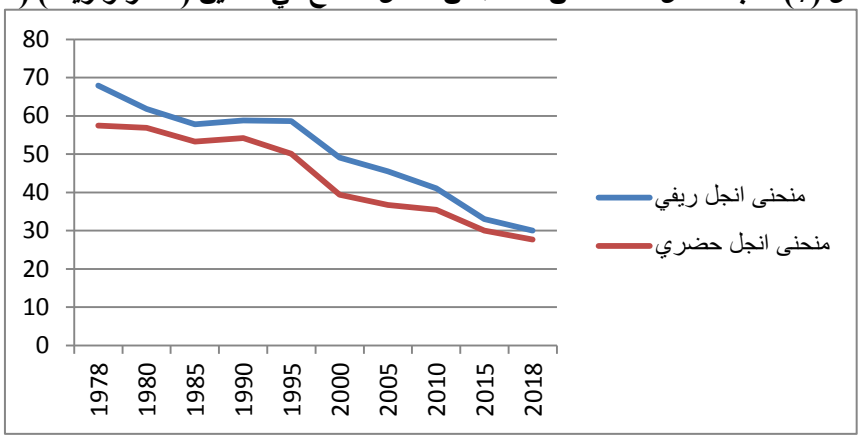

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (58)

اتسم المجتمع الصيني تاريخياً بأنتشار الفقر والتفاوت الشديد في الدخل وانعدام الامن المعيشي ، لتشهد الصين تحولات اقتصادية ومجتمعية منذ بدأ الاصلاح والانفتاح عندما شهدت انخفاضاً كبيراً جداً في معدل الفقر خلال العقود الاربعة الماضية خاصة في المناطق الريفية ، فكان نسبة الاشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر[1] الصيني في الريف عام 1978 هو (97%) انخفض الى (1.7%) عام 2018 بعد ما كان عدد الفقراء يبلغ حوالي (770) مليون شخص ، انخفض الى (16.6) مليون شخص ، وارتفع نصيب الفرد في الحضر من الدخل المتاح الى (39251 يوان) اي ما يعادل (5938$) بزيادة قدرها (20مرة) وازداد الدخل للفرد الريفي بمقدار (27مرة) عندما بلغ (14617 ايوان) ما يعادل (2214.7$) ، ونما الانفاق الاستهلاكي للفرد الوطني بمعدل نمو مركب بلغ (8.4%) من عام 1978 عندما كان (184يوان) ما يعادل (109$) ليصل عام 2018 الى (19853يوان) ما يعادل (2298$) ، وانخفض معامل انجل للحضر حوالي (52%) عام 2018 مسجلا (27.7%) بعد ما كان (57.5%) عام 1978 ، وللريف الصيني انخفض (55.7%) من (67.7%) الى (30%) لنفس المدة احصائيا كما في الجدول (58) ، وبيانيا كما في الشكل (7). وبلغ معدل النمو المركب لمتوسط الاجور السنوية للموظفين والعاملين الوطنيين (4.7%) منذ بداية عملية الاصلاح ولغاية عام 2018 بعد أن وصل الى (15829يوان) ما يعادل (2394$) ، (ملحق 9) .كما تحسنت الظروف المعيشية الاساسية بشكل ملحوظ في السنوات الاربعين الماضية ، وفي عام 2017 بلغ نصيب الفرد من مساحة بناء المساكن لسكان الحضر والريف (36.9م^2 و 46.7م^2) على التوالي بزيادة قدرها (30.2م^2) و (38.6م^2) على التوالي مقارنة بعام 1978 وحسب بيانات جدول (59) .

[1]) 2300 يوان صيني (بأسعار 2010=100) في السنة معيار خط الفقر للفرد .

جدول (59) مساحة السكن بالمتر المربع للحضر والريف في الصين 1978-2017

السنة	1978	1989	1991	2005	2010	2012	2017
الحضر	6.7	13.3	17.8	26.1	31.6	32.9	36.9
الريف	8.1	17.2	22.5	29.7	32.9	37.1	46.7

Source : statistical yearbook of china for different years.

تحسنت جودة العمالة بشكل مستمر في العقود الاربعة الماضية وارتفع عدد العاملين في الصين من (401.52) مليون عامل عام 1978 الى (775.86) مليون عامل في عام 2018 ، وشكل العاملون في قطاع الصناعة الثالثة (الخدمات) ما نسبته (46.3%) بزيادة (34.2%) عن عام 1978 عندما كانت (12.2%) وهو ما يدل على ان قطاع الخدمات اصبح القطاع الرئيسي للتوظيف وحسب ما يشير اليه الجدول (60) .

جدول (60) اعداد العاملين بالقطاعات الثلاثة في الصين 1978-2018

السنة	1978	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
اجمالي عدد العاملين	40152	49873	64749	68065	72085	74647	76105	77451	77586
العاملين في الزراعة	28318	31130	38914	35530	36043	33442	27931	21919	20258
العاملين في الصناعة	6945	10384	13856	15655	16219	17766	21842	22693	21390
العاملين في الخدمات	4890	8359	11979	16880	19823	23439	26332	32839	35938
العاملين في الزراعة%	70.5	62.4	60.1	52.2	50.0	44.8	36.7	28.3	26.1
العاملين في الصناعة%	17.3	20.8	21.4	23.0	22.5	23.8	28.7	29.3	27.6
العاملين في الخدمات%	12.2	16.8	18.5	24.8	27.5	31.4	34.6	42.4	46.3

Source : statistical yearbook of china for different years.

اولاً -2 المؤشرات الصحية Health indicators

بعد مدة وجيزة من تأسيس جمهورية الصين الشعبية كانت الموارد الطبية تعاني من نقص كبير في المناطق الريفية وانتشار الامراض المعدية والاوبئة وكانت صحة السكان سيئة للغاية والنظام الصحي ضعيفاً ولم يكن هناك سوى (9) مراكز صحية ومحطات للامومة والطفولة و (11 مركزاً) متخصصاً للوقاية والعلاج ، وفي ظل هذه الظروف اقترح ماو تسي تونغ اتخاذ الريف كأولوية صحية قصوى وكانت الموارد البشرية تعتمد بشكل أساسي على الاطباء الحفاة* الذين لديهم بعض المعرفة الطبية والمهارات ، وتم تعينهم وقيادتهم من قبل الحكومات المحلية وخارج جدول الرواتب والميزانية الحكومية وبدون راتب ثابت ، ولعبت الحكومة دور القيادة في ادارة نظام الصحة العامة ونما قطاع الصحة العامة في الصين عن طريق تعزيز منظمات الرعاية الصحية الأولية والتركيز على الوقاية والتنفيذ .[1]

* **الاسم الرسمي هو العاملين الطبيين الريفيين غير الرسميين وكان عليهم اعالة انفسهم من العمل في المزرعة فضلا عن تقديم الخدمات الطبية للسكان المحليين ، وكان معظمهم من عائلات الاطباء ذوي الخبرة التي تنتقل من اجيال الى اجيال او من المثقفين الذين يعرفون الطب الصيني التقليدي ، ولان معظم وقتهم في العمل حفاة الاقدام في الحقل اطلق عليهم نفس لقب الاطباء الحفاة التي ساعدت كلفتهم المنخفضة في مواجهة التحديات الصحية .**

[1] ***Li Wang etal , The development and reform of public health in china from 1949 to 2019 , Globalization and health , 2019 ,p5.***

عندما حررت الصين اقتصادها عام 1978 وتحركت من التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق الاجتماعي ، وكبقية الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية شهدت الصين انخفاض في ايراداتها انعكس على الدعم المقدم للمرافق الصحية العامة وتم الاعتماد على تحصيل الرسوم من المرضى للحصول على الايرادات ، وفي ظل خصخصة القطاع الزراعي واصلاح الشركات المملوكة للدولة فقد العمال المسرحون شبكة الضمان الصحي واصبح يقتصر على موظفي القطاع الرسمي ، وتُرك الغالبية من العاملين في القطاعات غير الرسمية والمتعاقدين والفلاحين غير مؤمن عليهم واضطروا الى وضع تكاليف الرعاية الصحية مباشرة من الجيب ، وكان على عيادات الصحة العامة بيع الادوية والفحوصات المختبرية ورسوم اخرى لتوليد دخلهم بصورة لم تتمكن الحكومة من تنظيم سلوكهم ، واصبحت المرافق الصحية كيانات هادفة للربح على حساب رعاية المريض ،[1] وبالتالي فان حجم الانفاق الحكومي على مرافق الصحة العامة تم تقليصه نسبياً منذ الثمانينات بعد اعتماد سياسة التمويل الذاتي لتلك المحطات والسماح لها بتقديم بعض الخدمات المشحونة المدفوعة الثمن من الجيب ، وخفضت الحكومة الانفاق على المؤسسات العامة ذات الدخل المختلط (من الحكومة والخدمات المشحونة) لتصل نسبة قطاع الصحة العامة من الانفاق عام 2000 الى (15.5%) من اجمالي الانفاق على الصحة ، بعد ما كانت تصل الى (38.8%) عام 1982 ، وترتفع نسبة الانفاق الخاص من الجيب الى اجمالي الانفاق على الصحة من (20.43%)عام 1978 لتصبح ما يقارب (60%) عام 2001 فضلا عن انخفاض الانفاق الحكومي على الصحة الاجتماعية خلال تلك المدة وحسب معطيات الجدول (61) .

جدول (61) مؤشرات الانفاق على الصحة في الصين للمدة 1978-2002 (100مليون يوان)

السنة	احمالي الانفاق ع الصحة	الانفاق الحكومي على الصحة العام		الانفاق من الجيب الخاص على الصحة		الانفاق الحكومي على الصحة الاجتماعية		نصيب الفر من الانفا (يوان)
		مبلغ الانفاق	النسبة من اجما الانفاق	مبلغ الانفاق	نسبةمن اجمالي الانفاق	مبلغ الانفا 100مليون يوان	النسبة% م اجمالي الإنفاق	
1978	110.2	35.44	32.16	22.52	20.4	52.2	47.41	11.4
1980	143.2	51.91	36.24	30.35	21.2	60.9	42.57	14.5
1982	177.5	68.9	38.86	38.43	21.6	70.1	39.5	17.4
1985	279.0	107.65	38.58	79.4	28.4	91.9	32.9	26.3
1988	488.0	145.4	29.79	151.6	31	189.9	38.9	43.9
1990	747.4	187.3	25.0	267.0	35.73	293.1	39.2	65.4
1995	2155.1	387.3	17.9	999.9	46.4	767.8	35.6	177.9
2000	4586.6	709.5	15.5	2705.2	58.9	1171.9	25.5	361.9
2001	5025.9	800.6	15.9	3013.9	60.0	1211.4	24.1	393.8
2002	5790.0	908.5	15.7	334201	57.72	1539.4	26.6	450.7

Source : statistical yearbook of china 2019.

[1] ***Winnie yip and William o , C.H siao , what drove the Cyches of chinese Health system Reforms ? , copyright Taylor francis Group , LLC ,2015, p55.***

وهكذا كان الصينيون في الثمانينات والتسعينات يعتمدون على المدخرات واموال الاسرة والاصدقاء للدفع الطبي واصبحت الرعاية الصحية ينظر اليها على انها نشاط استهلاكي بدلاً من حق اساسي للشعب ، لذا زاد متوسط العمر المتوقع للحياة خلال تلك المدة (6.4سنوات) فقط من (65.5) الى (71.9) ، بزيادة بلغت (9.9%) وانخفض معدل الوفيات العام نصف درجة من (6.9) الى(6.6%) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمدة التي سبقتها قبل الاصلاح ، وانخفضت وفيات الاطفال الرضع لكل (1000مولود حي) من (54.9حالة) الى (28.7حالة) اي نسبة انخفاض تقارب النصف بسبب تعميم ثقافة الطفل الواحد وتطبيقها وحسب بيانات الجدول (62) .

جدول (62) العمر المتوقع ومعدل الوفيات ووفيات الاطفال الرضع في الصين للمدة1980-2002

السنة	1978	1980	1985	1990	1995	2000	2002
العمر المتوقع للحياة	65.5	66.4	68.2	69.1	69.8	71.2	71.9
معدل وفيات العام	7.1	6.9	6.6	6.7	6.7	6.6	6.6
معدل وفيات الاطفال الرضع	54.9	50.8	43.7	41.8	38.8	31.8	28.7

Source : world Bank Anti – Money Laundering Law

بعد ما يقارب من ربع قرن خلصت الحكومة الصينية انه كان لديها نظام رعاية صحية خاطئ وهو ما جعلها تبدأ اصلاحات جادة عام 2003 لتحقيق الموازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتغيير آيديولوجية الصحة من السوق الى الحكومة التي أدخلت التأمين الصحي الاجتماعي لتغطية ما يقارب (75%) من السكان ويكون في المقام الاول سكان الريف والعمال الحضريين ، وضخ تمويلاً عاماً كبيراً لتقديم خدمات الصحة العامة والرعاية الصحية الاولية لاكثر من (1.3مليار صيني) ، اي قرابة (95%) من السكان عام 2012 اصبحوا يتمتعون بصحة اساسية وشبكة امان صحية ،[1] بعد مرحلة التعافي من وباء السارس وقيام الحكومة بزيادة الدعم المالي لمؤسسات الصحة العامة للمناطق الحضرية والريفية بأطلاق نظام التطعيمات الوطني عام 2005 وتوسيع اللقاحات والعلاجات وتقديمها مجاناً وتمويل مؤسسات الصحة العامة من الميزانية الحكومية وشكلت مرحلة جديدة نحو المساواة وتركيز النظام الصحي في الصين للتحول الى نموذج محوره الناس ،[2] وفي المدة من (2003-2012) وفق معطيات الجدول (63) أرتفعت نسبة قطاع الصحة من اجمالي الانفاق على الصحة الاجتماعية عام 2012 الى (35.6%) بزيادة (31%) مقارنة بعام 2003 ، وتراجعت نسبة الانفاق من الجيب الى (34.3%) بأنخفاض بالمعدل (-38.5%) ، وارتفعت نسبة الانفاق الحكومي على الصحة العامة الى (30%) بزيادة في المعدل (76.4%) لنفس المدة .

[1] ***Ibid , p53.***

[2] ***Li wangetal , op ,cit , p8.***

جدول (63) حجم ونسب الانفاق على الصحة في الصين للمدة من 2003-2012

السنة	اجمالي الانفاق عا الصحة 100مليو	الانفاق الحكومي على الصح العامة		الانفاق من الجيب الخاص ع الصحة		الانفاق الحكومي على الصح الاجتماعية		نصيب الفرد م الانفاق (يوان)
	يوان	مبلغ 100مليون	النسبة	مبلغ 100مليون	النسبة	المبلغ100مليون	النسبة	
2003	6584.1	1116.9	16.9	3678.7	55.8	1788.5	27.1	509.5
2004	7590.3	1293.6	17.0	4071.3	53.6	2225.3	29.3	583.9
2005	8659.9	1552.5	17.9	4521.0	52.2	2586.4	29.8	662.3
2006	9843.3	1778.8	18.1	4858.5	49.3	3210.9	32.6	748.8
2007	11573.9	2581.6	22.3	5098.6	44.0	3893.7	33.6	875.9
2008	14535.4	3593.9	24.7	5875.8	40.4	5065.6	34.8	1094.5
2009	17541.9	4816.2	27.4	6571.1	37.4	6154.5	35.1	1314.2
2010	19980.4	5732.5	28.7	7051.3	35.3	7196.6	36.0	1490.1
2011	24345.9	7464.2	30.6	8465.3	34.7	8416.4	34.5	1806.9
2012	28119.0	8432.0	30.0	9656.3	34.3	10030.7	35.6	2076.7

Source : statistical yearbook of china 2019.

وزاد العمر المتوقع عند الولادة الى (74.8سنة) عام 2012 ، وارتفع معدل الوفيات الى (7.15%) وانخفضت وفيات الاطفال الرضع الى (13.4) لكل (1000مولود حي) حسب بيانات الجدول (64) .

جدول (64) المؤشرات الصحية للصين بعد تدخل الحكومة .

السنة	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمر المتوقع عند الولادة	72.2	72.8	73.4	73.6	73.9	74.2	74.5	74.8
معدل الوفيات	6.4	6.5	6.93	7.06	7.08	7.11	7.14	7.15
وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 مولود	27.07	23.5	19.9	18.1	16.9	15.7	14.6	13.4

.Source : world Bank Anti – Money Laundering Law + statistical yearbook of china 2019

بعد عام 2013 شهد النظام الصيني نظاماً جديداً خليطاً بتشجيع الاستثمار الخاص في المستشفيات عام 2015 ، كان الغرض منها خطوة استراتيجية لتحضير المنافسة على اجراء التغييرات واصلاح المستشفيات العامة واعتبار قطاع الصحة معززاً لنمو الاقتصاد بالاعتماد على المستثمرين من القطاع للتمويل وتقليل المستشفيات من الحاجة الى الاستثمار العام في ظل تحسن المستوى المعيشي وارتفاع مستوى الدخل للمواطن الصيني ، مع تشجيع التأمين الصحي الخاص على غرار برنامج التأمين medicare في الولايات المتحدة والسماح لشركات التأمين الخاصة بأنشاء شركاتها ، وتم تحديد الخدمات الصحية والطبية الحيوية كصناعات مهمة تنمو وتتمتع بضرائب حكومية وسياسات مالية ليصبح النظام الصحي في الصين من مستويين مع المستشفيات الخاصة في سوق حرة غير مقيدة للميسورين ، الى جانب المستشفيات العامة للمواطنين العاديين ويكون هناك سباق تسلح للتكنولوجيا الطبية العالمية وحسب الخبرة الدولية ،[1]ولهذا انخفضت نسبة الانفاق لقطاع الصحة العامة كما يبين جدول (65) بمعدل (-8%)من اجمالي الانفاق على الصحة من (30.1%) عام 2013 ، الى (27.7%) عام 2018 .

[1] ***Winnie Yip and William C.H siao , op.cit, p59 .***

جدول (65) مؤشرات الانفاق على الصحة في الصين للمدة 2013-2018

السنة	اجمالي الانفاق على الصحة 100مليون	الانفاق الحكومي على الصحة العامة		الانفاق من الجيب الخاص على الصحة		الانفاق الحكومي على الصحة الاجتماعية		نصيب الفرد من الانفاق
		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
2013	**31668.9**	**9545.8**	**30.1**	**10729.3**	**33.9**	**11393.8**	**36.0**	**2327.4**
2014	**35312.4**	**1059.2**	**30.0**	**11295.4**	**32.0**	**13437.7**	**38.0**	**2581.6**
2015	**40974.6**	**12475.3**	**30.4**	**11992.6**	**29.3**	**16506.7**	**40.3**	**2980.8**
2016	**46344.9**	**13910.3**	**30.0**	**13337.9**	**28.8**	**19096.7**	**41.2**	**3351.7**
2017	**52548.3**	**15205.8**	**28.9**	**15133.6**	**28.8**	**22258.8**	**42.3**	**3783.8**
2018	**59121.9**	**16399.1**	**27.7**	**16912.0**	**28.6**	**25810.8**	**43.6**	**4237.0**
زيادةاوانخفاض	**%86.7**	**%71.8**	**%8-**	**%57.6**	**%15.6-**	**%126.5**	**%21**	**%82**

Source : statistical yearbook of china 2019.

بينما ارتفعت نسبة الانفاق على الصحة الاجتماعية من (36%) ، الى (43.6%) بزيادة بالمعدل (21%) بسبب مواجهة الامراض المتوطنة والاوبئة ، وانخفضت نسبة الانفاق من الجيب من (33.9%) ، الى (28.6%) بنسبة انخفاض (-15.6%) ، لاسباب تتعلق بعمل شركات التأمين ودورها في التأمين الصحي للمواطنين .

كما زاد العمر المتوقع عند الولادة الى (76.6) في عام 2018 ومعدل الوفيات للسكان (7.2%) ومعدل وفيات الرضع (9.9) لكل (1000 مولود حي) وحسب ما يشير اليه الجدول (66) .

جدول (66) المؤشرات الصحية خلال مرحلة الاختلاط بين الحكومة والسوق في الصين

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمر المتوقع عند الولادة	**75.1**	**75.4**	**75.7**	**76.03**	**76.3**	**76.6**
معدل الوفيات	**7.16**	**7.16**	**7.11**	**7.09**	**7.11**	**7.13**
وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 مولود	**12.27**	**11.8**	**11.3**	**10.84**	**10.37**	**9.9**

Source : World Bank Anti – Money Laundering Law

ان التحسن الملحوظ والتطور السريع لقطاع الصحة في الصين ارتبط بالقيادة القوية للحكومة وتعاملها المرن بأمتصاص الاضطراب واعادة التنظيم والتغذية المرتدة والتمكن من تصحيح المسار في الاوقات الحاسمة كما حصل بعد ظهور وباء السارس بداية القرن الحادي والعشرين ، فضلا عن ذلك كان بناء المستشفيات وتشغيلها في الصين من قبل الحكومة لتحقق انجازاً ملحوظاً وسريعاً وتكلفة منخفضة (مع بعض الانتقاد بسبب الربح ورعاية اكبر للقادرين مادياً وتقليل او تجاهل علاج المرضى والفقراء)[1]على العلى الرغم من من ان الاطباء لكل 1000 من السكان بلغ (2.59) عام 2018 بزيادة بلغت (14.2%) عن عام 1978 عندما كان (1.07) طبيب لكل 1000 من السكان وهي نسبة تكاد تتقارب مع الولايات المتحدة (2.6) واقل من المانيا (4.3) عام 2018

[1] ***ArtharDaemmrich , The political economy of health care reform : in china : negotiating publicand private, Daemmrichspiringerpius ,2013,p7.***

،[1] (مع الاخذ بنظر الاعتبار فارق حجم السكان) بعد ما كانت الصين تتخلف عنها عام 2011 ب(1.05) طبيب لكل 1000 صيني مقابل (2.4) و(3.5) لكل منها على التوالي .

ازداد عدد المستشفيات بنسبة (255%) بين عام 1978 عندما كانت (9293) مستشفى ، لتبلغ (33009) مستشفى عام 2018، إذ كانت المستشفيات العامة في 1978 تشكل (81%) لتنخفض هذه النسبة عام 2018الى (59%) بعد التحول نحو السوق وخصخصة الصحة ، يقابله ارتفاع عدد المستشفيات الخاصة من (7%) الى (24%) خلال نفس المدة ، كما زاد عدد الاسرة في المستشفيات لكل 1000شخص بنسبة (212%) منذ عام 1978 عندما كانت (1.93سرير) واصبحت (6.03سرير) عام 2018 (ملحق10) .

أولاً -3 مؤشرات التعليم Education indicators

يعد نظام التعليم الصيني اكبر نظام تعليمي تديره حكومة في العالم ما يقارب من (275 مليون طالب) في عام 2018 يدرسهم (17,189 مليون مدرس) بدوام كامل في (508 الف مدرسة) ولكل مدرس (15.9 طالب) من مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية الى التعليم الثانوي العالي ففي عام 1986 اصدرت الحكومة الصينية قانون التعليم الالزامي مما جعل تسع سنوات *منه التعليم الزامياً لجميع الاطفال الصينين ،[2]ان العملية الفعلية لتوسيع التعليم العالي الصيني بدأت عام 1999 على الرغم من اعلان الحكومة عام 1993 عن سلسلة مبادرات وطنية تهدف الى توفير الدعم المالي لأفضل (100 جامعة) في الصين وسمي هذا المشروع (مشروع 211)* لتحقيق العالمية بين الجامعات ، تبعه مشروع آخر سمي (مشروع 985)* لمزيد من الدعم لمجموعة خاصة من (9جامعات) وجاءت نتيجة هذان المشروعان بان اصبحت جامعتي بكين وتسينغهوا من بين أفضل

---

[1] ***OECD 2019, WHO 2019 .***

***سياسة التعليم الالزامي في الصين تسع سنوات للاطفال التي تزيد اعمارهم عن ست سنوات في جميع انحاء البلاد والحصول على التعليم مجاني في الصف الاول الى السادس في الابتدائية ، ومن الصف السابع الى التاسع في الاعدادية السياسة ممولة من الحكومة ، اما المدرسة الثانوية العليا (الصف 10الى12) والتعليم الجامعي ليست الزامية وغير مجانية في الصين .**

[2] ***Education in china ,A snap shot , OECD ,2016, P10.***

***الرقم (211) هو اختصار (21) للقرن الحادي والعشرين و (100جامعة) وكان في المشروع (112) جامعة وعلى الرغم منانها تشكل حوالي (6%) من مؤسسات التعليم العالي العادية في الصين ، الا انها كانت مسؤولة عن تدريب(4/5) من طلاب الدكتوراه ، (2/3) من طلاب الماجستير ، و (1/2) من الطلاب الدوليين و (1/3) من الطلاب الجامعيين ، وتضم (96%) من المختبرات الوطنية الرئيسية و(70%) من الموضوعات العلمية .(المصدر : *Yuzhuocai,op.cit p8*)**

***** مشروع 985: مشروع وطني لتأسيس جامعات عالية المستوى عام 1978 وانشاء صناديق تنمية خاصة لها فضلا عن التمويل الحكومي العادي وبدأت بجامعتين بكين وتسينغهوا، ثم تم ادراج (33) جامعة كمؤسسات مشروع (985) عن طريق التمويل المشترك بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية ،وبعد 2006 تم ادراج المزيد من المؤسسات التعليمية.**

(20) جامعة في العالم ،[1] وقد ارتفع عدد الخريجين الى حوالي (7.5) مليون طالب جامعي بزيادة وصلت الى ستة اضعاف عن عام 2000 ، واصبح هناك في عام 2018 اكثر من (2.731) مليون طالب مسجل في الدراسات العليا منهم (389518) دكتوراه و (2341739) ماجستير ، وبلغ المتخرجين منهما (604368) منهم (60724) بدرجة الدكتوراه و (543644) بدرجة الماجستير ،[2]ولقد ادرك القادة الصينيون بأهمية التعليم العالي من اجل ضمان موارد بشرية عالية الجودة لتطوير الابتكارات والتكنولوجيا العلمية والانفتاح على العالم الخارجي ، وهو ما ادخل التعاون الدولي المتبادل مرحلة جديدة ، ففي كل عام يتم ارسال العديد من الطلاب والعلماء و الباحثين للدراسات والابحاث المتقدمة كما في الجدول (67) ، فبلغ عدد الطلاب الذين تم ارسالهم للدراسة في الخارج (662100) طالب صيني عام 2018 بزيادة بلغت (76888%) ، اي تضاعفت الاعداد اكثر من (768مرة) مقارنة بعام 1978 ، كذلك بدأ الطلاب الاجانب الذين يسعون للدراسة في المؤسسات التعليمية الصينية يتزايدون عاماً بعد عام الى ان وصلوا عام 2018 الى (519400) طالب اجنبي ، بزيادة بلغت (61150%) ، اي تضاعفت اكثر من (611مرة) لنفس المدة ، وساهم هذا التبادل العلمي في اصلاح وتطوير التعليم في الصين وتعزيز التفاهم المتبادل والصداقة بين الصين والدول والمؤسسات العالمية .[3]

جدول (67) اعداد التبادل والتعاون الدولي في مجال التعليم في الصين للمدة 1978-2018

السنة	1978	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
الطلاب الصينيون الخارج	860	4888	2950	20381	38989	118515	284700	523700	662100
الطلاب الاجانب الداخل	848	1424	1593	5750	9121	34981	134800	409100	519400

Source : statistical yearbook of china for different years.

وفي ظل النظام المعتمد لتمويل التعليم تعد التخصيصات الحكومية المصدر الرئيسي بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخاضعة للسلطة المركزية ، ويتم توفير الاموال اللازمة من تخصيصات ميزانية الدولة فضلا عن مصادر مختلفة مثل رعاة المدارس من الشخصيات البارزة والتي تكملها الحكومة بالإعانات ، وكذلك المنظمات الاجتماعية والرسوم الدراسية المحصلة من الطلاب والتبرعات ، وقد زاد الاستثمار الحكومي لأغراض التعليم عاماً بعد عام ، فقد كان اجمالي الانفاق التعليمي عام 1991 يبلغ اكثر من (73.1) مليار يوان صيني منها (61.7) مليار يوان من الموارد الحكومية (ما يعادل 11.6 مليار$ بسعر الصرف لسنة 1991) ما نسبته (84.4%) من اجمالي الانفاق على التعليم في الصين ، ساهمت الميزانية الحكومية فيه بمبلغ (45.9) مليار يوان ما نسبته

---

[1] ***zhuocai , chinese higher education the changes in the past two decades and reform tendencies up to 2020, Higher education Management and Leader ship study program ,2013, p6.***

[2] ***statistical yearbook of china years.***

[3] ***Yu zhuo , Cai , Op . Cit , P 8 .***

(74%) من نفقات التعليم الحكومي بحسب بيانات الجدول (68) ، وبسبب التوسع الهائل في الالتحاق بالتعليم بدأت الحكومة تشارك المسؤولية المالية للقطاعات غير الحكومية والافراد والاسر مع ادخال دفع الرسوم الدراسية وتشجيع الجامعات في الانخراط في الاعمال التجارية والسوق لتوليد المزيد من الدخل وتنويع مصادر التمويل .[1]

فأصبحت نسبة مساهمة الموارد الحكومية في اجمالي الانفاق التعليمي البالغ (4.25) ترليون ايوان عام 2017 (ما يعادل 635 مليار $ بسعر صرف 2017) وهي (80.3%) كانت نسبة الميزانية الحكومية (87.4%) من الانفاق الحكومي على التعليم مع ملاحظة تطور مداخيل البحث العلمي الى اكثر من (695) مليار يوان والتي شكلت نسبة (16%) من اجمالي الانفاق (ملحق 11).

جدول (68) مصادر تمويل نفقات التعليم في الصين للمدة1991-2017 (10000 يوان)

السنة	اجمالي الانفاق على التعليم	الانفاق الحكومي	الميزانية	اموال المنظمات الاجتماعية	التبرعات ورع المدارس	مداخيل البحث العلمي	مصادر اخرى
1991	7315028	6178286	4597308.1	-	628209.7	323475.6	18505.9
1995	18779501	14115233	10929473	203672	1628414	2012423	-
2000	38490806	25626056	21917652	858537	1139557	9382717	1483939
2005	84188391	51610759	49460379	4522185	931613	2339991	3723842
2010	195618471	146700670	141639029	1054254	1078839	41060664	5724045
2015	361291927	292214511	258618740	1876620	869960	58097239	8233597
2017	425620069	342077546	299197838	2250061	849974	69575734	10866754

Source : statistical yearbook of china for different years.

ثانياً- حجم الحكومة في التنمية المستدامة Sustainable development

شاركت الصين قبل الاصلاح والانفتاح الاقتصادي رسمياُ في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم عام 1972 ، وعلى الرغم من التدهور البيئي الذي تواجهه وتوقيعها في مؤتمر قمة الارض للبيئة عام 1992 بشأن تغير المناخ ، الا ان هذا لم يجعل البيئة اولوية قصوى حتى بعد ترقية ما يسمى ادارة حماية البيئة – هيئة تابعة لمجلس الدولة وحتى ليست وكالة حكومية على المستوى الوزاري – الى مؤسسة على قدم المساواة مع جميع الوزارات الاخرى ، ,جاءت البيئة في المرتبة الاخيرة بين مجالات التركيز الثلاثة للتنمية المستدامة بعد السكان والموارد ، وفي عام 2008 تمت تسمية المنظمة رسمياً بوزارة حماية البيئة واخذت على عاتقها وضع حد اقصى على المستوى الاجمالي للملوثات المسموح بها وبدأت مراقبة الجودة لوسائل الاعلام البيئية وتحول تركيز جهود الحد من تلوث الهواء من ثاني اوكسيد الكبريت الى اوكسيد النتروجين وكلها تعزى الى حرق الوقود الاحفوري ، وبالتالي تقليل انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون من احتراق الوقود الاحفوري ساعد في ادارة جودة الهواء الذي ارتبط بتدهور نوعية المياه في الصين بسبب تغيرات المناخ في المشهد الهيدرولوجي للبلاد ، والذي قد يؤدي الى تراجع خط الجليد وانصهار الانهار

[1] ***Ibid ,p5.***

الجليدية بسبب ارتفاع درجات الحرارة ، ويعمل على زيادة مساحة سطح البحيرة على هضبة تشينغهاي بنسبة (20%) من اجمالي مساحة سطح البحيرة ، كذلك في ظل ارتفاع درجة حرارة المناخ بمقدار (1.5) درجة مئوية من المتوقع ان تختفي ثلث الانهار الجليدية في جميع انحاء اسيا ، وبالتالي ان الاستجابة لتغير المناخ شيء لا تفعله الصين لان الاخرين طلبوا منها ذلك ، ولكن لانه شيء تريد القيام به .[1]

احتلت الصين مرتبة اقل بكثير من البلدان المتقدمة عام 1978 من إذ اجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وشكل اجمالي الانبعاثات في البلاد من غاز ثائي اوكسيد الكاربون (4.3%) من الاجمالي العالمي ، كان نصيب الفرد من الانبعاثات (1.58 طن) ، وقد ادى الاصلاح والانفتاح الى عصر من النمو الاقتصادي السريع نجم عنه زيادات كبيرة في انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون في البلاد لتصبح الرقم واحد في العالم بحلول عام 2006 من إذ اجمالي الانبعاثات عندما بلغ (6.873) مليار طن ، ونصيب الفرد (5.1) طن ، وبحلول عام 2014 كانت الصين تبعث من ثاني اوكسيد الكاربون اكثر من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي مجتمعين حتى في متوسط نصيب الفرد ،[2] عندما بلغ حجم الانبعاثات عام 2014 اكثر من (10.5) مليار طن ، وبلغ متوسط نصيب الفرد(7.5) طن ، كما بلغت الانبعاثات الاجمالية (29.5%) من الاجمالي العالمي ، بزيادة بالمعدل (578%) ، وزيادة بنصيب الفرد (367%) ، مقارنة بعام 1978 (ملحق 12) ، ان العامل الاكبر في زيادة انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون في الصين يعود الى اعتماد مصدر الفحم في اجمالي استهلاك الطاقة ، فقد بلغت نسبته (77.8%) عام 2011 ، الا انها انخفضت بعدها الى (69.8%) عام 2016 ، بنسبة انخفاض (-10.2%) ، نتيجة التوسع في استخدام الطاقة المتجددة والنووية (ملحق 13) ، وادى المستوى المرتفع لاستهلاك الموارد المادية الى تفاقم توليد النفايات وانواع اخرى من المخلفات والملوثات بما يتماشى مع نمو النشاط الاقتصادي ويأتي معظمها من العمليات والانشطة الصناعية ، فقد ارتفع اجمالي نفايات مياه الصرف الصناعي المصروفة في الصين من (22189) مليون طن عام 1995 ليبلغ اكثر من (73542) مليون طن عام 2015 بزيادة بلغت (232.5%) قبل ان تنخفض بنسبة (-4.9%) الى (69900) مليون طن عام 2017 ، وزادت المخلفات الصناعية الصلبة من (644) مليون طن عام 1995 الى (3315) مليون طن عام 2017 بمعدل زيادة (414.7%) ، وتطور استخدام المخلفات الصناعية خلال نفس المدة من (44%) الى (59.6%) بزيادة في المعدل بلغت (35.4%) وحسب معطيات جدول (69).

---

[1] ***Jiahuapan ,The evolution and transformation of chinas climate change response strategg: from preventing black swan events to reducing grey rhino risks , The Australian Nationd University ,2018,p533.***

[2] ***Op . cit , p532.***

[2] ***Ibid , p532.***

جدول (69) مخلفات مياه الصرف الصناعي والمخلفات الصناعية الصلبة للمدة (1995-2017) (100مليون طن)

السنة	1995	2001	2005	2010	2015	2017
اجمالي مخلفات الصرف الصناعي	221	433	525	659	735	699
اجمالي المخلفات الصناعية الصلبة	6.44	8.88	13.44	22.50	32.70	33.15
المخلفات الصناعية الصلبة المستخدمة	2.85	4.72	7.69	15.08	19.88	18.11
نسبة استخدام المخلفات الصناعية الصلبة	%44	%53	%57	%67	%60.7	%59.6

Source : statistical yearbook of china 2019.

لقد ادت سرعة وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين الى ارتفاع مستويات عالية من مجموعة ملوثات الهواء ، فقد بلغ حجم انبعاثات غازات النفايات الصناعية (10.7) ترليون متر مكعب عام 1995 لترتفع الى (38.8) ترليون متر مكعب عام 2007،[1] ومع تطبيق تدابير مكافحة التلوث بدأت تظهر نتائج انخفاض في العديد من الانبعاثات بعدما بدأت الصين في فصل بعضها من الانبعاثات التقليدية ،[2] فقد حقق الفصل المطلق مستويات منخفضة نسبياً من الانبعاثات لثاني اوكسيد الكبريت بنسبة (66%) في عام 2017 عندما بلغت (8.7) مليون طن مقارنة بعام 2006 البالغ (25.9) مليون طن ، كما انخفض انبعاث السخام والغبار الصناعي بنسبة (32.7%) عام 2017 عندما بلغ (7.9) مليون طن مقارنة بعام 2005 عندما كان (11.8) مليون طن .[3]فضلا عن انخفاض بعض ملوثات المياه مثل نتروجين الامونيا الذي اخذ بالانخفاض عندما كان يبلغ (2.6) مليون طن عام 2011 ، انخفض الى (1.4) مليون طن عام 2017 بنسبة تصل الى (46%) ،[4] وهذا يعود الى القفزات التكنولوجية وتقارب السياسات بزيادة الطلب على تحسين الظروف البيئية والحفاظ على زيادة الاتجاهات النزولية لها ، وهو ما تطلب تكلفة خيارات التخفيف من الملوثات التي اصبحت متاحة في الاونة الاخيرة لتعزيز السيطرة على التلوث البيئي ، فقد ارتفع اجمالي الاستثمار في معالجة التلوث البيئي خلال المدة ما بين عام 2000- 2017 اكثر من ثمان اضعاف وبمعدل نمو مركب بلغ (13%) إذ بلغ اجمالي الاستثمار عام 2017 اكثر من (953) مليار يوان صيني ، اي ما يعادل (142)* مليار دولار أمريكي وشكل نسبة (1.15%) من الناتج المحلي الاجمالي الصيني وفق معطيات الجدول (70).

جدول (70) اجمالي الاستثمار في التلوث البيئي للصين للمدة من 2000-2017 (100 مليون يوان)

السنة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الاستثمارالبيئي	1014.9	2388	6654.2	7114	8253	9073.2	9575.5	8806.3	9219.8	9539
الاستثمار الى GDP	1.13	1.30	1.52	1.47	1.53	1.52	1.49	1.28	1.24	1.15

-statistical yearbook of china for different years .

[1] ***statistical yearbook of china for different years***

[2] ***OECD,chinas progress Towards green growth: An international perspective , october2018 ,p23.***

[3] ***statistical yearbook of china for different years .***

[4] ***Ibid .***

*بلغ سعر الصرف للدولار الامريكي عام 2017 مقابل الايوان الصيني هو (6.75) .

لقد قامت الصين بعدة اصلاحات تهدف الى اصلاح مؤسسات الادارة البيئية وفسح المجال للجمهور بالوصول للمعلومات البيئية وانشاء لجنة وطنية معنية بتغيير المناخ وتوفير الطاقة واعتماد آليات السوق للحد من التلوث وفق الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011-2015) ، فضلا عن عزم الحكومة على تعزيز الوقاية والسيطرة على مخاطر البيئة وتحسين الخدمات البيئية العامة ومطالبة الحكومات المحلية دمج اهداف حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتقديم التقارير النهائية بشأن التنفيذ الى مجلس الدولة ،[1] وشهد عام 2014 نقطة تحول ستراتيجية في استجابة سياسة الصين لتغيير المناخ وتم تكثيف الاجراءات المحلية واصبح لعب الدور القيادي على المسرح الدولي هدفاً مهماً وخصوصاً بعد الاجتماع غير الرسمي لكبار قادة منظمة التعاون الاقتصادي لاسيا والمحيط الهادئ (APEC) في عام 2014 ، وقد اصدر قادة الولايات المتحدة والصين بيانا مشتركاً يحدد الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن القضايا الاساسية في اتفاق باريس للمناخ * والتزام بلدانهم بأهداف خفض الانبعاثات ، وفي سبتمبر 2015 اصدر قادة البلدين بياناً مشتركاً اخر أكدوا فيه من جديد عزمهم على العمل معاً لدفع محادثات باريس بشأن تغير المناخ نحو النتائج الناجحة ، وفي 3 سبتمبر 2016 قدم الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الامريكي باراك اوباما صكوكهما القانونية للموافقة الرسمية على اتفاقية باريس للامين العام للامم المتحدة آنذاك بان كي مون في قمة مجموعة العشرين في هانغ تشو الصينية ، كما تضمنت الخطة الخمسية الثالثة عشر للصين دعوات للمزيد من الاجراءات الصارمة للاستجابة لتغير المناخ ، لقد اوضح الرئيس شي جين في تقريره للمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني ان التحديث بالنسبة للصين يعني تحديث التعايش المتناغم بين الطبيعة والبشر ، وانه يتعين على الصين ان تتولى زمام القيادة في التعاون الدولي بشأن الاستجابة لتغير المناخ والمشاركة في الجهود المبذولة لبناء حضارة ايكولوجية عالمية والمساهمة فيها وقيادتها .[2]

---

[1] ***12 th five- year plan(2011-2015) translation prepared by the Delegation of the Europen Union of china***

*** اعتمد في 12 ديسمبر 2015 في باريس ووقع في 22 ابريل 2016 في مقر الامم المتحدة في نيويورك ودخلت حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016 بعد ان صادقت عليها 196 دولة (188 دولة من الان) وعكس عودة ظهور طموحات قوية دولية فيما يتعلق بالمناخ والتحشيد لمكافحة الاحتباس الحراري وتأمين التدفقات المالية لذلك (المصدر. *un.orglarlclimatechangelparis – agreement*)**

[2] ***Jia hua pan , op. cit , p530.***

الفصل الثالث

حجم الحكومة وملامح أقتصاد السوق الاجتماعي في العراق بعد عام 2003

المبحث الاول – حجم الحكومة في التطورات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003

المطلب الاول – التوجهات الحديثة للتحول نحو أقتصاد السوق في العراق بعد عام 2003

المطلب الثاني – السياسات الحكومية في العراق بعد عام 2003

المبحث الثاني – حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية في العراق بعد عام 2003

المطلب الاول – المستوى المعيشي والاجتماعي في العراق بعد عام 2003

المطلب الثاني – الاستدامة البيئية في العراق بعد عام 2003

الفصل الثالث

حجم الحكومة وملامح اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق بعد عام 2003

تمهيد

بعد نيسان عام 2003 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق حملت معها تراكمات مرحلة معقدة وعمل يستهدف استبدال الفلسفة الاقتصادية المعتمدة في ادارة الشؤون الاقتصادية عن طريق دستور جديد تعددي يشمل الحرية والديمقراطية وادارة الاقتصاد وفق مبادئ اقتصاد السوق ممهدة بذلك اعادة تعاون العراق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لتكون اشكالية التحول في الحكومة والاقتصاد تستدعي نموذجاً جديداً للتنمية يتسق مع التنوع لمتطلبات المجتمع من جهة ، والحكومة من جهة اخرى وفق الافتراضات الليبرالية .

ان الاقتصاد العراقي وكما هو معروف لدى الاوساط الاكاديمية المختصة بعد عام 2003 بقي يتأرجح بين نظام اشتراكي وبين رغبة حكومية ودولية في التوجه نحو اقتصاد السوق الليبرالي الحر بعيداً عن الدعم الحكومي ومركزيته ، وان عنونة الباحث لملامح اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق هي لا تعني وجوده ، بقدر ما تشير الى دلالات اقتصادية في مضمار اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن لها ان تكون نقاط الشروع لتأسيسه في العراق خلال الفترة اللاحقة بمجرد الحاجة الى تأسيس حكومة متمكنة قادرة على القيام بانقلاب مالي ونقدي وادارته كما حصل في المانيا والصين ، لان اقتصاد السوق الاجتماعي هو ليس اقتصاداً طبيعياً او فطرياً ، وانما مبني ارادياً وتأريخيا وبحاجة الى حماية من الانحراف الذي ينحو اليه تلقائياً عن طريق اقامة انظمة اقتصادية واجتماعية تحيط بالحرية الاقتصادية وتنظم عملها .

المبحث الاول

حجم الحكومة في التطورات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003

تمهيد

تسعى الحكومات الى تحقيق اقصى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية عن طريق تحقيق الارتياح والرضا المعيشي والاستمتاع الذي يحصل عليه الافراد من الاستهلاك السلعي والخدمي ، وفي ظل ما يعيشه العراق من تفكك العلاقة بين الحكومة والمجتمع والذي اعطى انطباعا عن الوضع العام للاقتصاد السياسي في البلاد ، وهو ما انعكس بصورة سوء تقديم الخدمات وشحة الفرص الاقتصادية والفساد الاداري والمالي وعدم الاستقرار السياسي ، الى جانب ان الاعتماد على النفط اصبح يغذي عنصر الهشاشة والضعف المتفشي في الاقتصاد العراقي وتعزيز الصراع بين النخب على كافة المستويات ، ليبقى النهج الاقتصادي السابق هو المطبق في استغلال الموارد الاقتصادية مع تزايد هدرها وتركيز الانتاج على مصدر احادي ويكون الاقتصاد العراقي رهينة العالم الخارجي واسواقه بعد فشل تنويع مصادره وهيمنة الحكومة على الاقتصاد وسيطرتها على النفط والارض والمؤسسات الاقتصادية في اجواء طاردة لاستثمارات القطاع الخاص بسبب تعقد الاجراءات الادارية وتفشي الفساد وفقدان الامن والاستقرار .

المطلب الاول–التوجهات الحديثة للتحول الى اقتصاد السوق في العراق بعد عام 2003

لم تدرك الحكومات العراقية المتعاقبة في تلك المدة التحول الى اليات السوق وتجاوز الانعكاسات السلبية مع هذه التحولات وخاصة فيما يتعلق منها بعمليات الافقار والتهميش والبطالة ، ما ادى الى تخبط السياسات الحكومية وفشلها والبقاء ضمن دائرة البلدان المتخلفة ، يزاد عليها الضغوط الهيكلية والتشوهات البنيوية التي يعيشها الاقتصاد العراقي والتي عمقت مظاهر التخلف والتفكك المجتمعي الناجمة عن السياسات الحكومية وتوجهاتها الايديولوجية بعد ان كان من المتوقع ان يتم توظيف الموارد الهائلة من الايرادات النفطية لتصحيح الاختلال الاقتصادي ورفع مستويات التنمية .

اولاً - تطوير القطاع الخاص في العراق بعد عام 2003 private sector development

يقوم القطاع الخاص بعمل مهم وأساسي في بناء اقتصاديات بلدان العالم عن طريق مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية التي تنعكس على توفير فرص العمل ومساعدة القطاع العام ، فضلاً عن مساهمته في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات والوصول لنوع من الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار ، وعلى الرغم من توجه الحكومة نحو اقتصاد

السوق بعد عام 2003 وما جاء في المادة (23/أولا) من الدستور العراقي لعام 2005 (الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون) والمادة (24) منه (تكفل الدولة حرية الانتقال للايدي العاملة والبضائع ورؤوس الاموال العراقية بين الاقاليم والمحافظات وينظم بقانون) ،[1] واصبح من اولويات التنمية الوطنية اقتصاد سوق متنوع يوفر فرص العمالة اللائقة ويحقق مستوى الرفاه الاقتصادي بإدارة تشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يعزز امكانات الاقتصاد العراقي ، الا ان هيمنة القطاع العام على مفاصل القطاعات الاقتصادية الذي يعاني من تخلف اساليب الادارة وانتشار الفساد المالي والاداري ، احد الاسباب الرئيسية لاتساع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي مع زيادة الاعتماد على القطاع الاستخراجي ، واظهر القطاع العام العراقي مقاومة كبيرة للاصلاح بعد عام 2003 على الرغم من دعم المؤسسات الاقتصادية الدولية ومحاولات الحكومة تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز قدراته التنافسية وادخاله شريكا فاعلا والاستفادة من خبراته في تحقيق التنويع الاقتصادي وجذب العمالة ، لكن هذا الدور لازال سلبيا واصبح تحدياً في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية .

اولاً-1 تكوين رأس المال الثابت Fixed Capital Formation

يعد التكوين الرأسمالي من العوامل الاقتصادية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية ، وهو عبارة عن الاضافات السنوية الى الاصول الثابتة (الابنية والانشاءات ، آلات ومعدات ، وسائط نقل ، آثاث ، نباتات وحيوانات) مطروحا منها الاصول المستبعدة ،[2]وهو متغير حيوي ومؤثر في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ويساهم في بدء عمليات الاستثمار والادخار واستمرارها مما ينعكس على ارتفاع الانتاجية لعوامل الانتاج ،[3] ويشير جدول (71) الى تضاعف قيمة اجمالي تكوين رأس المال الخاص اكثر من(30 مرة) للمدة 2005-2018 وبلغت نسبتها الى الاجمالي(40.8%) نهاية المدة ، بزيادة في المعدل بلغت (716%) مقارنة بأول المدة ، الا ان هذه الزيادة في الاهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في نهاية المدة ليست في القطاعات الانتاجية الحقيقية ، بل جاءت معظمها في نشاط دور السكن الذي شكل منها نسبة (41.5%) إذ بلغت عدد الابنية المشيدة والاضافة للقطاع الخاص (18738) بناية عام 2018(بدون اقليم كردستان) بكلفة تخمينية بلغت (1.542) ترليون دينار،[4]وبلغت عدد اجازات البناء

---

[1] دستور العراق الصادر عام 2005 ، أنشئ الملف بصيغة *pdf* في 2021/6/28، *constitateproject.org*ص 9-10.

[2] جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015-2018) ، مديرية الحسابات القومية ، 2019 ، ص1 .

[3] زكي متي عقراوي ، ريبير فتاح محمد ، اثر الصادرات الى الناتج المحلي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2015 ، ص214 .

[4] وزارة التخطيط : العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019 ، الباب الخامس : احصاءات البناء والتشييد ، جدول رقم (2/5) أ .

الممنوحة للقطاع الخاص للأبنية السكنية (19902) اجازة بكلفة تخمينية بلغت (1.569) ترليون دينار.[1]جاء بعدها النشاط الاقتصادي للصناعة التحويلية بنسبة (25%) ثم بعدها نشاط الكهرباء والماء بنسبة (15.7%) ،[2]وانخفضت نسبة تكوين رأس المال العام (-37%) للمدة ذاتها بعدما بلغت نسبتها الى الاجمالي (59.2%) عام 2018 نتيجة تعطل اغلب المشاريع الاستثمارية الحكومية في تلك المدة ، ويشير الجدول (71) ايضا الى تضاعف قيمة اجمالي رأس المال الثابت اكثر من (10) مرات خلال المدة ذاتها ، ويشكل القطاع العام خلال المدة من 2005-2018 متوسط نسبة مساهمة في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بلغ (81%) والمتبقي كان من نصيب القطاع الخاص والبالغة (19%) ، وهي نتيجة سلبية لا توحي بتمكين القطاع الخاص وأخذ دوره التنموي وتعزيز اجواء المنافسة وتحقيق التنوع الاقتصادي .

جدول (71) تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام والخاص ونسبة المساهمة في العراق للمدة (2004-2018). (مليار دينار)

السنة	القطاع العام			القطاع الخاص	
	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	رأس المال الثابت	النسبة %	رأس المال الثابت	النسبة الى اجمالي تكوين رأس المال%
2005	10182.3	9743.4	%95	438.8	%5
2006	16911.5	16013.3	%94.6	897.7	%5.4
2007	7530.4	6861.0	%91.1	669.3	%8.9
2008	23240.5	22455.1	%96.6	785.4	%3.4
2009	13471.2	12083.5	%89.6	1387.6	%10.4
2010	26252.9	24173.4	%92	2079.2	%8
2011	28234.9	25723.0	%91	2511.9	%9
2012	38139.8	33274.3	%87	4865.5	%13
2013	55036.6	45086.5	%81.9	9950.1	%18.1
2014	55837.4	41889.6	%75	13947.7	%25
2015	50650.5	33838.5	%66.8	16812.0	%33.2
2016	28703.2	17389.5	%60.5	11313.6	%39.5
2017	32330.2	17503.5	%54.1	14826.7	%45.9
2018	31944.5	18914.9	%59.2	13029.6	%40.8
معدل الزيادة	%1018	%660	%37-	%3421	%716
متوسط المدة			%81		%19

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعامي 2012-2013، الباب الرابع عشر الحسابات القومية ، جدول رقم (10/14).

2-وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019، الباب الرابع عشر ، جدول رقم(5/14).

اولاً – 2 الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بعد عام 2003 -Small and medium-sized companies

[1] **المصدر نفسه ، جدول (3/5) أ .**

[2] **جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التقرير الاحصائي للاقتصاد العراقي للسنوات (2015-2018) ، مديرية الحسابات القومية ، 2019 ، ص60 .**

ان العمل على تحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص يحتاج الى تطوير الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ، وفي ظل نشاط صناعي رئيسي يتمحور حول الصناعات البترولية والبتروكيمياوية والتي لا تتيح الكثير من فرص العمل ، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم قدرة العراق على المنافسة في الصناعات غير المنتجة للنفط ، بالتالي اهمية تطوير الشركات المايكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم ، لإنتاج سلع وخدمات غير تجارية لدعم الاقتصاد ، إذ ان الكثير من اعداد الشركات المايكروية والصغيرة الحجم غير معروف ولم تدخل ضمن البيانات الاحصائية بسبب ان معظمها يعمل في الاقتصاد غير الرسمي وغير مسجلة كشركات اعمال .[1]

وتشير بيانات الاحصاء الصناعي في العراق بعد عام 2003 كما في الجدول (72) ان عدد المنشآت الصغيرة ارتفع بنسبة (155%) من (10088) منشأة عام 2005 ، الى (25747) منشأة عام 2018 ، وارتفع على اثرها قيمة الناتج الصناعي وعدد المشتغلين فيها بنسبة (194% و 50%) على التوالي ، بينما المنشآت المتوسطة الحجم ارتفع عددها بنسبة (160.5%) من (76) منشأة الى (198) منشأة ، فارتفع ناتجها وعدد المشتغلين فيها بنسبة (444% و 88%) على التوالي

جدول (72) بيانات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة (2005-2018) .

السنة	المنشآت الصغيرة			المنشآت المتوسطة		
	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة الناتج الصناعي مليار دينار	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة الناتج الصناعي مليار دينار
2005	10088	36379	658.6	76	1397	24.3
2010	11131	36898	1556.3	56	923	29.0
2015	22480	42616	1823.9	92	1491	82.5
2018	25747	54617	1939.3	198	2624	132.2
الزيادة	%155	%50	%194	%160.5	%88	%444

***المنشآت الصغيرة هي التي تشغل اقل من عشرة اشخاص ، والمنشآت المتوسطة هي التي تشغل من (10-29) شخص .**
المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

اولاً - 3 الشركات المملوكة للدولة بعد عام 2003 State-owned companies

في اغلب سياسات الاصلاح الاقتصادي تجد هناك دعوات مستمرة لإصلاح الشركات المملوكة للدولة كخطوة اساسية في هذا المسار المنشود ، وفي العراق اصبحت هذه الشركات عائقاً رئيسيا للنمو الاقتصادي وتحسين الانتاجية وإرثاً من سياسات التخطيط المركزي التي تستنزف الكثير من موارد الميزانية عن طريق دفع رواتب للعاملين الفائضين عن الحاجة والمصنفين بشكل

[1] الشركاء الدوليون في العراق يقدمون لحكومة العراق ، ملخص اوضاع العراق ، كانون الاول 2010 ، ص48 .

اجمالي كموظفين للقطاع العام ، الى جانب الدعم المقدم للشركات المتضررة والتي لا تعمل بكفاءة وفعالية ، وكلها يتم سدادها من الموازنة الوطنية .[1]

وقد انخفض عدد شركات القطاع العام الكبيرة بنسبة (-14.5%) من (69) منشأة الى (59) منشأة في المدة (2005-2018) ، وانخفض قيمة ناتجها بنسبة (446.5%) من (788.4) مليار دينار الى (4309.3) مليار دينار ، وانخفض عدد المشتغلين فيها بنسبة (-24.7%) من (119442) مشتغل الى (89861) مشتغل ، كما انخفض عدد منشآت القطاع المختلط بنسبة (-54%) من (13) منشأة الى (6) منشآت ، وانخفض ناتجها بنسبة (-52.7%) من (712.6) مليار دينار الى (336.7) مليار دينار ، وانخفض عدد المشتغلين بنسبة (-59.5%) من (4689) مشتغل الى (1897) مشتغل ، ولنفس المدة سجلت المنشآت الصناعية الكبيرة للقطاع الخاص تقدم ملحوظ عن طريق الزيادة في اعدادها بنسبة (44.6%) من (370) منشأة عام 2005 الى (535) منشأة عام 2018 ، وارتفعت قيمة ناتجها الصناعي بنسبة (796%) من (284.2) مليار دينار الى (5545.2) مليار دينار ، مع ارتفاع عدد المشتغلين فيها بنسبة (112%) من (18719) مشتغل الى (22842) مشتغل وللمدة ذاتها ، وفق معطيات الجدول (73).

ان اصلاح الشركات المملوكة للدولة يتطلب بذل المزيد من الجهود الحكومية وفق استراتيجيات مدروسة وبشكل تدريجي وتجنب الدفعة الواحدة ، واقامة الشراكات مع القطاع الخاص بما يساهم في امكانية ضخ رؤوس الاموال الخاصة والاستفادة كما اسلفنا من خبراته الفنية في السوق ، بإذ يكون البدء من الشركات الخاسرة واعادة هيكلتها بمجالس ادارة وفق انظمة وقوانين تلائم المرحلة الجديدة ، وبالتالي يتم تخفيف الضغط عن الحكومة وميزانيتها .

جدول (73) الاحصاء السنوي للمنشآت الكبيرة في العراق للمدة (2005-2018)

السنة	القطاع	عدد المنشآت	عدد المشتغلون	قيمة الناتج الصناعي(مليار دينار)
2005	العام	69	119442	788.4
	المختلط	13	4689	712.6
	الخاص	370	18719	284.2
2010	العام	83	165300	2724.7
	المختلط	11	3800	184.7
	الخاص	406	20000	653.5
2015	العام	65	97050	3742
	المختلط	8	3027	220
	الخاص	527	28947	1506.4
2018	العام	59	89861	4309.3
	المختلط	6	1897	336.7
	الخاص	535	22842	2545.2

***المنشآت الكبيرة هي التي تستخدم (30) شخصا فأكثر .**

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

[1] **المصدر السابق نفسه ، ص45 .**

اولاً-4 الاستثمار الخاص في العراق بعد عام 2003 Private and foreign investment

اتخذت الحكومة العراقية بعد عام 2003 خطوات نظرية نحو الاصلاح الاقتصادي تضمنت العمل على خلق مناخ استثماري يقوده القطاع الخاص عن طريق تشريع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 بعد ان حددت اهدافه بالتأكيد على تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة لتنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها ، والعمل على تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي والمختلط للاستثمار في العراق عن طريق توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية و تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع في الاسواق المحلية والاجنبية ، وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين ، وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين ، وتوسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .[1]

ان عملية استقطاب الاستثمار الى العراق في ظل الاجواء والبيئة التي يعيشها من سوء الوضع الامني والسياسي والمؤسساتي وما يزيدها من التعقيد الاداري والشروط النافذة في استحصال الموافقات الاصولية للتعاقد ، يضع على عاتق الحكومة عمل دؤوب من اجل خلق بيئة استثمارية تجذب المستثمرين المحليين والاجانب ، ومعالجة المشاكل التي تقف في خلق المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص وتوجيه البرامج الاستثمارية بما يحقق اهداف البرامج الاقتصادية ، وخلال المدة (2008-2018) بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في العراق والتي منحت اجازات استثمارية (1845) مشروعاً بشكل اجمالي ، وبكلفة اجمالية بلغت (103.2) مليار دولار ، وكان من المفترض ان توجه الاجازات الاستثمارية نحو القطاعات المعززة للنشاط الاقتصادي الانتاجي الا ان النهج السابق بقي نفسه ، إذ بلغ حصة القطاع الخدمي (333) مشروعاً ، وبكلفة (2.8) مليار دولار وبنسبة (18%) من اجمالي المشاريع ، وحصة القطاع التجاري (354) مشروعاً ، وبنسبة (19%) من المشاريع الكلية ، وبكلفة بلغت (6.3) مليار دولار ، بينما بلغ عدد مشاريع القطاع الزراعي الحاصلة على اجازات استثمارية (151) مشروعاً بنسبة (8%) بكلفة بلغت (1.6) مليار دولار ، والقطاع الصناعي (271) مشروعاً ، بنسبة (14.7%) من اجمالي المشاريع وبكلفة (20.6) مليار دولار .[2]

وليس هذا فقط بل ما هو اصعب ان المشاريع المنجزة بنسبة (100%) لغاية عام 2018 قد بلغت (339) مشروعاً وبنسبة (18.4%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة بلغت (5.1) مليار دولار ، وبلغت المشاريع المستمرة بالعمل (465) مشروعاً وبنسبة (25.2%) من اجمالي عدد

[1] الوقائع العراقية ، السنة الثامنة والاربعون ، العدد 4031 ، بتاريخ 17-1-2007 ، ص4 .

[2] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير الاقتصاد العراقي 2019 ، مديرية الحسابات القومية ، 2019 ، ص46-47 .

المشاريع بكلفة بلغت (28.9) مليار دولار ، بينما المشاريع التي لم تنفذ بلغت (1041) مشروعاً ، وبنسبة (56.4%)من اجمالي المشاريع وبكلفة (69.1) مليار دولار ، اما على صعيد المحافظات فكانت العاصمة بغداد هي الاعلى في عدد المشاريع الممنوحة للاجازة الاستثمارية ب(358) مشروعاً ، تلتها محافظة النجف (279) مشروعاً ، ثم محافظة كركوك (177) مشروعاً ، في حين كانت محافظتي الديوانية (22) مشروعاً ، وديالى (24) مشروعاً ، هي الادنى من إذ عدد الاجازات للمشاريع الاستثمارية .[1]

يتضح مما تقدم ان هناك توجه حكومي وان كان ليس بالمستوى المطلوب نحو اقتصاد السوق عن طريق التشريعات القانونية التي توجه مسار السياسات الاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءته والعمل على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات وخلق المناخ الملائم لتحسين القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتكون خير شريك للقطاع العام ووسيلة مرنة وقادرة على التعامل مع المتغيرات الطارئة على الواقع الاقتصادي برؤية حكومية في تطوير قطاع خاص مبادر محليا ومنافس اقليميا ومتكامل عالميا بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة ، الا ان هذا التوجه تقف امامه الكثير من المعوقات الكبيرة (التي تتشابه بإطارها العام) وعدم تنفيذ حزمة السياسات والاجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص كما هو موضح في استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 نجد ان معظم القوانين والتشريعات الحكومية المعنية بتطويره في العراق هي معلقة وأهمها :[2]

- قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (14) لسنة 2010 (معلق) .
- مسودة قانون العمل احالها مجلس شورى الدولة الى مجلس الوزراء 2011 (معلق) .
- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 (معلق) .
- قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 (معلق) .
- قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010 (معلق) .
- قانون الافلاس (مسودة قانون معدل لقانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 لمعالجة حالات الاعسار) (معلق) .
- قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي اقره مجلس الوزراء وارسله لمجلس النواب 2013 (معلق).
- قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 بصيغته المعدلة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (64) لسنة 2004 (معلق) .

---

[1] المصدر نفسه .

[2] ينظر اكثر : جمهورية العراق ، هيئة مستشارين مجلس الوزراء ، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، 2014 ، ص111-113 .

ونتيجة لذلك صُنف العراق بين الدول التي تحتل مراتب متدنية في "تقرير ممارسة الاعمال" الصادر سنوياً من البنك الدولي والذي يبحث الإجراءات الحكومية التي تساعد أنشطة الأعمال والتي تعوقها ، وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية المؤثرة على (10) مراحل من حياة منشأة الأعمال هي : بدء النشاط التجاري ، واستخراج تراخيص البناء ، وتوظيف العاملين ، وتسجيل الملكية ، والحصول على الائتمان ، وحماية المستثمرين ، ودفع الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وإنفاذ العقود ، وأخيراً تصفية النشاط التجاري .[1]

وتراجع العراق في ترتيب تقرير ممارسة الاعمال لعام 2018 الى المرتبة (168) من مجموع (190) دولة مقارنة بعام 2010 عندما كان ترتيبه (153) من مجموع (183) دولة وحسب مؤشرات التقرير في الجدول (74) ، وقد لخصت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ابرز التحديات التي تواجه تطوير القطاع الخاص في العراق بعد عام 2003 وأهمها :[2]

1- تراجع الوضع الاقتصادي للعراق وضآلة التخصيصات الاستثمارية التنموية في الموازنة العامة.

2- الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي .

3- ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت .

4- تخلف الجهاز المصرفي بالاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الخارجية والداخلية على الحكومة والقطاع الخاص .

5- الصياغة الضعيفة وعدم وجود رؤية واضحة للسياسات الحكومية وعدم تنفيذها في ظل غياب الثقة بالسلطة وانفاذ القانون .

6- تضارب القرارات المتخذة وعدم الاتساق بين السياسات الكلية وتلكوء عملية الاصلاح الاقتصادي .

7- التحديات التي تواجهها الحكومة في تعزيز الاستقرار والامن للبلد .

8- ضعف الحكومة في تطبيق نهج تشاركي مع القطاع الخاص وقيادة السوق .

9- ضعف ثقافة اعادة هيكلة الشركات العامة للمؤسسات الحكومية والخوف من الخصخصة بأشكالها لاصحاب المصلحة .

---

[1] تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2010 ، مقارنة الاجراءات الحكومية المنظمة لانشطة الاعمال في 183 بلداً ، مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ، 2010 ، ص٧ .

[2] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018- 2022 ، مصدر سابق ، ص85-86 .

جدول (74) ترتيب العراق في مؤشرات تقرير ممارسة الاعمال لعامي 2010 و 2018 .

المؤشر	المرتبة عام 2010 من (183) دولة	المرتبة عام 2018 من (190) دولة
تقرير ممارسة الاعمال	153	168
بدء النشاط التجاري	175	154
استخراج تراخيص البناء	94	93
توظيف العاملين	59	99
تسجيل الملكية	53	101
الحصول على الائتمان	167	186
حماية المستثمرين	119	124
دفع الضرائب	53	129
التجارة عبر الحدود	180	179
انفاذ العقود	139	144
تصفية النشاط التجاري	183	168

المصدر: تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2010 ، مقارنة الاجراءات الحكومية المنظمة لانشطة الاعمال في 183 بلداً ، مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ، 2010 . ص4 .

-Doing Business 2018 reforming to create Jobs , A world Bank group flagship Report , 2018 .

ثانيا – النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 Economic growth

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النامية التي تعاني اختلال الهيكل الانتاجي والقطاعي واعتماد الناتج المحلي الاجمالي على مساهمة القطاع النفطي (قطاع التعدين) ، فضلاً عن ضعف وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية الحكومية التي ادت الى مسارات بعيدة عن الانشطة السلعية الاساسية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية ، ويلاحظ من الجدول (75) مدى الاختلال في الهيكل المكون للناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة كل قطاع فيه ، إذ الفارق الكبير للناتج السلعي لقطاع التعدين (النفط الخام يشكل نسبة اكثر من 99%منه) في مساهمته العظمى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ متوسط مساهمته (47.7%) للمدة من 2004 الى 2018 ، بينما بلغ كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة متوسط نسبة مساهمتهما (4.9%) و (1.9%) على التوالي ، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بالاهمية الكبيرة لهذين القطاعين الحيويين اللذان يشكلان اركان اساسية هامة للتنمية الاقتصادية في توفير الترابط بين القطاعات وتلبية حاجة السوق وخلق العديد من فرص العمل ، وهذا التدهور يعود الى الاهمال والمنافسة للمنتجات بعد فتح السوق على مصراعيه امام المنتجات الاجنبية المنخفضة الكلفة ، ولم تشكل انشطة القطاع السلعي الاخرى نسبة مهمة في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بلغ متوسط مساهمة قطاع الماء والكهرباء (1.6%) وقطاع البناء والتشييد (4.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بزيادة خفيفة جداً خلال المدة المذكورة .

جدول (75) نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2018). (مليارديناز)

			الانشطة السلعية					الانشطة التوزيعية			الانشطة الخدمية	
السنة	اجمالي الناتج المحلي الثابت(1988 =100)	GDP بالاسعار الجارية للانشطة الاقتصادية	نسبة القطاع الزراعي الى% GDP	نسبة التعدين المقالع الى GDP	نسبة الصناعة التحويلية الى GDP	نسبةالكهرباء والماء الى GDP	نسبة البناء و التشييد الى GDP	نسبة النقل والمواصلات والخزن الى GDP	نسبة تجارة الجملة والمفرد والفنادق الى GDP	نسبة البنوك والتأمين الى GDP	نسبة ملكية دور السكن الى GDP	نسبة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية الى GDP
2004	101845	53235	7.0	58.0	1.6	0.8	1.2	8.3	6.1	0.9	6.0	10.1
2005	103551	73533	6.4	57.8	1.3	0.8	3.6	8.0	5.7	0.4	7.2	8.8
2006	109389	95588	5.0	55.5	1.4	0.8	3.6	7	6.6	0.7	7.5	11.2
2007	111455	111455	4.6	53.2	1.6	0.8	4.4	6.5	6.2	1.4	8.3	12.8
2008	119802	157056	3.8	55.2	1.6	1.1	4.2	5.4	5.3	1.5	7	14.9
2009	124659	130642	5.2	43.3	2.6	1.7	4.5	6.5	7.9	0.9	9.3	18.1
2010	132731	167093	4.2	44.0	2.3	1.7	6.1	5.6	7.4	1.2	8.5	19.0
2011	142696	223677	4.0	53.2	2.1	1.3	6.0	4.5	6.1	1.0	6.5	15.3
2012	162587	254225	4.1	50	2.7	1.7	6	5.6	7.7	1.6	6	14.6
2013	174990	273587	4.7	46.2	2.3	1.8	7.4	6.6	7.4	1.7	5.9	16.0
2014	178951	266332	4.9	44	1.8	2.2	7.1	7.3	7.8	1.2	6.5	17.2
2015	183616	194680	4.2	33.7	2.1	3	6.3	10.5	10.9	1.2	7	21.1
2016	208932	196924	4	34.4	2.1	3.2	6.2	11.3	9.5	1.4	7.2	20.7
2017	205130	221665	3	40.1	2.0	3	6	10.8	9	1.8	6.8	18.5
2018	202776	254871	2.3	46.4	1.7	2.6	4.4	9.6	7.5	1.9	5.5	18.1
المركب	%4.7	%11										
المتوسط			4.9	47.7	1.9	1.6	5.1	7.6	7.4	1.1	7	15.7

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعامي 2012-2013، الباب الرابع عشر الحسابات .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019، الباب الرابع عشر ، جدول رقم (5/14) .

اما القطاعات التوزيعية فقد زادت ايضاً بشكل طفيف وسجلت نسبة مساهمة متوسط المدة لقطاع النقل والاتصالات والتخزين (7.6%) والتجارة والفنادق (7.4%) ، والبنوك والتأمين (1.1%) ، بينما شكلت مساهمة الانشطة الخدمية (23.4%) كانت حصة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية (15.7%) والباقي مساهمة دور السكن (7%) وهنا تكون الحاجة ضرورية لتوليد النمو في القطاعات غير النفطية من اجل رصانة الاقتصاد وقوته في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل التنمية والتطور عن طريق اعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والاجراءات التنفيذية المتبعة بأتجاه تعزيز دور القطاعات الاساسية المنتجة والمشغلة للايدي العاملة بما يتلائم وتحفيز نمو القطاعات بشكل شامل ، وبصورة عامة بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق (4.7%) للمدة 2004-2018 ، ومعدل نمو مركب اسمي (11%) ، وكان قد سجل انخفاضاً بنسبة (17%) عام 2009 بسبب ما حل في الاسواق الدولية من أزمة مالية عالمية ، وانخفض عام 2015 بنسبة (27%) بسبب الانخفاض في اسعار النفط عالمياً بعد تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض وتراجع الطلب على الطاقة والذي أثر سلباً على الاقتصاد العراقي ، فضلاً عن سيطرة المجاميع الارهابية على مناطق شاسعة من العراق .

ثالثا- الميزان التجاري العراقي Trade balance

تأتي اهمية الميزان التجاري العراقي او ما يسمى ميزان التجارة المنظورة عن طريق تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي وتوفير العملة الصعبة وتقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائض أم عجز بعد توضيح الفارق بين قيمة اجمالي الصادرات والاستيرادات ، وقد سجلت نتائج الميزان التجاري عجزاً بمقدار(3492.3) مليون دولار عام 2004 بسبب عدم استقرار الاوضاع العامة بعد انتهاء الحرب وانخفاض الانتاج السنوي للنفط ، بعدها سجل فائضاً بمقدار (3695.2) مليون دولار وليحقق معدل زيادة (1185%) طيلة المدة من 2005-2018 وكما يوضحه الجدول (76) ويعود هذا الفائض الى تضاعف المعدل اليومي لتصدير النفط الخام من (1.538) مليون برميل عام 2004، الى (3.950) مليون برميل عام 2018[1] ، بعد ان تضاعف ايضاً اجمالي الانتاج السنوي للنفط الخام من (100.4) مليون طن متري* الى (217.5) مليون طن متري بزيادة نسبية بلغت (117%) للمدة ذاتها ، انعكس هذا الامر على ارتفاع قيمة الصادرات المتأتية من ايرادات النفط الخام ، اذ بلغت الصادرات النفطية لعام 2018 ما قيمته (68.3) مليار دولار ، بزيادة نسبية (285%) مقارنة بعام 2004 والتي بلغت صادراته ما قيمته (17.8) مليار دولار ، شكل نسبة تصدير النفط الخام لمتوسط المدة (99.5%) من اجمالي الصادرات الكلية ، لكون قطاع النفط يشهد المزيد من المشاريع التي يجري العمل فيها حول اكتشاف وتطوير حقول جديدة للنفط والغاز والتركيز على هذا القطاع في المدى القريب والمتوسط بأعتباره يمثل الثروة السيادية للعراق .

بالمقابل سجلت الاستيرادات الكلية نسبة زيادة خلال المدة ذاتها بلغت (82.5%) توزعت بين الاستيراد الحكومي الذي انخفضت نسبة مساهمته في اجمالي الاستيرادات الكلية (-78%) من (74%)عام 2004 ، الى (16%)عام 2018 قابلها زيادة في نسبة استيراد القطاع الخاص الى اجمالي الاستيرادات (223%) من (26.3%) الى (84%)للمدة ذاتها ، وجاءت هذه الزيادة في الاستيرادات بسبب ضعف الجهاز الانتاجي بشكل عام وعجز الناتج المحلي من تلبية الطلب المحلي المتنامي .

---

[1] وزارة التخطيط : العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019،الباب الثامن عشر، جدول رقم (1/18)أ.

***الطلب المتري =7.4برميل نفط(المصدر السابق نفسه)**

جدول (76) قيمة الميزان التجاري العراقي للمدة من 2004-2018 (مليون $)

السنة	الميزان التجاري	اجمالي الاستيرادات	نسبة استيراد الخاص اجمالي	نسبة استيراد الحكومي اجمالي	الاستيراد الحكومي	الاستيراد الخاص	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات الاخرى	الصادرات النفطية اجمالي الصادرات%
2004	-3492	21302.3	%26	%74	15721	5581.2	17810	17703.2	106.8	99.4
2005	+3695	20002.2	31	%79	13851	6151.3	23697	23578.9	118.5	99.5
2006	+11822	18707.5	%38	%62	11584	7123.7	30529	30298.7	230.7	99.2
2007	+22964	16622.5	%52	%48	7969	8652.8	39587	39412	175	99.5
2008	+33555	30171.2	%55	%45	13382	16788.9	63726	63417.9	308.2	99.5
2009	+7109	32673.3	%69	%31	10145	22526.4	39782	39311.4	115	98.8
2010	+14435	37328.0	%90	%10	9555	33772.7	51763	51589.1	174.5	99.6
2011	+39048	40632.5	%73	%27	10986	29645.8	79680	79459.5	221	99.7
2012	+46373	47798.6	%62	%38	18202	29596.3	94171	93898.4	273.2	99.7
2013	39793	49976.5	%63	%37	18323	31653.7	89769	89552.8	215.8	99.7
2014	38789	45200.1	%62	%38	17209	27990.2	83980	83798	182.9	99.7
2015	10253	33188.2	%77	%23	7563	25625.3	43441	43250.4	191.1	99.5
2016	11621	29137.8	%84	%16	4629	24508.9	40759	40668.9	90.2	99.7
2017	24608	32950.8	%83	%17	5623	27328.1	57559	57343.3	215.8	99.6
2018	29484	38875.7	%84	%16	6225	32600.9	68359	68234.7	125.2	99.8
معدل الزيادة		%82.5	%223	%78-	%60.4-	%484	%284	%285		متوسط المدة= %99.5

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات متعددة

المطلب الثاني – السياسات الاقتصادية الحكومية في العراق بعد عام 2003

تمهيد

تمثل السياسات الاقتصادية في العراق المحرك والقوة الدافعة لإنتاج الثروة واستخدام الموارد وادارة الدين العام وتوجيه الانفاق الحكومي بما يساهم في تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية غير النفطية ، وتقليل الفجوة بين الايرادات والنفقات ، بمساندة البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتحفيز الاقتصاد والحفاظ على ادنى مستوى للتضخم مع استقرار اسعار الصرف ، وتوسع البنك المركزي في وظائفه من مؤسسة ذات بعد واحد الى مؤسسة ذات ابعاد متعددة تعنى بالاستقرار المالي وادارة المخاطر وقواعد الامتثال والشمول المالي والتمويل الاصغر والرقابة الاستباقية والاحترازية ومكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، والزام المصارف كافة بنفس المهام والوظائف .[1]

أولاً – الانفاق الحكومي بعد عام 2003 Government spending

ان تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية يمكن تتبعهً عن طريق الانفاق الحكومي الذي يمثل الاداة التي توظفها الحكومة عن طريق سياستها الاقتصادية في تحقيق اهدافها التي تسعى اليها ، وعلى الرغم من التحول الكبير في فلسفة الحكومة العراقية بعد عام 2003 والدعوة الى الانفتاح على السوق الحر وتبني نظرية الحرية الاقتصادية الفردية ، الا ان الاقتصاد العراقي لم يتمكن من التخلص من مشكلة الريعية النفطية التي شكلت عوائدها (95%) لمتوسط المدة (2004-2018) من اجمالي الايرادات السنوية ، لدرجة ان العلاقة بين الايرادات العامة والايرادات النفطية وصفت بما يعرف في الادبيات المالية الحديثة **بنظرية حوض الاستحمام** (Bathtub Theory) التي تفسر تعافي الايرادات العامة كلما حقنت بالموارد المالية العالية التي تفرزها الصدمات الخارجية الموجبة (ارتفاع اسعار النفط) ، وبالعكس يحدث تراجعها عندما تتعرض الى صدمات خارجية سالبة (انخفاض اسعار النفط) وهي حقيقة استمرار احادية الاقتصاد العراقي وضيق قاعدة ايراداته العامة .[2]

ويتضح من الجدول (77) تطور قيمة الانفاق الحكومي في اطار الموازنة العامة السنوية *والتي سجلت زيادة بنسبة (237%) خلال المدة 2004-2014 ، وقد بُررت هذه الزيادة بشكلها

---

[1] البنك المركزي العراقي ، المؤتمر السنوي الثالث ، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، مجلة علمية محكمة نصف سنوية يصدرها البنك المركزي : دائرة الاحصاء والابحاث ، 9-10 كانون الاول 2017 ، بدون صفحة.

[2] باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص ،عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت ، 2020 ، ص8 .

* تعتمد وزارة المالية العراقية منذ عشرينات القرن الماضي الاسلوب التقليدي في موازنة البنود واعدادها حتى وقتنا الحاضر ، وفق جداول الارقام حسابية معتمدة الى بندين = الايرادات المتوقع الحصول عليها ، والثاني الانفاق وفق الاعتمادات المخصصة .

الرسمي العام استمرار سعي الحكومة في تحسين ظروف المعيشة للمواطنين عن طريق الصرف على توفير مفردات البطاقة التموينية ودعم المحروقات وشبكة الرعاية الاجتماعية وتوفير فرص العمل وفتح باب التعيينات في المؤسسات الحكومية وخاصة الاجهزة الامنية في الشرطة والجيش مما جعل فقرة الاجور والرواتب تحظى بأكبر نسبة مساهمة في الانفاق الجاري للموازنة ، وقد تزامن ارتفاع قيمة الانفاق الحكومي في تلك المدة مع ارتفاع قيمة الايرادات العامة للبلد والتي سجلت اعلى قيمة لها عام 2012 عندما بلغت اكثر من (119817) مليار دينار بنسبة زيادة بلغت (263%) مقارنة بعام 2004 بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية خلال تلك المدة بعد ان بلغت مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات الكلية بمعدل متوسط المدة (97%) ، وان انخفاض قيمة الانفاق الحكومي عام 2009 بنسبة (11.5%) كان بسبب الازمة المالية العالمية التي انعكست على اسواق النفط الدولية وانخفاض ايرادات البلد .

جدول رقم (77) بنود الايرادات والنفقات بالاسعار الجارية في الموازنات العراقية للمدة 2004-2018. (مليار دينار)

السنة	الفائض اوالعج	الايرادات الحكومية			النفقات الحكومية				نسبة الانفاق ا	احتياطي ا
		اجمالي الايرادات	مساهمة الايرادات النفطية %	اجمالي النفقات	الانفاق الجاري	الجاري ا اجمالي الانفاق	الانفاق الاستثماري	الاستثماري ا اجمالي الانفاق	GDP%	الاجنبية في المركزي مليار دو
2004	865	32982	%99	32117	28543	%84.8	5114	%15.2	%63.2	13.5
2005	14127	40502	97.3	26375	28431	79	7550	21	49	19.7
2006	10249	49055	95.3	38806	33487	86.3	5319	13.7	40.6	27.6
2007	15568	54599	97.5	39031	33545	86	5486	14	35	38.02
2008	20849	80252	98.6	59403	53088	89	6315	11	38	58.9
2009	2642	55209	93.6	52567	46743	89	5824	11	40.2	51.6
2010	44	70178	96.1	70134	52254	81.2	12097	18.8	38.5	58.9
2011	30049	108807	98.1	78757	59704	85.7	9935	14.3	31.1	71.06
2012	14677	119817	97.6	105139	76227	84.3	14147	15.7	35.5	80.1
2013	-5287	113840	97.3	119127	92715	77.8	26412	22.2	43.5	88.5
2014*	-10573	105364	92.0	115937	81895	70.6	34042	29.4	43.5	73.3
2015	-10267	72546	80.2	82813	64248	77.5	18565	22.5	42.5	59.1
2016	-20216	53413	81.5	73571	57677	78.4	15894	21.6	37.3	49.1
2017	1932	77422	84.1	75490	59025	78.2	16464	21.8	34	53.4
2018	25696	106569	89.7	80873	67052	83	13820	17	31.7	71.3
المتوسط						%82		%18		

المصدر: البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة

* لم يصادق البرلمان على موازنة 2014 التي نفذت بشكل غير قانوني واعتمدت بشكل اساسي على الايرادات النفطية التي كانت بأرتفاع مطرد منذ عام 2006 ولغاية 2013.

كما انخفضت نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي من (63%) عام 2004 الى (31%) 2011 ، ثم ارتفعت الى (43.5%) عام 2014 ، وهذا الانخفاض في نسبة الانفاق الى GDP حصل نتيجة تضاعف قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (308%) وهي اكبر من تضاعف قيمة الانفاق الحكومي ولنفس المدة والتي بلغت (145%) ، وهو ما يعطي انطباع بأن هذا الانخفاض لم يأتي وفق سياسات اقتصادية مخطط لها .

ويستحوذ الانفاق التشغيلي (الجاري) على نسبة كبيرة من الانفاق الحكومي والذي شكل ضغطاً على حساب الانفاق الاستثماري بعد ان تراوحت نسبة حصة الاول ما بين (89%-70%) بمعدل متوسط (82%) للمدة (2004-2018) ، بينما تراوحت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق الحكومي ما بين (30% - 11%) بمعدل متوسط (18%) للمدة ذاتها ، وهو ما يعكس الهيكل الاستهلاكي للإنفاق على حساب الاستثمار الذي يسهم في تحقيق معدلات النمو والتنمية وتنويع الهيكل الاقتصادي، وتكون الصورة واضحة للموازنات المالية العراقية كونها تعتمد في المقام الاول على الايرادات النفطية في تمويلها من جهة ، ومن جهة اخرى غلبة الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري والذي يكون من نصيب الرواتب والاجور (الافراد العاملين) النسبة الاعظم من الانفاق الجاري .

ولتشخيص هيكل الانفاق الحكومي الجاري يمكن تتبع ابواب الصرف لمكوناته وفق معطيات الجدول (78) الذي يوضح نسب حصص الانفاق للميزانية الجارية للمدة (2004-2018) ، إذ شكلت تعويضات الافراد العاملين الحصة الاكبر من الانفاق الجاري منذ عام 2009 عندما بلغت (47%) بصدور قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22)لسنة 2008 ، حتى بلغت عام 2015(63%) وتقليص ابواب الصرف الاخرى من اجل تأمين رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية بعد أزمة اسعار النفط العالمية وما حل في العراق عام 2014 ، كما انخفضت حصة المنح والاعانات وفوائد الدين بعد ان كانت تشكل نسبة مرتفعة بلغت (56%) عام 2004 بسبب الدعم الحكومي للمؤسسات الحكومية ومنح المجالس المحلية والاقليمية في السنوات الاولى بعد سقوط النظام السابق ، ثم بدأت بالانخفاض بشكل تدريجي بعد اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والتخصيصات الانفاقية، فكان انخفاض عام 2015 ناجم عن شحة الموارد المالية بسبب أزمة اسعار النفط العالمية في تلك المدة .

كما زادت نسبة حصة المنافع الاجتماعية من (21.3%)عام 2004 الى (22.7%) عام 2018 بعد زيادة عدد المتقاعدين من (14887) متقاعد ،[1] الى (2,243,668) متقاعد ،[2] بينما انخفضت

---

[1] **وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2003، الباب الثاني عشر، الاحصاءات الاجتماعية ، جدول رقم (1/12).**

نسبة حصة المصروفات الاخرى من (21.3%) الى (10.6%) للمدة المذكورة بعد ان كانت تخصيصات مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين والمفصولين السياسيين وتعويضات الملكية ابرز هذه التخصيصات بعد عام 2003 ، وان هذه الالتزامات المالية تعتمد على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن طريق ادارة العملة في التداول ، اي النقد المحلي وما متاح من النقد الاجنبي وهي المعضلة التي تواجهها الحكومة في آلية سداد التزاماتها ، ففي ظل توفر النقد الاجنبي تبيع الحكومة الدولارات بما تحتاج للحصول على النقد لسداد نفقاتها وهو ما حصل قبل عام 2014 بتوفر السيولة اللازمة لذلك مع تضاعف رصيد العملات الاجنبية في البنك المركزي بنسبة (644%) للمدة (2004-2013) اذ بلغ قيمة الرصيد نهاية المدة المذكورة (88.5) مليار دولار ، لتنخفض بعدها بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية والذي قاد الى انخفاض النقد الاجنبي ، وبالتالي انخفاض رصيد العملات الاجنبية لدى البنك المركزي كما حصل في اعوام (2014و2015و2016) عندما انخفضت بنسبة (17% و 19.3% و17%) على التوالي لتواجه ازمة حقيقية مالية خلال تلك المدة ، عاودت بعدها الاحتياطيات نفسها بتحسن اسعار النفط والايرادات خلال السنوات اللاحقة وحسب ما ورد سابقا في الجدول (77) .

جدول (78) نسبة المساهمة حسب التصنيف الاقتصادي لانفاق الميزانية الجارية في العراق للمدة 2004-2018.

السنة	نسبة% مساهمة تعويض الموظفين	مساهمة السلع والخدمات %	مساهمة المنح والاعانات وفوائد الدين %	مساهمة المنافع الاجتماعية %	مساهمة المصروفات الاخرى %	شراء الموجودات غير المالية %
2004	8.4	7.5	56	3.5	21.3	3.3
2005	24	5.4	44	10.4	15	1.2
2006	24.1	5	47.1	7.8	14.8	1.1
2007	37.3	12.3	13.7	16.5	11.5	8.7
2008	33.4	12.1	16.4	14	13.5	10.6
2009	47.7	11.2	12.7	10.7	6.6	11.1
2010	41.5	12.4	11.6	8	7.7	18.8
2011	43.7	11.8	11.2	8.5	10.5	14.2
2012	39.6	12.8	12.9	8.3	10.8	15.6
2013	37.4	10.5	12.6	6.3	8.5	24.7
2014	48.5	9	16	24.5	0.3	1.7
2015	63.0	4.3	9	22.1	0.5	1.1
2016	62.2	3.7	12.7	20.2	0.8	0.4
2017	55.7	6.2	11.6	25.1	0.6	0.8
2018	53.4	5.8	16.7	22.7	0.6	0.8

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :
من بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .
المصروفات الاخرى = البرامج الخاصة + الالتزامات والمساهمات
***المنح والاعانات وفوائد الدين = كلف مفاوضات الديون + استيراد المحروقات + الفوائد على سندات الخزينة + نظام البطاقة التموينية + صندوق طوارئ + تحويل رأسمالية واحتياطي الرواتب + منح الحكومة المحلية والاقليمية + الكلف التشغيلية**

---

[2] وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2018، الباب الثاني عشر، الاحصاءات الاجتماعية ، جدول رقم (1/12).

للمنطقة الشمالية + دعم خدمات المجالس المحلية + دعم مديريات الماء + دعم مديريات المجاري + رواتب امانة بغداد + دعم امانة بغداد ومشاريعها الرأسمالية+ دعم الديوان + مشاريع التنمية الاقليمية + دعم شركات التمويل الذاتي + برامج اعادة الهيكلة الاقتصادية + نفقات الامن الاضافية + عقود النفط مقابل الغذاء + اللجنة العراقية لدعاوي الملكية + مجلس النزاهة + مشاريع البناء الوطني .

***مصروفات اخرى = هيمنة دعاوي الملكية + رئاسة الوزراء + مؤسسة الشهداء + مؤسسة السجناء + مكتب رئيس الوزراء / تنفيذ المادة 145 من الدستور + وزارة المالية (احتياطي الطوارئ + تعويضات عن الاراضي الموزعة للعسكريين قبل 2003 + صندوق استرداد اسواق العراق في الخارج + تعويضات بموجب قانون (10) 2004 + تعويضات قانون رقم (20) لسنة 2009 . (المصدر : جمهورية العراق ، وزارة المالية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الميزانية المعدلة 2004 ، اذار 2004، ص7 ، قانون الموازنة الاتحادية لعام 2018 ص 17) .**

- **نفقات رأسمالية تمثل شراء مواد رأسمالية ضرورية لعمل وزارة ما وهي لا تمثل مشروعاً رأسمالياً او استثماراً فالانفاق المخصص لشراء مركبات جديدة يدرج في هذا البند .**

النفقات التحويلية : نظام البطاقة التموينية ودعم مشاريع الدولة .

- **الخدمية : نفقات انتاج النفط وتصدير بدفع للشركات العاملة عن طريق وزارة النفط .**
- **السلعية = اجور كهرباء الدوائر الممولة مركزياً + استيراد الوقود + متأخرات غاز ايران +شراء الطاقة الكهربائية من ايران + اجور شراء الطاقة من المستثمرين المحليين + الادوية + الكتب المدرسية .**

كما زادت نسبة السلع والخدمات من (7.5%) عام 2004 الى (12.8%) عام 2012 خلال مدة زيادة الايرادات والتوسع في الانفاق ، الا انها بدأت تخسر بعدها لتصل عام 2018 الى (5.8%) لنفس الاسباب المرتبطة بأسعار النفط العالمية وتأثيرها على واقع الاقتصاد والحياة بصورة عامة

ثانياً – ادارة الدين الحكومي بعد عام 2003 Government debt management

على الرغم من محاولات الحكومة المتأخرة في الحصول على مزيد من الايرادات غير النفطية من الداخل وترشيد بعض نفقاتها ، في ظل تدني الاسهام النسبي للإيرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات العامة بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية ، إذ بلغت مساهمة الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات العامة (1.3%) عام 2004 ،[1] ارتفعت الى (5.3%) عام 2018 ،[2] وهذا الارتفاع لا يعني تحسن الحصيلة الضريبية بقدر ما هو تغير نسبي في انخفاض العوائد النفطية ، لتضطر الحكومة في نهاية المطاف الى اصدار سندات الدين والاقتراض من المصارف الحكومية التي تلقى الدعم والمساندة من البنك المركزي وذلك بخصم سندات حكومية قاربت نسبتها (24%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 بعد ان كانت في فترات سابقة منذ عام 2004 ولغاية 2014 تستخدم حوالات الخزينة المركزية وهي اوراق مالية قصيرة الاجل تصدرها الحكومة لتغطية العجز المؤقت في الموازنة العامة خلال السنة المالية والناجم من عدم التوافق الزمني بين تيار الايرادات وتيار النفقات الحكومية ، وتكون قيمة شراء هذه السندات اقل من قيمتها الاسمية ، وبذلك تصبح ديناً عاماً داخلياً على الحكومة ، كون وزارة المالية هي من تصدرها ولمدة لا تزيد عن سنة ،[3] ومن معطيات الجدول (79) سجل الدين العام الداخلي معدل زيادة بلغت (61%) للمدة 2004-2014 ، وتضاعفت هذه النسبة بين عامي 2014-2017 أربعة اضعاف وسجلت نسبة (401%) قبل ان تنخفض قيمة الدين الداخلي بنسبة (12.3%) عام 2018 بعد ان بلغت اكثر من (41.8)

---

[1] **البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية 2004 ، جدول (13) .**

[2] **البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية 2018 ، ص65 .**

[3] **نور شدهان عداي ، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010-2014) ، وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية : قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد ، 2016، ص24.**

مليار دينار عراقي ، اما الديون الخارجية فقد ورث العراق بعد عام 2003 تركة ثقيلة من الديون الخارجية اختلفت التقديرات [*] حولها من جانب الدائنين وغيرهم من المؤسسات الدولية ، اما من جانب العراق فلم يلتزم رسمياً الا بعد اجراء المطابقات التي تولتها شركات دولية مختصة بعد عرض الوثائق والبيانات في جلسات التفاوض الثنائية للاتفاق على مبلغ الدين الذي يخضع لمعايير الاتفاق الجماعي لنادي باريس[*] * ، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي بلغت ديون العراق الخارجية ما يقرب (130) مليار $ توزعت بين اربع فئات : **الاولى** - الدائنون الرسميون لنادي باريس (42.5) مليار $ ، **الثانية** – الدائنون من خارج نادي باريس بضمنهم دول الخليج العربي (67.7) مليار $ ، **الثالثة** – الدائنون التجاريون (20) مليار $ ، **الرابعة** – ديون معلقة غير معالجة (0.5) مليار $ ، هذا فضلاً عن دفع تعويضات حرب الخليج الاولى عام 1990 والتي قدرت ب(300) مليار $ ، قُدر بنسبة 30% من العائدات النفطية للعراق بموجب قرار مجلس الامن الدولي (678) ، خفضت النسبة الى(5%) بعد 2003 .[1]

جدول (79) اجمالي الدين العام واصنافه والنسب الى GDP في العراق للمدة 2004-2018. **(مليار دولار)**

السنة	اجمالي الدين العام	نسبة الدين العام الى GDP	الدين العام الداخلي	نسبة الدين الداخلي الى GDP	الدين الخارجي	سعر صرف الدولار الرسمي	نسبة الدين الخارجي الى GDP
2004	134.077	%366	4.077	%11	130.000	1453	%355
2005	93.511	%186	4.258	%8.5	89.253	1469	%177.5
2006	78.31	%120	3.617	%5.5	74.693	1467	%114.5
2007	78.138	%88	4.138	%4.6	74.000	1255	%83.4
2008	67.697	%51	3.734	%2.8	63.963	1193	%49.2
2009	71497	%64	7.208	%6.4	64.289	1170	%57.6
2010	68.751	%48	7.846	%5.5	60.905	1170	%42.5
2011	67.631	%35	6.364	%3.3	61.267	1170	%31.7
2012	65.914	%30	5.614	%2.5	60.300	1166	%27.5
2013	62.959	%27	3.649	%1.5	59.310	1166	%25.5
2014	66.113	%33	8.013	%3.5	58.100	1188	%29.5
2015	93.11	%56	27.010	%16.5	66.100	1190	%39.5
2016	107.3	%65	39.8	%24	67.500	1190	%41
2017	102.781	%56	37.12	%21.5	65.661	1190	%34.5

[*] **البنك الدولي يرى ديون العراق (120) مليار دولار ، نادي باريس قدرها (125) مليار دولار ، الاقتصاديين العراقيين وفق دراسة جامعة بغداد قدرت الديون الخارجية من (53-65) مليار دولار ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الامريكية اشارت ان حجم الديون العراقية تتراوح من (60-120) مليار دولار ، شركة اكزونكس البريطانية المتخصصة بتجارة الديون قدرتها من (103-129) مليار دولار .(المصدر : السعيدي ، ناجي رديس، الدين العام وانعكاسه على الاتفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014) ، 2017، ص1072).**

[*] * **نادي باريس هو منتدى تتفاوض فيه الدول الدائنة على شروط عادة الهيكلة او الحل السلمي للديون الحكومية ، وتضم الولايات المتحدة (18) دولة : النمسا، استراليا ، بلجيكيا ، كندا ، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، هولندا ، النرويج ، روسيا ، اسبانيا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة، ويسمح للدائنين بالمشاركة في مفاوضات خاصة .(المصدر : *(martin A.weiss, lraqs Debt Relief : Procedure and potential lmplications for lnternationd Debt Relief ,2011,p4).***

[1] ***Simon Hinrichsen, Tracing lraqi sovereign Debt through Defaultsand Restructauring ,Economic Histoty working paper , No:304,2019,p23.***

%30.6	1190	66.681	%61.4	35.145	%47	101.826	2018

المصدر:1- وازارة المالية العراقية ، ستراتيجية ادارة الديون متوسطة الاجل ، مقدرة من صندوق النقد الدولي و السلطات العراقية

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

لقد كان من اوليات الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب اعادة هيكلة الديون والغاؤها للبدء بأعادة الاعمار ، وبدأت عملية الهيكلة للديون بأدارة وزارة الخزانة الامريكية واشراف وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر مع تواجد لوزير المالية العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي ، وبدأت الولايات المتحدة بإلغاء ديونها تجاه العراق و البالغة (4.2) مليار دولار وقد وجدت في نادي باريس المكان المفضل لبدء عملية الهيكلة باستخدام نفوذها في الضغط بأتجاه اضفاء صفة الديون الكريهة والبغيضة عليها باعتبار ان هذه الديون قدمت لأسباب سياسية وعسكرية والانفاق منها على التسليح ولم تقدم لاعتبارات انسانية ، وان الجزء الاكبر من هذا الدين هو فوائد متراكمة لفترات كان العراق خاضعاً فيها لحصار اقتصادي دولي (من 1990-2003) بموجب قرارات مجلس الامن الدولي ومنع التعامل مع العراق ،[1]وبعد جولات تفاوضية بدأت منذ عام 2004 رفض صندوق النقد الدولي فكرة الغاء الديون بوجود انقسام عالمي حول غزو العراق (ابرزها المانيا وروسيا) ووافقوا على الشطب النسبي ليكون اكثر كفاءة في ضوء قدرة العراق النفطية على تسديد الديون ، وفي نهاية المطاف اجتمع الدائنون في 21 نوفمبر 2004 في باريس وتوصل العراق الى اتفاق نهائي تضمن :[2]

- تخفيض نسبة (30%) من اجمالي الدين (نادي باريس) عند توقيع الاتفاق.
- تخفيض نسبة (30%) من اجمالي الدين عند التوقيع مع صندوق النقد الدولي.
- تخفيض نسبة (20%) عند التزام العراق بشروط صندوق النقد الدولي.
- فترة سماح (6) سنوات لسداد اقساط الدين ، ولا يدفع اي مبالغ خلال الثلاث سنوات الاولى ، ويدفع في السنوات الثلاثة الثانية جزء من الفائدة ابتداءً من 2008.
- المقايضات الطوعية للدين مقابل الدين .

ومقابل كل هذا يلتزم العراق بتطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي الذي يتضمن مجموعة من السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية حُددت بأعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية لمقاربة الاسعار مع اسعار دول الجوار ، ورفع الدعم عن البطاقة التموينية واستبدالها بتعويض نقدي والتوجه نحو خصخصة شركات القطاع العام وفتح مجالات الاستثمار الاجنبي ، فضلاً عن تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاخرى لكي تصبح المواد الخام المصدرة بأقل الاثمان ، وفتح

---

[1] ***Martin A.weiss , op.cit,p5.***

[2] ***Simon Hinrichsen , op.cit,p30***

اسواق حرة لتصريف العملات الاجنبية والغاء الرقابة على النقد الاجنبي وازالة القيود على التعامل بها ، اي التخلي عن حماية المنتجات الوطنية وفرض نمط التجارة الحرة ، ورفع الدعم عن السلع التموينية ، وزيادة الضرائب وتنويعها على السلع والخدمات ، وتقليص التوظيف والانفاق الحكومي على القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والاسكان والضمان الاجتماعي ، وقد أعفت كل من الولايات المتحدة واستراليا ومالطا والصين و سلوفاكيا وقبرص العراق من ديونه (100%)، وصربيا (90%) وبلغاريا ورومانيا وماليزيا واندونيسيا (80%) ، ومصر (65%) من اجمالي ديونها البالغة (740) مليون دولار وبولندا (70%) من (500) مليون دولار ،[1]اما ديون دول خارج نادي باريس والتي يشكل معظمها دول الخليج (مع الاردن) وهي السعودية (39) مليار دولار ، والكويت 8 مليار دولار ، وقطر (1.5) مليار دولار ، والاردن (1.3) مليار دولار، على الرغم من ان العراق اكد ان هذه الاموال هي منح من هذه الدول لديمومة زخم الحرب مع ايران ، ولا تزال السعودية تعد نفسها دائن بهذه الاموال نافية شطب ديونها بنسبة (100%) وكانت تطالب ب(7) مليار دولار ،[2] بينما باقي الدول خارج نادي باريس وهي (26) دولة بلغت مديونيتها (17.9) مليار دولار ، وقد وافقت على التسوية (12) دولة بنفس شروط نادي باريس لتسوية ديونها التي بلغت (2.9) مليار دولار ، وهناك (14) دولة لم يتم تسديد ديونها اما لعدم مطابقة مديونيتها او لكونها بعد عام 1990 مخالفة لقرارات الامم المتحدة ، وتقدر هذه الديون ب(15) مليار دولار، وبذلك يكون تخفيض (26 دولة) من (17.9) مليار دولار الى (2.9) مليار دولار .[3]

اما بالنسبة للديون التجارية فقد تمكن العراق من عقد صفقة مع كبار دائني القطاع الخاص من بنوك وشركات عالمية في اجتماع سنغافورة نهاية عام 2005 والتي وافق بموجبها الدائنون على مبادلة (20%) من الدين الاصلي والفائدة بسندات والغاء الباقي وهي ديون تبلغ (20) مليار دولار ، فضلاً عن وصول العراق الى تسويات مالية مع (80%) من الدائنين الذين لديهم مبالغ دون (35) مليون دولار عن طريق الشراء النقدي ، اي شراء الدين بالدين ، إذ وافق هؤلاء على استلام دفعة نقدية تعادل (12.5%) من أصل الدين والغاء الباقي .[4]

وبالرجوع للجدول (79) نجد ان قيمة الدين العام الخارجي قد شهد تراجعاً واضحاً للمدة (2004-2018) بعدما انخفض من (130) مليار دولار عام 2004 الى ادنى مستوى له عام 2014 بعد ان بلغ (58) مليار دولار ، بنسبة انخفاض بلغت (55.4) بسبب اعادة جدولة الديون من قبل

---

[1] **نور شدهان عداي ، مصدر سابق ص13.**

[2] ***Simon Hinrichsen , op .cit , p31.***

[3] **نور شدهان عداي ، مصدر سابق ص14 .**

[4] **المصدر نفسه .**

نادي باريس بعد عام (2004) وتخفيض الديون المتراكمة والحصول على اعفاءات وسماحات ضمن اعادة الجدولة الحاصلة بعد ان وصلت هذه الاعفاءات (100%) كما اسلفنا ، يزاد عليها رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وزيادة الايرادات المالية النفطية وبالخصوص بعد عام (2011) ، كما يلاحظ ايضاً ارتفاع حجم الدين الخارجي عام 2015 بنسبة (13.8%) مقارنة بعام 2014 بعد ان بلغ اكثر من (66) مليار دولار واستمر في الارتفاع عام 2016 وبلغ اكثر من (67) مليار دولار ، بعدما انخفض الى (65) مليار دولار ، ثم عاود الارتفاع الى اكثر من (66) مليار دولار ، بعد ان شهدت هذه الفترة مجموعة اسباب حفزت ارتفاع مديونية العراق الخارجية تجلت باحتلال المجاميع الارهابية على مساحات واسعة من البلاد ما تطلب زيادة الانفاق الحكومي وبالأخص العسكري نتج عنه عجز مالي في الموازنة رافقه تراجع كبير في اسعار النفط العالمية مما دفع الحكومة العراقية الى اللجوء للمؤسسات الدولية والاقتراض لسد العجز المالي ، قابله الانخفاض الواضح للدين الخارجي كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من (355%) عام 2004 الى (30.5%) عام 2018 ، بعد ان وصل الى ادنى مستوى له عام 2013 بنسبة (25.5%) .

ليس المهم في الدين العام ارتفاع قيمته بقدر تعلق الامر في كيفية تكوينه وتركيبته واعباء فائدته التي يحملها الدين ، والاستدامة المالية للحكومة وقدرتها في خدمة الدين دون ان يكبل الاقتصاد بقيود ، فالكثير من بلدان العالم المتقدم لديها نسب مرتفعة من الديون ، الا ان هذه الاموال توجه نحو مشاريع تنموية تسهم في رفع قدرة الاقتصاد الوطني ، وعادة ما توضح نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي قدرة الحكومة على تحمل اعباء ديونها ، وفي حالة اقتصاد العراق هناك ترابط كبير بين متغيرين رئيسين هما سعر النفط وكمية الصادرات منه ، واللذان يساهمان في تقدير الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تقييم الجدارة الائتمانية [*]، واشار الجدول (79) انه بعد ان كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة في السنوات الاربع الاولى (2004-2007) ، انخفضت الى (51%) عام 2008 ، ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2009 الى (64%) بزيادة بلغت (13%) على الرغم من ان معدل نمو اجمالي الدين العام بلغ (3.5%) لنفس السنة ، وهو يعود الى ان الانخفاض في GDP بالاسعار الجارية بلغ (16.8%) والذي حدث بسبب انخفاض الصادرات النفطية وتأثرها بالازمة العالمية عام 2008 ، كما يلاحظ ان الجدارة الائتمانية للعراق ارتفعت منذ عام 2010 ولغاية 2014 وسجلت ادنى معدل لها عام 2013 بنسبة (27%) على الرغم من ان الانخفاض لم يكن كبيراً في الدين العام بين عامي 2009-2013 والذي بلغ (-10.2%) بقدر ما

[*] بالرغم من انه لا يوجد هنالك نسبة مثالية للديون الى الناتج المحلي الاجمالي بسبب اختلاف الهياكل الاقتصادية للبلدان ، الا انه لايزال معيار ماستريخت المقدر(60%) يستخدم كحد ادنى للعديد من الاهداف الائتمانية ، في حين (70%) ينذر بوجود خطر ائتماني .(المصدر : بنتور، المصطفى ، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع : اسقاطات على حالة الدول العربية ، الامارات : صندوق النقد العربي، العدد47 ،2018، ص4.) .

كان الارتفاع في اجمالي الناتج المحلي للمدة ذاتها والذي بلغ اكثر من (109%) بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة قيمة الصادرات النفطية ، وهو ما يجعل الدائنين للعراق يعملون على تقييم الجدارة الائتمانية بنحو متواصل في ظل توقعات المؤشرات النفطية ، وهو لا يؤثر فقط على قدرة العراق في تحمل الديوان ، بل تؤثر ايضاً على مقدار الديون التي يحصل عليها وسعر الفائدة .

ثالثاً - التضخم في العراق بعد عام 2003 Inflation

شهد العراق خلال العقود الماضية العديد من التطورات في المتغيرات الاقتصادية تبعاً للواقع السياسي والظروف المحيطة والتباين في اتجاهات السياسة الاقتصادية ، من بين مشتركات المشاكل خلال الفترة الماضية وما بعد 2003 هو التضخم ، بعد ان عاش العراق ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار والذي اتسم باستمراريته طوال عقد التسعينات من القرن الماضي واستمر إلى ما بعد 2003 ، وأن كانت السياسة النقدية في الفترة السابقة تخضع لقرارات السلطة السياسية وخصوصا في ما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي (سياسة النقد الرخيص) المتبعة بعد أن كان البنك المركزي يمثل (الرافعة المالية) لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود ، الا انه ما حدث بعد عام 2003 في منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية بموجب قانون (56) لسنة 2004 لتأخذ السياسة النقدية في العراق مساراً نقدياً جديداً اختلف عن السابق من إذ الأدوات المستخدمة والأهداف ابتداءً من كبح التضخم واستقرار الأسعار إلى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً إلى رفع قيمة الدينار العراقي ليصبح عملة وطنية جاذبة والحد من ظاهرة الدولرة ، ولكن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو الحد من التضخم الجامح الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد بشكل عام .[1]

سعت استراتيجية البنك المركزي للوصول إلى هدف استقرار معدلات التضخم من بناء استراتيجية للاهداف سميت بالمرساة الأسمية (Nominal Anchorto) لربط الأدوات النقدية بأهدافها النهائية وهي نفسها الاهداف الوسيطة (المجاميع النقدية وسعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف) بعد أن ارتفعت معدلات التضخم بدرجات كبيرة وصلت أوجها عام 2006 ببلوغها (53.2%) بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة عقب انتهاء العمليات العسكرية عام 2003 والبدء بتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن المشتقات النفطية الذي سبب ارتفاع أسعار الوقود ، وارتفعت أسعار الإيجارات بعد تضخم الطلب على الإيجارات ، والتضخم

[1] **فاضل كريمة كزار الشيباني ، السياسة النقدية وأثرها على التضخم في العراق بعد 2003 ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 15، العدد 2، السنة 2018، ص168 – 169.**

المستورد وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً وزيادة المعروض النقدي والاستهلاك الحكومي ،[1] بينما انخفض التضخم عام 2007 بنسبة (22.4%) نتيجة امتصاص الاقتصاد العراقي الصدمة الكبيرة الناجمة عن رفع الدعم لأسعار المشتقات النفطية وبدء تطبيق سياسات لمعالجة شحة المشتقات ، كذلك قيام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار مقابل الدولار فضلاً عن توقف الزيادات في أسعار المشتقات النفطية .[2]

وهو ما دفع السلطة النقدية للتركيز على دورها الاساسي في تبني اهداف استقرار الأسعار والذي يشمل استهداف التضخم بشكل تنظيمي عن طريق تأسيس علاقة بين سعر الصرف و التضخم لاستهداف التضخم في العراق ، وأن فعالية سعر الصرف هي الركيزة الأساسية (المرساة الأسمية) لاستهداف التضخم ، إذ تؤثر أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية المحلية وينقل آثارها إلى إجمالي الطلب والمستوى العام للأسعار عن طريق تغيير تكاليف السلع المستوردة وتكاليف الإنتاج والاستثمار والصادرات ، ويعتمد مستوى أداء قناة سعر الصرف بشكل كبير على درجة الانفتاح الاقتصادي ، وتمثلت العلاقة بين التضخم وسعر الصرف بأن استقرار الاخير يتم عن طريق توازن السوق الذي تحدده قوى العرض والطلب فضلاً عن مزاد العملة الأجنبية الذي يقود تأثير السلطة النقدية في إجمالي الطلب للتحكم في تدفقات الدينار مما يعكس طلباً قوياً على الدولار، وبالتالي قدرة البنك المركزي على استهداف التضخم مطلوبة بالاعتماد على حركة الاحتياطات الأجنبية في البنك المركزي لمزاد العملة ، وكلما زاد الانفاق بالدينار توجب توجيه تدفق للدولار لتثبيت قيمة الدينار ، مع ذلك فإن استقرار سعر صرف الدينار هو نوع حرج من الاستقرار كونه مرتبط بأيرادات النفط ،[3]لذلك اتجهت السلطة النقدية في السنوات التي تلت عام 2008 إلى عام 2018 نحن تطوير منهجي في صياغة النقد والتحقيق في سلوك متغيرات الاقتصاد الكلي ، والفهم العلمي لطبيعة العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي ، والوعي بأثار ومخاطر عدم كفاءة السوق المالية والفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي ، وهو ما مكنها من خفض معدلات التضخم في العراق إلى أدنى مستوياتها عامي 2017 و 2018 بعد ان بلغت على التوالي (0.1%) و(0.4%) كما في الجدول (80) .

---

[1] سعد زغلول بشير ، التضخم في الاقتصاد العراقي(2003 - 2011) ، جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، بدون سنة ،ص3.

[2] ميثم العيبي اسماعيل ، أحمد هادي سلمان ، التضخم في عراق ما بعد 2003 : أسباب ، مؤشرات ،معالجات ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة الثامنة ،العدد الرابع والعشرون ،2010 ،ص4.

[3] Al.Daghir , Mahmoud Mohamed ,op.cit,p602.

جدول (80) معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2018.

السنة	GDPباسعار 2007=100(مليار دينار)	معدل نمو %GDP	عرض النقد مليار دينار	معدل نمو عرض النقد%	معدل التضخم 2007=100	سعر الدولار بمزاد العملة (دينار)
2004	101845	-	10148	-	26.8	1453
2005	103551	1.6	11399	12.3	37.1	1469
2006	109389	5.6	15460	35.6	53.2	1467
2007	111455	1.8	21721	40.5	30.8	1255
2008	119802	7.4	28189	29.7	12.7	1193
2009	124659	4	37300	32.3	8.3	1170
2010	132731	6.4	51743	38.7	2.5	1170
2011	142696	7.5	62473	20.7	5.6	1170
2012	162587	13.9	63735	2.0	6.1	1166
2013	174990	7.6	73830	15.8	1.9	1166
2014	178951	2.2	72692	1.5-	2.2	1188
2015	183616	2.6	65435	9.9-	1.4	1190
2016	208932	13.7	75523	15.4	0.5	1190
2017	205130	1.8-	76986	1.9	0.1	1190
2018	202776	1.1-	77828	1.1	0.4	1190

المصدر :-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

- Al.Daghir , Mohamed , The effect of inflation on the formulation of Monetary policy in lraq ,option ,year 36 , No.27 ,2020 ,p603.

وهذا كان نتيجة تركيز السياسة النقدية على استقرار سعر صرف يتماشى مع طبيعة إجمالي النشاط الاقتصادي المتولد من عائدات النفط وتنقية التوسع النقدي ومقاربته إلى القطاع الحقيقي ، وتم استخدام مزاد العملات لتوجيه مستويات المعروض النقدي والمحافظة على استقرار سعر الصرف وبالتالي التضخم ، في إطار اعتمادها على سعر الصرف المثبت كمرساة اسمية للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي خلال السنوات منذ عام 2009 لغاية 2018 ، ليؤكد فعالية الاستهداف والتقارب بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عندما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (-1.1%) عام 2018 ، بلغ معدل نمو المعروض النقدي (1.1%) .

رابعاً- البطالة في العراق بعد 2003 The unemployment

تعد البطالة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي وتقف وراءها عوامل مختلفة أبرزها جانبي العرض والطلب ، ففي جانب العرض النمو السكاني المرتفع ويصنف ضمن البلدان عالية الخصوبة السكانية بمعدل نمو يتجاوز (3%) والذي يعد مصدر أساسي في زيادة عرض العمل ، اما من جانب الطلب على العمل فإن تراجع قدرة الاقتصاد العراقي وعدم تمكنه من استيعاب ومواكبة الزيادة الحاصلة في عرض العمل التي تدخل السوق سنوياً وعدم إيجاد فرص عمل لها لاسباب تعددت ، منها ما تعلق بتركيز برامج الحكومة على التحول على اقتصاد السوق وما تبعه من تغيرات هيكلية وتوقف اغلب شركات القطاع العام ، وعدم قدرة القطاع الخاص أخذ دوره في الاقتصاد على الرغم من وجود مدخرات محلية فضَل أصحابها الاستثمار في الخارج لانعدام الاستقرار والأمن والفساد الإداري والمالي في الروتين الحكومي ، إلى جانب الانفتاح على

البضائع المستوردة وسياسة الإغراق التي اتبعت من قبل دول الجوار عجلت في توقف اغلب الصناعات المتوسطة والصغيرة وحتى الصناعات الشعبية و الحرفية .

ويشير الجدول (81) ان الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 عانى بشكل واضح من البطالة بعد أن سجلت (26.8%) عام 2004 من إجمالي السكان النشطون اقتصادياً لفئة(15-64) عاماً ، وهو ما يعادل اكثر من نصف نسبة السكان النشطون إلى إجمالي السكان ، وحصل هذا خلال السنوات الأولى بعد سقوط النظام السابق بسبب ما دمرته الحرب وانهيار القطاعات الاقتصادية وحل الجيش العراقي بالكامل والمؤسسات الأمنية ووزارة الإعلام و مؤسسات التصنيع العسكري ، وتوقف عمل المشروعات الصناعية ، بعدها انخفضت البطالة بشكل تدريجي ووصلت الى أدنى مستوياتها عام 2013 عندما بلغت (9.27%) بعد تشغيل الأيدي العاملة و الخريجين في القطاع العام الحكومي والذي نتج عنه بطالة مقنعة في ظل ضعف المردود الإنتاجي ، وبررت اللجنة الوطنية للسياسات السكانية انخفاض معدلات البطالة منذ 2005 لم يكن بسبب تبدل اوضاع السوق او برامج خاص حكومية لخفض البطالة ، أنما السبب تبديل آليات جمع البيانات الخاصة بالبطالة واستبدال السؤال الخاص في مسح التشغيل والبطالة بما يلائم معايير منظمة العمل الدولية من ان يصنف الشخص الذي عمل تاجر ولو ساعة واحدة خلال الاسبوع للمسح لا يعد باطلاً ،[1] إلى أن معدلات البطالة عادت للارتفاع منذ عام 2013 عندما بلغت(9.2%) ولتستمر في الارتفاع لتصل (13%) عام 2017 ثم (12.81%) عام 2018 ، وذلك بسبب سوء الادارة الحكومية للبلاد وعدم استغلال الموارد بشكل امثل، ناهيك عن تداعيات العنف والإرهاب ما حدث في حزيران 2014 من حرب ونزوح السكان والتهجير وغيرها ، كما تفاوتت معدلات البطالة بين الذكور والإناث.

جدول (81)اجمالي السكان والسكان النشطون اقتصادياً ومعدل البطالة في العراق للمدة 2004-2018.(1000شخص)

السنة	السكان	النشطون اقتصادياً	نسبة النشطون اقتصادياً الى اجمالي السكان%	معدل البطالة%	العاطلين عن العمل
2004	27139	13162	%48.5	%26.80	3527
2005	27963	13855	%49.5	%17.97	2489
2006	28810	14324	%49.7	%17.50	2506
2007	29682	15048	%50.7	%11.70	1760
2008	31895	15761	%49.4	%15.34	2417
2009	31664	15664	%49.5	%15	1329
2010	32490	16447	%50.6	%11	1371
2011	33338	17269	%51.8	%11.1	1407
2012	34208	19579	%57.7	%11.92	1560
2013	35096	20200	%57.5	%9.27	1875
2014	36005	20840	%57.8	%10.59	2207
2015	35213	20912	%59.4	%10.72	2241
2016	36169	20984	%58.0	%10.82	2270

[1] اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ،*UNFPA* صندوق الامم المتحدة للسكان ، حزيران 2012 ، ص126.

2017	37140	20967	%56.4	%13	2725
2018	38124	21523	%56.4	%12.87	2770

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

حين بلغت في عام 2004 للذكور (29.4%) و للاناث (15%) ، وانخفضت لدى الذكور إلى (8.5%) وارتفعت لدى الإناث (22.2%) عام 2016، ويعود هذا التفاوت إلى مجموعة الأسباب التي ذكرناها سابقا ، كذلك تفاوتت معدلات البطالة بين الحضر والريف ولكن بشكل أقل تفاوتاً ، وكما في الجدول (82) بعد أن بلغ معدل البطالة في الحضر عام 2004 (27.7%) ، والريف (25.7%) ، انخفضت في الحضر الى (11.5%) والريف الى (8.7%) عام 2016 بعد ان انخفض معدل البطالة بشكل عام الى (10.8%).

جدول (82) يوضح معدلات البطالة بين الريف والحضر ولكلا الجنسين للمدة 2004-2016.

السنة	حضر%			ريف%			مجموع%		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2006	19.3	37.4	22.9	15.0	8.0	13.1	16.2	22.6	17.5
2008	13.1	25.0	13.2	15.2	8.4	13.4	14.3	19.7	15.3
2012	10.47	28.18	13.34	8.40	8.48	8.41	9.87	22.59	11.92
2014	8.85	24.81	11.45	7.26	12.65	8.07	8.44	21.92	10.50
2016	8.76	24.60	11.50	7.71	14.30	8.75	8.49	22.22	10.82

المصدر :1-اللجنة الوطنية للسياسات السكانية 2012، ص126.

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019 ، الباب الثاني ، جدول رقم (14/2).

ملاحظة : اخر احصائية صدرت للجهاز المركزي للاحصاء عام 2019 وكانت قد تضمنت البيانات معدلات البطالة في الحضر والريف لكلا الجنسين لغاية عام 2016 .

المبحث الثاني

حجم الحكومة في التطورات الاجتماعية والبيئية في العراق بعد عام 2003

تمهيد

ان الانسان الذي ينمو في ظروف سوء تغذية وضعف جسماني وعقلي وافتقاره شبه الكامل للمعارف والمهارات والمشاركة ، هي مؤشرات لها أهمية أساسية في تقييم السياسات والبرامج والخطط التنموية ، كونها تمثل ماهية الاتجاهات المستقبلية للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعبيرا عن تغيير استراتيجي مخطط له لتحقيق تنمية الطاقات والموارد البشرية في المجالات المختلفة وصولا لأهداف التنمية المستدامة المكملة لأهداف الحكومة والمجتمع والتي ترتبط بطبيعة الحال بالتطور الاقتصادي الكلي .

المطلب الاول – المستوى المعيشي والاجتماعي في العراق بعد عام 2003

على الرغم من أن الريع النفطي ساهم بتحسن مستوى الدخل المعيشي في اطاره العام في العراق ، الا ان مجمل مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية تبدو في تفاصيلها المتعددة مشابهة الى حد كبير للبلدان المتخلفة ، بعد ان كان نظام التعليم العراقي في مقدمة انظمة التعليم في الشرق الاوسط ، الا انه حالياً خارج التصنيف العالمي ، وتعاني مؤسساته الصحية من سوء الخدمات بأنواعها ، ومعدلات عالية من الفقر والتهميش ، وبدون اصلاحات حقيقية سيعاني البلد من صعوبة في بلوغ نمو مستدام ومستوى معيشي لائق .

اولاً - سكان العراق بعد عام 2003 population

يعد السكان من اساسيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تقوم بهم ولأجلهم ، ويمتلك العراق فضلاً عن الموارد الطبيعية الاخرى المورد البشري والذي يمثل العمود الفقري للهيكل التنموي ، إذ اشارت الاسقاطات السكانية للجهاز المركزي للاحصاء ان عدد سكان العراق بلغ اكثر من (38.12) مليون نسمة عام 2018 شكل سكان الحضر منهم ما نسبته (69.8%) وسكان الريف(30.2%) بفارق نسبته (1.4%) عن تعداد عام 1997 عندما بلغت نسبة سكان الحضر (68.4%) الى اجمالي السكان والريف (31.6%) ،[1]وبلغ عدد الذكور عام 2018 اكثر من (19.26) مليون نسمة وبنسبة (50.5%) والباقي من الاناث إذ لم تتغير نسب الذكور والاناث الى اجمالي السكان عن عام 2004 الا بشي بسيط ، وكان معدل النمو السكاني السنوي قد سجل

[1] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019 ، الباب الثاني : احصاءات السكان ، جدول (2/6) B .

انخفاضاً في المعدل من (3%) عام 2004 الى (2.6%) عام 2018 وبمعدل نمو مركب بلغ (2.3%) ، وشهدت هذه المدة انخفاضاً في معدلات الزيادة الطبيعية السكانية كما يظهرها الجدول (83) .

وانخفضت معدلات الولادات الخام (لكل 1000 نسمة) بنسبة (-15.7%) من (34.4) ولادة عام 2004 الى (29.0) ولادة عام 2018، وانخفضت معدلات الوفيات الخام (لكل 1000نسمة) بنسبة (-16%) من (5.6) حالة وفاة الى (4.7) حالة وفاة ، فضلاً عن انخفاض معدلات الخصوبة لكل امرأة في الانجاب طيلة حياتها بنسبة (- 29.4%) من (5.1) الى (3.6) وللمدة ذاتها ، بينما كانت معدلات الزيادة غير الطبيعية للمهاجريين الدوليين على الرغم من ان العراق هو الى حد بعيد بلد الهجرة و النزوح الداخلي لكنه اصبح مقصد العمال المهاجرين الذين يأتون لطلب العمل في قطاعات النمو ، مثل البناء والعمل المنزلي وخدمات الضيافة ، وقد قدرت الامم المتحدة عدد المهاجرين الدوليين والذين معظمهم من دول جنوب اسيا بأكثر من (368) الف مهاجر ما نسبته (0.9%) من اجمالي السكان .[1]

جدول (83) عدد السكان ومؤشرات الزيادة الطبيعية والاعالة في العراق للمدة 2004-2018.

السنة	السكان 1000	معدل النمو	جنس السكان%		نسبة الاعالة	نسبةالسكان النشطون اقتصادياً	عدد الوفيات لكل 1000	معدل الولادات الخام لكل 1000	معدل الخصوبة
			الذكور	الاناث					
2004*	27139	ـــ	%50.2	%49.8	%85.1	%48.5	5.6	34.4	5.1
2005	27963	3.0	50.7	49.8	86.8	49.5	5.7	34.0	4.9
2006	28810	3.0	50.1	49.7	84.9	49.7	5.7	33.8	4.9
2007	29682	3.0	50.3	49.7			5.7	33.6	4.9
2008	30895	4.0	52.0	48	84.9	49.4	5.6	33.5	4.9
2009**	31664	2.4	50.2	49.8	83.9	49.5	5.6	33.4	4.9
2010***	32490	2.6	51.0	49	85	50.6	5.5	33.3	4.5
2011	33338	2.6	50.9	49	75.8	51.8	5.4	33.1	4.3
2012	34208	2.6	50.9	49.1	74.7	57.7	5.2	32.8	4.2
2013	35096	2.6	50.8	49.1	73.7	57.5	5.1	32.3	4.1
2014	36005	2.6	50.5	49.2	72.9	57.8	5.0	31.8	4.0
2015	35213	-2.1	50.5	49.5	76.6	59.4	4.9	31.1	4.0
2016	36169	2.7	50.5	49.5	76.6	58.0	4.8	30.3	4.0
2017	37140	2.7	50.5	49.5	77.1	56.4	4.8	29.6	3.9
2018	38124	2.6	50.5	49.5	77.1	56.4	4.7	29.0	3.9

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .
***نتائج التعداد العام للسكان1997.**
****نتائج الترقيم والحصر لعام 2009.**
*****السنوات(2010-2013) تمثل اسقاطات سكانية ، المدة (2015-2018)احتسبت حسب فرضيات جديدة.**
-بيانات البنك الدولي .

[1] ***Iraq Migration profile , Government of Iraq and IOM shere Findings of first Ever Ivation wide Migration profile , 20 Dec ,2019,p3.***

- عقيل مكي كاظم ، الفئة الشبابية ، الهبة الديمغرافية في العراق للمدة 2003 -2017 ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية المأمون العدد الرابع والثلاثون ،2019 ، ص 168-171.
-العراق، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ،2019، ص38.

اما الهجرة الداخلية والخارجية للعراقيين وبالأخص بعد الاحداث التي شهدتها البلاد من اقتتال طائفي وعرقي في عامي 2006 و2007 والتي ادت الى نزوح داخلي بلغ (2.7) مليون نازحاً و(1.8) مليون مهاجراً ولاجئاً الى دول الجوار ، وشهد عام 2014 احتلال مناطق واسعة من شمال وغرب البلاد نزوح اعداد كبيرة من السكان وصلت الى (5.8) مليون نازحاً ما نسبته (15%) من السكان ، تركزت في محافظات كركوك وبغداد. وديالى والنجف وكربلاء ، في حين أظهر ملف تعريف الهجرة الذي نشرته حكومة العراق والمنظمة الدولية للهجرة تغير وجهات الهجرة الى تركيا واوربا والدول الغربية للعراق ، وان(1.679) مليون عراقي هاجروا بشكل قانوني من العراق بعد احداث عام 2014 ما يمثل (4.5%) من عدد السكان عام 2017 ، اما بالنسبة للاجئين فقد غادر العراق (362500) لاجئ ما يمثل (1%) من السكان لنفس العام ،[1]ويتمتع العراق بالهبة الديموغرافية * التي تشير الى ارتفاع نسبة فئة السكان النشطون اقتصادياً (65-15) سنة ، إذ بلغت هذه الفئة نسبة (56%) عام 2018 ، بعد ان وصلت الى اعلى معدلاتها عام 2015 بنسبة (59%) ، بعد ان كانت تمثل (48.5%) عام 2004 ، والذي يعطي مؤشراً نحو انخفاض نسبة الاعالة من (85.9%) عام 2004 الى (77.1%) عام 2018 .

ثانياَ- المستوى المعيشي في العراق بعد عام 2003 living standard

أوضح مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام 2004 تحسن الظروف الاقتصادية بين عامي 2003 و2004 بعد زيادة نسبة التشغيل التي يصعب تحديدها ، ومع هذا التطور يمكن القول أن دخل الأسرة ازداد فعلا من (422) دولار أمريكي عام(2004) ما يقارب (613.16) الف دينار عراقي ، الى (995) الف دينار عام 2007 بسبب حصول تغييرات هيكلية في انواع الدخول المتحققة للافراد بعد ان زادت مساهمة الاجور والرواتب في اجمالي دخل الاسرة ، الا انه في نفس الوقت كانت هناك مشكلة في دخل الاسرة الحقيقي بسبب ارتفاع معدلات التضخم في تلك المدة بعد سياسات خفض الدعم الحكومي الذي انعكس سلباً على فئة الفقراء ، وهو ما دعا الحكومة للتدخل والتخفيف من التأثيرات السلبية لتلك الاصلاحات فكانت احدى اجراءات التدخل هو استحداث نظام شبكة الحماية الاجتماعية والبدء بتطبيقه عام 2006 .[2]

---

[1] ***Ibid , p4.***

[2] **جمهورية العراق ، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة) ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ص5.**

ويشير الجدول (84) ان دخل الاسرة ارتفع الى (1597.1) الف دينار عام 2012 بزيادة (60.5%) مقارنة بعام 2007 ، ثم وصل الى (1875) الف دينار عام 2014 بزيادة (17.4%) عن عام 2012 ، بعدها انخفض الدخل الى (1503) الف دينار بمقدار(-19.8%) نتيجة الازمة التي عاشها البلد بعد عام 2014 .

جدول (84) متوسط الدخل الشهري للاسرة العراقية ونسبة الانفاق على الغذاء لسنوات مختارة .

السنة	2004	2007	2012	2014	2018
دخل الاسرة الشهري(1000)دينار	613.1	995	1597	1875.4	1503.3
نسبة الانفاق على الغذاء %	43.8	35.6	33.2	28.4	35.1

المصدر:1-وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، المجموعة الاحصائية السنوية 2019 ، الباب الخامس عشر ، احصاءات احوال المعيشة .
2-الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق عام 2004 ، الطبعة الاولى ، بغداد : المطبعة الوطنية ،2008.
3-الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق (IHSES) لسنة 2007، الطبعة الاولى ، بغداد : المطبعة الوطنية ،2008.

ان التحسن في متوسط دخل الاسرة للمده 2004 - 2014 ادى الى انخفاض نسبه الانفاق على المواد الغذائية من حجم انفاق الاسرة ، اذ انخفض من (43.8%) الى (28.4%) ، كون الاسر ذات الدخل المنخفض تخصص نسبه كبيرة من دخلها للانفاق على المواد الغذائية لاشباع حاجاتها وهو عكس ما يحصل مع الفئات ذات المستوى فوق المتوسط من الدخل والتي تتمتع بمستوى غذائي مقبول ، لذا ينخفض مستوى الانفاق على الغذاء والتوجه نحو الانفاق على المواد غير الغذائية ، وفي عام 2018 عادت نسبه الانفاق على المواد الغذائية وارتفعت الى(35.1%) بسبب انخفاض دخل الاسرة في تلك المدة بسبب الاحداث التي خلفتها الازمة بعد عام 2014 .

وعن طريق تحليل بيانات المسوحات الاقتصادية والاجتماعية للأسر في العراق يتضح لدينا وجود تفاوت في توزيع الدخل والإنفاق بعد عام 2003 إذ يشير معامل جيني* والذي يوضح ارتفاع التفاوت في عموم العراق بنسبة (41%) عام 2004 ، ارتفع بعدها في عام 2005 بنقطة واحدة ،[1]وفي عام 2007 أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق مدى التفاوت في توزيع الدخل على مستوى المحافظات والذي أوضح أن الأسر الأكثر دخلاً تتركز في محافظات إقليم كردستان وبغداد والبصرة والأنبار وكركوك بينما الأسر في المحافظات الجنوبية والمحافظات ذات الغالبية الريفية تكون اقل دخلا ، واستنادا إلى بيانات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لعام (2009) أظهرت أن الخُمس الأغنى من الأسر يحصل على(43%) من الدخل ، بينما يحصل القسم الآخر منها على(7%) من الدخل على مستوى العراق ، وعلى الرغم من ذلك سجل التفاوت

---

* **معيار رقمي يظهر مدى عدالة توزيع الدخل والإنفاق وتنحصر قيمته بين صفر لحاله المساواة والواحد الصحيح لي اقصى حالات التفاوت (المصدر: اللجنة العليا لسياسات التخيف من الفقر ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة) ، مصدر سابق ص5)**

[1] **راجي مجبل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقتها في التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي لمدة 1987 - 2007 ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية مقدما إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامع المستنصرية، 2009 ص 96 .**

بمعامل جيني (33%) وهو معدل منخفض مقارنة بالسنوات السابقة من جهة ، ومنخفضاً مقارنة بباقي بلدان المنطقة من جهة أخرى ضمن دراسة شملت (128) بلداً جاء العراق في المرتبة (18) إذ بلغت في مصر(34%) ، الجزائر(35%) ، واليمن (37%) ، وإيران(38%) ، والأردن (38%) ، والمغرب (39%) ، وتركيا (43%) .[1]

بينما أوضحت استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 - 2022 اتجاه نحو عدم العدالة في توزيع الدخل والإنفاق بعد أن ارتفعت قيمة معامل جيني المحتسبة من (33%) عام 2007 إلى (36%) عام 2012 و إلى (38%) عام 2014 ، وإمكانية توقع المزيد من التدهور في العدالة نتيجة تقليل المدفوعات التحويلية إلى الفئات الفقيرة وبخاصة ما يرتبط في البطاقة التموينية ، فضلا عن تركيبة النمو في الاستهلاك ، بينما فئات الانفاق الخمسية التي أظهرت وجود تفاوت بين السكان والمناطق من إذ نمو الإنفاق الاستهلاكي في المدة 2007 – 2012 ، بعد ان نما الاستهلاك للفئات الخمسية الأعلى بحوالي(2%) مقارنة ب(0.7%) لفئة ال(20%) الافقر من السكان ، ومن جهة أخرى شهد الاستهلاك نمواً سريعا في المحافظات العراقية عدا بغداد وإقليم كردستان بما يقارب (2.24%) سنوياً بالمقارنة مع (0.08%) في كردستان و(1.83%) في بغداد ،[2] وفي عام 2017 انخفض متوسط انفاق الاسرة الشهري بنسبة (-8.5%) مقارنة بعام 2014 ، من (1960.7) الف دينار شهرياً ، الى (1503.3) الف دينار شهرياً بسبب الاوضاع التي عصفت بالعراق بعد عام 2014 .[3]

ثالثاً - الفقر في العراق بعد عام 2003 poverty

أن الفقر ظاهرة طبيعية في أي مجتمع طالما يعبر عن المواقع النسبية للأفراد في مستوى معيشتهم مقارنة مع الأفراد الآخرين إلى أنه ظاهرة غير الطبيعية هي حالة الفقر في بلد يمتلك من الثروات ما تفتقر لها بلدان تصدرت المشهد الاقتصادي العالمي ، وبلدان أخرى نهضت وغادرت العالم الثالث ، وبقي العراق يتعرض لحالة افتقار منذ سبعينات القرن الماضي بلغت اشدها في عقد التسعينات في ظل اقصى نظام عقوبات عرفه التاريخ ، تدهورت في أثرها الأوضاع المعيشية و الحياتية بمختلف أشكالها ، وبلغ معدل الفقر في العراق(22.9%) من السكان ، أي حوالي (6.890)مليون من العراقيين يقبعون تحت مستوى خط الفقر الوطني الذي قُدر في بيانات المسح

---

[1] **جمهورية العراق ، اللجنة العليا لسياسة التحقيق من الفقر، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر خلاصه ، مصدر سابق ص 8.**

[2] **جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، اللجنة العليا الاستراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 - 2022 ،كانون الثاني 2018 ،ص34.**

[3] **جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015-2018) ، مديرية الحسابات القومية ، 2019 ، ص18 .**

الاجتماعي والاقتصادي في العراق عام 2007 بقيمة (76896دينار) فرد/ شهر ، على أساس كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد والبالغة (34250) دينار وهو خط فقر الغذاء ، اما خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية فقدر ب(42646) دينار .[1]

اما نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق 2012 فقد كشفت عن ارتفاع كلفة خط الفقر الوطني إلى (105500) دينار(فرد/ شهر) بعد أن قدر كلفة خط فقر الغذاء ب(50470) عام 2012 ، والتي تكفي لتلبية الحد الادنى من الحاجات الغذائية التي تعادل (2337) سعرة حرارية ، قابلها ارتفاع كلفة تغطية الحاجات الاساسية غير الغذائية والتي قدرت ب(55027) دينار وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ، على الرغم من ذلك انخفضت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني عام 2012 إلى (18.9%) من السكان وبنسبة انخفاض بلغت (15.3%) مقارنة بعام 2007 ، ومع هذا فإن عدد الفقراء انخفضت بشكل قليل من (6.890) مليون إلى (6.748) مليون شخص بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وبخاصة بين الفقراء ، وكان لدى الحكومة هاجسا حول مشكلة الفقر المزمنة خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2010 – 2014) فانخفضت نسبة الفقر إلى (15%) خلال النصف الأول من عام 2014 غير أن التقديرات أوضحت ارتفاعها الى (22.5%) في النصف الثاني من عام 2014 بعد تعرض البلاد إلى الأزمة المزدوجة (المالية والإرهابية معاً) وباستثناء المحافظات التي تعرضت إلى النزوح فإن نسبة الفقر لم ترتفع عن(18.9%) عن عام 2012 .[2]

وفي عام 2018 انخفضت نسبة الفقر حتى بلغت (20.5%) نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية ، وعلى المستوى المناطقي وجد تبايناً مكانياً واضحاً في معدلات الفقر بين اقل المحافظات فقرا السليمانية (4.5%)وأكثرها فقرا المثنى (52.1%) ، وما يزال الفقر أكثر في الجنوب بسبب المشاكل التاريخية المتوارثة عن التباين المكاني في التنمية ، مع اعتماد الجنوب على الزراعة وتدهورها بعد هجر المزارعين نتيجة الصعوبات التي أصبح يواجهها في هذا القطاع بسبب الانفتاح السوقي وما خلفه من خسائر على المنتج الوطني ، من جهة أخرى ارتفعت معدلات الفقر في محافظات الشمال المحررة (نينوى، كركوك ، ديالى ، الأنبار، صلاح الدين) وما عانته من حرب الإرهاب لتصبح نينوى وحدها تضم ما يقارب خمس عدد الفقراء في العراق ، بينما ضمت بغداد ما يقارب(11 %) منهم .[3]

---

[1] جمهورية العراق ،اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، 2009 ،مصدر سابق ،ص5 .

[2]) المصدر السابق نفسه.

[3]) العراق ، التقرير التطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ،مصدر سابق ، ص 34.

أما إذا نظرنا إلى الفقر من مفهومه الواسع المتعدد الأبعاد لفهم الحرمان من جوانب لا تقتصر على الدخل والاستهلاك ، بل تتعدى إلى الحرمان من التعليم والصحة والخدمات الأساسية ، وهو حرمان يشمل ميادين واسعة من أحوال المعيشة ، وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق تقرير التنمية البشرية لعام 2010 دليل الفقر المتعدد الأبعاد كمقياس صمم بالدرجة الأساس لأغراض المقارنة الدولية [*] وبيَن الفروق بين مقياس الفقر القائم على الدخل والاستهلاك ومقاييس الفقر المتعدد الأبعاد ، إذ أن الزيادة في الاستهلاك لا تتطابق بالضرورة مع تحسن مؤشرات المعيشة الأخرى ، فهناك أسر تعاني من الفقر في كلا المقياسين ، وأسر ليست فقيرة في كلا المقياسين ، ومنهم فقراء طبقا لمقياس الفقر متعدد الأبعاد ، وأسر فقيرة فقط وفق مقياس فقر الاستهلاك ، ويتمتع اقليم كردستان بمعدلات أقل من الفقر متعدد الأبعاد ، بينما المحافظات الجنوبية تعاني فقراً اعلى في كلا المقياسين ، وكان العراق باستثناء إقليم كردستان قد شهد انخفاضا في نسبة الفقر متعدد الأبعاد بنسبة (-35.7%) من (28%) عام 2012 إلى (18%) عام 2014 ، فيما انخفضت عام 2017 إلى أقل من (14%) في عموم البلاد ، والى (29%) بين السكان الذين تعرضوا للنزوح ، وقد كشف المسح الرابع للتحليل الشامل للأمن الغذائي و الفئات الهشة في العراق لعام 2016 أن (2.5%) من سكان البلاد غير امنين غذائياً ، منهم (2.1%) في كردستان و(1.1%) في بغداد و(3.5%) في بقية المحافظات ، ويرتفع بين النازحين إلى (5.6%) ، و يتركز أغلب غير الآمنين غذائياً في المناطق الريفية (5.1%) من سكان الريف مقابل(1.7%) من سكان الحضر .[1]

لقد اقرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق والمرتبطة بمجلس النواب العراقي في تقريرها السنوي لعام 2018 الصادر في عام 2019 ، بحرمان المواطنين العراقيين من أبسط الخدمات الأساسية ومنها الغذاء والماء الصالح للشرب والضمان الصحي والسكن و انخفاض مستوى الدخل وارتفاع البطالة بين كافة شرائح المجتمع وخاصة فئات الدخل المحدود ، فضلا عن استمرار ظاهرة الفقر والبطالة في العراق وما نتج عن أزمة التهجير ونزوح الملايين من مناطق

[*] اما على المستوى المحلي في بالإمكان تكوين ادلة مكملة أكثر تفصيلا و ملائمة الخصائص الوطنية تصلح لقياس الفقر متعدد الأبعاد وكانت في العراق مقارنة لمقياس الفقر المتعدد الأبعاد اعتماد دليل سمي (الأحوال المعيشية في العراق) واسطة خارطة الحرمان البشري و مستويات المعيشة لعام 2006 والتي اعتمدت تصنيفين لمستوى المعيشي الأول ثلاثي المستوى الثاني خماس.

ينظر : الحسناوي ، صادق عباس ، من قياس مسارات التنمية البشرية في العراق لمدة 2009 - 2010،رسالة ماجستير، 2012، ص 113.

[1] جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،استراتيجي التحقيق من الفقر في العراق 2018 /2022 مصدر سابق صفحة 34 و35.

سيطرة المجاميع الارهابية عام 2014 ، الأمر الذي أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنازحين والمناطق التي نزحوا منها و إليها .[1]

رابعاً ـ الحماية الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 Social protection

هي مبادرات نقدية او عينية سواء كانت عامة او خاصة تقدم لحماية افراد المجتمع من مخاطر المعيشة والحد من الضعف الاقتصادي والاجتماعي لهم ، وهو مفهوم يتقارب مع مفاهيم الضمان الاجتماعي ومفهوم التامين الاجتماعي وشبكات الامان الاجتماعي ، إذ يعني الاول الاعانات النقدية او العينية بأنواعها للحماية من خطر الفقر وانعدام الدخل بسبب الشيخوخة او المرض او البطالة) ، والثاني يقترن بنوع واحد من برامج الضمان الاجتماعي وهو اما ممول بالكامل او من اشتراكات العمال ومساهمة رب العمل ، وتستعمل في الظروف الطارئة والمخاطر التي تواجه الفرد) ، بينما شبكات الامان الاجتماعي برامج تستهدف الفقراء او فئات معينة لمواجهة سياسات الاصلاح الاقتصادي ، وبذلك يكون مفهوم الحماية الاجتماعية اوسع دائرة كونه يشمل اشكال الضمان الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية (التقليدية) .[2]

وتعايشت في العراق مختلف انواع الحماية الاجتماعية نتيجة التعقيدات السياسية والاقتصادية والامنية في البلاد ، والى جانب تبني الحكومة التوجه نحو اقتصاد السوق كان لزاما عليها استخدام ادواتها التشريعية لتطبيق سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية والتي برزت اهمها :

- قانوني التقاعد الموحد ذي العدد (27) لسنة 2006 ، وذو العدد (9) لسنة 2014 الخاص بموظفي الدولة والقطاع العام وموظفي الدولة في القطاع المختلط قبل 9 نيسان 2003 ،[3] إذ بلغ عدد المتقاعدين المدنيين المشمولين باحكام هذا القانون عام 2018 اكثر من (2.24) مليون متقاعد ، وقيمة المبالغ الرواتب المصروفة اكثر (12945) مليار دينار ، بعد ان زادت الاعداد والمبالغ بنسبة (40% و 1071%) على التوالي مقارنة بعام 2005 والتي بلغ فيها عدد المتقاعدين اكثر من (1.60) مليون متقاعد ، والمبالغ المصروفة اكثر من (1104.9) مليار دينار ، وفق معطيات الجدول (85) ، كما ارتفع عدد العمال المتقاعدين ورواتبهم المصروفة في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني من (14408) عامل ، برواتب بلغ اجمالها (14.4) مليار دينار عام 2005 ، الى (16480) عامل ، برواتب بلغت اكثر من (55.8) مليار دينار عام 2018 ، بزيادة في اعداد العمال المتقاعدين بلغت (14.4%) ، وزيادة رواتبهم بنسبة (287%) .

---

[1] خضير عباس أحمد النداوي ، الفقر في العراق التحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي ورقات تحليلية نشرت في مجلة لبابة الدراسات الاستراتيجية ، مركز الجزيرة للدراسات ،العدد 8، ديسمبر 2020 ،ص 14.

[2] حسن لطيف كاظم ، نظام الحماية الاجتماعية في العراق : تحليل اصحاب المصلحة ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان : الاردن ، 2017 ، ص15-16 .

[3] ينظر اكثر : جريدة الوقائع العراقية ، قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 ، العدد 4314 ، السنة الخامسة والستون .

جدول (85) المتقاعدون المدنيون والعمال المتقاعدون في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني والمشمولين بالضمان الاجتماعي

السنة	العمال المتقاعدون في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني*		المتقاعدون المدنيون		العمال المشمولون بالضمان الاجتماعي
	العدد	المبلغ مليار	العدد	المبلغ مليار	
2005	14408	14.4	1603275	1104.9	85675
2018	16480	55.8	2243668	12945.9	224352
الزيادة او الانخفاض	%14.4	%287	%40	%1071	%162

المصدر : جمهورية العرق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعامي 2006 و 2019 .

*** تم تحويل العمال الى موظفين في القطاع الاشتراكي بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (150) لسنة 1987 .(المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية 2004 ، جدول12/6)**

- فيما يخص العمل والضمان والاجتماعي فقد صدر قانون ذو العدد (8) لسنة 2006 ، والذي اعيد بموجبه ربط صندوق الضمان الاجتماعي بوزارة العمل ، واعدت الحكومة مسودة قانون تم مراجعته من قبل مجلس شورى الدولة واعيد الى مجلس الوزراء عام 2011 والذي احاله بدوره الى مجلس النواب وتمت قراته الاولى والثانية في 14 شباط 2012 و 7 آيار 2013 ولا زال القانون معلقاً ،[1] ويعاني صندوق الضمان الاجتماعي للعمال من تدهور المركز المالي وانخفاض عدد المشتركين ، يزاد عليها عدم جدية الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص بتطبيق احكام القانون النافذة المستندة الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (39) لسنة 1971 ، وقد ارتفع عدد العمال المشمولين بالضمان الاجتماعي من (85675) عامل عام 2005 ، الى (224352) عامل عام 2018 ، وبزيادة بلغت (162%) خلال تلك المدة .

في عام 2005 انشأت شبكة الحماية الاجتماعية في العراق من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لارساء دعائم العدالة والمساواة والقضاء على الفقر والتهميش بأعتماد قانون الرعاية الاجتماعية رقم (126) لسنة 1980 ، مع تعديل التقديمات الممنوحة للمشمولين بما يلائم تطور مستويات المعيشة لتكون (50) الف دينار للفرد الواحد الذي يشكل اسرة مستقلة ، و(70) الف دينار للاسرة المكونة من شخصين ، وصولا الى (120) دينار للاسرة المكونة من (6) اشخاص ، وقد حققت مكاسب كان ابرزها شمول ما يقارب (750) الف اسرة ونشر النظام في عموم المحافظات ،[2] الا ان تطبيق القانون واجه تشوهات تمثلت بعدم تطابق الفئات المستهدفة مع معيار شبكة الحماية الاجاماعية وعدالتها ، الى جانب عدم الفصل بين من يستحق الاعانة بشكل مؤقت لحين تغيير حالته المسببة لعدم حصوله على الدخل ، وبين المشمولين بالرعاية الدائمة من معوقين وعجزة وارامل ،

---

[1] جمهورية العراق ، مجلس الوزراء: هيئة المستشارين ، استراتيجية القطاع الخاص في العراق 2014-2030 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نيسان 2014 ، ص112 .

[2] حسن لطيف كاظم ، نظام الحماية الاجتماعية في العراق : تحليل اصحاب المصلحة ، مصدر سابق ، ص29 .

يزاد عليها قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تحديد نسبة الفقر والمشمولين في كل محافظة (20%) ، اي انها اعتمدت معيار واحد لكل المحافظات بغض النظر عن نسبة الفقر وفجوته في كل محافظة .[1]

واعتبر قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014 مرحلة جديدة شملت الفئات المستفيدة بشكل اكبر واوسع مع نوع من الاستقرار المؤسسي بإلغاء العمل بقانون (126) لسنة 1980 ،[2] وعن طريق الجدول (86) يتبين ان عدد المستفيدين من الذكور بشبكة الحماية الاجتماعية ارتفع من (390394) مستفيد عام 2015 ، الى (703102) مستفيد عام 2018 بنسبة زيادة بلغت (80%) نتج عنها زيادة المبالغ المصروفة بنسبة (177.5%) من (475) مليار دينار ، الى اكثر من (1318) مليار دينار ، اما اعداد الاناث المستفيدات فقد زاد للمدة ذاتها بنسبة (2.2%) من (428782) مستفيدة ، الى (438281) مستفيدة ، وزادت المبالغ المصروفة من (569.65) مليار دينار ، الى اكثر من (614.3) مليار دينار بزيادة نسبية بلغت (7.8%) ، وقد ارتفعت نسبة الذكور في المعدل (29.4%) الى اجمالي المستفيدين من (47.6%) عام 2015 ، الى (61.6%) عام 2018 ، وانخفضت نسبة الاناث في المعدل (26.7%) من (52.4%) الى (38.4%) للمدة ذاتها .

جدول (86) المستفيدون من شبكة الحماية الاجتماعية في العراق لعامي 2005 و 2018 .

السنة	المستفيدين الذكور		المستفيدين الاناث		المجموع الكلي	
	العدد	المبالغ مليار	العدد	المبالغ مليار	العدد	المبالغ مليار
2015	390394	475.09	428782	569.65	819176	1044.75
2018	703102	1318.03	438281	614.3	1141383	1932.3
الزيادة او الانخفاض	%80	%177.5	%2.2	%7.8	%39.3	%85

المصدر :جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق 2015 و 2018 ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، الجهاز المركزي للاحصاء .

اما عدد وحدات الرعاية الاجتماعية فقد بلغ (95) وحدة عام 2018 بنسبة انخفاض بلغت (-1%) مقارنة بعام 2015 ، بينما زاد اجمالي المستفيدين بنسبة (3.2%) من (4318) مستفيد ، الى (4456) مستفيد ، وانخفض عدد العاملون بوحدات الرعاية الاجتماعية بنسبة (-7.5%) من (2625) موظف ، الى (2428) موظف لنفس المدة كما جاء في الجدول (87).

جدول (87)عدد وحدات الرعاية الاجتماعية والمستفيدين والعاملون في العراق لعامي 2015و 2018 .

السنة	وحدات الرعاية الاجتماعية	المستفيدون	العاملون
2015	96	4318	2625
2018	95	4456	2428
معدل الزيادة او الانخفاض	-1%	3.2%	-7.5%

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : دائرة الرعاية الاجتماعية ،الجهاز المركزي للاحصاء ، 2019 ، ص6 .

خامساً- الصحة في العراق بعد عام 2003 The health

[1] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، اللجنة العليا لسياسات تخفيف الفقر، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الخلاصة) ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ص5 .

[2] ينظر اكثر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4316 ، 24 اذار 2014 ، السنة الخامسة والخمسون .

كانت الخدمات الصحية في العراق عام 2004 في حالة سيئة بعد سنوات من العقوبات الاقتصادية والحروب المتتالية نتج عنها نقص في المستلزمات الطبية والعلاجية وشحتها وارتفاع تكاليف الحصول عليها وانتشار الأمراض المعدية والخطرة فضلا عن الضرر الذي لحق بمنشأتها الصحية والأجهزة الطبية ، فكان على الحكومة اخذ زمام المبادرة وإجراء إصلاحات جذرية في القطاع الصحي وانطلقت بسن تشريعات تضمنت أن لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية ، وتعنى الحكومة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بأنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية ، وللأفراد والهيئات انشاء مستشفيات أو مستوصفات او دور علاج خاصة وباشراف الحكومة (المادة 31) ،[1]على الرغم من ذلك لم تتعافى الرعاية الصحية في العراق وشهدت تدهورا كبيرا إذ غادر نصف اطباء العراق المتبقين في البلاد والبالغ عددهم(19210) طبيب خلال المدة (2003 – 2007) ولم يعد منهم إلا القليل ، كما أظهرت شبكة معرفة العراق لعام 2011 ان (96.4%) من العراقيين ليس لديهم تأمين صحي على الإطلاق ،[1] وتعد معدلات وفيات الأطفال الرضع اقل من سنة ، والأطفال دون سن الخامسة من المؤشرات الحساسة المعبرة عن الحالة الصحية ومدى توفر الرعاية الصحية التقليدية العلاجية الوقائية لمجموع السكان ، وقد ارتفعت معدلات وفيات الأطفال الرضع ارتفاعاً واضحاً في المسح الاجتماعي والاقتصادي للاحوال المعيشية في العراق 2007 عندما سجلت زيادة في المعدل (15.6%) من (32) حالة وفاة (لكل 1000 ولادة حية) عام 2004 الى (37) حالة وفاة عام 2006 ، ثم بدأت بعدها بالانخفاض الى ان وصلت (18.6) حالة وفاة (لكل 1000ولادة حية) عام 2018 ، بنسبة انخفاض في المعدل (-49.7%) ، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (41) حالة وفاة (لكل 1000 ولادة حية)عام 2004 ، إلى (22.1) حالة وفاة عام 2018 ، بنسبة انخفاض في المعدل بلغت (-46%) وكما في الجدول (88) .

جدول (88) معدلات وفيات الأطفال الرضع دون السنة والأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000ولادة حية) في العراق للمدة 2014 2018.

السنة	2004	2006	2009	2011	2013	2016	2018
معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة	32	37	36	30	21.5	18.1	18.6
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	41	41	39	33.6	27.5	22.7	22.1

المصدر :1-الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح الأحوال المعيشية العراق 2007 .

2-وزارة الصحة تقرير سنوي (2010) .

3-وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ،المجموعة الاحصائية السنوية سنوات مختلفة .

4-العراق , التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ، 2019 .

---

[1] **دستور العراق 2005 ،مصدر سابق ص11.**

[1] **المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ، تقرير عن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بغداد، أب 2005 ، ص11 .**

كذلك من الأبعاد المعبرة عن الأمن الصحي صحة المراة الإنجابية التي يوضحها مؤشر وفيات الأمهات (وفاة النساء أثناء عمليات الحمل او الولادة او النفاس وتقاس لكل 100000 ولادة) ،[1] إذ انخفض هذا المؤشر في المعدل بنسبة (- 62%) ، بعدما كان (96) حالة وفاة (لكل 100000 ولادة)عام 2004 ،[2]اصبح (36.1) حالة وفاة عام 2016 ،[3]ان الانخفاض الحاصل في هذه المؤشرات يعود إلى السبب الاهم وهو انخفاض معدل الخصوبة الكلي بنسبة (23.5 %) خلال المدة (2014- 2018) رافقه نوع من التحسن في الدخول المعيشية والذي دفع النساء الامهات بتنظيم مراجعاتها في العيادات الخاصة بعيداً عن المراكز الصحية الحكومية غير الكفؤة ، وفي ضوء ما تقدم من تحسن في المؤشرات الصحية فإن الزيادة في توقع الحياة عند الولادة تتحقق عبر التقدم الصحي في خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات التي تعبر عن الأمن الصحي الذي يعتمد حسابه على الوفيات في الأعمار المتعاقبة لكلا الجنسين التي تؤخذ من سنوات التعدادات السكانية أو التقارير البشرية الوطنية والإقليمية ، في ظل غياب شبه كامل لبيانات الوفيات حسب الفئات العمرية في العراق ،[4] وبحسب التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق(2008) بلغ معدل العمر المتوقع (58.5) سنة في عام 2006 ، بسبب الحروب وأعمال العنف والقتل التي طالت الكثيرين من أبناء الشعب ، بعدها ارتفع مؤشر العمر المتوقع بعد استقرار الأوضاع إلى (60.6) سنة في عام 2008 ، ثم إلى(68) سنة في عام 2010 ، واستمر في الارتفاع حتى بلوغه معدل(73.6) سنة عام 2018 محققا زيادة نسبية (25.8%) مقارنة بعام 2006 ، وحسب ما جاء في الجدول (89) .

جدول (89) معدل العمر المتوقع على الحياة في العراق بعد 2013 ولغاية 2018 .

السنة	2006	2008	2010	2013	2015	2018	معدل الزيادة
العمر المتوقع عند الولادة(سنة)	58.5	60.6	68.0	71.1	72.7	73.6	%25.8

المصدر: - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008 .

- **صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 .**
- **العراق، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 .**
- **وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022.**

لقد نصت المادة (30) من دستور العراق لسنة 2005 تكفل الحكومة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة ،[5]والإنفاق على الصحة يعكس الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم هذا المستوى من الخدمات ، لأن الانفاق بصورة عامة ومنه الانفاق على الصحة بصورة خاصة يتأثر بالعوامل السياسية

[1] خولة ناجي سلمان وآخرون ، التقرير المعمق لمسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق (1999) ، وزارة الصحة ،إدارة الوقاية الصحية مايس ،2014 ، ص1.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الأحوال المعيشية في العراق(2004)، ص52.

[3] وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 ص 229.

[4] مهدي محسن العلاق ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراقي الدراسات الاستراتيجية، 2008 ، ص117.

[5] دستور العراق 2005 ، مصدر سابق ص 11.

والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، مثلما تأثر الانفاق على الصحة في العراق خلال المدة 2014 - 2018 بمجمل الأزمات وعلى مختلف الصعد ، ويشير الجدول (90) بأن الانفاق على الصحة بدأ بالانخفاض خلال المدة 2004- 2007 بنسبة (42%) بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني ، بعدها ارتفع الانفاق على الصحة وسجل أعلى قيمة له عام 2013 وبلغ (4700) مليار دينار بزيادة نسبية بلغت(348%) مقارنة بعام 2007 ، مع تزايد الأهمية النسبية للانفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي في تلك المدة ، بعدها أنخفض بشكل واضح منذ عام 2014 ولغاية 2018 بنسبة (-72 %) مقارنة بعام 2013 ، رافقها انخفاض في الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة وصلت إلى (1.6%) من إجمالي الإنفاق العام وذلك بسبب الأزمة المزدوجة التي حلت في العراق آنذاك ، وسجلت قيمة الانفاق على الصحة لعام 2018 انخفاضا بنسبة(- 14%) مقارنة بعام 2004 ، وانخفاضاً في معدل الأهمية النسبية (- 66 %) .

جدول (90) الانفاق على الصحة في العراق و الأهمية النسبية إلى إجمالي الإنفاق للمادة 2004- 2018. (مليار دينار)

السنة	الانفاق على الصحة	الاهمية النسبية % الى اجمالي الانفاق العام
2004	1540	4.8
2005	1537	5.8
2006	1116	2.1
2007	1048	2.7
2008	2226	3.7
2009	2910	5.5
2010	3096	4.4
2011	3358	4.2
2012	3905	3.7
2013	4700	3.9
2014	4089	3.5
2015	3243	3.9
2016	3203	4.3
2017	1143	1.5
2018	1317	1.6
معدل الزيادة =	-14%	-66%

المصدر: البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ،النشرة السنوية لسنوات متعددة .

ان ما يثير الدهشة هي لغة الأرقام التي تتحدث بها البيانات الاحصائية الصحية الخاصة في العراق بعد 2003 وما تعطيه من انطباع حول تطور ونمو مستوى الخدمات الصحية ، بعكس ما نعيشه كعراقيين من واقع صحي وخدمي مرير في المستشفيات الاقل من التقليدية ونقص الأدوية والرعاية الصحية والتي يتضاعف اهمالها في المناطق الريفية ، وعدم جودة الكوادر الطبية وأدائها في القطاع الحكومي نظير ما يقدمه في المستشفيات والعيادات الخاصة ، مما دفع الناس للجوء إلى القطاع الصحي الخاص الذي لا يخضع إلا لشروط المكاسب المادية ، فضلا عن نفقات العلاج

العالية التي تثقل كاهل المواطن وهو ما يبرر ارتفاع عدد المستشفيات الاهلية والتي بلغت(167) مستشفى عام 2018 شكلت نسبة (40 %) من إجمالي عدد مستشفيات العراق بعد أن كان عددها(97) مستشفى عام 2012 ، ما نسبته (28 %) من أجمالي المستشفيات ، فكانت نسبة الزيادة (72 %) في تلك المدة ، ناهيك عن السفر خارج البلاد لأغراض العلاج وعدم الثقة في المؤسسات الصحية و إمكانياتها الطبية في ظل حكومة تعيش صراعات سياسية من أجل الوزارات السيادية والتي لا تعد الصحة من اولوياتها .

سادساً - التعليم في العراق بعد عام 2003 Education

تمثل نشاطات وزارتي التربية والتعليم العالي في العراق من اكبر النشاطات اتساعاً وتأثيراً على المجتمع العراقي بمختلف مستوياته العلمية وتركيبته النوعية والعمرية عن طريق توفير الفرص التعليمية للأفراد مجاناً وبكافه مراحله و تحقيق تكافؤ في فرص التعليم مع وضع الخطط التربوية والتعليمية لمختلف المراحل الدراسية ، وعانى قطاع التعليم من عقود الصراع وانعدام الامن وضعف المؤسسات الاجتماعية ، ولا زالت البلاد في ازمه توترات طائفية وعرقية عميقه تحد من التنمية السياسية والاقتصادية وتستنزف الخدمات الاساسية بما فيها التعليم ، وقد قدر البنك الدولي اضرار الصراع على قطاع التعليم في المحافظات السبع الاكثر تضرراً - نينوى ، الانبار، كركوك ، صلاح الدين ، ديالى ، بغداد ، بابل - بنحو (2.4) مليار دولار عام 2018 .[1]

سادساً -1 مستلزمات التعليم في العراق بعد عام 2003 Education supplies

من منطلق استراتيجية الحكومة المستمدة من طبيعة المجتمع العراقي ودستور الدولة الذي نص على أن " التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله "[2] وبالتالي هو حق مكفول للجميع من دون تمييز لأسباب عرقية أو عقائدية أو اختلاف النوع ، وجعل التعليم متنوعاً ومتاحاً للجميع بدأ من مرحلة الطفولة المبكرة وصولاً إلى التعليم الجامعي العالي ، ويشير الجدول (91) الى تطور مستلزمات سير العملية التربوية في العراق بعد عام 2003 ، فقد سجلت رياض الأطفال زيادة واضحة في اعدادها (123 %) بمعدل نمو مركب (5.7%) في المدة (2004- 2018) ، وزيادة عدد المعلمات بنسبة (42.8 %) بمعدل نمو مركب (2.4%) ، وفي المرحلة الابتدائية كانت الزيادة في عدد المدارس(54.8 %) بمعدل نمو مركب (3%) ، والزيادة في عدد المعلمين بلغت(51.5 %) بمعدل نمو مركب (2.8%) ، أما المرحلة الثانوية فزاد عدد المدارس بنسبة

---

[1]) ***education in Iraq , A caps ,Thematic series on education , November2020,p3.***

[2]) **دستور العراق عام 2005 ، المادة 34 / ثانياً ، ص12.**

(127.6 %) بمعدل نمو مركب (5.6%) وزاد عدد المدرسين (121%) بمعدل نمو مركب(5.4%) وفي المدارس المهنية كانت الزيادة قد بلغت(4. 15%) بمعدل نمو مركب (1%) ،وزاد عدد المدرسين فيها بنسبة (40.8%)بمعدل نمو مركب (2.3%) ، بينما انخفض عدد معاهد إعداد المعلمين والمعلمات والفنون الجميلة بنسبة(-88.7%) و بمعدل نمو مركب (-13.5%) ، وانخفض عدد المدرسين فيها بنسبة (-60.4%) بمعدل نمو مركب (-6%) ، بسبب إلغاء المعاهد المركزية والقبول في معهد إعداد المعلمين والمعلمات ، اما في التعليم العالي زاد عدد الجامعات بنسبة(190%) بمعدل نمو مركب(7.3%) وزيادة أعداد الأساتذة الجامعيين بنسبة(165%) بمعدل نمو مركب (6.7%) . وبما أن معدلات الزيادة في اعداد الأطفال والتلاميذ هي اكبر من معدلات الزيادة في مستلزمات التعليم من مدارس ومعلمين خلال المدة 2004 - 2018 ، الأمر الذي ادى إلى ارتفاع سلبي لمعدل عدد أطفال لكل معلمه من (13) طفل / معلمة ، إلى (24.8) طفل / معلمة ، بزيادة بلغت (88.4%) ، وارتفاع عدد الأطفال لكل روضة من(137.7) طفل / روضة ، إلى (166.2) طفل / روضة ، بزيادة بلغت(20.7%) ، وارتفاع عدد الطلاب لكل معلم في المرحلة الابتدائية من (19)طالب / معلم ، إلى (22.3) طالب / معلم ، بزيادة (17.3%) وهو ما يؤشر النقص في الكادر التعليمي .

جدول (91) تطور مستلزمات التعليم في العراق من المدارس والمعاهد والجامعات والاساتذة والمعلمين والمدرسين للمدة 2004-2018

السنة	رياض الاطفال		الابتدائية		الثانوية		اعداد المعلمين والفنو الجميلة		المهني		التعليم العالي	
	مدارس	معلمات	مدارس	معلمين	مدارس	مدرسين	معاهد	مدرسين	مدارس	معلمين	جامعات	استاتذة
05-2004	564	5979	11129	191852	3576	76008	213	3041	272	7794	30	21046
06-2005	613	5687	11828	234139	3920	111483	245	4525	277	10776	31	24459
07-2006	589	5256	12141	236968	4109	113556	263	4161	276	11023	35	29109
08-2007	586	5006	12507	237130	4364	114745	171	4174	288	11161	36	30109
09—2008	607	5148	13124	256832	4756	128477	168	4295	289	11932	36	31981
10-2009	631	5353	13687	264604	5182	135964	166	4107	295	12426	44	34016
11-2010	648	5475	14048	263412	5472	136446	78	3063	294	12469	4	211121
12-2011	919	7221	14674	..27173	6041	141355	106	3172	295	12553	46	37404
13-2012	967	7559	15156	277792	6425	146276	105	3033	298	12745	46	39445
14-2013	1041	7971	15807	287502	7083	160323	110	2996	304	12787	53	40993
15-2014*	804	6373	10779	223310	4953	128667	76	1878	223	10527	63	35362
16-2015**	978	7409	12973	247919	6022	141300	89	1918	267	11371	73	38643
17-2016***	1069	7826	14024	259836	6605	148832	32	1048	280	11159	75	41233
18-2017	1195	8304	15965	286097	7485	164744	24	1191	305	11245	85	47951
19-2018	1259	8542	17235	290664	8139	168330	24	1204	314	10976	87	50763
النموالمركب	%5.7	%2.4	%3	%2.8	%5.6	%5.4	-13.5%	-6%	%1	%2.3	%7.3	%6.7
معدل الزيادة%	123 %	42.8 %	54.8 %	51.5 %	127.6 %	121.4 %	88.7- %	60.4- %	15.4 %	40.8 %	190 %	165 %

***استثناء المحافظات التي تعرضت للارهاب، ** محافظات نينوى والانبار لم تدرج، ***لم تتضمن محافظة نينوى**

- المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

، كذلك ارتفاع عدد الطلاب لكل مدرسة بنسبة (2 .11 %) من(339) طالب / مدرسة ، إلى (377) طالب / مدرسة ، وكما في الجدول (92) ، وتعكس هذه النسب مدى العجز في الكوادر التعليمية والابنية المدرسية والمعالجة السلبية لهذا العجز في اللجوء إلى اسلوب الدوام الإزدواجي الثنائي والذي وصل إلى(6337) مدرسة ، والإزدواج الثلاثي ب(961) مدرسة بعد أن قُدر إجمالي العجز في الأبنية الابتدائية والثانوية (بدون الأبنية قيد الإنشاء ومع الأبنية المتضررة) بنحو (8147) مدرسة .[1]ولا تختلف المرحلة الثانوية عن سابقتها إذا استثنينا العام الدراسي(2004 – 2005) ، فإننا نجد ارتفاع عدد الطلاب لكل مدرس في المدة (2006/2005 - 20192018/) ، من(12) طالب / مدرس ، إلى (18.6)طالب / مدرس ، بزيادة (55%) ، كذلك ينطبق الحال في ارتفاع أعداد الطلاب لكل مدرسة في المدة ذاتها بعد أن ارتفعت من(334)طالب / مدرسة ، إلى(386) طالب / مدرسة ، بزيادة بلغت (15.5%) ، بينما الانخفاض الإيجابي لمرحلة معاهد إعداد المعلمين ومرحلة التعليم المهني فذلك يعود لأسباب ذكرناها سابقا ، وفي مرحلة التعليم العالي الأولي فإننا نلاحظ وجود انخفاض في أعداد الطلاب لكل أستاذ في المدة (06/2005 – 11/2010) ، بسبب عودة الكثير من الكوادر الأكاديمية التعليمية من الخارج بعد تغيير النظام السياسي ، وكذلك تعيين جميع اصحاب الشهادات العليا في الجامعات وهيئات التعليم التقني ، الا أنها عادت وسجلت معدل(15) طالب /استاذ في نهاية المدة ، وسجل عدد الطلاب لكل جامعة انخفاضا إيجابيا (-20 %) من (12,264) طالب / جامعة عام 06/2005 ، إلى (9817) طالب / جامعة عام (19/2018) وذلك للدور الذي لعبته الكليات الاهلية الجامعة في تخفيض حجم الدخل على الجامعات بما يخص عدد الطلاب .

جدول (92) معدل عدد الطلاب الى اعداد الهيئات التعليمية والتدريسية والبنايات التربوية للمراحل التعليمية في العراق للمدة 2004-2018.

السنة	رياض الاطفال		الابتدائي		الثانوي		اعداد المعلمين ومعاهد والمعلمات والفنون		المهني		التعليم العالي	
	طفل/ معلم	طفل/ روضة	طفل /معلم	طالب/مدرسة	طالب/ مدرسة	طالب/ مدرسة	طالب/ مدرس	طالب/ معهد	طالب /مدرس	طالب/ مدرسة	طالب /استاذ	طالب/ جامعة
05-2004	13	137.7	19	339	19	402	33	468	9	271	17	12290
06-2005	15.6	142.7	16	316	12	334	22	413	5	200	15	12264
07-2006	15.6	138.3	17	325	12	344	22	343	5	190	11	10080
08-2007	17	146	17	328	13	445	16	382	5	195	12	10236
09-2008	20.6	174.8	17	328	13	347	10	247	5	211	11	10633
10-2009	23.4	198.7	17	326	13	343	6	160	5	200	12	9463
11-2010	25.7	217.7	18	339	14	339	7	283	4	191	12	10825
12-2011	24.3	191.3	18.8	349	15.6	366	7.2	215	4.5	191	13	10636
13-2012	25.5	199.9	19.2	353	16.3	372	6.6	190	4.6	196	14	12054

[1] وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 215 .

14-2013	25.4	194.5	19.3	351	15.7	357	6.2	170	4.4	184	15	11830
15-2014	23.4	185.7	19.2	397	15.8	410	6.8	168	4.2	200	16	9125
16-2015	24.2	183.6	20.1	385	17.3	405	7	153	4.5	191	15	8335
17-2016	23.8	174.7	21.0	390	17.6	397	8.5	278	4.7	189	15	8636
18-2017	24.4	169.8	21.6	388	17.8	392	8.1	404	4.4	164	15	8750
19-2018	24.5	166.2	22.3	377	18.6	386	6.7	345	4.6	161	15	9817
معدل الزيادة%	88.4	20.7	17.3	11.2	-2%	-4%	-79%	-26%	-48%	-40%	11.7-	-20%

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (91) وملحق (14) .

سادساً -2 القطاع الخاص التعليمي في العراق (التعليم الأهلي) private educatio

تواجدت مساهمة التعليم الأهلي وبشكل ملموس في قطاع التربية والتعليم في العراق بعد عام 2003 ، وقد نشط في رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية والثانوية والجامعة الأولية ، ولم يكن هناك أي بيانات للتعليم الأهلي في مرحلة التعليم المهني ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات لعدم توجه القطاع الخاص نحو هذه المراحل الدراسية التي أغلقت حكوميا وعدم جدواها وقلة الإقبال عليها من الطلبة ، وحسب بيانات الجدول (93) الذي يوضح تطور إعداد المدارس الخاصة بطلابها وكوادرها التعليمية ما قبل الجامعة للمدة من العام الدراسي (2015 / 16) إلى (2018 / 19) ، ونسب مساهمتها في إجمالي مستلزمات التعليم في العراق ، فقد زاد عدد رياض الأطفال بنسبة (58%) وعدد الأطفال بنسبة (23%) وعدد المعلمات (33.5%) ، وفي التعليم الابتدائي كانت زيادة المدارس الخاصة (132%) ، والتلاميذ (116%) ، والمعلمين (137%) ، اما المدارس الثانوية الخاصة فقد سجلت نسبة زيادة (86.7%) ، وطلابها (93%) ، وعدد مدرسيها (106%) ، بينما كانت أعلى نسبة مساهمة من المراحل الدراسية المذكورة في إجمالي مستلزمات التعليم في العراق هي في مرحلة رياض الأطفال بعد أن سجلت نسبة رياض الاطفال (41.3%) إلى اجمالي عدد رياض الاطفال في العراق للعام الدراسي (2018 /2019) ، مسجلة زيادة في المعدل (23%) مقارنة بعام (2015 / 2016)وكانت نسبة عدد الأطفال (14.4%) من الإجمالي ، مسجلة زيادة في المعدل (5.1%) لنفس المدة ، اما نسبة المعلمات فكانت في نهاية المدة (29.7%) من الاجمالي ، مسجلة زيادة (16%) مقارنة بأول المدة .

جدول (93) اعداد مستلزمات التعليم للقطاع الخاص ونسبتها الى اجمالي العراق للمدة (2015-2018).

السنة الدراسية	القطاع الخاص رياض الاطفال			القطاع الخاص الابتدائي			القطاع الخاص الثانوي		
	رياض	اطفال	معلمات	مدارس	تلاميذ	معلمين	مدارس	طلاب	مدرسين
16-2015	329	24578	1900	589	121257	8030	544	73903	6307
17-2016	400	28784	2166	696	148487	9834	636	87546	7396
18-2017	476	30561	2352	1032	198498	13998	813	112683	9977
19-2018	520	30279	3537	1366	262371	19045	1016	142746	13015
معدل الزيادة	23.0	%23	%33.5	%132	%11.6	%137	%86.7	%93	%106
نسبة القطاع الخاص (الاهلي) في المراحل الدراسية (%) الى اجمالي مستلزمات التعليم في العراق									
2016-2015	33.6	13.7	25.6	4.5	2.4	3.2	9.0	3.0	4.4
2017-2016	37.4	15.4	27.6	5.0	2.7	3.8	9.6	3.3	5.0
2018-2017	40.0	15	28.3	6.4	3.2	4.9	10.8	3.8	6.0
2019-2018	41.3	14.4	29.7	8.0	4.0	6.5	12.4	4.5	7.7
معدل الزيادة	23.0	%5.1	%16	%77	%66	%103	%37	%50	%75

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

وفي التعليم العالي الأولي برز القطاع الخاص في الكليات الاهلية الجامعة بشكل واضح وكان عدد الكليات الاهلية (13) كلية جامعة عام 05/2004 ، ارتفع عددها إلى (61) عام 19/2018 ،[1] بمعدل زيادة بلغ (369%) وارتفاع عدد الطلاب الموجودين فيها من (27180) طالب ، إلى (188962) طالب ، بمعدل زيادة بلغت (595%) ، أي تضاعف ما يقارب (6مرات) في تلك المدة ، كما زاد عدد أعضاء الهيئة التدريسية من (599) تدريسي إلى (7730) تدريسي ، بمعدل زيادة (1190%) اي تضاعف العدد ما يقارب (12 مرة) وحسب بيانات الجدول (94) والذي يؤشر أيضا ارتفاع نسبة عدد طلاب الكليات الجامعة الاهلية إلى إجمالي طلاب الجامعات العراقية من (7.7%) عام 2006 /07 ، إلى (21.7%) عام 2018 /19 ، بزيادة في المعدل بلغت (187%) ، كما زادت نسبة عدد أعضاء الهيئة تدريسيه الاهلية إلى إجمالي أساتذة الجامعات العراقية من (2%) إلى (2 .15 %) بزيادة في المعدل (660%) للمدة ذاتها.

وكان عدد خريجي الجامعات الحكومية والأهلية قد بلغ (74,669) طالباً عام (2006 /07) ، نسبة الإناث (39.3%) كان حصة خرجي الكليات الاهلية ما يقارب (6%) من إجمالي الخريجين بعد أن بلغت (4493) طالباً ، نسبة الإناث(37.8%) ،[2] وفي عام 19/2018 ارتفعت مساهمة الكليات الاهلية الجامعة إلى إجمالي الخريجين الى (21.4%) عندما تخرج منها (32633) طالباً

---

[1] **قاسم اسماعيل جاسم ، نظرة احصائية في توزيع الجامعات والكليات الاهلية والحكومية في العراق ، مجلس النواب ، دائرة البحوث ، 2018 ، ص3-4 .**

[2] **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2007 ، جدول رقم (30 /9).**

، بلغت نسبة الإناث منها(31.8%) ، إذ كان إجمالي خريجي الجامعات في العراق (152467) طالباً عام 2018 ،[1] بمعدل زيادة (104%) مقارنة بعام 2006 ، وكانت نسبة الاناث (46.6%).

جدول (94) اعداد طلاب واعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الاهلية الجامعة في العراق للمدة 2006-2018.

السنة الدراسية	عدد طلاب كليا الاهلية الجامعة	النسبة الى اجمالي طلا الجامعات العراقية	عدد اعضاء الهيـ التدريسية الاهلية	نسبة الهيئة التدريسية الاهلية الـ اجمالي تدريسي الجامعات العراقية
2007-2006	27180	%7.7	599	%2.0
2009-2008	40749	%10.6	654	%2.0
2011-2010	75511	%15.8	1177	%5.5
2015-2014	128609	%22.4	2439	%6.9
2017-2016	126612	%19.5	3506	%8.5
2019-2018	188962	%22.1	7730	%15.2
معدل الزيادة	%595	%187	%1195	%660

المصدر :وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

سادساً -3 الانفاق على التعليم Spending on education

تعد النفقات التعليمية أهم مصادر تطوير الأداء التربوي والثقافي والمؤسسي لكافة المراحل الدراسية وإمكانية تهيئة المستلزمات التعليمية ، ومن المفترض أن يتمتع العراق بدخل مرتفع نسبيا لكونه دولة نفطية ما يجعله يترك أثرا إيجابيا على النفقات التعليمية والتي تأثرت أيضا بما شهدته البلاد من انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي ، وتشير بيانات الجدول (95) إلى تطور حجم الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم الذي ارتفع من (1.4) تريليون دينار عام 2004 ، إلى (10.6) ترليون دينار عام 2013 بزيادة نسبية بلغت (635%) ، اي أنها تضاعفت اكثر من (6 مرات) في تلك المدة ، ومنذ عام 2014 بدأت التخصيصات المالية للتربية والتعليم بالانخفاض بعد تدهور أسعار النفط ودخول المجاميع الارهابية واحتلالها لثلث الأراضي العراقية (الأزمة المزدوجة) ، إذ بلغت نسبة الانخفاض (-61.7%) عام 2018 مقارنة بعام 2013 . كانت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي قبل عام 2014 نتيجة حتمية للوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه ، وهو ما انعكس على تخصيصات الوزارات العراقية بما فيها وزارة التربية والتعليم ، ولكن هذه الزيادات الهائلة لم تترجم إلى مجالات استثمارية في قطاع التعليم ، فلم يزداد عدد المباني المدرسية ولم يشهد التعليم أي تطورات على مستوى الاندماج الاجتماعي ، ولا تزال هناك أعداد كبيرة ممن هم في سن المدرسة خارج التعليم ولم تتخذ الحكومة إجراءات من أجل اشراكهم واستعادة حقهم في التعليم وهناك أيضا نقص في المعدات التي من شأنها أن تحسن مهارات الطلاب ومستوياتهم .

[1] **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية السنوية 2019 ،جدول رقم (29 / 9).**

جدول (95) تطور الانفاق الحكومي على التعليم في العراق لمدة 2004- 2018 . (مليار دينار)

السنة	الانفاق على التربية والتعليم	نسبة نفقات التعليم الى الانفاق الكلي
2004	1444.1	%4.5
2005	1810.8	%5
2006	2115.7	%5.2
2007	2476.7	%5.3
2008	5266.3	%8.5
2009	6446.2	%11.9
2010	6693.4	%10.5
2011	7941.8	%11.4
2012	9497	%10.5
2013	10614.8	%9.9
2014	9936.6	%11.6
2015	9311.9	%13.2
2016	9732.6	%14.5
2017	4027.4	%5.3
2018	4065.8	%5
معدل النمو المركب	%7.1	

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

إلا أن هذه المبالغ الضخمة تحولت إلى مشاريع خيالية ، أو في مناطق تخدم فئات معينة من الطبقة السياسية التي شرعت للفساد أبوابا ومسارات فنية قانونية لم يسلم منها المشهد التعليمي ، وأصبحت الأعمال المربحة والبيع والشراء وعقد الصفقات للمستفيدين هي الغاية ، وكانت أبرزها طباعة الكتب المنهجية خارج البلاد بتكاليف خيالية سنوية لتكتمل صورة قطاع تعليمي يعاني على المستوى المادي والعلمي ، فإذا كانت الزيادات في الإنفاق لم تخدم التعليم ، فمن المؤكد أن التخفيضات في المخصصات ليست قادرة على تحقيق شيء .

المطلب الثاني - الاستدامة البيئة في العراق بعد عام 2003 Environmental sustainability

تمهيد

أسهمت الحروب والعقوبات الاقتصادية الشاملة التي استهدفت المؤسسات العلمية والأجهزة الخدمية لتجعل العراق في بيئة متردية أثرت في السكان بصورة مباشرة وغير مباشرة بعد ما ظهرت نتائجها في انتشار الأمراض البيئة المعدية و تدمير الحياة الطبيعية وتلويث الهواء والماء والتربة ، مضافاً لها تطور الحياة والتقدم التكنولوجي واستخدام الآلات والمواد الكيمياوية المشعة ، والضغط الكبير على الموارد الطبيعية والملوثات الناتجة عن الأنشطة البشرية ، وهو ما وضع الحكومة في تحدي كبير للمحافظة على البيئة ليس لكونها مطلباً وطنياً جماهيرياً ، بل لأنها أصبحت مهمة أساسية إنسانية دولية تناط بالحكومات لتكون من ضمن اولوياتها ومهامها التنموية ، الأمر الذي ادى إلى تشكيل أول وزارة في العراق للبيئة عام 2003 بعد أن كانت تشكيل تابع لوزارة الصحة يسمى "مجلس حماية وتحسين البيئة " لرصد الجهات التي تساهم في تدهور البيئة ومحاسبتها بموجب القوانين الصادرة بحقها .[1]

اولاً - تلوث التربة في العراق Soil contamination

كانت الحرب العراقية الإيرانية والعمليات العسكرية في حرب الخليج الأولى والثانية والاقتتال الدامي منذ عام 2003 جعلت أرض العراق ملوثة بالألغام و مخلفات الحرب المتفجرة ، وفي أول تقرير رفعته الحكومة العراقية عام 2008 إلى الأمين العام للأمم المتحدة بموجب المعاهدة خطر الألغام إشارة إلى وجود(20) مليون لغم ضد الدبابات والأفراد مزروعة على طول الحدود وحول الحقول النفطية في الجنوب وهو ما يتسبب بتضرر(1622) منطقة في جميع أنحاء البلاد ، مع وجود(3673) منطقة مشتبه بها في التلوث و الخطورة ، إذ يعتقد بوجود(1730)كم^2 من المساحات الملوثة التي تؤثر على حياة ومعيشة اكثر من(1.6) مليون مواطن عراقي ،[2] ويعاني العراق من ملايين القنابل العنقودية التي تمثل حاويات للمئات من القنابل الصغيرة ، فضلا عن الذخائر غير المنفلقة والقنابل المهملة ، وبحسب تقرير منظمة المعاقين الدولية عام 2007 ، فقد تم استعمال (50) مليون قذيفة عنقودية في العراق ما بين (1991-2006) .[3]

---

[1] وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،الإحصاءات البيئة للعراق : كمية ونوعية المياه لسنة 2018 ، قسم إحصاءات البيئة 2019 ص1 .

[2] البرنامج الإنمائي المتحدة ، نظرة عامة حول الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة في العراق ، حزيران 2009، ص 9.

[3] المصدر نفسه ص 15.

وتمثل مواقع الطمر العشوائية وغير النظامية من ملوثات التربة وهي أحدى الأساليب المتبعة في العراق للتخلص من مخلفات المنازل والأسواق والمؤسسات الخدمية وغيرها ويوضح الجدول (96) أن عدد مواقع الطمر النظامية وغير النظامية (الحاصل على الموافقات البيئية) قد زادت بنسبة (44.9%) للمدة (2011 – 2018) باستثناء عام 2010 كونه ضم بيانات اقليم كردستان العراق ، وأن كمية النفايات الإجمالية المرفوعة بلغت (26370) طن / يوم عام 2018 ، بنسبة زيادة (18%) مقارنة بعام 2011 والتي بلغت (22343) طن /يوم ، كما زادت عدد المؤسسات البلدية بنسبة (3%) للمدة ذاتها بعد ان بلغت نهاية المدة (261) بلدية في عموم البلاد (عدا كردستان) .

جدول (96) عدد المؤسسات البلدية والمحطات التحويلية ومواقع الطمر الصحي ونسبة السكان المخدومين برفع النفايات في العراق للمدة(2010-2018).

السنة	المؤسسات البلدية	كمية النفايات الاعتيادية المرفوعة(طن/يوم)	عدد المحطات التحويلية النظاميةوغيرالنظامية(مواقع التجميع المؤقت)	عددمواقع الطمر(الحاصلة وغير الحاصلة على الموافقة البيئية)	نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات	
					الحضر	العراق
2010	425	28640	133	389	91.3	65.7
2011	253	22343	103	147	91.0	62.8
2012	257	23137	104	144	91.1	61.2
2013	257	22752	101	138	92.5	62.4
2014	257	22506	100	144	92.5	62.6
2015	369	31866	108	236	88.4	67.0
2016	204	26070	65	156	87.1	63.9
2017	251	24622	82	205	87.7	61.9
2018	261	26370	87	213	88.8	63.5
الزيادة	%3	%18	%15.5-	%44.9	%2.4-	%1.1

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات البيئة للعراق، قطاع الخدمات البلدية لسنة 2018 ، قسم إحصاءات البيئة، 2019 ص 11.

1- بيانات 2010 تضم اقليم كردستان.
2- بيانات 2011-2013 عدا اقليم كردستان.
3- بيانات 2014 عدا (نينوى ، الانبار ، صلاح الدين).
4- بيانات 2016 عدا نينوى والانبار .
5- **بيانات 2017 و2018 عدا اقليم كردستان .**

كما انخفضت عدد المحطات التحويلية النظامية وغير النظامية (مواقع التجميع المؤقت) من (103)موقع عام 2011 إلى(87) موقع عام 2018 بنسبة انخفاض (-15.5%) ، وبلغ عدد السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات (63.5%) من السكان في نهاية المدة بزيادة في المعدل بلغت (1.1%) مقارنة بعام 2011 ، انخفضت نسبتهم بالحضر من (91%) إلى (88.8%) بنسبة انخفاض بالمعدل (-2.4%) للمدة ذاتها ، ومن الجدير بالذكر أن البلدية غير مسؤولة عن تقديم الخدمات في المناطق الريفية بموجب قانون إدارة البلديات المرقم(165) لسنة 1964 ، مما ادى

الى تدني المخدومين في الريف .[1]كما بلغ كمية النفايات الخطرة من إجمالي النفايات المرفقة عام 2018 اكثر من(926.7) طن/ سنة ، وعدد معامل تدوير النفايات بلغ (4) معامل واحد يعمل وآخر متوقف و اثنان قيد الإنشاء، وبلغ كمية النفايات المعاد تدويرها (7955) طن / سنة ،[2] هذا فضلا عن تلوث التربة من المخلفات الصناعية التي تتميز بخطورتها بسبب خواصها الكيمياوية والبيولوجية التي تشكل عبئاً كبيراً على البيئة وصحة الإنسان ، إذ تصنف شركات ومعامل وزارة الصناعة والمعادن إلى خمس قطاعات هي(الكيمياوية و البتروكيماوية ،الهندسية ،غذائية ودوائية ،النسيجية ، الانشائية والخدمات الصناعية ، وشركات القطاع المختلط) ، إذ بلغت عدد الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن(44) شركة لعام 2018 ، وبلغ مجموع المعامل التابع لها (252) معمل ، شكلت المعامل المتوقفة ما نسبته (38.5%) من إجمالي المعامل ، وأن عدد المعامل التي تطرح مخلفات صناعية صلبة خطرة هي(16) معمل ، ظهرت في القطاعين النسيجي والهندسي ، بينما بلغ عدد المعامل التي لا تطرح مخلفات صناعية صلبة (134) معمل بضمنها المتوقفة ، وبلغ المعدل الشهري لكمية المخلفات الصناعية الصلبة الخطرة وغير الخطرة المتولدة من المعامل التابعة لوزارة الصناعة والمعادن (القطاع العام) وشركات القطاع المختلط (12511.2) طن / شهر، معظمها تتولد من القطاع الإنشائي والخدمات الصناعية بواقع (12388) طن / شهر، ما نسبته(99%) .[3]

ثانياً ـ تلوث الهواء Air pollution

أكدت معظم المصادر البيئة في المنظمات العالمية أن اغلب التلوث الهوائي الناجم عن استعمال النفط ومشتقاته كأحد أهم الملوثات الهوائية وخاصة عوادم السيارات التي تمثل أكثر من(60%) من واقع الملوثات التي لا تحظى باهتمام الدول النامية ، إذ أن محرك السيارة المشتغل من واقع التوقف يترك عوادم تقدر ب(6-8) قدم مكعب في الدقيقة الواحدة ، عندما تتحرك السيارة بالسرعة المختلفة تصل كمية العادم كمعدل (30-35) قدم مكعب في الدقيقة الواحدة ، و أن اللتر الواحد من البنزين المحترق في عملية إدارة المحرك يعطي عادم من ضمنه واحد ملغرام من مشتقات الرصاص ، وتكون المحصلة من هذا القدر الضئيل من الرصاص ضخمة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حجم المستهلك من الوقود .[4]

---

[1] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،الإحصاءات البيئية للعراق : قطاع الخدمات البلدية لسنة 2018 ، إلاحصائيات البيئة ،2019 ص 7.

[2] وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2019 ، جدول رقم (43 / 17).

[3] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، إلاحصائيات البيئة للعراق: قطاع الصناعة 2018 ص7 .

[4] صادق عباس الحسناوي، مصدر سابق ص 96 .

وفي ظل غياب السياسات الحكومية الرشيدة والفلتان الأمني والقانوني وتوتر الأجواء المؤهلة للفساد وانعدام الرقابة على دخول السيارات المستهلكة والتي تزيد من الملوثات بعد أن كان عدد السيارات بكافة أشكالها عام 2003 تبلغ (1126833) سيارة منها (97.4%) للقطاع الخاص ، و(2.6%) للقطاع الحكومي والمختلط ،[1] زادت الى (6821608) سيارة عام 2018 ،[2] منها (98.3%) للقطاع الخاص و(1.7%) للقطاع العام والمختلط [*].

وتعد المخلفات الصناعية من المصادر الرئيسية المسببة لتلوث الهواء وتغير مكوناته الاساسية، ونظرا لعدم توفر أجهزة قياس ال احتساب ملوثه الهوى المطروحة من الأفران والمراجل والمشاعل التابعة للشركات النفطية والغازية والمصافي ، لذا تعذر ذكر الملوثات المطروحة وتم الاستعاضة عنها بذكر كميات الوقود المستخدمة في الأفران والمراجل وغيرها من كميات الغازات المطروحة في الشعلات بوحدات قياس ($م^3$) فضلاً عن كمية الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي وكما في الجدول (97) ، إذ يشير إلى انخفاض استهلاك المشتقات النفطية في بعض السنوات وخصوصا سنوات الأزمة المزدوجة ، الا أنها عادت بالاستهلاك لتسجل زيادة نهاية المدة عام 2018 في البانزين وزيت الغاز وزيت الديزل وزيت الوقود والغاز السائل والغاز الطبيعي بنسبة (2% ، 11.8% ،138%، 76.5% ، 2.5%، 70.4%) على التوالي بينما كان الانخفاض في النفط الأبيض(-35.8%) ، والزيوت الجاهزة (-83%) .

جدول (97) الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي في العراق للمدة2012-2018.

السنة	بانزين الف $م^3$	نفط ابيض الف $م^3$	زيت الغاز الف $م^3$	زيت الديز الف $م^3$	زيت الوقود م	الزيوت الجاهز الف $م^3$	غاز سائل الف طن	الغاز الطبيعي الف $م^3$
2012	7964	2638	8825	180	9225	59	1685	8520
2013	7789	2420	9057	216	9402	23	1819	8954
2014	6368	1637	7307	177	8491	18	1677	8981
2015	6071	1495	5900	146	9529	13	1487	8852
2016	6324	1574	5663	153	11305	16	1474	11612
2017	7196	1752	6463	194	15451	14	1621	13231
2018	8127	1693	7779	238	16290	10	1727	14521
معدل الزيا	%2.0	%35.8-	%11.8	%138	%76.5	%83-	%2.5	%70.4

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق ، ملوثات الهواء لسنة 2018 ، قسم إحصاءات البيئة ، 2019، ص15.

ويعد الغبار العالق (TSP) من المشاكل الرئيسية التي أصبحت من الظواهر المألوفة في العراق وهو مواد مشتتة أو منتشرة في الهواء قد تكون صلبة أو سائلة او غازية مثل (الغبار ، الأتربة ،الدخان، الأبخرة ، حبوب الطلع او اللقاح وغيرها) ، وقد تحتوي على مركبات عضوية ولا

[1] وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2006.

[2] وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2019.

[*] آخر إحصائية لسيارات القطاع العام المختلط حسب إحصائيات 2019 وهي كانت سنة 2015 جدول (4 / 6).

عضوية وهي قابلة للاستنشاق وتصل إلى أعماق الرئتين لصغر حجمها وتؤثر على وظائف الرئة في عملية تبادل الأوكسجين ، والمحدد اليومي الوطني المقترح لها 350 مايكرو غرام / م^3 (هو الحد الأقصى لتركيز المادة في الهواء المحيط ضمن فترة زمنية معينة) ، إذ سجل عام 2018 اقل حد ضمن الحدود الدنيا في شهر شباط بواقع (157) مايكرو غرام / م^2 ، اما أعلى حد ضمن الحدود العليا فقد ظهر في شهر أيار بواقع (1966) مايكرو غرام / م^3 ،[1]أي ضعف المحدد اليومي الوطني (4 مرات) بسبب فقدان العراق المصفيات الطبيعية للتلوث والمتمثلة بالأشجار والاهوار التي جففت لأغراض سياسية والأراضي التي تملحت وتآكلت جراء الزحف الصحراوي باتجاه المناطق الزراعية ، وقدرت المساحات المتأثرة بتعرية التربة والتصحر في العراق عام 2016 بأكثر من (160.5) مليون دونم ، ما نسبته (92%) من مساحة العراق الإجمالية البالغة اكثر من (174.5) مليون دونم .[2]

ومن الظروف الطبيعية التي ساهمت في زيادة التصحر في العراق أن(90%) من مساحته تقع ضمن منطقة المناخ الجاف وشبه الجاف إذ يقع المناخ الصحراوي الحار والجاف في حدود منطقة السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية الغربية ويمثل هذا المناخ قرابة (70%) من مساحة العراق الكلية ، وترتفع نسبة درجات الحرارة لتصل أحيانا إلى أكثر من(50) درجة مئوية ومع ارتفاع نسبة التبخر وخاصة في السهل الرسوبي التي تصل من (2000-3000) مليمتر ، وارتفاع عدد الأيام المشمسة إلى (260) يوم ، وتتراوح معدلات الأمطار السنوية ما بين (50 إلى 200) مليمتر، ولا يتجاوز معدل الأمطار في الجنوب (40) يوماً وفي الشمال (70) يوماً مع قلة الرطوبة التي تعد مهمة جدا في الذروة البيولوجية للتربة ونمو الأعشاب .[3]

ثالثاً ـ تلوث المياه في العراق Water pollution in Iraq

تعد المياه من الموارد الطبيعية الرئيسية في العراق والتي تتكون من نهري دجلة وروافده والفرات وشط العرب والبحيرات ، وتتفاوت كميتها من سنة إلى أخرى تبعاً لتباين كميات المياه الواردة من خارج العراق وكميات الأمطار والثلوج المتساقطة ، وتعد مسألة تقلص كميات المياه الداخلة إلى العراق أحدى أهم المسائل البيئية المؤثرة بسبب ارتباطها الوثيق بالإنسان والزراعة و التنوع الإحيائي ، بعد ان أصبح نسبة كبيرة من السكان في الريف يعانون من ندرة المياه ، ويشير الجدول (98) الى كمية الانخفاض في الواردات المائية لنهري دجلة وروافده والفرات والتي

---

[1] وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات البيئة للعراق :الملوثات الهواء لسنة 2018، قسم احصاءات البيئة، 2019، ص7.

[2] وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات البيئة للعراق :الملوثات الهواء لسنة 2018، قسم احصاءات البيئة، 2019، ص7.

[3] سرحان مقيم الخفاجي ، التصحر في العراق ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جغرافية العراق، 2020 ، ص5.

انخفضت من (67.5) مليار م^3 /سنة ، للسنة المائية* (2005/ 2006) ، إلى (20-33) مليار م^3 / سنة ، للسنة المائية (2017 /2018)، بنسبة انخفاض (-50.8%) بسبب إقامة السدود والخزانات والمشاريع الاروائية في سوريا وتركيا وإيران مع ضعف السياسة الحكومية في إدارة الثروة المائية واستغلالها بالشكل الأمثل ، فضلا عن استخدام البلدان المذكورة للمياه كسلاح ضغط اقتصادي وسياسي ، وبالتالي انخفض نصيب الفرد من الواردات المائية من(2344 م^3 / سنة) ، الى (870 م^3 /سنة) بنسبة انخفاض بلغت (-62%) .

جدول (98) واضح كمية الواردات المائية من نهري دجلة وروافده والفرات ونصيب الفرد من الواردات المائية في العراق للسنوات المائية(2006 -2005) إلى (2018- 2017)

السنة المائية	مجموع الواردات المائية مليار م^3/سنة	نصيب الفرد من الواردات المائية مليار م3 /سنة
2006-2005	67.55	2344.6
2010-2009	50.12	1542.63
2011-2010	47.57	1426.87
2012-2011	49.11	1435.66
2013-2012	56.02	1596.20
2014-2013	37.25	1034.59
2015-2014	35.34	1003.62
2016-2015	54.75	1513.72
2017-2016	40.69	1095.60
2018-2017	33.20	870.84
الزيادة او الانخفاض	-50.8 %	-62%

المصدر : 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق ،كمية ونوعية المياه لسنة 2018، قسم الاحصاءات البيئية 2019 ، ص 16.

2- هدى هداوي محمد، سامي علي (بو كطيف)، إحصاءات المياه في العراق ، ورقة عمل مقدمة لمنظمة الإسكوا للورشة المقامة في عمان للفترة من 10- 13 آذار 2008 ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات آذار 2008 ، ص8.

لقد تعرضت المصادر المائية في العراق إلى أنواع مختلفة من التلوث بسبب مخلفات منشآت التصنيع العسكري التي أنشأت على ضفاف نهري دجلة و الفرات ، فضلاً عن ملوثات الحروب التي عاشها العراق والمبازل الزراعية التي تصرف بعد الاستعمال الزراعي إلى المصادر المائية وما تحويه من أملاح عالية ومخلفات المبيدات والاسمدة ، وتأتي المياه المأمونة و توفرها للشرب ، وكذلك الصرف الصحي من أهم العناصر في حماية المجتمع والأفراد فيه من انتشار الأمراض المعدية والوبائية ، وقد ارتفعت نسبة السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب في العراق من(81%) عام 2005 إلى (86.1%) عام 2015 بزيادة في المعدل (6%) ثم انخفضت في عام 2018 إلى(82.6%) بنسبة انخفاض في المعدل(-4%) إلا أنه سجل زيادة إجمالية في المعدل(2%) طيلة المدة ، واستمر الحضر بالحصول على النسبة الاكبر من المياه الصالحة للشرب على الرغم من انخفاض نسبتهم (90%) عام 2005 إلى (91.7%) عام 2018 ، بنسبة انخفاض في المعدل (-3.4%) ، وذلك بسبب الاندثارات التي لحقت بالبنى التحتية التي نجمت عن

* **السنة المائية في العراق تبدأ من تشرين الأول من كل سنة لغاية 30 ايلول من السنة اللاحقة.**

(المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، الإحصاءات البيئية العراق لسنة 2017، احصاءات البيئة 2018 ، ص5.

الصراعات والاهمال في ادامة الشبكات و شحة المياه من المصادر المائية، وعدم كفاية طاقة المشروع نتيجة الزيادة السكانية والتوسع العمراني سواء العشوائي ام الرسمي ، على الرغم من تضاعف عدد محطات إنتاج المياه للمدة (2005-2018) بنسبة (209%)، الا ان التحسن بدأ واضحاً في توفير المياه الصالحة للشرب في الريف بعد ان ارتفعت نسبة السكان المخدومين به من (48%) الى (73.7%) في عام 2015 ، على الرغم من أنها انخفضت إلى(63.3%) عام 2015 بسبب الأحداث بعد عام 2014 الا أنها سجلت زيادة إجمالية في المعدل (31.8%) وحسب بيانات الجدول (99) .

جدول (99) السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب وعدد محطات إنتاج المياه في العراق للمدة 2005 – 2018.

السنة	نسبة السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب		المجموع	عدد محطات انتاج الميا
	حضر	ريف		
2005	%95	%48.0	%81.0	1665
2010	%86.1	%62.1	%78.7	5578
2015	%91.3	%73.7	%86.1	4084
2018	%91.7	%63.3	%82.6	5157
	%3.4-	%31.8	%2	%209.7

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

اما خدمات الصرف الصحي سواء المجاري الرئيسية أو محطات المعالجة والضخ ومراكز التصفية والتي ازداد الاهتمام العالمي بها منذ الخمسينيات من القرن الماضي لما تحتويه من مخاطر وملوثات لكافة المصادر البيئية والصحة العامة ، إذ يشير الجدول (100) أن نسبة السكان المخدومين* بشبكات المجاري العادمة (الصرف الصحي) في العراق عام 2007 قد بلغ(29.7%) من إجمالي السكان ، ارتفع إلى(42.5%) عام 2016 ، بنسبة زيادة في المعدل بلغت (43%) ، انخفضت بعدها إلى (34%)عام 2018 بنسبة (-20%) مقارنة بعام 2016 ، وهو ما يعني أن نسبة (66%) من السكان في عام 2018 تعتمد على نظام المعالجة المستقلة(سبتك تانك) وهي خزانات تحت الأرض تستخدم لتجميع مياه الصرف الصحي للوحدات السكنية غير المخدومة بشبكات المجاري .[1]

بينما ارتفعت عدد محطات معالجة المياه العادمة (مياه صرف الصحي) من(18) محطة عام 2007 إلى (59) محطة عام 2018 بنسبة زيادة (227.7%) وزادت كمية المياه العادمة المتولدة لمحطات المعالجة بنسبة(30%) وزادت كمية المياه العادمة المعالجة بنسبة (55.3%)، أما النسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة إلى المياه العادمة المتولدة فقد ارتفعت من (46.1%) عام 2007 إلى (55%) عام 2018 ، وهذه النسبة تعني ان (45%) من المياه العادمة المتولدة يتم طرحها دون

* **هم السكان الذي تشملهم خدمة تصريف مياه الصرف الصحي والأمطار عبر الشبكات الخاصة بها والمنشأة من قبل الجهات الحكومية .(المصدر : وزارة التخطيط، الاحصاءات البيئية للعراق 2018،ص5)**

[1]) **وزارة التخطيط، الاحصاءات البيئية للعراق 2018،ص5**

معالجة وذلك بسبب اما عدم استيعاب الطاقة التصميمية أو لتوقف بعض المحطات عن العمل أو عرقلة المشاريع المباشر بها فضلا عن ضعف كفاءتها وقدمها والفساد الإداري والمالي كيفية القطاعات الأخرى التي تعاني من هذه الافة مع شحة الطاقة الكهربائية وأسباب كثيرة و متنوعة تعرقل نمو و تطور قطاع اقتصادي أو اجتماعي ستعرج عليها في إطار الفشل التنموي في معظمها.

جدول (100) السكان المخدومين بشبكة المجاري للمياه العادمة(مياه الصرف الصحي) وعدد المحطات ووحدات المعالجة في العراق للمدة 2007 - 2018

السنة	نسبة السكان المخدومين بشبكة المجاري العامة والمشتركة في العراق	عدد محطات معالجة المياه العادمة	كمية المياه العادمة المتولدة لمحطات ووحدات المعالجة /سنة	كمية المياه العادمة المعالجة في محطات ووحدات المعالجة م^3 /سنة	النسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة المتولدة
2007	29.7	18	790128640	364334605	46.1
2008	26.0	26	361733250	290012940	80.2
2009	27.0	33	607889250	308256005	50.7
2010	24.5	44	755004690	297587420	39.4
2011	27.0	43	707269990	356476885	50.4
2012	32.2	33	620407290	415715290	67.0
2013	33.3	41	691956415	464951235	67
2014	31.8	43	629357455	442156620	70.3
2015	39.9	43	704589065	505882700	71.8
2016	42.5	47	846795255	403572105	47.7
2017	34.6	54	1212919455	546294405	45.0
2018	34.0	59	10293000.00	565870450	55.0
الزيادةاوالنقصان	%14.5	%227.7	%30.3	%55.3	%19.5

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئة للعراق: قطاع المجاري 2018 ،احصاءات البيئة 2019 ، ص 13.

- بيانات 2014 خاصة بالسكان المخدومين بشبكات المجاري ومحطات ووحدات المعالجة الشاملة عدا كردستان .

الاستنتاجات

و

التوصيات

الاستنتاجات

أولا - استنتج الباحث ان حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي ليس مسألة رأسمالية قائمة على عدم تدخل الحكومة ، او مسألة اشتراكية تتمادى الحكومة فيها بأدق التفاصيل الاقتصادية ، بل

يأخذ مسارا مختلفا عما هو موجود في النظامين ، فالحكومة ترسم الاطر القانونية والتشريعية للتحفيز الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع العادل ومبادئ تكافؤ الفرص .

ثانياً- أن صراع الفكر الاقتصادي بين المركزية والحرية الفردية للوصول إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي ورفاهية اجتماعية ، مع قبول فرضيات فشل الحكومة وفشل السوق ، يعطي إشارة واضحة على إمكانية السير وفق آلية يتمكن من خلالها اي اقتصاد بتحقيق اهدافه وتجنب الفشل.

ثالثاً - أن المستوى الامثل لحجم الحكومة تحقق في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اثبت انه النظام الاقتصادي الأكثر ملائمة و جاذبية في تحقيق النمو الاقتصادي (البلدان المتقدمة) كما حصل في المعجزة الاقتصادية لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية خلال عقد الخمسينيات ومنتصف الستينات واستمر بعدها حتى إعادة توحيد ألمانيا وتم تكريس اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره النظام الاقتصادي النموذجي لألمانيا وما وصلت إليه من حكومة هيلمت كول إلى حكومة انجيلا ميركل على الرغم من صعوبة تكلفة عملية إعادة توحيد الالمانيتين ومواصلة الدعم الحكومي لألمانيا الشرقية ، وبفضل نظامها الاقتصادي أصبحت ألمانيا قوة اقتصادية أوربية وعالمية عظمى مكنتها من تزعم الاتحاد الأوروبي والذي أخذ معظم أعضائه بنظام اقتصاد السوق الاجتماعي .

رابعاً - أثبت اقتصاد السوق الاجتماعي انه نموذج اقتصادي تنموي لبلدان العالم الباحثة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والمضي نحو مسار النمو والتقدم ، عندما تمكنت الصين من أحداث انقلاباً تنموياً منذ بدأ إصلاحات عام 1978 ، إذ عمدت الحكومة الى أحداث توازن بين الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص والقطاع الجماعي ، امتدت إلى إصلاحات عام 1995 بسياسة (استيعاب الكبير والتخلي عن الصغير) وخلق التنافس بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص في اطار حكومة اشتراكية شيوعية تمكنت بفضل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي أن تحقق النمو الاقتصادي وان تتفوق الصين على الولايات المتحدة في قيمة(GDP) عام 2018 لتكون أكبر اقتصاد في العالم .

خامساً - أن التوقعات الاقتصادية المختلفة لكل من المانيا والصين لحجم الحكومة النسبي في الاقتصاد لم يكن له حداً أعلى أو أدنى في التدخل ، انما يكون لدى الحكومة موقف قوي من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية للمصلحة العامة ، وتعمل كمنظم مشارك للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، فعندما كان لتباطؤ الاقتصاد العالمي عام 2008 تأثير كبير على اقتصاد الصين وعاد اكثر من(20) مليون عامل مهاجر إلى منازلهم عام 2009 وفقدوا وظائفهم ، ردت الحكومة الصينية بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية بقيمة (586) مليار دولار تهدف إلى تمويل البنية التحتية وتحفيز السياسات النقدية لزيادة الإقراض المصرفي وهو ما مكن الصين من مواجهة

أثار الانخفاض العالمي الحاد ، وكان متوسط النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الأزمة (2008-2010) بلغ (9.9%).

اما ألمانيا في ظل الأزمة ذاتها فقد اعتمدت حكومتها وصفة مزيج من التخفيضات الضريبية بقيمة (36) مليار دولار للشركات و الطبقات الوسطى على مدى الاربع سنوات كما حددت برنامج العمل القصير الذي بواسطته تدعم الحكومة ارباب العمل للاحتفاظ بالعاملين بدوام جزئي، وهو ما ادى إلى تخفيف ارتفاع معدل البطالة خلال الأزمة العالمية .

سادساً - ليس هناك سياسة اقتصادية واضحة المعالم في العراق بعد عام 2003 ، وأن البلد بقي في سياسة اقتصادية واجتماعية فوضوية ليس لها ملامح نتجت من الصراع السياسي الذي افرز أزمات وكوارث اودت بالعراق إلى الهاوية ، وما شهدته المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من نمو يعود إلى تحسن أسعار النفط العالمية والذي ارتبط مصيرنا به ، ولا زال القطاع العام هو المسيطر في ظل تشوه الهيكل الاقتصادي ولازال (82%) من حجم الإنفاق الحكومي هو جاري في معظمه لأجور العاملين و رواتب الموظفين في ظل تضخم الكادر الوظيفي الحكومي ، ويكاد يكون الجزء الاستثماري من الانفاق في معظمه مشاريع اما تكون وهمية أو لا تخدم مسارات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

سابعاً – لازال هناك تدخل وادارة حكومية واسعة للنشاط الاقتصادي ، ومطابقة لنظريات الفشل الحكومي ، وهو بالضد مما دعت اليه الحكومة العراقية بعد عام 2003 واعتمادها ضوابط الاصلاح الهيكلي الاقتصادي المحددة من البنك وصندوق النقد الدوليين .

التوصيات

أولا - أن دراسة الباحث لبلدان مختارة هي ليست لأغراض المقارنة في معدلات النمو بقدر ما هي بيان لآلية تطبيق الحكومات لنظرية اقتصاد السوق الاجتماعي كواقع ملموس للنجاح في بلدين ، بحث الأول عن عودة للنمو الاقتصادي بعد دمار شامل لحق به بسبب الحرب وهي ألمانيا منشأ النظرية ،ليكون اقتصاد السوق الاجتماعي ركناً أساسياً في السياسة العامة للحكومة الألمانية ومن بعده الاتحاد الأوروبي التي تزعمته كقوة اقتصادية تقود أوروبا ، والثاني بلد الصين الذي بحث فيه عن تنمية اقتصادية للخروج من دائرة التخلف والفقر ليتمكن في نهاية المطاف من أن يكون أكبر اقتصاد في العالم .

ومع الإشارة إلى العراق في المؤشرات المقابلة للبلدان المختارة ، وكما أوضح الباحث ليس لأغراض المقارنة ، وإنما إلى بيان الحاجة لنموذج اقتصادي بسياسات عملية واقعية يعتمد توصيف وتضمين استراتيجيات على مختلف المستويات والمجالات تقوم على أساس بناء اقتصاد إنتاجي متنوع وفق آلية اقتصاد السوق الاجتماعي ، بوجود إدارة حكومية قوية تقوم على مبادئ العدالة والانصاف والثقة في القدرات البشرية الوطنية وتمكنها من إدارة مواردنا الطبيعية والبشرية والمؤسسية.

ثانياً - ان الطرح النظري والتحليلي للبحث يعطي مسارات تقويمية لاقتصاد السوق الاجتماعي ، بداية من الادارة الحكومية الرشيدة وبناء المؤسسات التي تهيء الأرضية المناسبة والمحفزة للأعمال والاستثمار والمنافسة ، إلى نظام حماية اجتماعية يساهم في تعديل المستوى المعيشي للفقراء والفئات المستضعفة في المجتمع ، وبالتالي هو يضع منهجية لمسار السياسات الاقتصادية التي تعزز الإمكانات الاقتصادية الكلية للحكومة .

ثالثاً – يمكن الاستفادة من توجهات الحكومة العراقية بعد عام 2003 في التأسيس لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي بعد ان وضعت في دستورها اسس النظام الاقتصادي المستقبلي بكفالة الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية (المادة 23 ، والمادة 24) وأرست مبادئ الانتقال الى اقتصاد السوق وبدعم من المؤسسات الاقتصادية الدولية ، والذي يتطلب عدة أمور أهمها :

أ – إعادة توجيه الدور الحكومي الواسع في الاقتصاد الى دور رقابي وإشرافي من أجل العمل نحو اقتصاد متنوع وحديث يقوم على التنافسية بصورة تشاركية مع القطاع الخاص ضمن قواعد وأطر قانونية صريحة وشفافة بعيدة عن التعقيد الاداري وطاردة لأشكال الفساد ، الى جانب تعزيز الدور الاجتماعي في الخدمات الاساسية .

ب – العمل بجدية وحزم بإصلاح الشركات المملوكة للدولة في ظل تعطل الكثير منها ، مما يسهل عملية الاصلاح الاقتصادي لها ، الى جانب تعزيز دور الشركات المايكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم من اجل تحقيق تنوع ونمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص .

ج – ضرورة سعي الحكومة الى خلق مناخ استثماري خصب تتكامل فيه الجوانب اللوجستية والمالية والنقدية ، والعمل على تأسيس المدن الصناعية حسب المواقع الجغرافية الملائمة .

د - ان تنفيذ نموذج لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي بنجاح لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع ذاته يرتبط بظروف خاصة في الزمان والمكان ، فبعد أن وصل العراقيين بالفعل في التفكير في اعتماد اقتصاد السوق كنظام اقتصادي للبلد بعد عام 2003 ، فهو يحتاج إلى استقرار سياسي واجتماعي و إنضباط مالي وتشريع قانوني ، ليكون انطلاقة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا - أن التجربة الصينية لحجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي تكاد تكون هي الاقرب إلى نموذج التنمية الاقتصادية الذي يلائم العراق في مجمل القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية بأنواعها ، عن طريق الموائمة ما بين القطاع العام المسيطر بشكل واضح على مفاصل الهيكل الاقتصادي العراقي ، والقطاع الخاص الذي يملك من المدخرات المادية ما يؤهله بأخذ فرصة للتنافس والنجاح ، بوجود حكومة مُراقبة لسير آلية السوق ومتدخلة لتصحيح الفشل.

المصادر

المصادر

اولا ـ القرآن الكريم

ثانيا ـ الكتب

1-الخزرجي ، ثامر كامل ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، الطبعة الأولى ، الأردن : عمان ، دار مجدلاوي ، 2004 .

2-الخطيب ، نعمان احمد ، الوجيز في النظم السياسية ، الطبعة الثانية ، عمان : دار الثقافة ، 2011 .

3-شقير ، لبيب ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1986 .

4- آلن ، روبرت سي ، التاريخ الاقتصادي العالمي : مقدمة قصيرة ، ترجمة محمد سعد طنطاوي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مؤسسة هنداوي ، 2014 .

5-المهايني ، محمد خالد ، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة : الدورة التحضيرية ، 2013 .

6- الأعسر ، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، جامعة القاهرة ، القاهرة : جمهورية مصر العربية ، 2016 .

7- مرسي ، فؤاد ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، 1990 .

8- بحراوي ، عبد الكريم ، الحرية الاقتصادية : ضوابطها وحدودها ، الطبعة الاولى ، مركز المصطفى للترجمة والنشر ، قم:الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، 1433ق .

9- القريشي ، مدحت ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان : الأردن ، 2007

10- جوار تيني ، جيمس ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي : الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، 1999 .

11- اوسيلفان ، آرثر وآخرون ، الاقتصاد الكلي : المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات ، مكتبة ناشرون ، بيروت:لبنان ، 2016 .

12- السيد علي ، عبد المنعم ، العيسى ، نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان:الأردن ،2003 .

13- العلي ، احمد ابريهي ، الاقتصاد النقدي : وقائع ونظريات وسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الكتب موزعون وناشرون ، بيروت:لبنان ، 2015 .

14- العلي ، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان :الأردن ، 2011 .

15- العكام ، محمد خير ، المالية العامة : الإيرادات والنفقات ، الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ، 2018 .

16- ساموبلسون ، ويليام د.نورد هاوس ، الطبعة الثانية ، ترجمة: هشام عبدالله ، مراجعة: د.اسامة الدباغ ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 .

17- ستيفن سميث ، الاقتصاد البيئي : مقدمة صغيرة جداً ، الطبعة الاولى ، ترجمة : أنجي بنداري ، مراجعة : ضياء وراد ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، مصر العربية ،2014 .

18- إيمون باتلر ، ادم سميث : مقدمة موجزة ، ترجمة : علي الحارس ، مراجعة : ايمان عبد الغني نجم ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة : مصر العربية ، 2014 .

19- المديني ، توفيق , وجه الرأسمالية الجديد ، من منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق : سوريا ، 2004 .

20- برودل ، فرنان ، الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ، ترجمة : مصطفى ماهر ، الجزء الثاني ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة : مصر العربية ، 2013 .

21- هارمن ، كريس ، الاقتصاد المجنون : الرأسمالية والسوق اليوم ، ترجمة : مركز الدراسات الاشتراكية ، بدون سنة .

22- الابن ، الفريد ايكس ، الاقتصاد العالمي المعاصر : منذ عام 1980 ، ترجمة : احمد محمود ، الطبعة الاولى ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة : مصر العربية ، 2014 .

23- كلارك ، غريفوري ، الاقتصاد العالمي : نشأته وتطوره ومستقبله ، ترجمة : امين الايوبي ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت :لبنان ،2009 .

24- الطائي ، غازي صالح محمد ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل : العراق ،1999 .

25- فوكوياما ، فرانسيس ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين احمد امين ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، 1993 .

26- البيلاوي ، حازم ، دور الدولة في الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الشروق ، 1998 .

27- هارفي ، ديفيد ، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية ، ترجمة :وليد شحاذة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق : سوريا ،2013 .

28- أبد جمان ، مايكل ،الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة ، ترجمة : محمد ابراهيم منصور، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2012 .

29- السويدي، سيف سعيد، مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص بشواهد من دولة قطر، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة قطر .

30- البيلاوي ، حازم ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الشروق ، 1995.

31- الحلاق ، محمد ، التشريع الضريبي ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، دمشق : سوريا ، 2018 .

32- فيتو ، تانزي ، هاول زي ، البلدان النامية والسياسة الضريبية ،صندوق النقد الدولي ، واشنطن : USA ، 2001 .

33- سعيد ، عفاف عبد الجبار ، حسين ، مجيد علي ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي ، ط3 ، دار وائل للنشر ، عمان : الاردن ، 2004 .

34- خليل ، سامي ، نظرية اقتصادية جزئية ، دار النهضة العربية ، القاهرة : مصر، 1992 .

35- نعمة ، نوال ، اقتصاد السوق الاجتماعي ازاء التحديات الوطنية والدولية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، دمشق : سوريا ، 2006 .

36- آر فاريان، هيل ، الاقتصاد الجزئي ، ترجمة : منصور الطاهر ، مراجعة : محمود حامد ، الطبعة الاولى ، دار حميثر اللنشر ، القاهرة : مصر العربية ، 2016 .

37- ليلة ، محمد كامل ، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت :لبنان ،1969 .

38- سنو ، عبد الرؤوف ، القومية الالمانية وتجلياتها الوحدوية والعنصرية والامبريالية 1806-1990 ، تيار المستقبل ، بيروت : لبنان ، 2009 .

39- الفياض ،كاظم جياد ،صباح قاسم الامامي ، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان : الاردن ، 1997 .

40- الشيباني ، فاضل كريمة كزار، السياسة النقدية وأثرها على التضخم في العراق بعد 2003 ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 15، العدد 2 ، السنة 2018 .

ثالثا - الرسائل والاطاريح

1-الغريسي ، عابد عبد الكريم ، دور الدولة في الاقتصاد : نظرة تحليلية تاريخية ، مذكرة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة أبي بكر بلقايد الجزائرية لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للسنة الجامعية 2010-2011 .

2- عبد الوحيد ، صرارمة ، تدخل الدولة في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق : مداه وحدوده ، أطروحة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير بجامعة منتوري قسنطينية لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية للسنة الجامعية 2006-2007 .

3- الناصر ، ناصر عبيد ، التعددية الاقتصادية والسياسية بوصفها احد مكونات الاشتراكية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت:لبنان ، 2006 .

4- مسعود ، دراوسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة ، دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2005 .

5- الدليمي ، حامد عبد حمد ، إدارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراسية لإعادة إعمار الفلوجة ، اطروحة دكتوراه في إدارة المشاريع في الأزمات قدمت الى جامعة سانت كليمنتس العالمية في العراق 2007-2008 .

6- سهيلة ، امنصوران، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير فرع التحليل الاقتصادي ،2005-2006 .

7- عبد الحميد ، عفيف ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي 2013-2014 .

8- خليدة ، ماطي ، بوخبزة علي ، المانيا من الدمار الى المعجزة (1945-1990) ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في مشاريع العالم المعاصر بجامعة محمد بوضياف – المسيلة – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2016-2017.

9- الخفاجي ، راجي مجبل هليل، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقتها في التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي لمدة 1987 - 2007 ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية مقدما إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامع المستنصرية، 2009 .

10- الحسناوي ، صادق عباس ،تحليل وقياس مسارات التنمية البشرية في العراق لمدة 1990 - 2010، رسالة ماجستير، 2012 .

11- النداوي ، خضير عباس أحمد ، الفقر في العراق التحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي ورقات تحليلية نشرت في مجلة لبابة الدراسات الاستراتيجية ، مركز الجزيرة للدراسات ،العدد 8، ديسمبر 2020 .

12- عبد اللطيف ، ايمان محمود ، الازمات المالية العالمية : الاسباب والاثار والمعالجات ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة سانت كليمنتس العالمية في العراق وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد العام ،2011 .

رابعا - البحوث والنشرات الدورية

1-زيارة ، كمال عبد حامد ، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق ، مجلة جامعة أهل البيت ، العدد الخامس عشر ، 2011 .

2- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، أخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد التاسع والستون ، السنة السابعة ، 2008 .

3- ملي ، اسعد ، العالم الرأسمالي : حيوية ذاتية وأزمات مستمرة ، مجلة دمشق ، المجلد 28 ، العدد الاول 2012 .

4- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، الاسدي ، يوسف عبدالله ، ازمة العولمة ام عولمة الازمة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الواحد والثلاثون ، المجلد الثامن ، 2012 .

5- مجيد ، حسين شناوة ، عبد الحسين ،علي جابر ، تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة والانتقال الى اقتصاد السوق : استونيا نموذجاً ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد(28) ،الجزء الاول ،2017 .

مواقع الانترنت

6- عداي ، نور شدهان ، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010-2014) ، وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية : قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد ، 2016 .

7- المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، سياسات الاصلاح الضريبي ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد الخامس والستون السنة السادسة ، 2007 .

8- صندوق النقد الدولي ، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية ، اعدتها إدارة شؤون المالية العامة ، 2011 .

9-اسماعيل ، طارق ، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية : دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، 2019

10- صالح ، لورنس يحيى ، امكانية تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق ، مجلة الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، العدد السابع والسبعون ، 2009 .

11- الشمري ، هاشم مرزوك ، الأسواق غير التامة ، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء للعام الدراسي 2018-2019.
12- هرمز ، نور الدين ، باسل سلامة ، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي : الاسس والمبادئ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (33) ، العدد (4) ، 2011 .

13- وزارة التخطيط : العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

14- بشير ،سعد زغلول ،التضخم في الاقتصاد العراقي(2003 - 2011) ، جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، بدون سنة .

15- اسماعيل ، ميثم العيبي ،سلمان ،أحمد هادي، التضخم في عراق ما بعد 2003 : أسباب ،مؤشرات ،معالجات ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة الثامنة ،العدد الرابع والعشرون ، 2010 .

16- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ،UNFPA صندوق الامم المتحدة للسكان ، حزيران 2012.

17- جمهورية العراق ، اللجنة العليا لسياسات التحقيق من الفقر ، الاستراتيجية الوطنية للتحقيق من الفقر (خلاصة) ، الطبعة الاولى ، 2009.

18- جمهورية العراق، وزارة التخطيط اللجنة العليا الاستراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 -2022 ،كانون الثاني 2018 .

19-المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ، تقرير عن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بغداد، أب 2005 .

20- سلمان ،خولة ناجي وآخرون ، التقرير المعمق لمسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق (1999) ، وزارة الصحة ،إدارة الوقاية الصحية مايس ،2014 .

21- الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الأحوال المعيشية في العراق(2004) .

22- العراق ، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة 2019 .

23- العلاق، مهدي محسن ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراقي الدراسات الاستراتيجية، 2008 .

24- جاسم ، قاسم اسماعيل ، نظرة احصائية في توزيع الجامعات والكليات الاهلية والحكومية في العراق ، مجلس النواب ، دائرة البحوث ،2018.

25- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،الإحصاءات البيئة للعراق : كمية ونوعية المياه لسنة 2018 ، قسم إحصاءات البيئة 2019.

26- البرنامج الإنمائي للامم المتحدة ، نظرة عامة حول الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة في العراق ، حزيران 2009.

27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،الإحصاءات البيئية للعراق : قطاع الخدمات البلدية لسنة 2018 ، إلاحصائيات البيئة ، 2017.

28- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، إلاحصائيات البيئة للعراق: قطاع الصناعة 2018 .

29- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات البيئة للعراق :الملوثات الهواء لسنة 2018 ، قسم احصاءات البيئة ، 2019 .

30- الخفاجي ، سرحان مقيم، تصحر في العراق ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جغرافية العراق، 2020 .

خامسا - مواقع الانترنت

1-دستور العراق الصادر عام 2005 ، أنشئ الملف بصيغة pdf في 2021/6/28، constitateproject.org .

2-العبادي ، كفاية ، مفهوم السياسة الاقتصادية ، على موقع الانترنيت : mawdoo3.com تاريخ النشر : 18 مايو 2019..

رابعا : المصادر الاجنبية

[1]-Mark Labonte , The Size and Role of Government : Economic Issues , Congressional Research Service.

[2]-Francois Facchini , Michael Melki , Optimal government size and centre d, economic de la Sorbonne.

[3]-Shumaila Zareen and Abdul Qayyum , An analysis of optimal Government : A case study of Pakistan , Pakistan institute of development economics (PIDE) , Islamabad , 2014.

[4]- Warren J. Samuels , and the other , The History of Economic Thought , by Blackwell publishing Ltd except for editional organization , 2003.

[5]-Sarwat Jahan , and Chris papageorgiou , what is keynesian economics , finance development , vol.51 , No.3 , September 2014.

6- Zareen , Shumaila , abdul Qayyum , An Analysis of optimal government : A case study of Pakistan , Pakistan of development economic (PIDE) , Islamabad , 2014 .

7- Malcolm , Xavier , Investigating the optimal level of Government spending to maximize economic growth in Jamaica ,working paper : Fiscal & economic programme monitoring department bank of Jamaica , 2017 .
8- Cosimo Magazzino , and other , Wagners law and Peacok and Wisemans Displacement effect in European union countries : A Panel data study , International tournal of economics and financial Issues , 5(3) , 812-819 , 2015
.
9- Herman E. Daly , Allocation , distribution , and Scale : towards an economics that is efficient , just , and sustainable, 17 April 1992.
10- Convergence programme for the united kingdom , Maintaining economic stability , Submitted in line with the stability and growth pact , December 2001 .
11- Pavlina R.Tcherneva ,The Return fiscal of policy: can the new Developments in the new economic consensus be reconciled with the post-keynesian view? , July 2008 .
12- Jon L. Bryan The impact of Government policy on economic growth , 2013.
13- Schick , Allen , The Role of fiscal rules in Budgeting , OECD , 2003 .
14- Eamonn Butler , Capitalism, The Institute of economic affairs,20018.
15- Giuseppe Divita ,Government Failure , Basiness Media Newyourk, 2015.
16- SanneAneme, Market Failure Versus, Government Failure, Forest and Nature Conservation Policy Group,2013.
17-William R-keech , Michael C.munger , Market Failure and Government Failure Paper Submitted For Presentation to Public choice World Congress,2012.
18- Hassan B.chassan , public spending and private Investment: Test of Growding –out Effects through Re-samping ,Umm AL-Qura University, 2002.
19- Giuseppe Divita ,Government Failure, New york ,2015.
20-Adam Martin ,Beyond Market Failure and government failure, Part of Springer Nature,2018.
21-Ibrahim Demir,Size of government, Government failure and economic Growth ,University of south Carolina ,2016.
22- Jorge Martinez- Vazqez, Robert Mcnab , The tex Reform Experiment in Transitional Countries , Junuary,2000.
23- W- BartdeyHildreth, James A.Richardaon ,Handbook on Taxation ,newyork.Basel,1999.
24- Shawn Cunningham ,Understanding Market failure in aneconomic, development Coutext , July 2011.
25- Hugh Gravelle, Ray REES, Microeconomics , Prentice ,Hall.third edition.
26- James Gwartney , Tawni Ferrarinig ,The economics of market failure , 1999,
27- Geoff Riley , As Economics Course Companion , Essential study support for As Economics Exams, 2008.
28- D.N Dwivedi , microeconomics theory and Applicaations , University of Delhi .

29- Mateus Vicente ,Robertson K-Tengeh, Role of external environmental factors the failure of small enterprisesin Angola ,Environmentaleconomic,volume7.lss4e2 , 2016 .
30- George A.Akerlof ,The Market for "Lemons" ; Quality and the market mechanism, the Quarterly Journal of economics ,Vol 84.NO3, Aug,1970.

31- Congress docment adopted by the EPP statutory congress Bonn , The social market economy in a clobalised world , 9-10 December , 2009.
32- Ulrich witt , Germany's "Social Market Economy " Between Social Etbos and rent seeking , 2002.
33- Edysuandi Hamid , Contextualization of social market economy in Indonesia development , Jounral of International Business and economice , vol .5, NO.1 .
34- Marko primorac , Bookreview : Social marketeconomy: the case of Germany , Ekanfak , Rij ,vol .33.SV.
35- Konradzweig , The origins of the German social market economy: The leeding ideas and their in tellectual roots , Adam smith Institute, 1980.
36- Sieg fried f.franke, DaviGregosz , The Social market economy: what does it really mean ? , Berlin , marth ,2013.
37- Rolf H.Hasse ,Hermann Schneider ,Social market economy History , principles and implementation- from Atoz , Ferdinand schoningh , Germany, 2008 .
38- Vanberg , Viktor J. , The Freiburg school : Walter Euckenand Ordoliberalism working paper, Institute for economic Research , University freiburg , 2014 .
39- Larsp. Feld , Daniel Wientiedt , Ordoliberelism , Pragmatism and the Euro cone crisis : How the German trqdition shaped Economic policy in Europe , University of Freiburg ,2015.
40- Werner pascha, on the Relevance of the German concept of " Social market economy" for korea , seoul , June 26 to 28,1996.
41- The social market Economy in a Globalised World, Congress Document adopted by the Epp statutory Congress Bann,9-10 December2009.
42- Robert Skidelsky , The social market economy , paper no.1,1989..
43- Stefan Sorinmuresan , Social Market Economy :the case of Germany ,Internatio-al publishing Switzerland ,2014 .
44- Dieter W.Benecke ,Social and Ecological Market economy-A General Over view ,part1 ,published by Deutsche Gesellschaft fur, may2008.
45- Thomas Kastning, Basics on Social Democracy ,friedrich-Ebert-stiftung Ghana , march 2013.
46- Heinrich Hofer, protection of freadoms ,Ferdinand Schoningh Paderborn ,Germany ,2008.
47- Ritter shousen,JohannesR.B.,The postwar west German economic transition : from ordoliberalism to Keynesianism , IWP D iscussion paper , NO.2007.
48- Sylvain Broyer, The Social market economy :Brith of an economic style, discussion paper , social science research center Berlin, August 1996.
49- Monti , Competition in a social economy , speech at the conference of the European parliament and the Europeech commission one Reform of European competition ’in freiburgon a/10 November 2000.
50- ODevrim Ozbideciler, Social market economy: An quiry in to the theoretical bases of german model of cspitalism , the department of European studies, September,2003.
51- Van Suntum , and other Eucken’s principles of economic policy today , working paper , CAWM, University of Munster ,2011.
52- European commission, The European union and its Trade partners,2019.

53- Federal Ministry for economic cooperation and development, social and Ecological Market economy principles in German development policy : strate (158),2008.
54- Robert L.Hetzel, German Monetary History in the First half of the Twentieth Century, Federal Reserve Bank of Richmond economic Quarterly Volume 88/1, winter2002.
55- John Morelli, Enrironmental Sustainability: A Definition for Enrironmental professionals , Journalof Enrironmental Sustainability, Volume , lssue1 ,2011.

56-Michaelvon Hauff , From a Social to a sustainable market e economy , policy paper 31, 2009.
57-Alexander S.kritikos , and others , The Social – Ecological market economy in Germany , Deutsche
Heise and OZLEM Gormez Heise , The Social market economy Revisited the German Variety of capitalism in Retrospect, Izmir Review of social sciences ,Vol: 1,NO:1,7-20, June2013.
61-Katja Gesellschaft fur ,2018.
58-Maria Amparo Cruz-saco, Promoting social Integration : Economic , social and political Dimensions with a focus on Latin America, paper prepared for the UnitedNations , Expert Group meeting , July.2008
59- Stephan Eisel , Between ideologies : the social market economy , Januar 2012.
60- Arne Bender, The Role of Sociel protection within a social market economy , part 4 , practitioner's perspectives , may2008.
61- Dirk Sauer land , Germanys Social Market economy , ablue print for latin American counties ? , discussion paper, No.32/2015
62- Mark E.spicka , selling the economic Miracle : Economic Reconst-ruction and politics in west German , 1949 -1957, Bergbabn Books , 2018.
63- Louise Muller , West German economic miracle : the transformation From an economically back wards country in to a competitive one , july , 2016 .
64- Robert L.Hetzel ,German Monetary history in the first haif of the Twentieth Century , federal Reserve Bank of Richmond economic Quarterly Volume 88/winter2002.
65-Wolfgang F.stolper and other , plaaingafree economy : Germany 1945-1960 , zeitsschrift fur die gesamtestaatswissenschaft , 2012.
66- Siegfried F. frank , David Gregosz , The Social market economy . what doesitrealy mean? , konradadenauerstiftung , Berlin ,march 2013 .
67- Johannes R.B.RITTER SHAUSEN , The postwar west Berman economic transitions : From Ordoliberalism to keynesiansim , IWP Discussion paper No.2007/1,January 2007.
68- Wendy carlin, west German growth and institutions, 1945-1990 , University collage London , 1993 .
69- Germany between 1950 and 2009 economic development and participation , participation capitalism and its end , draft Oct.2009.
70- Rolf wernstedt , karlschiller- an economic and political biography , from the philosophy faculty of the University of Hanover to obtain of doctor of philosophy(Dr.phil) approved dissertion , January 2006 .

71- Ulrich Herbert Helmut Schmidt : the chancellor years and the end of classic industrid society , Aworking paper without ayear.
72- Andreas Beyer , and other opting out of the great in flation German Monetary policy after the break down of Bretton woods , Europen central Bank , March 2009 .
73- Minxu wang ,Analysis on German Monetary policy feom1974 to 1990 , capital University of economies and business, Beijing , china , 2020.
74- Werner zohlnhofer and Reimutzohlnhofer , The economic policy of the kohleera 1982-1989/ 90 , Atuming point under the sing the social market economy , Aworking paper , Vovember 2000 .
75- ThemasDoring , Gevernment spending and Behavieral Economics on the psychology of the puplic , sofia studies 14-2 Darmstadt,2014 .
76- German federal pension lnsurance press and public relations division , 48th , revised edition, H.HeenemannGmb Berlin,2020.
77- Gerhard willke , National debt : Extent and consequences , Federal Agency for civic Education ,2004 .
78- RokHrzic ,Helmut Brand ,Thirty years after German reunification: population health between solidarity and global competitiveness ,The European Journal of public Health ,vol.30 ,No.5.2020.
79- Hans- werner sinn , Germany S Economic unification an Assessment after ten years , working paper 7586, National bureau of economic Research , March 2000 .
80-Jorg Bibow , The economic Consequences of German Unificatia : The lmpact of Misguided Macro economic policies , No.67A. 2001 .
81 - Christian Dustmann et al , from Sick man of Europe to economic superstar : Germany s Resurgent Economy ,Journal of economic perspectives – volume 28, Number 1-winter 2014 .
82- Association of Germa city statisticians – VDST ,Catalog of indicators and characteristics on demographic chage, materials on population statistics , Volume 1,2011 .
83- Meinhard Miegel , Demographic change in Germany ,ISSUE ,3RD and 4th Quarters , 3-4/2016.
84- United Nations population Division , world population prospect , New york , 2011.
85- Hams- Ulrich Deppe , Historical out line: The statutory health in surance as the torso of a grown health system , 3d revised edition , frank furt lm 2002.
86- Ralphober ,Jan Dierkes , The German heath system history , basic structure and basic data, Health care management Institute ,April 2020 .
87- WOIF – DietrihGreinert , stefan wolf , vocational school-radical eeorientation or relegation to secondary school , University publishing house of the TV Berlin ,2013 .
88- Drewek peter , The development of the educational in the western zones and in the federal Republic from 1945/49 to 1990 structural continuity and refroms ,Educational expansion and system problems , German lnstitute for lnternational Educational Research , 1994.
89- Sabine Hoffman , Out line of the history of Universities in Germany, Universities of Hamburg , with a year .
90- Barbara Riodmuller , Universities and re437search in the unification process, science city Berlin ,1998 .

91- Nils M.Frank , 40 years of BUND : The story of the Bund for Umwelt and conservation Germany e.v.1975-2015 , scientific office Leipzig , July 2015 .
92- Helmut weidner , performance and characteristics of German Enviornmental policy: Overview and Expert commentaries From 14 countries, wissenschaftszentrum Berlin for sozialforschung, 2017
93- Gun –chun Ryu , lessons form Unified Germany and their implications for Health care in the Unification of the Korean peninsula korea lnstitute for Health and social Affairs,2013 .
94- Rita Nikolai , After German reuni fication : the imptementation at a two – tier school model in Berlin and Saxony , Journal of the History of Eduction society , vol.48 ,no.3,2019.
95- Jennifer Hart ,Tracking Germany Education : An Examination of There postwar periods , masters Theses loyala econamons ,2016 .
96- The federal Government , Report of the German federal Eevemmant of the High-Level political for men sustainable Development 2016,12July,2016 .
98- The OEGD Environmental program ,Environmental Performa-ance review of Germany ,Executive summary ,2019 .
99- Kent Deng , Great leaps back ward : poverty under Mao , London , LSE Researh On line , 2000 .
100- Gerard Greenfield and Apoleong , China,s Communist Capitalism: the Real world of market socialism , paper working .
101-Arvind Virmani , Chinas socialist market economy : lessons succss, april 2005 .
102- Jacque s Pelk mans , chinas "Socialist market" : Asystemic Trade lssue, center for European policy , 2018 .
103- Lao seu , whats the Social market Economy ? ,The china Development model , 2015 .
104- Angus Maddison , chinese economic performance in the long run ,oecd ,Deveiopment center studies , 1998 .
105-Nicholas c.Hope ,The Role of state-owendEneudEnter prises in the chinese Economy , (scid) and Its chine program ,2013 .
106-Ligang song , state-owned enterprise reform in China : past , present and prospects , Australin national University , 2018 .
107-John Beirne , and other , The performance lmpact of' Firm owner ship Trans formation , chine , working paper series ,October 2013 .
108-WayneM.Morrison , chinaseconomic Rice:History Trends , challenges ,and Implications for the United ststes, June2019 .
109-Li xiao yun , chinas Industrialization : Overview – lmplications for Africa – china poverty Reeduction and Development conference, Hddis Ababa , Ethiopia 18-20 November 2014 .
110- Wayne M. Morrison , china s economic Rice : History Trends , challenges ,and Implications for the United states, congressional Research service, June2019 .
111-Wei Liu , GDP and the new concept of development : Under standingchinas changing concept of development in regarts to GDP after the reform and opening –Up, anv press ,2018 .

112- Kui wai Li , The two Decades of chinese economic Reform compared, January 2001 .
113-KunwanyLi,Weisjiany , chinas fore>>gn trade : Reform , performance and contribution to economic growth ,Anupress2018 .
114-Ken Davies , china Investment policy ,OECD working papers on International Investment , 2013 .
115-Chunlaichen , The liberalization of FDI policies and the impacts of FDI on chinas economic development , Australian National University , 2018 .
116-Jikun Huang, keijirootsuka, the Role of Agriculture in chinas , Development=past Failures,present Successes and Future challenges, Draft 4, chapter for Brandt and Rawski book,January2007.
117- Stefanie Garry , Juan carlos ,An analysis of the contribution of public expenditure to economic growth and fiscal muitipliers in Mexico , central and the Dominican Republic 1990-2015 , United Nations ECLAC , August 2017.
118-Jean-louiscombes and others ,provincial public expenditure in china : Atale of profligacy , Mariannickcornec , october ,2015 .
119 -Christine wong , chinas 40 years of Reform and Development :AN update on fiscal reform , Australian National University , 2018 .
120-Yukan Huang and canyon Bosler, chinasDobt Dilemma: Deleveraging while generating growth , Carnegie Endowment for International peace ,2014 .
121-Yiping Huang and xunwang , strong on quan tity , weak on quality : chinas financial reform between 1978 and 2018 , 2019 .
122-Violaine cousin , The spcifics china bank regulation,journal of Governance and Regulationlvl , Issue1 2012 .
123-Shigeo Kopayashi and other , Three Reforms in chine : programs and outlook, septemper 1999 ,No ,45.
124-Ming Qi , china shift from population control to population quality , zhejiang University , August 2016 .
125-Bob Gregory and x in meng , Rural – to – Urban Migrants and migrants labour Market per for mance , ANU press , 2018 .
126-Li Wang etal , The development and reform of public health in china from 1949 to 2019 , Globalization and health , 2019 .
127-Winnie yip and William o , C.H siao , what drove the Cyches of chinese Health system Reforms ? , copyright Taylor francis Group , LLC ,2015 .
128-ArtharDaemmrich , The political economy of health care reform : in china : negotiating publicand private, Daemmrichspiringerpius ,2013 .
129-Education in china ,A snap shot , OECD ,2016 .
130-zhuocai , chinese higher education the changes in the past two decades and reform tendencies up to 2020, Higher education Management and Leader ship study program ,2013 .
131-Jiahuapan ,The evolution and transformation of chinas climate change response strategg: from preventing black swan events to reducing grey rhino risks , The Australian Nationd University ,2018 .

132-OECD,chinas progress Towards green growth: An international perspective , october2018 .
133-12 th five- year plan(2011-2015) translation prepared by the Delegation of the Europen Union of china.
134-martin A.weiss, lraqs Debt Relief : Procedure and potential lmplications for lnternationd Debt Relief ,2011.
135-Simon Hinrichsen, Tracing lraqi sovereign Debt through Defaultsand Restructauring ,Economic Histoty working paper , No:304,2019.
136- lraq Migration profile , Government of lraq and IOM shere Findings of first Ever lvation wide Migration profile , 20 Dec ,2019.
137- education in Iraq , A caps ,Thematic series on education , November2020 .
138- Christian Bjornskov, Economic freedom and economic crises , European Journal of Political Economy 45 , 2016.
139- Albert , Wijeweera , Wagners law and social welfare : the case of the kingdom of Saudi Arabia ,vol-9-2 , 2009 .
140- Lind , beak Asser , the welfare state – Background Achievements , problems , IFN working paper No.662 , 2006.
141- D. Stephens John , the Scandinavian welfare states achievements , Crisis and prospects , June 1995, P9 .
142- M . Andersen , Torben , welfare state _ the Scandinavian model , 2011 .
143- Jieru , Xiong , Learning from Nordic welfare model : what and how ? , working paper No . 16 , September , 2013.
144- Curricular Guide for economic well _ Being practice , EPAS curricular guide Resource series , 2015.

الملاحق

ملحق (1) نسبة التوظيف في القطاعات الاقتصادية الصينية من اجمالي المشتغلين (%)

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
1970	80.8	10.2	9.0
1978	70.5	17.3	12.2
1980	68.7	18.2	13.1
1985	62.4	20.8	16.8
1990	60.1	21.4	18.5
1995	52.2	23.0	24.8
2000	50.0	22.5	27.5
2005	44.8	23.8	31.4
2010	36.7	28.7	34.6
2013	31.4	30.1	38.5
2015	28.3	29.3	42.4
2018	26.1	27.6	46.3

Sources : china National Bureau of stutistics for different years .

ملحق(2) مؤشرات التجارة الخارجية للفترة 1979-1991(100مليون $)

السنة	حجم التجارة الخارجية	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1978	206.4	97.5	108.9	- 11.4
1979	293.3	136.6	156.7	- 20.1
1980	381.4	181.2	200.2	- 19.0
1981	440.3	220.1	220.2	- 0.1
1982	416.1	223.2	192.9	30.3
1983	436.2	222.3	213.9	8.4
1984	535.5	261.4	274.1	- 12.7
1985	696.0	273.5	422.5	-149.0
1986	378.5	309.4	429.1	- 119.7
1987	826.5	394.4	432.1	- 37.7
1988	1027.9	475.2	552.7	- 77.5
1989	1116.8	525.4	591.4	- 66.0
1990	1154.4	620.9	533.5	87.4
1991	1356.3	718.9	639.9	80.5

Sources : china National Bureau of stutistics for different years

ملحق (3) مؤشرات التجارة الخارجية للصين للمرحلة الثانية1992 -2000 (100 مليون $) .

السنة	اجمالي التجارة الخارجية	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1992	1655.8	849.4	805.9	43.5
1993	1957	917.4	1039.6	- 122.2
1994	2366.2	1210.1	1156.1	54.0
1995	2808.6	1487.8	1320.8	167.0
1996	2898.8	1510.5	1388.3	122.2
1997	3251.6	1827.9	1423.9	404.2
1998	3239.5	1837.1	1402.4	434.7
1999	3606.3	1949.3	1657	29203
2000	4742.9	2492	2250.9	241.1

Sources : china National Bureau of stutistics for different year **s**

ملحق (4) قيمة التجارة الخارجية للمرحلة الثالثة 2001-2018 (100مليون$)

السنة	اجمالي التجارة العامة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	5096.5	2661	2435.5	225.5
2002	6207.7	3256	2951.7	304.3
2003	8509.9	4382.3	4127.6	254.7
2004	11545.6	5933.3	5612.3	321.0
2005	14219	7619.5	6599.5	1020.0
2006	17604.4	9689.8	7914.6	1795.2
2007	21761.8	12200.6	9561.2	2639.4
2008	25362.5	14306.9	11325.6	2981.3
2009	22075.3	12016.10	10059.2	1965.9
2010	29740	15777.5	13962.5	1815.1
2011	36418.6	18983.8	17434.8	1549.0
2012	38671.2	20487.1	18184.1	2303.1
2013	41589.9	22090	19499.9	2590.2
2014	43015.3	23422.9	19592.4	3830.6
2015	39530.3	22734.7	16795.6	5939.0
2016	36855.6	20976.3	15879.3	5097.1
2017	410710.4	22633.5	18437.9	4195.5
2018	26224.1	24866.8	21357.3	3509.5

Sources : china National Bureau of stutistics for different years

ملحق (5) الايرادات والنفقات العامة للحكومة المركزية والمحلية بالصين للمدة (1978 -2018) . (100مليون يوان)

السنة	1978	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
الايرادات 100مليون	1132.2	2004.8	2937.1	6242.2	13395.2	31649.3	83101.5	152269.2	183359.8
ايرادات الحكومة المرك	175.77	769.63	992.42	3256.62	9689.17	16548.53	42488.5	69267.2	85456.46
ايرادات الحكومة المحل	956.3	1235.2	1944.7	2985.6	6406.2	15100.7	40613.0	83002.0	97903.4
نسبة ايرادات الح المركزية %	15.5	38.4	33.8	52.1	52.2	52.3	51.1	45.5	46.6
نسبة ايرادات الح المحلية%	84.5	61.6	66.2	47.9	47.8	47.7	48.9	44.5	53.4
اجمالي الانتاج العام مليون يوان	1122.1	2004.2	3083.6	6823.7	15886.5	33930.3	89874.1	175877.7	220904.1
انفاق الحكومة المركزي	532.12	295.2	1004.5	1995.4	5519.8	8776.0	15989.7	25540.1	32707.8
انفاق الحكومة المحلية	590.0	1209.0	2079	4828.3	10366.6	25154.3	73884.4	150335.6	188196.3
نسبة الانفاق العام %(GOP)	30.1	22.3	16.2	11.1	15.8	18.0	21.8	25.6	24.5
نسبة انفاق حكومي اجمالي الإنفاق	47.4	39.6	35.6	29.2	34.7	25.8	17.8	10.5	14.8
نسبة انفاق محلي اجمالي الإنفاق	52.6	60.4	64.4	70.8	65.3	74.2	82.2	85.5	85.2
نسبة العجز في الميزان	0.09	0.002	5-	9-	18-	7-	%8-	-15.5	20.5-

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : statistical yearbook of china for different years

ملحق (6) ترتيب اكبر (10) بنوك في العالم 1996و 2016 و2018" مليار دولار امريكي"

ت	1996			2016			2018		
	بنك	البلد	الاصول	بنك	البلد	الأصول	بنك	البلد	الأصول
1	البنك الألماني	المانيا	503	ICBC	الصين	3422	ICBC	الصين	4.041958
2	UFJ بنك	يابان	501	بنك البقاء الطبي	الصين	2827	البنك والتعمير	الصين	3388
3	بنك سوميتوم	يابان	500	ABC	الصين	2741	ABC	الصين	3299
4	Dai-Ichi Kangyoبنا	يابان	499	ميتسوبيشي	اليابان	2649	بنك الصين	الصين	3103
5	بنك فوجي	يابان	487	BOC	الصين	2591	ميتوبيشي بواق جي	يابان	2721
6	ساكورا	يابان	478	Holding HSBC	بريطانيا	2410	مورجانتشيس	USA	2622
7	طوكيو ميتوبيشي	يابان	475	مورجانتشيس	USA	2352	HSBC Holding	بريطانيا	2558
8	نور ينشوكين	يابان	430	باريس الوطني	فرنسا	2168	بنك التنمي الصيني	الصين	2360
9	كريدي أجريكولي	فرنسا	386	بنك امريكي	USA	2147	بنك امريكي	USA	2354
10	ICBC	الصين	374	كريدي أجريكول	فرنسا	1847	باريس الوطني	فرنسا	2337

Source :Yiping Huang and xunwang , strong on quantity , weak on quality : chinas financial reform between 1978 and 2018 , 2019 ,p294.

ملحق (7) التوزيع العمري للسكان ونسبة الاعالة في الصين للمدة 1964-2018

السنة	اجمالي السكا 10000 شخص	العمر من 0-14		العمر من 15-65		العمر من 65وفوق		نسبة الاعالة
		السكان	النسبة %	السكان	النسبة %	السكان	النسبة %	
1964	69458	28262	%40.6	38722	55.75	2472	3.56	79.3
1982	101654	34146	33.6	62517	61.5	4991	4.9	62.6
1990	114333	31659	27.7	76306	66.7	6368	5.6	49.8
1995	121121	32218	26.6	81393	67.2	7510	6.2	48.8
2000	126743	29012	22.9	88910	70.1	8821	7.0	42.6
2005	130756	26504	20.3	94197	72.0	10055	7.7	38.8
2010	134091	22259	16.6	99938	74.5	11894	8.9	34.2
2015	137462	22715	16.5	100361	73.0	14386	10.5	37.0
2018	139538	23523	16.9	99357	71.2	16658	11.9	40.4

Sources : statistical yearbook of china for different years

الملحق (8) نسبة الحضر والريف من السكان والقوى العاملة فيها للصين للمدة 1978-2018

السنة	1918	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
نسبة القو العاملة ف الحضر	23.7	24.8	85.6	26.0	28.0	29.9	38.0	45.5	52.1	55.9
نسبة القو العاملة في الريف	76.3	75.2	74.4	74.0	72.0	72.1	62.0	54.5	47.9	44.1
نسبة الحضر م السكان	17.9	19.4	23.7	26.4	29.0	36.2	42.9	49.9	56.0	59.5
نسبة الريف م السكان	82.1	80.6	76.3	73.6	71.0	63.8	57.1	50.1	44.0	40.5

Source : statistical yearbook of china for different years

ملحق (9) الإنفاق الاستهلاكي ومتوسط الأجور للعاملين والموظفين الحكوميين في الصين 1978-2018

السنة	1978	1980	1985	1990	1995	1999	2013	2015	2017	2018
الانفاق الاستهلاكي للفر الوطني (ايوان)	184	236	437	803	2236	3397	1320	15712	18322	19853
الانفاق بالدولار $الامريكي	109	157	149	188	268	410	2135	2534	2734	3008
متوسط الاجور للموظفي والعاملين(ايوان)	615	762	1148	2140	5500	8346	..104	12459	14620	15829
متوسط الاجور للموظفي والعاملين بالدولار	366	508	392	448	658	1009	1682	2003	2166	2394

Source : statistical yearbook of china for different years.

ملحق (10) عدد المستشفيات وعدد الاطباء والاسرة في الصين بعد عام 1978.

السنة	عدد إجمالي المستشفيات (وحدة)	المستشفيات العامة (وحدة)	النسبة الى اجمالي المستشفيات%(وحدة)	المستشفيات الخاصة (وحدة)	النسبة الى اجمالي المستشفيات	مستشفيات الطب التقليدي(وحدة)	النسبة الى اجمالي المستشفيات %	عدد الاطباء لكل1000	عدد الاسر لكل 1000
1978	9293	7539	%81.1	643	%7	447	%4.8	1.07	1.93
1980	9902	7859	%79.3	694	%7	678	%6.8	1.17	2.01
1990	14377	10444	%72.5	1362	%9	2115	14.7	1.54	2.30
2000	16318	11872	%72.7	1543	%9	2453	%15	1.67	2.39
2010	20918	13681	%65.4	3956	%19	2778	13.2	1.80	3.58
2018	33009	19693	%59.6	7900	%24	3977	%12	2.59	6.03

.Source : statistical yearbook of china for different years

ملحق (11) نسبة مساهمة مصادر تمويل نفقات التعليم في الصين (%)

السنة	اجمالي الانفاق على التعليم من GDP	نسبة الانفاق الحكومي الى اجمالي الانفاق	نسبة الميزانية من اجمالي الانفاق الحكومي	نسبة المنظمات الاجتماعية	نسبة التبرعات ورعاة المدارس	نسبة مداخيل البحث العلمي	نسبة مصادر اخرى
1991	%3.3	%84	%74	-	%8.5	%8.5	%2.5
1995	%3	%75	%77.4	%1	%8.6	%10.7	-
2000	%38	%66.5	%85.5	%2.2	%3	%24.3	%3.8
2005	%4.5	%61.3	%95.8	%5.3	%1	%27.8	%4.4
2010	%4.7	%75	%96.5	%05	%05.5	%21	%3
2015	%5.2	%81	%88.5	%05	%05.4	%16	%2.3
2017	%5.2	%80.4	%87.4	%05	%02	%16.3	%2.5

Source : statistical yearbook of china for different years

ملحق (12) انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون في الصين للفترة 1978 -2016

السنة	مقدار انبعاثات غاز ثنائي اوكسيد الكاربون (مليون طن)	نصيب الفرد من الانبعاثات (طن)	حصة العالم من انبعاثات الصين
1978	1538	1.58	4.30
1990	2305	1.96	6.45
2000	3638	2.82	10.18
2005	6184	4.65	17.30
2006	6873	5.14	19.22
2007	7513	5.58	21.02
2008	7692	5.68	21.52
2009	8218	6.04	22.99
2010	8938	6.53	25.00
2011	9777	7.10	27.34
2012	9973	7.21	27.89
2013	10406	7.48	29.11
2014	10546	7.54	29.50
2015	10461	7.44	29.26
2016	10432	7.38	29.18
معدل الزيادة	%578	%367	%578

Sources : Emission Database for Golobal Atmospheric Research(EDGAR) .

- CO_2 Emissions From Fuel combustion- IEA.

-

- ملحق (13) نسب مصادر الطاقة المستخدمة في الصين للفترة 1978-2016

السنة	اجمالي الطاقة للانتاج (10000 طن	الفحم%	النفط الخام %	الغاز الطبيعي %	مصادر المستخدمة الاخرى%
1978	62770	70.3	23.7	2.9	3.1
1990	103922	74.2	19.0	2.0	4.8
2000	138570	72.9	16.8	2.6	7.7
2005	229037	77.4	11.3	2.9	8.4
2006	244763	77.5	10.8	3.2	8.5
2007	364173	77.8	10.1	3.5	8.6
2008	277419	76.8	9.8	3.9	9.5
2009	286092	76.8	9.4	4.0	9.8
2010	312125	76.2	9.3	4.1	10.4
2011	340178	77.8	8.5	4.1	9.6
2012	351041	76.2	8.5	4.1	11.2
2013	358784	75.4	8.4	4.4	11.8
2014	361866	73.6	8.4	4.7	13.3
2015	361476	72.2	8.5	4.8	14.5
2016	436037	69.8	8.2	5.2	16.8

- Source : statistical yearbook of china 2019.

ملحق (14) تطور مؤشرات القيد المدرسي الحكومي والاهلي ونسبة المساواة بين الذكور والاناث في التعليم العراقي للمدة 2004-2018.(1000شخص)

السنة الدراسية	رياض الاطفال	تلاميذ الابتدائي	طلاب الثانوي	طلاب المهني	طلاب معاهد المعلمين والفنون الجميلة	طلاب الجامعات	نسبة المساواة بين الذكور والاناث	المجموع الكلي	عدد الذكور
2005-2004	77.7	3767.3	1437.8	73.5	99.6	368.7	72.9	5824.9	3367
2006-2005	87.5	3741.1	1309.0	55.3	101.1	380.2	66.8	5674.4	3401
2007-2006	81.5	3940.6	1411.9	54.7	90.2	353.1	67.4	5932.2	3543
2008-2007	85.5	4102.6	1503.6	56.0	65.3	368.6	70.4	6181.9	3627
2009-2008	106.1	4306.0	1650.0	61.0	41.5	382.8	70.0	6547.7	3854
2010-2009	125.4	4464.8	1777.4	58.9	26.5	416.4	71.0	6869.5	4019
2011-2010	141.1	4864.0	1953.7	56.1	22.0	476.3	74.2	7313.6	4195
2010-2011	175.8	5124.2	2211.4	56.3	22.8	489.3	78.3	8079.8	4531
2013-2012	193.3	5351.3	2394.6	58.6	20.0	554.5	78.7	8572.3	4795
2014-2013	202.5	5558.6	2528.1	56.0	18.7	627.0	78.1		4997
2015-2014*	149.3	4283.0	2032.8	44.6	12.8	574.9	81.7	7097.4	3904
2016-2015**	179.6	4997.0	2442.9	51.1	13.6	608.5	82.8	8292.7	4536
2017-2016***	186.8	5473.9	2624.1	53.0	8.9	647.7	84.1	8994.4	4885
2018-2017	202.9	6197.8	2933.5	50.0	9.7	743.8	84.7	10137.7	5988
2019-2018	209.3	6501.0	3140.1	50.6	8.3	854.1	85.7	10763.4	5793
معدل الزيادة	%171	%72.5	%118.5	%31-	%91.6-	%132	%17.5	%84.8	%72
النمو المركب	%6.8	%3.7	%5.3	%2.4-	%15.2-	%5.7	-	%4.1	%3.6

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

*** لم تتضمن بيانات محافظات(نينوى ،الانبار ،صلاح الدين ، كركوك).**

**** لم تتضمن محافظات (نينوى ، الانبار).**

***** لم تتضمن محافظة (نينوى) .**

ABSTRACT

The social market economy is a way of recognizing the relationship between the government and the market and reorienting their roles through economic restructuring, so that the main issue for reforming the economic system is cooperation or dealing between the government and the market, given that the first is the mainstay that is complemented by market dynamics with a conscious understanding of government law and the role it is crucial to allocate resources through market mechanisms to the most efficient sectors, whether they are consumer goods or productive factors. Therefore, the social market economy was considered a third way between the liberals' policy of non-governmental intervention and the socialist economy.

The study aims to determine the requirements of the pillars of economic development in the Iraqi economy within the framework of a government size for economies in transition from comprehensive government planning to a market economy, and to build an economic system that guarantees improving the standard of living , rebuilding the economy and society, the problem of the study is the question about the possibility of benefiting from the experiences of Germany and China within the framework of social market economy policies and their adoption in the Iraqi economy in light of the large size of the government and the call for the adoption of market economy policies and a better-off society with the free market and the economic winners and losers in the framework of individual freedom after 2003?

The study started from the hypothesis that it is possible to benefit from achieving undesirable changes at the local level through the application of the paths of the social market economy in Iraq, to create a new balance between the government, private companies and society to reach economic and social growth or development, as happened in Germany and China.

The researcher concluded that the concept of the size of the government in the social market economy becomes different from what is generally accepted in central planning and the free market. The Iraqi government's orientation towards a market economy has been, to be a corrective starting point, starting with the legal legislation that was developed and considered as the starting point for Iraqi economic reform in accordance with the principles of the social market economy.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

Faculity Of Administration and Economics

Department Of Economics

The size of the government in the social market economy International experiences with reference to Iraq

Dissertation introduction

To the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a Doctor of Philosophy degree in economics, which he submitted

Student Sadiq Abbas Rahi

Supervised By

Prof . Dr Talib Hussein Faris Al-Kuraiti

Prof . Dr Mohammed Hussein Kazem Al-Jubouri

2022 **1443**